



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر



كلية: الآداب واللغات

قسم: اللغة والأدب العربي

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في اللغة والأدب العربي

موسومة بـ:

أثر البناء الصرني في التنويع اللغوي في ضوء نماذج قرآنية

إشراف الأستاذ:

د. لوسرة محمد

إعداد الطالب:

بن دادش محمد

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الرتبة / مؤسسة الانتماء	الاسم واللقب	رقم
رئيسا	أستاذ التعليم العالي بجامعة مصطفى اسطمبولي معسكر	بالطير تاج	1
مقررا	أستاذ محاضر "أ" بجامعة مصطفى اسطمبولي معسكر	لوسرة محمد	2
ممتحنا	أستاذ التعليم العالي بجامعة وهران 1	مطهري صفية	3
ممتحنا	أستاذ التعليم العالي بجامعة وهران 1	هنى سنية	4
ممتحنا	أستاذ محاضر "أ" بجامعة مصطفى اسطمبولي معسكر	بزاوية المختار	5
ممتحنا	أستاذ محاضر "أ" بجامعة مصطفى اسطمبولي معسكر	شريفى عبد الصمد	6

السنة الجامعية: 2023/2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مشكر وتقدير

أولا وقبل كل شيء أحمد الله تعالى وأثني عليه الخير كله أن أمدني بعونه لإنجاز هذا البحث ومنّ علي بتوفيقه لإتمامه، كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل والثناء الحسن الجميل لكل من ساهم وأعان في إكمال هذا العمل من قريب أو بعيد؛

والدي الكريمين

زوجتي العزيزة

أساتذتي ومشايخي الأكارم

الأستاذ المشرف لوسرة محمد الذي تجشم عناء القراءة والنظر والتدقيق في صفحات هذا العمل المتواضع، كما أنه لم يبخل علي بنصائحه القيمة وتقويماته الصائبة وتدقيقاته العميقة.

إِهْدَاء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين وعلى

آله وأزواجه الطاهرين وأصحابه الغر الميامين أما بعد؛

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

الوالدين الكريمين،

زوجتي الحنون أم مصعب

ابني مصعب وابنتي عاتكة

أساتذتي ومشايخي الأفاضل،

الأستاذ المشرف: لوسرة محمد

زملائي طلبة دكتوراه تخصص لسانيات تطبيقية،

زملائي الأئمة وأساتذة ثانوية المنطقة العاشرة،

إلى خدام العلم ومعلمي الناس الخير.

مَقْتَمَةٌ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد وعلى آله وأزواجه الطاهرين وأصحابه الغر الميامين صلاة وسلاما دائمين متلازمين إلى يوم الدين وبعد؛

فإن أهمية هذا الموضوع (أثر البناء الصرفي في التنويع الدلالي في ضوء نماذج قرآنية) تتبع من كونه أحد الموضوعات التي تعد قاسما مشتركا يتشاطر فيه ثلاثة أنواع من العلوم؛ علوم اللغة ، وعلوم البلاغة والبيان ، وعلوم القرآن من تفسير وقرآيات، وهو ما يجعل البحث فيه يتطلب تجنيد حصيلة ما بلغته الدراسات اللغوية والبلاغية والقرآنية ثم الجمع بينها، فهو من جهة يعتبر ترسيخا لمساعي وإسهامات علماء اللغة العرب القدماء فيما يتعلق بدراسة أبنية الكلمة العربية -الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة- من حيث البحث في كيفية صياغتها لإفادة المعاني المختلفة، والوقوف عند أقسامها ،وتعداد صورها، وبيان المعاني الصرفية المتعلقة بمشتقاتها، ناهيك عن تمييزهم بين مختلف أنواع الدلالة بما عرف عندهم بالدلالة اللفظية والمعنوية والدلالة الصرفية ومعنى المعنى وغير ذلك ما هو مبسوط في كتبهم كما هو الشأن عند ابن جني والرازي والجرجاني وغيرهم ، بالإضافة إلى تعرضهم للعلاقات القائمة بين بنية الكلمة ومسألة الدلالة، ورصد التغيرات الدلالية والبلاغية سواء على مستوى اللفظ أو الأسلوب من جراء التعديلات التي تطرأ على بنية الكلمة من زيادة ونقصان وحذف وذكر وعدول والتفات وما إلى ذلك.

ومن جانب آخر يقارن بين الجهود والإسهامات التي قدمها القدامى خدمة للدرس الصرفي والدلالي من خلال فهمهم ورؤيتهم للكلمة وللبنية الصرفية والدلالة، وبين المساعي والمبادرات التي قام بها المحدثون في مجال الصرف والدلالة، ومن ذلك: مراجعة هذه المصطلحات وضبطها، وتعديل التقسيم الذي رسمه القدماء للكلمة، وتوسيع مفهوم الكلمة، واعتماد المورفيم كوحدة صرفية تنبني عليها الجملة وتقسيمه إلى أضرب متعددة، فغدا ثمة المورفيم الحر والمقيد والتتابعي وغير التتابعي والمحقق والصرفي وغير ذلك...

ضف إلى ذلك أن أهمية الدراسة في هذا الموضوع تأخذ حظها منه؛ لأنه يجلي عن وثيق الصلة التي تجمع بين المستوى الصرفي والدلالي والبلاغي والقراءات القرآنية، وجسامة هذه الصلة وأثرها في فهم النصوص القرآنية وتفسيرها والغوص على معانيها واستنباط أحكامها واستخلاص حكمها هذا من ناحية، وفي الإبانة عن السمات الأسلوبية والظواهر البلاغية المتمثلة في الإيجاز، وبلاغة الأسلوب، والإعجاز اللغوي والبياني من ناحية أخرى.

ولعله مما يقوي أهمية البحث في هذا الموضوع شح الدراسات والبحوث المتخصصة في هذا الحقل المعرفي، فمعظم الدراسات التي تعرضت لبحث القراءات القرآنية صرفت عنايتها وتركيزها نحو التوجيهات اللغوية المنوطة بالمستوى الصوتي والنحوي على الخصوص وعلاقة ذلك بالمعاني التفسيرية والأحكام الفقهية.

أما عن أهداف هذه الدراسة والغاية منها فهي على النحو الآتي:

- إبراز مكانة علمي الصرف والدلالة في الدراسات اللغوية من خلال التصدي لمفهومي مصطلح البناء والدلالة عند القدماء والمحدثين، مع مقارنة الرؤية والتصوير لكل من الفريقين لهذين المفهومين.
- التعمق في دراسة أقسام البناء الصرفي وأضرب الدلالة عند علماء اللغة القدامى والمحدثين، والتأكد من معاني هذه الصيغ من خلال تطبيقها على النماذج القرآنية وكلام العرب شعره ونثره.
- الكشف عن أثر البناء الصرفي للكلمة في دلالة اللفظ المفرد وفي دلالة التركيب، والتحقق من صحة الفرضيات التالية؛ الزيادة في اللفظ والمبنى توجب الزيادة في المعنى، تكثير اللفظ لتكثير المعنى، قوة اللفظ لقوة المعنى، عدول الكلمة وخروجها عن بابها لها أثر في تغيير الدلالة أو توكيدها أو المبالغة فيها.

- محاولة الكشف عن الأوجه البلاغية والمعاني التفسيرية والأحكام الفقهية في الآية القرآنية من خلال رصد الخلاف القرائي في البناء الصرفي للكلمة وأثره في تنويع الدلالة.
- إثبات أهمية الدراسة في مجال القراءات القرآنية للدرس الصرفي والدلالي والبلاغي، وأنها ليست حكرا على الدرس الصوتي أو النحوي.

وقد كان الباحث لاختيار هذا الموضوع جملة من الأسباب نذكر منها:

➤ الأهمية البالغة التي حظي بها هذا الموضوع لتعلقه بلب الدراسات اللغوية (علم الصرف والدلالة، والبلاغة، علوم القرآن).

➤ جدة هذا الموضوع، وندرة الدراسات والبحوث العلمية المحكمة التي تناولت أثر اختلاف البناء الصرفي في تغيير وتنويع الدلالة التفسيرية والبلاغية لآي القرآن الكريم مما يترتب عليه إثراء المكتبة الإسلامية من جانب توجيه القرآن صرفيا.

➤ الرغبة في خدمة كتاب الله تعالى والعيش بين معانيه، واكتساب خبرة ومملكة في مجال التفسير التحليلي القائم على علوم اللغة والتي من أجلها علم النحو والصرف والدلالة والبلاغة. أما بالنسبة للدراسات السابقة فالمسلم به أن مثل هذه الدراسات لا تخلو أن تكون منطلقة من العدم، بل لا بد أن تكون مسبوقه بدراسات أشارت إلى هذا الموضوع إشارات جزئية أو تعرضت لجانب من جوانبه ومن هذه الدراسات نذكر على سبيل المثال لا الحصر.

❖ دراسة الدكتور أحمد سعد (1998م) بعنوان "التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية"، حيث اقتصرت الدراسة على تتبع مواطن الخلاف القرائي وجمع أقاويل ووتأويلات علماء القراءات القرآنية وتفسير القدامى في توجيه هذه المواضيع الخلافية بين القراء بلاغيا، ورصد الظواهر اللغوية البلاغية التي بثها علماء السلف في معرض توجيههم للقراءات المتواترة وغيرها، وبيان أثرها في البحث البلاغي بغية إثبات تأصيل التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية ؛ وبذلك يلتقي هذا البحث مع دراستنا في الفصل التطبيقي حيث اعتمدنا التوجيه البلاغي والدلالي، ويختلف معها في أن بحثنا يعد الظواهر البلاغية المستنبطة من الخلاف القرائي عند توجيه القراءات القرآنية أمثلة و شواهد دالة على أن تغاير البناء الصرفي للكلمة ينشأ عنه تغاير وتنوع في

الدلالة وبلاغة الأسلوب سواء كان بالزيادة أم بالنقصان أم بالعدول ، كما أن دراسة الباحث تختلف عن سابقتها في الإشكالية وآلية المعالجة والأهداف، إضافة إلى أن الرسالة السابقة جمعت بين المتواتر والشاذ من القراءات القرآنية كشواهد للظواهر البلاغية بينما التزمت دراستنا المتواتر والصحيح ولم نذكر الشاذ إلا استثناساً، ناهيك عن تضمين بحثه مسائل نحوية وصوتية لا علاقة لها بالتوجيه البلاغي.

❖ دراسة الزامل (1427هـ) بعنوان "الخلاص التصريفي وأثره في القرآن الكريم"، تطرق الباحث إلى موضوع المسائل الصرفية المختلف فيها بين علماء الصرف القدامى، ثم غدا يرصد ويتتبع مواطن الخلاف القرآني التي اشتملت على تلك القضايا الصرفية كأمثلة وعينات، ثم قام بدراستها وتحليلها مبرزاً أثر هذا الاختلاف في الدلالة والمعاني التعبيرية لآيات الذكر الحكيم بغرض إثبات أن الخلاف التصريفي ينشأ عنه تعدد و تنوع في الدلالة والمعنى التعبيري للنص القرآني، وكذلك اكتشاف أسرار ومعان بلاغية تضي على التعبير القرآني القداسة والإعجاز، ومن ثم يمكن القول بأن هذه الدراسة تلتقي مع دراستنا في بعض الأهداف التي سبق ذكرها والتي ترمي إلى إبراز العلاقة بين التغيرات التصريفي للكلمة وأثره في تغيير وتنويع الدلالة وبلاغة الأسلوب ، وكذلك الشأن في المجال التطبيقي من حيث رصد مواطن الخلاف القرآني لتغاير البناء الصرفي للكلمة ودراسة مدى تأثيره في الدلالة والأسلوب، غير أن دراسة الباحث تختلف عن سابقتها في الجانب النظري في مشكلة البحث وطريقة المعالجة وكذلك في بقية الأهداف غير ما ذكر، ضف إلى ذلك أن دراستنا تعرضت إلى المقارنة بين جهود القدامى والمحدثين فيما يتعلق بمبثي الكلمة والدلالة، واعتنت برصد ظواهر التغير الدلالي والبلاغي للكلمة والأسلوب الناشئة عن اختلاف بنية الكلمة وبتغير صيغها بالعدول والالتفات وغير ذلك، وهو ما لم تتعرض له الدراسة السابقة التي أطنبت وأوغلت في ذكر تفاصيل المسائل الصرفية؛ الأمر الذي ترتب على تضمين أطروحته مباحث يرى الباحث أنها لا تمت إلى صميم الموضوع بصله ك: ذكره للإعلال والإبدال والإدغام وغير ذلك مما له علاقة بما يطرأ لبنية الكلمة من تغييرات وليس له أثر على الدلالة والمعنى.

❖ دراسة وليد حسني عبد الله (2014م) بعنوان " التوجيهات الصرفية للقراءات العشرة وأثرها على تعدد معاني التنزيل" تناول صاحب هذه الدراسة أثر البنية الصرفية في تعيين مقاصد التنزيل من السياق القرآني، وما ينجم عن تغاير البنيات الصرفية وتعدد التراكيب الجمالية من تباين في الدلالة وتغاير في المعنى التفسيري من خلال استقراء مواطن اختلاف القراءات القرآنية في بنية الكلمة، والغرض الأسمى من ذلك هو استشراف أثر تنوع القراءات على مستوى البنية الصرفية للكلمة والأسلوب، وإن كانت هذه الدراسة تتفق ودراستنا في جانب من جوانب المعالجة وهو السعي إلى الكشف عن العلاقة بين البنية الصرفية والدلالة، وأن أي تغير أو اختلاف يطرأ على بنية الكلمة يفضي إلى تغاير وتتنوع في الدلالة والمعنى، وكذلك حصل الاتفاق في الجانب التطبيقي حيث قامت دراستنا بتتبع وتقصي المواطن التي وقع فيها اختلاف القراءات القرآنية على مستوى البنية الصرفية كأمثلة وشواهد وبعد ذلك تحليلها ومعالجتها للبرهنة على وجود الأثر والصلة الوثيقة بين تغاير البناء الصرفي للكلمة وما يقابله من تغاير وتتنوع في الدلالة والمعنى، إلا أنها تفتقر عنها في كل من مشكلة البحث وآلية المعالجة وكذلك الأهداف والنتائج المتوخاة، وآية ذلك أن الهدف الرئيسي للدراسة (محل المعالجة) هو تأصيل العلاقة بين الدرس الصرفي والدرس الدلالي وكذلك البلاغي، بيد أن الهدف الأسمى في الدراسة السابقة إبراز أهمية تنوع القراءات القرآنية على مستوى البنية الصرفية والأسلوب، ثم إن دراسة الباحث تتخذ مواضع الخلاف القرائي أدلة وحججا للتطبيق وللبرهنة على صحة القاعدة اللغوية (الزيادة في المبنى توجب زيادة في المعنى أو تأكيدا له أو مبالغة فيه)، في المقابل أن الدراسة السابقة تعد الخلاف القرائي هو الغاية والهدف من البحث، وكذلك دراسة الباحث تعنى بمعالجة الظواهر الصرفية والدلالية والبلاغية التي تنشأ عن بنية الكلمة وصيغتها الصرفية سواء بالعدول أو بالزيادة أو بالنقصان وهذا ما لم تتعرض له الدراسة السابقة بالمعالجة، زد على ذلك الدراسة السابقة كان تركيزها في الجانب النظري قاصرا على حصر الصيغ الصرفية (الأفعال والأسماء والمصادر والمشتقات) وذكر معانيها

الوظيفية وأمثلتها من القرآن، بخلاف دراستنا فإنها تميزت عنها بالتأصيل لمصطلح الصرف والبنية والدلالة والعلاقة فيما بينهم، وبسط آراء علماء السلف والمحدثين.

❖ دراسة منصور سعيد أحمد بوراس (2005م) بعنوان "اختلاف البنية الصرفية في القراءات السبع من طريق الشاطبية وتوجيهه وأثره على المعنى" بحيث عالج الباحث في دراسته أثر اختلاف البنية الصرفية في القراءات السبع من طريق الشاطبية مستندا على توجيهها من ناحية واختلاف المعنى من ناحية أخرى، يمكن القول أنه سلك مسلك الدراسة السابقة (دراسة وليد حسين عبد الله (2014م) التي بعنوان "التوجيهات الصرفية للقراءات العشرة وأثرها على تعدد معاني التنزيل"، فما يقال في هذه الدراسة هو نفسه ما قيل في الدراسة التي سبقت فيما يتعلق بأوجه الاتفاق والتمايز مع دراستنا، غير أنه يضاف إلى ما سبق ذكره أنه أقحم في أطروحته من المباحث ما لا يمت بصلة إلى موضوع البحث ك: المد والقصر، والتفخيم والترقيق التي هي مباحث محضة لعلم الأصوات، علاوة على ذلك أنه اتخذ من الظواهر الصرفية وتوجيهها أدوات وأدلة للاحتجاج على القراءات القرآنية وترجيح بعضها على بعض وهو الغرض المنشود من تلك الدراسة؛ فإذا علم ذلك اتضح التمايز بين الدراسة السابقة وهذه الدراسة (محل المعالجة) فإنها تتخذ من هذا الهدف أو النتيجة وسيلة ومادة للبحث والتحليل وصولا من ذلك إلى التأصيل والتعليل لعلاقة البنية الصرفية بتغاير الدلالة وتنوع المعاني البلاغية.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن تفرض اتباع المنهج الوصفي التحليلي القائم على تفصي واستقراء وجمع الظواهر اللغوية، أو البنى الصرفية الماثرة في النصوص والشواهد ثم تناولها بالتحليل والتفسير والمعالجة لبيان أثرها في البحث الدلالي والبلاغي أو تأثرها به كل ذلك دون تمحل في الاستقراء وتزويد في التفسير.

ولقد اعتمدت على مجموعة كبيرة من المصادر والمراجع استقيت منها مادة البحث فكانت موزعة بين كتب الصرف واللغة قديمها وحديثها، وكتب علوم القرآن وإعرابه وتفسيره وقراءاته، وبعض الرسائل الأكاديمية أطروحات الدكتوراه والماجستير وغيرها... أذكر من

أهمها: "الخصائص" و "سر صناعة الإعراب" لابن جنى، و"الكتاب" لسبويه ، و"المزهر في علوم اللغة وأنواعها" و"همع الهوامع" للسيوطي، و"شرح شافية ابن الحاجب" للرضي الاسترأبادي، و"المتع في التصرف" لابن عصفور الاشبيلي، و"شرح الملوكي في التصريف" لابن يعيش، و"ارتشاف الضرب من لسان العرب" لأبي حيان الأندلسي ، و"منهج السالك إلى الفية ابن مالك" للأشموني، وغيرها من المصادر الرئيسية التي ارتكزت عليها في الجانب النظري، يضاف إليها المعاجم اللغوية ك: "لسان العرب" و"تهذيب لسان العرب" لابن منظور، و"مقاييس اللغة" لابن فارس، و"القاموس المحيط" للفيروز أبادي، و"المصباح المنير" للفيومي، و"تهذيب اللغة" للأزهري، و"تاج العروس من جواهر القاموس" للزبيدي، أما في الجانب التطبيقي فقد اعتمدت بالدرجة الأولى على كتب التفسير المختلفة اللغوية منها على الأخص أذكر منها: "البحر المحيط في التفسير" لأبي حيان الأندلسي، و"الدر المصون في علوم الكتاب المكنون" للسمين الحلبي، و"مفاتيح الغيب" لفخر الدين الرازي ، و"الكشاف عن حقائق وغوامض التنزيل" للزمخشري، و"الجامع لأحكام القرآن" للقرطبي، و"تفسير القرآن العظيم" لابن كثير، علاوة على كتب القراءات القرآنية ك: كتاب "النشر في القراءات العشر" لابن الجزري، و"السبعة في القراءات" لابن مجاهد وغيرها، هذا دون أن أنسى بعض المراجع الحديثة التي تضمنت دراسات متفرقة من المباحث الصرفية ك: كتاب "التطبيق الصرفي" لعبد الرأجي، و"شذا العرف في فن الصرف" لأحمد الحملاوي، و"جامع الدروس العربية" للغلابيني، كما حرصت أيضا وأنا بصدد دراسة هذا الموضوع على إشراك بعض الأعمال الأكاديمية التي استفدت منها كثيرا وبخاصة في الجانب التطبيقي، وفي مقدمتها "أبنية الصرف في كتاب سيوبيه" لخديجة الحديثي، "الأبنية الصرفية ودلالاتها في سورة يوسف" بن ميسية رفيقة، "البنية الصرفية وأثرها في تغيير الدلالة دراسة تطبيقية على قراءة الإمام عاصم" لمحروس محمد إبراهيم، "الخلاف التصريفي وأثره الدلالي في القرآن الكريم" لفريد بن عبد العزيز الزامل السليم، هذا دون أن أنسى الدراسة الأكاديمية التي تقدم بها الباحث "أبو أوس إبراهيم شمسان بعنوان

الفعل في القرآن الكريم تعديته ولزومه، وكذلك دراسة "وليد حسين محمد عبد الله بعنوان "التوجيهات الصرفية للقراءات العشرة وأثرها على تعدد معاني التنزيل".

ولرسم خطة مدروسة لهذا البحث انطلقت من إشكاليات حاولت الإجابة عنها في متن الرسالة وهي على النحو الآتي:

1- هل للبناء الصرفي أثر في التنويع الدلالي؟

2- ما آليات التنويع الدلالي ومجالاتها؟

ويتفرع عنها الأسئلة التالية:

- كيف تتعدد الصيغ الصرفية للمعنى الواحد؟ وأنها تتداخل في الاستعمال والدلالة؟

- كيف تتعدد المعاني الوظيفية أو الصرفية للصيغة الصرفية الواحدة؟

- ما مظاهر التغيرات الدلالي والبلاغي أو الأسلوبي التي تنشأ عن تغير البناء الصرفي للكلمة سواء أكان بالعدول أم بالزيادة أم بالنقصان؟

- هل الخلافات القرآنية بين القراءات القرآنية خلافات تنحصر في المستوى الصوتي فقط؟

- هل الخلاف القرآني له علاقة بالدرس الصرفي والدلالي والبلاغي؟

- هل التغيرات التصريفية لبنية الكلمة في القراءات القرآنية له أثر على تغير أو تنوع الدلالة التفسيرية والبلاغية و الأسلوبية للنص القرآني؟

وكانت الإجابة عن هذه الأسئلة وما تفرغ عنها متولدة عن خطة فرضتها طبيعة الموضوع مكونة من مقدمة، وستة فصول وخاتمة.

الجانب النظري: يعنى هذا القسم من الدراسة على تحديد مفاهيم المصطلحات الآتية:

البناء والصرف والدلالة، كما يسعى إلى الكشف عن العلاقة بين البناء الصرفي ودلالة الكلمة والتركيب من خلال رصد ظواهر التغيير الدلالي والبلاغي الناتجة عن التغيير الطارئ للبناء

الصرفي للكلمة سواء بالزيادة أو النقصان أو العدول اللغوي أو الالتفات أو المجاز الحكمي ... وهو يشتمل على ثلاثة فصول:

الفصل الأول: مصطلح الصرف والبناء عند اللغويين وقد اقتضت طبيعته تقسيمه إلى

خمسة مباحث على النحو الآتي:

المبحث الأول: تم التعرض فيه إلى مصطلح البناء ومفهومه عند اللغويين القدماء كما أنني عرجت بعد ذلك على التفريق بين البنية والصيغة والوزن، مبرزاً أهمية الأبنية والصيغ الصرفية في اللغة العربية.

المبحث الثاني: تناولت فيه مفهومي الصرف والتصريف عند اللغويين القدماء والمحدثين مسلطاً الضوء على أهم التعاريف الواردة في ذلك مع الشرح.

المبحث الثالث: تم التعرض فيه إلى الكلمة عند اللغويين القدامى والمحدثين من حيث التعريف، بما في ذلك المورفيم الذي يعد أصغر وحدة صرفية دالة ونظرة المحدثين الغرب إليه، محاولاً في ذلك الوقوف عند أهم الفوارق بينه وبين الكلمة.

المبحث الرابع: تم تخصيصه لدراسة أقسام الكلمة ومفاهيمها اللغوية عند العرب القدامى مشيراً إلى ما نسب ذلك من التأثير بالمنطق اليوناني والرد عليه.

المبحث الخامس: خصص لرصد مختلف أبنية الفعل والاسم عند النحاة العرب، وتناولها باعتبارات متعددة.

الفصل الثاني: ضروب البناء الصرفي والدلالة وقد اقتضى هذا الفصل بدوره أن يكون مقسماً إلى خمسة مباحث أيضاً:

المبحث الأول: يعنى هذا المبحث بدراسة أقسام البنية الصرفية (المورفيم) وتعريفاتها عند المحدثين الغربيين.

المبحث الثاني: يهتم هذا المبحث بمعالجة أقسام البناء الصرفي (الكلمة) عند المحدثين من العرب مع توضيح المعايير التي بنيت عليها هذه التقسيمات، وكذلك الانتقادات التي وجهت إلى كل تقسيم والجواب عنها.

المبحث الثالث: تم التعرض فيه إلى دراسة مصطلحي الدلالة والمعنى عند كل من اللغويين القدامى والمحدثين من حيث المفهوم والأركان والفرق بينهما.

المبحث الرابع: عالج هذا المبحث تعدد أنواع الدلالة باعتبارات مختلفة (صوتية، نحوية، معجمية، سياقية، اجتماعية).

المبحث الخامس: انصب هذا المبحث على دراسة الدلالة الصرفية (الوظيفية) للكلمة باعتبارها قطب الرحى التي يدور حولها مشكلة البحث إذ تم التعرض إلى أبنية الاسم وأوازن الفعل، والدلالات الصرفية للاسم والفعل.

الفصل الثالث: أثر البناء الصرفي في دلالة الكلمة والتركيب وقد اقتضى هذا الفصل أن يكون مقسماً إلى ستة مباحث:

المبحث الأول: يشتغل هذا المبحث بدراسة التغييرات الدلالية التي تطرأ على معنى الفعل والاسم من جراء ما يحصل لبنيتهما الصرفية من زيادة أو نقصان وهذا التغيير ينشأ عنه إما تغاير واختلاف في المعنى، أو تكثير له، أو المبالغة فيه، أو توكيده.

المبحث الثاني: تم تخصيصه للكشف عن أهم الأسباب التي تفضي إلى تعدد المعنى الوظيفي (الصرفي) للصيغة الواحدة، وإلى الأسباب التي تؤدي إلى تعاقب الصيغ الصرفية في الاستعمال وترادفها في المعنى والدلالة.

المبحث الثالث: تم التعرض فيه إلى ظاهرة العدول باعتباره تغييراً طارئاً على بنية الكلمة فيلزم منه التأثير في معناها، وعليه خصص هذا المبحث لمعالجة هذه الظاهرة من حيث التعريف والأنواع والشروط والأغراض البلاغية التي يتحقق من خلاله، بالإضافة إلى تجلية العلاقة بين تكثير اللفظ لتكثير المعنى والعدول باللفظ للمبالغة.

المبحث الرابع: يركز هذا المبحث على دراسة الظواهر التركيبية والأسلوبية الناتجة عن تغيير بنية الكلمة في التركيب من خلال العدول بها من الاسم إلى الفعل أو من المعرفة إلى النكرة وأثر ذلك في التمييز بين أضرب الخبر وفروقه في الإثبات.

المبحث الخامس: يختص هذا المبحث بدراسة التحول بين مختلف الصيغ الصرفية وعلاقته بظاهرة الالتفات في اللغة العربية وما ينشأ عن ذلك من أثر يمس دلالة التركيب كما

ينجم عنه تنوع في المعاني البلاغية حيث شمل التعريف بظاهرة الالتفات، وتعداد شروطه وأغراضه البلاغية، والوقوف عند مظاهره وصوره مع التمثيل.

المبحث السادس: يأتي هذا المبحث لبيان علاقة العدول الاستعمالي لبنية الكلمة بالمجاز العقلي في الإسناد وما يترتب على ذلك من أغراض بلاغية وأثار دلالية على مستوى التركيب، حيث تم التطرق إلى مختلف مظاهر العدول الاستعمالي على سبيل المجاز العقلي كإقامة اسم الفاعل مقام اسم المفعول، ومجيء اسم الفاعل موضع المصدر وهكذا.

الجانب التطبيقي: يأتي هذا القسم ليكشف عن جوهر العلاقة بين كل من الدرس الصرفي والدلالي والقراءات القرآنية، وليبين أهمية القراءات القرآنية في فهم القرآن وتفسيره وانتزاع أحكامه وتلمس بلاغته وإعجازه البياني واللغوي حيث تعرض فيه أمثلة الخلاف القرائي بين القراءات العشر المتواترة الصحيحة كأمثلة وشواهد على التغيرات التصريفية لبنية الكلمة وأثره في تنوع الدلالة التفسيرية والمعاني البلاغية والأسلوبية سواء أكان ذلك على نطاق الكلمة أو التركيب وهو يشتمل على ثلاثة فصول:

الفصل الأول: تغاير البناء الصرفي في القراءات وأثره على المعاني التفسيرية: يركز هذا الفصل على ظاهرة التغيرات التصريفية لبنية الكلمة في القراءات القرآنية وأثره على المعاني التفسيرية والأحكام الفقهية للنص القرآني وهو مقسم إلى خمسة مباحث على النحو الآتي:

المبحث الأول: اشتمل هذا المبحث على دراسة القراءات القرآنية من حيث المفهوم وشروط القبول والأقسام وأوجه الاختلاف، كما تم التعرض فيه إلى فوائد وثمرات اختلاف القراءات القرآنية، وماله علاقة بسهولة الحفظ والإيجاز والاحتجاج على اللغة، واستنباط الأحكام الفقهية.

المبحث الثاني: يتم التعرض فيه إلى مفهوم مصطلح توجيه القراءات القرآنية والكشف عن أنواع هذه التوجيهات مروراً بالتوجيه الصوتي، فالنحوي، الدلالي، ثم الفقهي، فالمذهبي، وأخيراً البلاغي.

المبحث الثالث: تصدى لدراسة مظاهر التغيرات التصريفية لبنية الكلمة في القراءات القرآنية وأثره في بيان وتوضيح المعاني التفسيرية، والأحكام الفقهية للنص القرآني.

المبحث الرابع: اشتغل بنتبع ودراسة مظاهر التغيرات التصريفية لبنية الكلمة في القراءات القرآنية وأثره في اختلاف وتباين المعاني التفسيرية فضلا عن الأحكام الفقهية.

المبحث الخامس: خصص لرصد ومعالجة مظاهر التغيرات التصريفية لبنية الكلمة في القراءات القرآنية وأثره في توسيع المعاني التفسيرية، وبيان الأوجه الجائزة منها، واستنباط الأحكام الفقهية التي تحتلها الآية.

الفصل الثاني: تباين المعاني التفسيرية في القراءات وبلاغة المعنى الوظيفي للكلمة عقد هذا الفصل لدراسة التغيرات التصريفية لبنية الكلمة في الخلاف القرائي بين القراءات القرآنية وأثره في تنوع المعاني البلاغية وأساليب الخطاب على مستوى الكلمة، وهو بدوره ينقسم إلى أربعة مباحث على النحو الآتي:

المبحث الأول: ينصب لدراسة الاختلاف القرائي بين الاسم الجامد والمصدر والوصف المشتق وأثر ذلك في تنوع المعنى الوظيفي للكلمة وبلاغة الأداء في التركيب.

المبحث الثاني: يختص بدراسة الخلاف القرائي بين صيغ الوصف المشتق وما ينشأ عن ذلك من أغراض بلاغية كالمبالغة والتوكيد وتنوع في الأداء وبراعة الأسلوب القرآني.

المبحث الثالث: يعنى بدراسة مظاهر الخلاف القرائي بين المفرد والجمع وأثر ذلك في اختلاف الأداء وتنوع الأساليب البلاغية في النص القرآني.

المبحث الرابع: يشتغل بدراسة مظاهر الخلاف القرائي بين صيغ الفعل المختلفة وما ينتج عن ذلك من تنوع في الدلالة البلاغية وتباين في أسلوب الخطاب القرآني.

الفصل الثالث: تباين المعاني التفسيرية في القراءات وأثره على المعاني البلاغية للتركيب: عقد هذا الفصل لدراسة تباين المعاني التفسيرية في القراءات القرآنية وأثره في تنوع المعاني البلاغية وأساليب الخطاب على مستوى التركيب، وهو ينقسم إلى أربعة مباحث على النحو الآتي:

المبحث الأول: تم تخصيصه للكشف عن علاقة التحول بين صيغ الكلمة وظاهرة الالتفات في القراءات القرآنية المختلفة وأثر هذه الظاهرة في طريقة الأداء وتنوع أسلوب الخطاب القرآني، وتعدد الأغراض البلاغية كالتسلية والتحقير...

المبحث الثاني: قد خصص لدراسة مظاهر تباين البناء الصرفي في مواضع الخلاف القرآني وأثر ذلك في تباين التركيب الإسنادي في حال بناءه للفاعل وبناءه للمفعول، أو بين حذف المسند إليه وذكره وما ينشأ عن ذلك من تعدد الدلالات البلاغية وتنوع المعاني الأسلوبية كالتراوح بين الإبهام، والتحقير، والإعظام وغير ذلك...

المبحث الثالث: تناول دراسة مظاهر تباين البناء الصرفي للكلمة الناجم عن تنوع القراءات القرآنية وأثره على ظاهرتي الإسناد والإثبات في التركيب من حيث الاستعمال الحقيقي والمجازي للتعبير؛ مما يؤدي إلى تباين في طريقة الأداء وتنوع في أسلوب الخطاب.

المبحث الرابع: يتم التعرض في هذا المبحث إلى تباين طرائق التعبير للآية الواحدة من خلال رصد مظاهر الخلاف القرآني بين أسلوب الإخبار وأساليب الإنشاء المختلفة محاولاً بذلك الكشف عن الأغراض البلاغية والمعاني الثنوي التي تنشأ من خلال هذا التباين.

وأخيراً **الخاتمة:** حيث اشتملت على ملخص موجز لما احتوته الدراسة، وأهم النتائج التي توصلت إليها والتوصيات والمقترحات.

هذا ولا يخلو أي عمل من بعض الصعوبات، ولكن لا طعم للراحة إلا بعد التعب، وقد نذكر منها: اتساع موضوع الدراسة وتشعبه، وندرة البحوث والدراسات اللغوية المتخصصة في ذلك على مستوى الجامعة الجزائرية، ضف إلى ذلك الظرف الطارئ الذي عم البلاد بسبب وباء كورونا مما حال دون تسريع وتيرة البحث وجعله يمتد من حيث المدة الزمنية.

هذا وقد استنفذت طاقتي وبذلت قصارى جهدي في إنجاز هذا البحث حتى استوى على سوقه ولست أدعي أن البحث قد بلغ في موضوعه حد الكمال، فالكمال لله وحده.

الباحث: بن دأش محمد

معسكر: في 04 شوال 1444هـ

الموافق ل 24 أبريل 2023م

الباب النظري

الفصل الأول

مصطلح الصرف والبناء عند اللغويين

- المبحث الأول: مصطلح البناء عند القدماء.
- المبحث الثاني: مصطلح الصرف والتصريف عند القدماء والمحدثين.
- المبحث الثالث: مصطلح الكلمة عند القدماء والمحدثين.
- المبحث الرابع: أقسام الكلمة ومفاهيمها اللغوية عند العرب القدماء.
- المبحث الخامس: أبنية الفعل وأبنية الاسم.

قبل الولوج إلى مباحث الدراسة ومعالجتها والكشف عن حيثياتها ثمة مصطلحات تستوجب الوقوف عند مدلولاتها ومفاهيمها كلاً في موضعه، وبالرجوع إلى عنوان الدراسة وهو: " أثر البناء الصرفي في تنويع الدلالة في ضوء نماذج قرآنية"؛ يتبين أن ثمة طائفتين من المصطلحات التي تطرحها مشكلة الدراسة على الباحث ليكشف عن ماهيتها ويوضح المقصود منها، هما: مصطلحا "الصرف" و"البناء" وما يتعلق بهما من مفردات عند اللغويين القدماء، وما يتصل بعلمي التصريف والبنية المورفولوجي (Morphologie) عند المحدثين. ومصطلحا: المعنى والدلالة وما يتعلق بهما لدى علماء اللغة القدامى والمحدثين مما يرتبط بعلمي البيان والدلالة (Semantics).

المبحث الأول: مصطلح البناء عند القدماء

قبل التطرق إلى مفهوم البناء في اصطلاح اللغويين القدماء ينبغي الوقوف عند مفهومه اللغوي.

أولاً: مفهوم البناء لغة واصطلاحاً

أ- لغة:

البناء في اللغة ضم الشيء إلى بعضه، قال ابن فارس: "الباء والنون والياء أصل واحد وهو بناء الشيء يضم بعضه إلى بعض"¹، وقال الزبيدي يقال: "بَنَاهُ يَبْنِيهِ بِنْيًا وَبِنَاءً، وَبَنَى وَبُنْيَانًا وَبُنْيَةً وَبِنَايَةً، وَيَطْلُقُ الْبِنَاءَ عِنْدَهُ أَيْضًا عَلَى الْمَبْنَى كَمَا يَطْلُقُ عَلَى الْجِسْمِ"²، ويقال: بِنْيَةٌ وَهِيَ مِثْلُ رِشْوَةٍ وَرِشَا كَأَنَّ الْبِنْيَةَ الْهَيْئَةَ الَّتِي بُنِيَ عَلَيْهَا مِثْلُ الْمَشْيَةِ وَالرَّكْبَةِ"³، وبحسب ما ورد في لسان العرب: "الْبِنْيُ نَقِيضُ الْهَدْمِ، بَنَى الْبِنَاءَ بِنْيًا وَبِنَاءً، وَبَنَى مَقْصُورًا،

1- ابن فارس، مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، د.ط، 1979م، مادة بني مج 1، ص 302.

2- الزبيدي، تاج العروس، تح: مصطفى حجازي، التراث العربي، الكويت، ط: (01)، 2001م، مج: (37)، ص 216-221.

3- المصدر نفسه، مج: (37)، ص 218.

وَبُنْيَانًا وَبُنْيَةً وَبِنَايَةً وَابْتِنَاهُ وَبَنَاهُ وَالْبِنَاءُ: مَدْبَرُ الْبُنْيَانِ وَصَانِعُهُ، وَالْبِنْيَةُ مَا بَنَيْتَهُ وَهُوَ الْبِنَى وَالْبُنَى¹.

وعند الوقوف عند كلمة (بنى) أو مصدرها (البناء) نلاحظ أنها جاءت بمعانٍ متباينة: فمن ذلك التشييد، نقول: قصر مبني أي مشيّد، والاصطناع من بنى الرجل أي؛ اصطنعه، الدخول بالزوجة من بنى فلان على أهله وبها زفّها، التسمين والإنبات من بنى الطعام لحمه أي أنبته، وبنى بدنه سمنه وعظمه، والالصق نقول: بنت القوس على وترها لصقت به²، واللزوم والثبوت وبدل عليه قولهم: "وبناء الكلمة بالكسر لزوم آخرها ضرباً واحداً من سكون أو حركة لا لعامل وكأنهم سموه بناء ؛ لأنه لما لزم ضرباً واحداً فلم يتغير الإعراب سمي بناء من حيث كان البناء لازماً موضعاً لا يزول من مكان إلى غيره"³.

ب-اصطلاحاً:

عرف مصطلح البناء عند اللغويين العرب القدامى مفهومه تحت ما يسمى بمصطلح (أبنية) على نحو ما أسمى ابن قتيبة أحد أبواب مصنفه أدب الكتاب "بكتاب الأبنية"⁴، كما أورد ابن الحاجب مصطلح أبنية من خلال تعريفه لعلم التصريف حيث قال: "التصريف علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب"⁵. يقول الرضي الاسترلابادي (ت686هـ) في مقدمة شرح الشافية: "المراد من بناء الكلمة وزنها وصيغتها وهيئتها التي

1- ابن منظور، تهذيب لسان العرب، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ط)، 1993م، مج: (01)، ص 110، 111.

2- انظر: ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، مج: (14)، ص 94-96، 97. - الزبيدي، تاج العروس، مج: (37)، ص 216-220، 221.

3- الفيروز أبادي، القاموس المحيط، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، 2010م، ص 1138. - ابن منظور، لسان العرب، مج: (14)، ص 94.

4- ابن قتيبة، أدب الكتاب، تح: الأستاذ علي فاعور، وزارة الأوقاف، السعودية، ص 283.

5- رضى الدين الاسترلابادي، شرح شافية ابن الحاجب، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ط)، 1982م، مج: (01)، ص 02، 03.

يمكن أن يشاركها فيها غيرها، وهي عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة وسكونها مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كل في موضعه"¹.

قلت: ويفهم من تعريف الرضي للصرف أنّ ثمة ترادفا بين المصطلحات الثلاث، البناء والصيغة والوزن، وأنّ المراد من هذه المصطلحات كلها الميزان الصرفي للكلمة الذي وضعه الصرفيون حيث يقاس عليه كل كلمة ترد على هذا البناء.

ومن الباحثين الذين انتهجوا هذا المذهب وقالوا بترادف هذه المصطلحات نجد الباحثة خديجة الحديثي حيث قالت: "فالأبنية كما حددتها جمع بناء، والمراد به هيئة الكلمة التي وضعت عليها والتي يمكن أن يشاركها فيها غيرها وهذه الهيئة هو ما تشترك فيه الكلمات من عدد الحروف المرتبة والحركات من فتحة وضمّة وكسرة والسكنات مع اعتبار الحروف الأصلية والزائدة كل في موضعه، فكلمة (رَجُل) مثلا على هيئة وصفة يمكن أن يشاركها فيها غيرها من الكلمات كلفظة: (عَضَد) و(فَعَلَ) مثل (كَرَم) فكلها على ثلاثة أحرف أصلية أولها مفتوح وثانيها مضموم وتسمى هذه الهيئة: بناء أو بنية أو صيغة أو وزنا أو زنة"².

ثانيا: الفرق بين البنية والصيغة الصرفية والوزن

وهناك فريق آخر من المحدثين من فرق بين هذه المصطلحات فخصوا الصيغة بالأبنية المقيسة في الأكثر والتي لها أوزان تختلف غالبا، وعُدَّ البناء شاملا لكل أنواع الكلمات المقيس منها وغير المقيس؛ فللحرف بناؤه وللاسّم المعرب والمبنى بناؤه، ولل فعل كذلك، في حين لا تستعمل الصيغة إلا في مجال المقيسات من الأحكام³، ويرى أصحاب هذا المذهب: "أنّ البناء هو ضم الحروف بعضها إلى بعض وجعلها مرتبة متماسكة وهو الذي يحدد الدلالات العامة للكلمة، بينما الوزن هو مقياس ومقدار هذه الحروف التي توضع

1- المصدر السابق: مج1، ص 02-03.

2- خديجة الحديثي، أبنية الصرف كتاب سبويه، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، (ط1)، 1965م، ص 17.

3- انظر: عبد العزيز الفتاوي صافي، صيغة "أفعل" الفعلية ومعانيها في القرآن الكريم، رسالة ماجستير، إشراف: د. محمد بن عليان الحازمي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية ص 13، ينظر أيضا: محمد سمير اللبدي، معجم لمصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة سوريا، (ط1)، 1985م، ص 139-128-27.

في قالب معين، ثم تأتي الصيغة وهي نتاج ذلك البناء وهي التي تختص دلالاته وتحدد دقته أكثر خاصية وأنها تدرس ضمن سياق نصي محاط بظروف قولية وقرائن مختلفة¹.

فالصيغة إذن هي البنية بحركاتها التي تحدد معناها وتمكن من وزنها بأن توضع في قالب من قوالب الأبنية المقررة في اللغة، فإذا لم يمكن ذلك اعتبرت الكلمة بناء أو بنية وليست صيغة، وثمة فارق آخر بين البناء والصيغة وهو أن الصيغة لا بد لها أن تدل على معنى وظيفي وهو ما سماه ابن جني: بالمعنى الصناعي وهو المعنى الذي تفيده هيئتها وقالبها، أما البناء كالظرف أو الضمير أو الحرف فهو وإن دل على معنى وظيفي إنما يدل عليه بمادته ولفظه أي بدلالاته اللفظية وليس بدلالاته الصناعية، وبناء على هذا الاعتبار يمكن القول: بأن بينهما علاقة عموم وخصوص فإن كل صيغة بناء أو بنية، وليس كل بنية صيغة فقد يجتمعان في مثل كلمة (جامد) إذ أنّ هذه الكلمة تتكون من حروف ضم بعضها إلى بعض وهي صيغة؛ لأنها على وزن من أوزان الأسماء المشهورة وقد تكون البنية ولا تكون الصيغة كما في الضمائر وأسماء الإشارة². ويفترق الميزان الصرفي عن الصيغة والبناء وهو عند علماء الصرف معيار من الحروف يعرف به عدد حروف الكلمة وترتيبها وما فيها من أصول وزوائد وحركات وسكنات³.

وقيل: "إن الصيغة الصرفية مبنى صرفي يمثل القوالب التي يصب فيها الصرفيون المادة اللغوية ليدلوا بها على معان محددة ومعينة... أما الميزان الصرفي فهو مبنى صرفي يناط به أمر بيان الصورة الصوتية النهائية التي آلت إليها المادة اللغوية"⁴.

1- رفيقة ابن ميسية، الأبنية الصرفية ودلالاتها في سورة يوسف، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004م ص 24.

2- انظر: عبد الحميد هنداوي، الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم دراسة نظرية تطبيقية، المكتبة العصرية بيروت، (د.ط)، 2008م، ص 25، 26، ينظر أيضا: عبد العزيز الفتاوي صافي، صيغة أفعال الفعلية ومعانيها في القرآن الكريم، ص 13.

3- انظر: محمود سليمان ياقوت، الصرف التعليمي والتطبيق في القرآن الكريم، مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، (ط1)، 1999م، ص 43.

4- صلاح محمد مصطفى زاوي، الصيغة الصرفية ودلالاتها على المستويين الصرفي والنحوي، رسالة دكتوراه، كلية العلوم، مصر، ص 40.

وبناء على هذا الاعتبار أيضا يمكن القول أنّ بين الصيغة والميزان الصرفي عموما وخصوصا، فقد يجتمعان بحيث يتفق هيكل الصيغة الصرفية في صورته مع هيكل الميزان الصرفي كما في الفعل (ضَرَبَ) مثلا صيغته (فَعَلَ) وميزانه (فَعَلَ) ولكنهما يفترقان في فعل الأمر (قِ) فإنّ صيغته (افْعِلْ) وميزانه (عِ) على أنّ الصرفيين علقوا التغييرات من نقل وحذف ونحوهما أنها تطرأ على الميزان بينما الصيغة الصرفية لا تخضع لهذه التغييرات ولا علاقة لها بما يجري في الميزان الصرفي¹.

ومن كل ما سبق يترجح للباحث مذهب الفريق الثاني وهو أن المصطلحات الثلاثة لا تؤدي نفس المعنى وإن كان متعلقها واحدا وهو الكلمة، ولعل من جملة الأدلة التي تقوي هذا الرأي؛ الاختلاف الواضح في المادة الاشتقاقية لكل من البناء والصيغة والوزن، فبالرجوع إلى مصادر اللغة والمعاجم القديمة نجد أن معنى (البناء) التشييد والثبوت والتماسك وضم الشيء إلى بعضه². ويستشف من ذلك أنّ بناء الكلمة أو بنيتها ضم الوحدات والأجزاء بعضها إلى بعض وهي مجموعة الأحرف التي تتألف منها.

أما بالنسبة لمصطلح (الصيغة) فدلالاتها المعجمية على النحو الآتي: "يقال صاغ الشيء يصوغه صوغا وصغته أصوغه صياغة وصيغة؛ سبكته، ويقال: صاغ شعرا وكلاما أي؛ وضعه ورتبه، وقال الزبيدي: صاغ الشيء يصوغه صوغا، هيأه على مثال مستقيم وسبكه عليه... ويقال: صيغة الأمر كذا وكذا أي هيئته التي بني عليها"³.

كما يستشف من خلال هذه التعاريف اللغوية أنّ الصيغة هي وضع وترتيب للحروف وسبكها على قالب ومثال يقتدى وينسج على شاكلته.

وبالنسبة لمصطلح (الوزن) فقد ورد في لسان العرب: " وزن الشيء وزنا وزنة، ويقال: للآلة التي يوزن بها الأشياء ميزان، ويقال: وزن الشيء إذ قدره، وهذا يوازن هذا إذا كان على

1-انظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، المغرب، ط1 ، 1994م، ص 145.

2-انظر: هذه الدراسة، ص16-17

3-ابن منظور، لسان اللسان، مج:02، ص 46. - الزبيدي، تاج العروس، مج:22، ص 534-536.

زنته أو كان محاذيه، والميزان المقدار، وأوزان العرب: ما بنت عليه أشعارها...¹. وفي معجم مقاييس اللغة: "وزنت الشيء وزناً والزنة قَدَر وزن الشيء... وهذا يوازن ذلك، أي هو مُحاذيه ووزين الرأي: معتدلة، وهو راجح الوزن إذا نسبوه إلى رجاحة الرأي وشدة العقل"². من خلال هذه التعاريف يتضح أنّ الوزن الصرفي هو مقياس ومقدار الحروف ومعيّارها، وانطلاقاً من هذا الاختلاف البين من خلال الدلالة للمصطلحات الثلاث فإنّه لا مفر أن تكون معانيها الاصطلاحية أيضاً مختلفة.

ثالثاً: أهمية الأبنية والصيغ الصرفية:

من خصائص اللغة العربية وكبريات ميزاتها التي تفاخر بها ما تمتاز به من اتساع الأبنية وكثرة الصيغ التي تستوعب المعاني التي يمكن أن تجيش بها نفس إنسان في وقت من الأوقات، ولما كان التصريف هو وسيلة الوصول إلى تلك الأبنية والصيغ فقد قيل: "أما التصريف فإنّ من فاته علمه فاته المعظم"³. ويبرهن ابن فارس لتلك المقولة بأمثلة كثيرة تفصح عن دور التصريف وفائدته من التمييز بين الدلالات والمعاني التي تتحول بتصريف صيغها من الضد إلى الضد، يقال: القاسط للجائر، والمقسط للعادل، فتحول المعنى بالتصريف من الجور إلى العدل...⁴. وينقل السيوطي كلاماً عن أحد كبار علماء اللغة يدلنا على مدى الأهمية البالغة للصيغ في التعبير عن المعاني التي لا تكاد تنتهي والتي لولاها لضاقت اللغة وأصابها العجز والقصور، يقول السيوطي: "أنواع المعاني المتفاهمة لا تكاد تنتهي، فخصوا كل تركيب بنوع منها؛ ليفيدوا بالتركيب والهيئات وأنواعاً كثيرة، ولو اقتصروا على تغاير المواد حتى لا يدلوا على معنى الإكرام والتعظيم إلاّ بما ليس فيه من

1- ابن منظور، لسان اللسان، مج: 02، ص 734.

2- ابن فارس، مقاييس اللغة، مج: 06، ص 107.

3- جلال الدين السيوطي، المزهرة في علوم اللغة وأنواعها، تح: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1

، 1998م مج: (01)، ص 260. انظر: عبد الحميد هنداوي، الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم، ص 07.

4- ابن فارس، الصاحب في فقه اللغة تح: د. عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، (ط1)، 1993م، ص 197.

حروف الإيلام والضرب لمنافاتها لهما؛ لضاق الأمر جدا و لاحتاجوا إلى ألوف حروف لا يجدونها، بل فرقوا بين (معتق) و(معتق) بحركة واحدة حصل بها تمييز بين ضدين...¹.

وهذا كله يدلنا على خطورة أمر الصيغ إذ أن الخطأ فيها يحول المعنى من الضد إلى الضد، فضلا عن أنّ الصيغ لا تكلفنا مادة جديدة بل يأتي المعنى الوظيفي للصيغة محمولا على المادة متراكبا مع الدلالة المعجمية أو اللفظية على حد تعبير ابن جني؛ وذلك عن طريق صورة اللفظ التي تتلبس به لتعطي للكلمة صيغتها ومن ثم معناها الوظيفي، ناهيك عن المعاني الوظيفية ذاتها التي تتعدد وتتراكب للصيغة الواحدة في الوقت الواحد في السياق الواحد، و بالإضافة إلى هذا و ذلك فإن الصيغة الواحدة قد تشترك بين عدة معانٍ وظيفية، تجعل للكلمة الواحدة وجوها متعددة من الدلالة، وظلالا إيحائيا تعمل على إثراء المعاني الفنية والقيم الجمالية التي يريد المبدع أن يفصح ويعبر عنها وهو ما يصطلح عليه بالاشتراك الصيغي أو تعدد المعنى الوظيفي للصيغة الواحدة².

وفي هذا المقام يقرر الباحثون في علم اللغة والصرف أنّ: "اللغة العربية محظوظة جدا بوجود هذه الصيغ الصرفية، لأنها تستخدم أداة من أدوات الكشف عن الحدود بين الكلمات في السياق، وتشكو معظم لغات العالم من عدم وجود مثل هذا الأساس الذي يمكن به أن تحدد الكلمات، والباحثون في لغات غير لغاتهم يعانون التعب والمشقة الذين يجدونها في سبيل هذا التحديد، فيعمدون إلى كل الوسائل الممكنة يستخدمونها في هذا الغرض، ويظهر القصر العسف في استخدامها واضحا، فأما اتخاذ الصيغة الصرفية أداة من أدوات خلق الحدود بين الكلمات في السياق؛ فميزة اللغة العربية من كبريات ميزات التي تفاخر بها"³.

بالإضافة إلى الدور الذي تؤديه الأبنية الصرفية أو الصيغ في إبراز دلالات الكلمة والتعبير عن المعاني، ثمة فائدة أخرى لا تقل أهمية عما ذكر تتمثل في التمييز بين الكلام

1- جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، مج1، ص 275.

2- انظر: عبد الحميد الهنداوي، الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم، ص 7، 8.

3- انظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1990م، ص 176. ينظر أيضا: محمد مبارك، فقه اللغة وخصائص العربية، دار الفكر، ص 115-119.

العربي الأصيل والدخيل الأعجمي، يقول سميح أبو مغلي: "إذا كانت لديك المعرفة بالأبنية الصرفية للغة العربية والإمام بها تمكنت من الحكم على كلمة (Pistol) مثلا أنها غير عربية لعدم وجود صيغة [فَعْلُلُ] بكسر فسكون فضم في العربية، وتمكنت من الحكم على كلمة "رصاع" أنها عربية وأنها تدل على الجمع حتى دون أن تكون عارفاً، وذلك لأنها على وزن (فَعَائِلُ) وهي من أبنية الجمع في العربية، وتمكنت كذلك من فهم مقصد اللغويين العرب حتى يطلبون استعمال كلمة (تلفاز) أو (تلفزة) بدل (تلفزيون) (Television)؛ وذلك لأنّ الكلمة الأجنبية لا توافق الصيغ الصرفية العربية مما يوجب تحويلها وتهذيبها"¹.

المبحث الثاني: مصطلح الصرف والتصريف عند القدماء والمحدثين

شاع في استعمالات اللغويين قديماً وحديثاً مصطلحان اثنان كثيراً ما اعتبرا نفس المصطلح انطلاقاً من غايتهما التي انحصرت في دراسة بنية الكلمة وهما "التصريف والصرف" فما مفهوم التصريف والصرف في المعاجم العربية وفي اصطلاح اللغويين؟

أولاً: المفهوم اللغوي للتصريف والصرف

أ. التصريف لغة:

مصدر للفعل الثلاثي المزيد فيه بالتضعيف (صرّف) أي؛ تضيعف الراء، دال على التدبير والتوجيه تقول: "صرّف الأمر تصريفاً: دبره ووجّهه"². ولم يجد معنى هذا المصطلح عما ورد في لسان العرب: "فصرّف الشيء: أعمله في غير وجه كأنه يصرفه عن وجه إلى

1- سميح أبو مغلي، في فقه اللغة وقضايا العربية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، (ط1)، 1987م، ص65.

2- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، القاهرة، (ط4)، 2004م، مج: 01، ص 513.

وجه وتصرف هو، وتصاريف الأمور تخاليفها ومنه تصاريف الرياح والسحاب¹، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ﴾ (الإسراء: 89) وقال تعالى: ﴿وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ (البقرة: 164)، قال الإمام القرطبي: "تصريفها إرسالها عقيماً وملقحة وصراً ونصراً، وهلاكاً، وحارة، وباردة، ولينة وعاصفة وقيل: تصريفها إرسالها جنوباً وشمالاً ودبوراً وصباً ونكباءً"². فكلمة التصريف بهذا المعنى تفيد التوجيه والتدبير، كما تفيد الإظهار والتبيين والإيضاح، جاء في لسان العرب: "وصرفنا الآيات بينها، وتصريف الآيات تبينها"³. وتفيد معنى التغيير يقول الأشموني: "التصريف في اللغة التغيير منه تصريف الرياح أي؛ تغييرها"⁴.

ب. الصرف لغة:

مصدر للفعل صرف الثلاثي وعند تتبع وتأمل معنى الكلمة (صَرَفَ) أو مصدرها (الصرف) في معاجم اللغة يلحظ أنها جاءت بمعان متباينة من ذلك:

• الرجوع عن الشيء، الصرف؛ رد الشيء عن وجهه، صَرَفَهُ صرفاً فانصرف وصارف نفسه عن الشيء صرفها عنه وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْصَرَفُوا﴾ (التوبة: 127) أي؛ عن المكان الذي استمعوا فيه⁵.

• الوضوح والإبانة: وصرفنا الآيات أي بينها. وتصريف الآيات تبينها⁶.

1- ابن منظور، تهذيب لسان العرب، مج: 02، ص 17. انظر: الفيروز أبادي، القاموس المحيط، ص 744.
2- القرطبي محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، تح: أحمد البردوني، إبراهيم أطفيش، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، (ط2)، 1964م، مج: 02، ص 197.
3- ابن منظور، لسان اللسان، مج 02، ص 17.
4- الأشموني، منهج السالك إلى ألفية بن مالك، تح: محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، (ط1)، 1955م، مج: 03، ص 779.
5- ابن منظور، لسان اللسان، مج 02، ص 17.
6- انظر: المصدر نفسه، مج: 02، ص 17. - الفيروز أبادي، القاموس المحيط، مج: 01، ص 745. - المجمع اللغوي، المعجم الوسيط، مج: 01، ص 513.

• **تزيين الكلام والزيادة فيه:** وصرف الحديث، أي يزداد فيه ويحسن، وفي اللسان صرف الحديث؛ تزيينه والزيادة فيه¹.

• **إنفاق الدراهم:** والتصريف في جميع البياعات، إنفاق الدراهم، وصرف المال أنفقه².

• **التوجيه والتحويل والتغيير:** والصرف أن تصرف إنسانا عن وجه يريده إلى مصرف غيره، وتصريف الرياح صرفها من جهة إلى جهة وكذلك السيول والخيول والأمور والآيات، والتصريف في الرياح تحويلها من وجه إلى وجه ومن حال إلى حال³.

• **الاشتقاق:** "والتصريف في الكلام اشتقاق بعضه من بعض"⁴.

نخلص بذلك إلى أن المصطلحين (التصريف)، (الصرف) مختلفان اشتقاقا لما يقتضيه التضعيف من كثرة ومبالغة إلا أنّهما متقاربان دلالة، وهذه الدلالة تدور حول معاني التغيير والتحويل والإبعاد هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن الأقرب من هذه الدلالات والمعاني التي تم إحصاؤها من المعاجم العربية لأصول كلمة (صرف) بالنسبة إلى التعريف الاصطلاحي كما سيذكر بعد؛ هي التغيير والتحويل والاشتقاق.

ثانيا: المفهوم الاصطلاحي للتصريف والصرف عند القدماء

يطلق مصطلح الصرف أو التصريف في الدرس اللغوي القديم على العلم الذي يعنى بدراسة بنية الكلمة، إلا أنّ المتتبع لمصطلحي (الصرف والتصريف) من كتب اللغة والنحو قديما يجد أنّ الشائع عند القدماء هو استعمالهم لمصطلح (التصريف) وكأنهم لاحظوا أنّ صيغة الفعل المضعف (صرف) أنسب لتسمية هذا الفرع من العلم وذلك لكونه أكثر إفادة

1-انظر: الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، تح: عبد العظيم الفتاوي، دار المعارف، القاهرة، (ط2)، 1977م، مج: 02، ص 338.

2- الزبيدي، تاج العروس، مج: 24، ص 20. - ابن منظور: لسان اللسان، مج: 02، ص 17. الفيومي، المصباح المنير، مج: 01، ص 339.

3- انظر: ابن منظور، لسان اللسان، مج 02، ص 17-الزبيدي، تاج العروس، مج: 24، ص 20.

4- الزبيدي، تاج العروس، مج: 24، ص 20. - الفيروز أبادي، القاموس المحيط، مج: 01، ص 745.

لمعنى التغيير الذي يطرأ على المادة اللغوية الواحدة ؛ بحيث تجعل على صيغ مختلفة الضروب من المعاني ، وأيضاً أكثر تلاؤماً مع ماهيته المختصة بمسائل التدريب وكثرة التمارين ؛ هذا ما دفعهم إلى التشبث بمصطلح (التصريف) والاستقرار عليه منذ بدايات درس اللغوي وحتى القرن الثامن هجري تقريباً. ولعل أقدم مصنف في التصريف اشتهر وبرز وتناقله الناس هو كتاب (التصريف) للمازني (ت248هـ)، ثم تبعه المبرد (ت285هـ) بمصنفه (التصريف)، وهكذا توالت المؤلفات والتصانيف مروراً بكتاب (التكملة في التصريف) لأبي علي الفارسي (ت377هـ) و(المصنف في التصريف)، و(التصريف الملوكي) (ت646هـ) للإمام أبي الفتح عثمان بن جني، وصولاً إلى القرن السابع هجري حيث ألف ابن الحاجب كتابه (الشافية في التصريف) وابن مالك (ت672هـ) الذي صنف كتاباً تحت اسم (التصريف) ضمنه ألفيته، وحتى الإمام السيوطي (ت911هـ) وهو من أعلام القرن التاسع عشر لم يرد عنده إلا كلمة (تصريف)¹. ثم دخل مصطلح (الصرف) في مصنفاتهم وكأنهم آثروه مراعاة لأصل المادة من جهة، ولملاءمته قسيمه مصطلح (النحو) من حيث عدد الحروف والوزن من جهة أخرى، وقد سار بعض المحدثين على هذا النهج فألفوا كتباً تحمل في عنوانها مصطلح (الصرف) نذكر منها: (شذا العرف في فن الصرف) لمؤلفه أحمد الحملوي، (التطبيق الصرفي) لعبد الراجحي، (الصرف الواضح) لسعيد نائلة، (عمدة الصرف) لكمال إبراهيم...إلخ. بينما انتهت طائفة منهم إلى أن المصطلحين يمكن أن يحل أحدهما محل الآخر بلا غموض لكنهم كانوا أميل إلى استعمال مصطلح (التصريف) في مؤلفاتهم ومن هذه المؤلفات نذكر: (المغني في تصريف الأفعال) لمحمد عبد الخالق عضمية، (فن التصريف) لمحمد الكتاني، و(علم التصريف العربي) لصالح سليم

1-انظر: صالح سليم الفاخري، تصريف الأفعال والمصادر والمشتقات، عصى للنشر والتوزيع، القاهرة، (د.ط)، 1996م، ص 25 -عبد الحميد غيث مروان، النظام الصرفي في اللغة العربية من خلال اللسانيات الحديثة، رسالة ماجستير، جامعة الفتح، ليبيا، 2009 م، ص 13. - ربيعة بن ميسية، الأبنية الصرفية ودلالاتها في سورة يوسف، ص 25.

الفاخري... إلخ¹، أما المهتمين بالدرس اللغوي الحديث فإنهم يميلون إلى مصطلح (التصريف) في مقابل المورفولوجيا (Morphology) وإفادة الصيغة المبالغة والكثرة².

قلت: يتبين من خلال ما سبق أنّ العلماء قديما وحديثا يميلون إلى استخدام مصطلح التصريف ليكون علما خاصا بدراسة بنية الكلمة وأنّ مصطلح (الصرف) عُرف عند اللغويين القدامى بمفهومهم لمصطلح (التصريف) وسنكشف عن ذلك عند تعرضنا لتعريفه من الناحية الاصطلاحية بدءا بتعريف سبويه (ت185هـ) حيث قال: " وهذا باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال غير المعتلة وما قيس من المعتل الذي لا يتكلمون به، ولم تجئ في كلامهم إلا نظيره من غير بابه وهو الذي يسميه النحويون: التصريف والفعل"³. وقد فسر "السيرافي" الكلمتين الأخيرتين من نص سبويه فقال: "أما التصريف فهو تغيير الكلمة بالحركات والزيادات والقلب للحروف التي رسمنا جوازها حتى تصير على مثال كلمة أخرى، والفعل بمثلها بالكلمة ووزنها به كقوله: ابن لي من (ضرب) مثل جُلُجُل فوزنا (جُلُجُل) بالفعل؛ فوجدناه (فُعُلُّ) فقلنا: (ضُرُنُّ) فتغير الضاد إلى الضم وزيادة الباء ونظم الحروف التي في (ضُرُنُّ) على الحركات التي فيها هو التصريف والفعل هو تمثيله بـ (فُعُلُّ) الذي هو مثال (جُلُجُل)"⁴*. وينتقد هذا الذي ذهب إليه "السيرافي" من تفسير للتصريف فخر الدين قباوة في كتابه "ابن عصفور والتصريف" جاعلا ما ذهب إليه السيرافي مطابقا -كما أطلق عليه المتأخرون- بمسائل التمرين والتدريبات لأجل ترويض قوانين البديل والقلب

1-انظر: عبد الحميد غيث مروان، النظام الصرفي في اللغة العربية من خلال اللسانيات الحديثة، ص 13. للمزيد ينظر أيضا: ربيعة بن ميسية، الأبنية الصرفية ودلالاتها في سورة يوسف، ص 25.
2- صالح سليم الفاخري، تصريف الأفعال والمصادر والمشتقات، ص 26.
3- سبويه، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة (ط2)، 1982م، مج: 04، ص 242.
4- أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سبويه، تح: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط1)، 2008م، مج: 05، ص 134، 135.

* يفهم من تفسير السيرافي للتصرف عند سبويه، هو تغيير الكلمة من وزن إلى آخر وذلك من خلال ما يطرأ عليها من تغيير في الحركات والزيادة والقلب والبديل والحذف في الحروف شريطة أن يكون على نسق كلام العرب الذين تكلموا به وألا يخرج عنه إلى الكلام العجم كأن يقاس الصحيح عليه والعكس أيضا ويكون هذا في مسائل التمارين والتدريبات.

والحذف... إلخ، فيقول: "والذي يتضح من هذا التفسير أنّ السيرافي قد ذهب إلى أنّ التصريف هو ما أطلق عليه المتأخرون اسم مسائل التمرين وبذلك يكون السيرافي قد جعل التصريف خاصاً بالقسم الثاني مما نص عليه "سبويه" وأغفل القسم الأول وهو ما بنته العرب من الأسماء والصفات والأفعال"¹. ويضيف قباوة إلى هذا قوله: "وكذلك فعل الرضي حين قال: "التصريف على ما حكى سبويه عنه هو أن تبني من الكلمة بناء لم تبنيه العرب على وزن ما بنته، ثم تعمل في البناء الذي بنته ما يقتضيه قياس كلامهم، كما يتبين في مسائل التمرين إن شاء الله تعالى"². ويصف صنيع الرضي والسيرافي في تعريفهما للصرف بأنه تضيق لمعنى التصريف وأن ذلك لم يكن شائعاً عند جميع العلماء³. غير أنّ بعض الباحثين استدرك على قباوة رأيه وانتقاده لشرح السيرافي والرضي الاسترلابادي لمفهوم التصريف عند سبويه استدراكاً مفاده أنّه من خلال التأمل والإمعان في تفسير كلا العلمين لمصطلح "التصريف" عند سبويه يتضح جلياً أنهما حصراً هذا المفهوم في جانبين اثنين لا غنى لأحدهما عن الآخر، يتمثل الجانب الأول في القسم النظري الخاص بمجموعة القواعد الكلية المستنبطة من كلام العرب من خلال الإتيان بالمفردات والألفاظ على غرار البناء الذي اتفقوا على وضعه وأقروا عدم الخروج عليه، والقسم الثاني وهو الجانب العلمي التطبيقي يتمثل في الميزان الصرفي والتغيرات التي تطرأ على الحروف والحركات والذي على إثره نبتكر كلمات جديدة على غرار القواعد المتفق عليها⁴.

إلا أنّ هذا التضييق والحصص لمعنى التصريف وموضوعه دفع الكثير من العلماء إلى أن يعيدوا النظر فيه ويدققوا أكثر فيضيفون على تعريفه ضوابط وقيود أخرى تجلي حقيقته وتوصل إلى كنهه، وفي طليعة هؤلاء الامام العلم ابن جني الذي جعل للتصريف معنيين

1- فخر الدين قباوة، ابن عصور والتصريف، منشورات دار الأفاق الجديدة، بيروت، (ط2) 1981م، ص: 15، 16.

2- رضى الدين الاسترلابادي، شرح شافيه ابن الحاجب، مج: 01، ص 6، 7.

3- انظر: فخر الدين قباوة، ابن عصور والتصريف ص: 17.

4- انظر: خديجة حديثي، أبنية الصرف في كتاب سبويه، ص 24-رفيقة بن ميسية، الأبنية الصرفية ودلالاتها في سورة يوسف، ص 12.

وأعطى له تعريفين متبعا في الأول تعريف سبويه في شرحه تصريف المازني فيقول: "التصريف هو أن تأتي إلى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتى، ومثال ذلك أن تأتي (ضرب) فتبني منه مثل: (جَعَفَرَ) فنقول (ضَرَبْنَا)، ومثل: (قَمَطَرُ) (ضَرَبْتُ)، ومثل: (دَرَهَمٌ) (ضَرَبْنَا) ومثل: (عَلِمَ) (ضَرَبَ) ومثل: (ظَرَفَ)، (ضَرَبَ)"¹. يتبين من خلال التعريف أن ابن جني حصر معنى الصرف في بناء الكلمات على صيغ كلمات أخرى وهو ما يعرف بالقياس اللغوي أو الميزان الصرفي وهذا غير كاف في الوقوف على الصورة الكاملة لمفهوم الصرف، وأما التعريف الثاني فيورده في كتابه "التصريف الملوكي" بقوله: "معنى قولنا التصريف هو أن تأتي إلى الحروف الأصول، فتتصرف فيها بزيادة حرف أو تحريف بضرب من ضروب التغيير فذلك هو التصريف فيها والتصريف لها نحو قولك: ضرب فهذا مثال الماضي، فإن أردت المضارع قلت: يَضْرِبُ، أو اسم الفاعل قلت: ضارب أو المفعول قلت: مضروب، أو المصدر قلت: ضربا، أو فعل لم يسم فاعله قلت: ضَرِبَ... إلى أن قال: وعلى هذا عامة التصريف في هذا النحو من كلام العرب، فمعنى التصريف هو ما أريناك من التلاعب بالحروف الأصول لما يراد فيها من المعاني المفادة منها وغير ذلك"².

قلت: فيكون بذلك قد عرفه بمعنى الصرف العملي على النحو الذي عرفه المتأخرون³ كما سيذكر بعد، والمتأمل في هذا التعريف يجد أن ابن جني قد حصر التصريف في تغيير الكلمة وتحويلها من صيغة إلى صيغة أخرى، ومن بناء إلى بناء مع اختلاف المعاني وبعبارة أخرى التنقل بين المشتقات وهو تعريف يعتريه شيء من النقص؛ كونه أغفل ما يطرأ

1- ابن جني، شرح المنصف لكتاب التصريف، تح: إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، دائرة إحياء التراث القديم، مصر، (ط1)، 1954م، مج: 01، ص 3، 4.

2- ابن جني، التصريف الملوكي، تح: محمد سعيد بن مصطفى النعسان الحموي، مطبعة شركة التمدن الصناعية، مصر، (د.ط)، ص 2، 3.

3- انظر: خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سبويه، ص 25

* هناك مدلول ثالث لابن جني يذكره حسن هنداي وهو تنقل أحوال الكلمة وتعاور الزيادة إليها مستشهدا على ذلك بما ورد على لسان ابن جني في المنصف حيث قال: "ولست أعني بالتصريف ها هنا التنقل في الأزمنة نحو: ضَرَبَ، وَيَضْرِبُ وسيَضْرِبُ وإنما أريد تنقل أحوال الكلمة وتعاور الزيادة إليها"، انظر: حسن هنداي، مناهج الصرفين ومذاهبهم، ص 19.

لل كلمة من أحوال عارضة كالإعلال والإبدال والحذف والزيادة... إلخ* مما لا يترتب عنه تغيير في المعنى، وفي هذا الصدد يقول كمال بشر منتقدا تعريف ابن جني واصفا إياه بالقصر والنقص ما نصه: "ولابن جني رأي خاص في الصرف سماه التصريف ويعني به النظر في الكلمة من حيث أصولها وزوائدها ومن حيث أبنيتها وأوزانها، كما يعرض لطريقة الكلمات بعض من بعض أو بعبارة أخرى نقول: إن ابن جني قصر البحث في علم الصرف على النظر في الكلمة ذاتها وفيما يحدث لها من تغييرات أغلبها لا يفيد في خدمة العبارة والتركيب"¹.

وبينما ركز ابن جني في تعريفه على الغرض المعنوي للتصريف فإن ابن مالك قد حصر معناه في معرفة بنية الكلمة والتمييز بين ما كان أصليا أو زائدا أو صحيحا أو معتلا من الحروف التي تشكل هذا البناء حيث قال: «التصريف علم يتعلق ببنية الكلمة وما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال وما أشبهه ذلك"². ومع ذلك يعد تعريف ابن مالك أدل على المعنى الصرفي العلمي مقارنة مع ما سبق من التعاريف، ولعل تعريف ابن الحاجب (646هـ) هو أوفى وأدق وأشمل من غيره مما سبق³ ذكره حيث يقول: "التصريف علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلمة التي ليست بإعراب"⁴، وبهذا انحصر مدلول الصرف في أبنية الكلمة وأحوالها التي ليست بإعراب ولا بناء، وقد حدد ابن الحاجب هذه الأحوال في الشافية فمنها ما يكون للحاجة: كالماضي والمضارع والأمر واسم الفاعل واسم المفعول... وبقية المشتقات بالإضافة إلى الاسم المنسوب والجمع، و الابتداء والوقف ومنها

1- كمال بشر، التفكير اللغوي بين القديم والجديد، دار غريب، القاهرة، (د.ط)، سنة 2005م، ص: 427.

2- ابن مالك، إيجاز التعريف في علم التصريف، تح: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، (ط1)، 2009م، ص 06.

3- انظر: كمال بشر، التفكير اللغوي بين القديم والحديث، ص: 428- ينظر أيضا: خديجة الحديثي، الأبنية الصرفية عند سبويه، ص 26.

4- ابن الحاجب، الشافية في علمي التصريف والخط، تح: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب القاهرة، (ط1)، 2010م، ص 59.

ما يكون للتوسع كالمقصود والممدود وذي الزيادة، ومنها ما هو للمجانسة كالإمالة وأخيرا ما يكون للاستئصال كتحقيق الهمزة، والإعلال، والإبدال، والإدغام، والحذف¹.

قلت: ومن خلال التتبع والاستقراء والوقوف عند تعاريف القدماء عند تطرقهم إلى بحث الصرف يتبين للباحث أنهم قسموه إلى معنيين وحصروا مفهومه في مدلولين اثنين، أحدهما علمي ويتمثل في القوانين الكلية والقواعد العامة التي تعرف بها أحوال أبنية الكلمة أي؛ وزنها وصيغتها وهيئتها من حيث عدد الحروف وترتيبها وحركاتها وما يعترها من إعلال وإبدال وإدغام وقلب... والثاني عملي وهو الجانب التطبيقي ويكون بتحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة لا تحصل إلا بها². وهذا ما خلص إليه ابن عصفور الإشبيلي (669هـ) في كتابه (المتع في التصريف)، بقوله: "التصريف ينقسم إلى قسمين: أحدهما جعل الكلمة على صيغ مختلفة الضروب والمعاني، نحو ضَرَبَ وضرَّبَ وتضَرَّبَ، واضطرب، فالكلمة التي هي مركبة من ضاد وراء وياء نحو؛ (ضرب) قد بنيت منها هذه الأبنية المختلفة لمعاني مختلفة... والأخر من قسمي التصريف: تغيير الكلمة عن أصلها من غير أن يكون ذلك التغيير دالا على معنى طارئ على الكلمة نحو؛ تغيير (قول) إلى (قال) ألا ترى أنهم لم يفعلوا ذلك ليجعلوه دليلا على معنى خلاف المعنى الذي كان يعطيه (قول) الذي هو الأصل لو استعمل"³.

وكذلك ابن هشام حيث اختصر المعنيين بقوله: " التصريف تغيير في بنية الكلمة لغرض معنوي أو لفظي"⁴. يقول صاحب التصريح خالد الأزهري (ت905هـ) في شرحه على

1- المصدر نفسه، ص 61، 62.

2- انظر: الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، تح: عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلمية، لبنان، (ط3)، 2003، ص12. ينظر أيضا: ابن مالك، إيجاز التعريف في علم التصريف، ص6- خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سبويه، ص 23.

3- ابن عصفور الإشبيلي، المتع في التصريف، تح؛ فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط1، 1987م، مج1، ص31، 32.

4- ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، مج 4 ص307.

أوضح المسالك حين يعرف التصريف: "التصريف في الصناعة: تغير خاص في بنية الكلمة لغرض معنوي أو لفظي، فالتغير المعنوي كتغيير المفرد إلى النثية والجمع المصحح... وتغيير المصدر إلى الفعل والوصف...، والتغير الثاني: التغير اللفظي كتغيير (قول) من الأجوف و(غزو) من الناقص إلى (قال) و(غزا) بقلب حرف العلة ألفا لتحركه بانفتاح ما قبله، والإبدال في (أُقْتَتَتْ) والحذف في (قُلْ) والإدغام في (ردّ)...¹.

الأمر نفسه يقرره الأشموني في شرحه لألفية ابن مالك حيث يقول: "التصريف في الاصطلاح يطلق على شيئين: الأول؛ تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لضروب من المعاني كالتصغير والتكبير، واسم الفاعل واسم المفعول... والآخر تغيير الكلمة لغير معنى طارئ عليها ولكن لغرض آخر وينحصر في الزيادة والحذف والإبدال والقلب والنقل والإدغام... إلى أن قال: ومعرفة تلك الأحكام وما يتعلق بها تسمى علم التصريف...².

ويتضح لنا من خلال هذه التعريفات التي صرح بها غالبية المتأخرين أن مفهوم الصرف أو التصريف عندهم أعم وأشمل مما أراده اللغويون القدامى أمثال؛ سبويه و ابن فارس و ابن جني هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن المتأخرين³ وإن تعددت تعريفاتهم لمصطلح "التصريف"، واختلفوا في تفاصيل الأبواب والمسائل والأمثلة إلا أنهم لم يخرجوا عن تعريف ابن الحاجب وتقسيم ابن عصفور له، ومن جهة ثالثة: أنّ مسائل التصريف اتسعت في هذه المرحلة ودخل فيها ما كان خارجا عنها من مباحث تغيير البنية نحو؛ الإبدال، الحذف والزيادة، ومعرفة الأبنية والأوزان، والتصغير والجمع والنسب والإدغام وغيرها... بخلاف المراحل السابقة -أقصد عند المتقدمين- حيث كان التصريف منحصرًا في القياس اللغوي، ومسائل التمارين والتدريبات كما هو الشأن عند سبويه والعمل على تصريف

1- خالد الأزهرى، التصريح على التوضيح، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000م، مج:02، ص653.

2- الأشموني، منهج المسالك إلى ألفية ابن مالك، مج: 03، ص 779.

3- المراد بالمتأخرين ابتداء من القرن 7هـ وعلى رأسهم ابن مالك، ابن الحاجب، ابن هشام، الجرجاني.

الأبنية واشتقاق بعضها من بعض، وكما هو الحال عند ابن جنى ومن وافقه¹. ثم إنَّ جل التعاريف التي سبقت تطبق على أنّ علم التصريف بنوعيه النظري والتطبيقي العلمي والعملي يدرس الكلمة في حال الأفراد أي في حال كونها خارج التركيب والسياق؛ لأن ذلك من اختصاص علوم أخرى ك: النحو والدلالة والبلاغة والأسلوبية وغيرها، بل إن الصرف يتناول اللفظة المفردة وما يعرض لبنائها من تغيير، بجمع أو تثنية أو تصغير أو....، وما يعرض لحروفها من إعلال وإبدال وقلب وحذف وإمالة وإدغام...، كما يعنى بالدلالات وضروب المعاني المختلفة التي تتولد عن هذه التغيرات والتقلبات.

ثالثاً: مصطلح التصريف والبناء عند المحدثين

أ. عند المحدثين العرب:

علم التصريف عند المحدثين العرب هو: علم يدرس بنية الكلمات وأشكالها لا لذاتها وإنما لغرض دلالي، أو لغرض صرفي يفيد خدمة الجمل والعبارات، ومن أهم قضاياها: المشتقات وأزمنة الأفعال، والتعريف والتكثير، والتعدي واللزوم، والمغايرة في الصيغ وكذلك الأوزان ودلالاتها والجموع بأنواعها²، ويعرفه صبري متولي بأنه: "علم يبحث عن اشتقاق الكلمات الفروع من أصولها، وعن أحكام بنية الكلمات من حيث التجرد والزيادة، والإعلال، وعن المعنى الصرفي للمشتقات، وأصول البناء، وقوانين التحويل"³.

قلت: يتضح من خلال هذه التعاريف أنّ غاية التصريف لا تقتصر على دراسة بنية الكلمة ومعرفة ما يطرأ لها من تغييرات لفظية أو معنوية وحسب بل تتعدى إلى خدمة التراكيب والجمل؛ بحيث يعين على الفهم الصحيح للتركيب والجملة، فكثير من قضايا النحو لا يمكن إدراكها إلا بعد دراسة التصريف وهذه الوشيجة بين الدرسين قد تظن لها اللغويون القدماء والمحو إليها في مؤلفاتهم قبل أن يكتشفها المحدثون.

1- انظر: هذه الدراسة ص 28-29-30

2- انظر: كمال بشر، التفكير اللغوي بين القديم والحديث، ص 432 -عبد الرأجي، فقه اللغة في الكتب العربية، دار النهضة العربية، بيروت، (د.ط)، ص147.

3- صبري متولي، علم الصرف العربي أصول البناء وقوانين التحويل، دار غريب، القاهرة، 2004م، ص 20

ب. عند المحدثين الغرب:

أما في اللسانيات الغربية الحديثة فقد عرف مصطلح (البنية) و(الصرف) في إطار ما يسمى بعلم دراسة البنية المورفولوجيا (**Morphologie**) وقد عرفه العالم اللغوي بلومفيلد على حد تعبيره: "بأنه العلم الذي يدرس الصيغ والكلمات المفردة في ذاتها، وما تتبني عليه هذه الكلمات من أجزاء مورفيمية"¹.

وتعرف المورفولوجيا أيضا على: «أنها العلم الذي يتناول الناحية التشكيلية التركيبية للصيغ والموازن الصرفية ويبحث في الوحدات الصرفية المورفيمات (**Morphèmes**) وأهم أمثلتها الكلمات وأجزاؤها ذات المعاني الصرفية كالسوابق واللواحق"².

ويعرف التصريف في قاموس اللسانيات: "بأن لفظ معينين أساسيين الأول وصف القواعد التي تحدد البنية الداخلية للكلمات أي؛ قواعد ترتيب الوحدات الصرفية التي تكون الكلمات، وكذلك وصف مختلف أشكال هذه الكلمات حسب العدد (الإفراد، التثنية، الجمع)، والجنس (التذكير والتأنيث)، والزمن (الماضي الحاضر، المستقبل)، والأشخاص (متكلم، مخاطب، وغائب)، والإعراب (نصب، خفض، رفع، جزم)، والثاني هو في الوقت نفسه وصف قواعد البنية الداخلية للكلمات وقواعد التركيب لتركيب الجمل"³.

كما عرفوا مصطلح (أبنية الكلمة) بأنه: "الصيغة والمادة اللتان تتألف منها الكلمة أي حروفها وحركاتها وسكونها على اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كل في موضعه"⁴.

1 - Leonard Bloomfield, Language, New York, Copy might By henry Holt and company. In.c1933.P:207.

2- عبد المقصود محمد عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، الدار العربية للموسوعات، ط1 2006م، ص207

3 -Jeans Dubois et Autres: Dictionnaire de linguistique et des Sciences Du langage / la rousse 1994 pour la première Edition, P311.

4- محمد التونجي، راجي الأسمر، المعجم المفصل في علوم اللغة الألسنيات، تح: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت، 2001م، مج (01)، ص 134. - فاضل مصطفى السامي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي، القاهرة، (د.ط) 1977، ص180.

والصيغ أو الصيغة الصرفية: "هي أوزان الكلمات أو هيئاتها الحاصلة عن ترتيب حروفها وحركاتها"¹. بالإضافة إلى ما ذكر فإنّ موضوع الدراسة في علم الصرف الحديث يقوم على البحث في أقسام الكلمة للغة وتحديد الفصائل النحوية لأي لغة وتصنيفها، ودور السوابق واللواحق والتغيرات الداخلية التي تؤدي إلى تغيير المعنى الأساسي للكلمة مثل: كتبَ يكتبُ وكتّابٌ وهذه الفصائل تعبر عن معانٍ نحوية كالجنس (مذكر، مؤنث) والعدد (مفرد، مثنى، جمع) والشخص (متكلم، مخاطب، غائب) وزمن الفعل (ماض، حاضر، مستقبل) وهي متنوعة ومختلفة عدداً ونوعاً باختلاف اللغات².

قلت: يتضح مما سبق ذكره أنّ مفهوم علم التصرف عند القدماء يلتقي مع مفهوم علم الصرف أو الأبنية عند المحدثين باعتبار أنّ كليهما يهتم بدراسة بنية الكلمة، غير أنّهم عدّوا الدرس الصرفي عند القدماء أضيق مما عليه المورفولوجيا عند الغربيين والعلّة في ذلك يقول حلمي خليل: «غير أنّ الاختلاف بينهما يكمن في أنّ علم الصرف كما وضعه علماء العربية القدماء يختص بتحليل النظام الصرفي للغة العربية وحدها أو اللغات التي تشبهها مثل: بعض اللغات السامية، أما المورفولوجيا فهو أعم من ذلك إذ يتصل بتحليل النظام الصرفي في أي لغة، وقد يقترب كل منهما في منهج التحليل أحياناً وإن اختلفت المصطلحات»³، كما أنّ التصريف عند المحدثين يختلف عما كان لدى المتقدمين العرب كما مر في المبحث السابق عند ابن عصفور وغيره، فهو يتناول نوعين من المتغيرات التي تعتور أبنية الكلمة الأولى منهما: تغيير يلحق اللفظ والمعنى، والثاني: يلحق اللفظ وحده ولا

1- محمد التونجي، راجي الأسمر، المعجم المفصل في علوم اللغة الألسنيات، ص 374. - فالح شبيب العجمي، نظام

الصيغة في اللغة العربية، مقال، مجلة جامعة الملك سعود، ج5 الآداب، لسنة 1993م، ص 89.

2- انظر: كمال بشر، دراسات في علم اللغة، دار المعارف، مصر، (ط 9)، 1986م، ص 52- سامي عياد حنا، معجم اللسانيات الحديثة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، (ط 1)، 1997م، ص 90، 91م.

3- حلمي خليل، مقدمة لدراسة علم اللغة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1999، ص 87.

يترتب عليه أي أثر في المعنى كالإعلال والقلب والإبدال¹، وهو ما عرف بقضية الأصل الافتراضي².

أمّا علماء اللغة المحدثون فقد أخرجوا هذا الأخير من التصريف وأدرجوه في علم الأصوات باعتباره تغييراً غير وظيفي، مع أنّهم قد أقرّوا بوجود ارتباط وتمازج بين هذين النظامين ولا يعد علم المورفولوجيا جديداً على التراث العربي من حيث الموضوعات، ولكنه يعدّ أعم من الصرف التقليدي، حيث يشتمل إضافة إلى ما يدرسه الصرفيون على مواضع أخرى لها علاقة بالتركيب، وإنما الجديد فيه هو المصطلح (المورفولوجيا) وكذلك منهجية التناول، والدراسة لهذا النوع من العلم³. وهذا ما أكدّه (إيجي روكا) و(أين جونسون): "أنّه في بناء الكلمة يكون الفونولوجيا والمورفولوجيا رديفي بعضهما، وأنّ كل مرحلة من مراحل تشكيلها أي؛ الكلمة تكون متلوة بقوانين فونولوجية"⁴.

قلت: ويتجلى أيضاً من خلال التعاريف السالفة الذكر أنّ كلا الفريقين يلتقيان في مفهومها عن بناء الكلمة وإن اتسعت تقسيمات البنية ومفاهيمها اللغوية عند المحدثين عنها عند القدامى نظراً لاتساع مفهوم المحدثين عن الكلمة كما سيبين بعد.

المبحث الثالث: مصطلح الكلمة عند القدامى والمحدثين

أولاً: الكلمة عند القدامى

إذا كان مفهوم مصطلح البنية على نحو ما سبق يراد به عند كل من اللغويين القدامى والمحدثين شيئاً واحداً؛ فهو يختلف عن مفهوم الكلمة عندهم، أما اللغويون القدامى فقد عرفوا الكلمة بتعاريف مختلفة من أشهرها ما وضعه الزمخشري حيث قال: «الكلمة هي اللفظة

1- انظر: هذه الدراسة، ص 27-28

2- انظر: كمال بشر، دراسات في علم اللغة، دار المعارف، (د.ط.)، 1970م، مج: 02، ص 111-116.

3- انظر: عبد الغني شوقي موسى الأدبي، من قضايا المورفولوجيا العربية في التصنيف والشكل الوظيفي، مقال، مجلة الملك خالد للعلوم الإنسانية، المجلد الخامس والعشرون، العدد الثاني، ربيع الثاني 1438هـ، يناير 2017م، ص 245.

4- عبد الحميد غيث مروان، النظام الصرفي في اللغة العربية من خلال اللسانيات الحديثة، ص 58. نقلاً عن:

- A course in phonology Roca, et Johansson, Blackwell Publisher Ltd, Oxford U K2001, P 451.

الدالة على معنى مفرد بالوضع وهي جنس تحته ثلاثة أنواع، الاسم، والفعل والحرف...¹،
 وقدم ابن يعيش (643هـ) شرحاً لهذا التعريف مفاده: أنّ اللفظة جماعة حروف ملفوظ بها
 لأي أصوات متلفظ بها، من قبيل المستعمل خرج به المهمل الذي يمكن ائتلافه من الحروف
 ولم يضعه الواضع بإزاء المعنى ك: (حص)، (تق)، وقوله: "الدال على معنى" خرج به
 المهمل الذي لا يدل على معنى، وقوله: "المفرد" خرج به المركب حيث يتعرض لفكرة
 استقلال المعنى بقوله: إنّ كلمة الرجل أو الغلام أو نحوهما مما هو معرف بالألف واللام
 يدل على معنيين مستقلين هما التعريف والمعرف، فهما من جهة النطق والصوت كلمة واحدة
 ولكنها في الواقع كلمتان فال "ال" التعريف كلمة، والمعرف كلمة أخرى، وقوله: "بالوضع" ما
 كان دالاً على معنى بالوضع والاصطلاح لا بالطبع كلفظ (أخ) الدال على استغراق النوم.²
 فالكلمة عند الزمخشري هي ما توافر فيها الشروط الثلاثة: الصوت، وقصد المعنى،
 والاستقلال بدلالة محددة³. ويعرف ابن هشام الأنصاري الكلمة: "بأنّها قول مفرد"⁴. وهو
 تعريف شبيه بتعريف الأشموني كما أنّه يتفق مع تعريف ابن الخشاب⁵. والمراد بالقول:
 اللفظ الدال على المعنى كرجل و فرس، والمراد باللفظ: الصوت المشتمل على بعض الحروف
 سواء كان دالاً على معنى أم لم يدل، والمراد بالمفرد: ما لا يدل جزؤه على جزء معناه خرج
 به المركب وهو ما دل جزؤه على جزء معناه كقولك: "غلام زيد" فإنّ كلا من جزئيه وهما
 الغلام وزيد دال على جزء معناه، ثم أشار أنّه لم يشترط في الكلمة الوضع على غرار من
 سبقه كالزمخشري وابن الحاجب وغيرهم؛ فإنّهم احتاجوا لذلك لأخذهم اللفظ جنساً للكلمة،
 واللفظ ينقسم إلى موضوع ومهمل، فاحتاجوا إلى الاحتراز من المهمل بذكر الوضع، وإنّه لما

1-الزمخشري، المفصل في علم العربية، تح: صالح قدارة، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2004م، ص 32.

2- ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، تح: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، لبنان، (ط1)، 2001م، مج 01، ص 71، 70.

3- انظر: حلمي خليل، الكلمة دراسة لغوية معجمية، دار المعرفة الجامعية، مصر، (د.ط)، 1998م، ص 21

4- محي الدين عبد الحميد، شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام، المكتبة العصرية، لبنان، (د.ط)، 2011م، ص 18، 17.

5- ابن الخشاب، المرتجل في شرح الجمل، تح: علي حيدر، أمين مكتبة مجمع اللغة العربية، دمشق، 1972م، ص 05.

أخذ القول جنسا للكلمة وهو خاص بالموضوع (المستعمل) أغناه عن اشتراط الوضع، وكونه عدل عن اللفظ إلى القول؛ لأنّ اللفظ جنس بعيد لانطباقه على المهمل والمستعمل، والقول جنس قريب الاختصاص بالمستعمل، واستعمال الأجناس البعيدة في الحدود معيب عند أهل النظر¹. ويعرف السيوطي الكلمة بقوله: " قول مفرد مستقل وكذا منوي معه على الصحيح واشترط قوم كونه على حرفين"². حيث نجد أنّ السيوطي خالف الرضي الاسترابادي في الرأي إذ يرى أنّ حروف المضارعة وياء النسب وتاء التأنيث وألف ضارب ليست بكلمات لعدم استقلالها بالمعنى، أما قوله: "منوي معه" فهو يشير إلى الضمائر المستكنة وجوبا سواء كانت فعل أمر " فُئْمٌ " أو جوازا في مثل "قَامَ" في الماضي، ويقول: ما نواه الإنسان في نفسه من الكلمات المفردة فإنّه لا يسمى كلمة لأنّه لم ينو مع اللفظ³، بينما ابن الخباز يخالفه الرأي حيث لا يعتبر الضمير المستكن اسما لأنّه ليس كلمة، ويشترط السيوطي وغيره من النحاة أنّ حد الكلمة حرفان بخلاف ما عليه فخر الدين الرازي فهو يرى أنّ الباء واللام ونحوهما مما هو كلمة وليس على حرفين⁴. و ينتقد تمام حسان أقوال النحاة القدماء والمتأخرين في الكلمة زاعما أنّ التعريفات العربية القديمة والمتأخرة على الرغم من اعتمادها على طبيعة اللغة العربية فهي إما أن تختلط بين الكلمة واللفظ والقول، وإما بأن تبني التعريف على العلاقة بين الكلمة ومعناها، كقولهم (الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد)، وهذا يصدق على باء الجر التي وضعت لمعنى مفرد وهو المصاحبة مع أنّها ليست كلمة، كما يرى أنّ التعريفات

1-انظر؛ ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تح: محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، (د.ط)، 2002م، ص 33.

2- جلال الدين السيوطي، همع الهوامع، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط1)، 1998م، مج: 01، ص 19.

3- انظر: المصدر نفسه، مج1، ص 20، 21.

4- انظر: المصدر نفسه، مج1، ص 22.

القديمة لا تفرق بين الصوت والحرف، وتخلط بين الوظيفة النحوية والمعاني المنطقية والوضعية¹.

ثانياً: الكلمة عند المحدثين

تجدد الإشارة إلى أنّ الدراسات الصرفية والحديثة وكذلك الدلالية رغبت عن مصطلح الكلمة وأخذت تبعده عن مجال عملها وذلك لصعوبة تحديده والاتفاق على مدلوله في مختلف اللغات الإنسانية، وكثرة تفسيراته التي جاءت من تاريخه الطويل عبر مجالات المعرفة المتعددة كالدين والفلسفة والنحو القديم²، فقد بلغت صعوبة تحديد الكلمة على وجه الخصوص حداً أدى إلى بلوغ تعريفاتها في علم اللغة في قرن واحد بعد 1816م أربعاً وعشرين³ تعريف حسب ما ذكر (مونان)³. وقد اعتبر "مالينوفسكي" الكلمات (Figements) أوهاماً لغوية⁴، ويرجع هذا الاختلاف الكبير في تحديد مفهوم الكلمة إلى نوع اللغات وكذلك إلى اختلاف المدارس التي ينتمي إليها اللغويون الذين تناولوا الكلمة بالتعريف بالإضافة إلى تباين طرائقهم ومناهجهم في التحليل، هذا وثمة معايير متنوعة ومتعددة على وفقها احتكم اللغويون في تعريفهم للكلمة يحسن بنا في هذا المقام أن ننوه عن بعض منها على النحو الآتي:

1. المعيار الإملائي: تعرف الكلمة بناء على هذا المعيار (Orthographique)

(Criteria) بأنها: "أية سلسلة من الحروف المحدودة في الممارسة الكتابية النموذجية

1- انظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، (د.ط)، 1990م، ص 226.

2- انظر: أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، دار الفكر، دمشق، ط 3، 1996م، ص 143. - عبد المقصود محمد عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات، ص 206.

3- انظر: محمد محمد يونس علي، المعنى وظلال لمعنى، دار المدار الإسلامي، لبنان، (ط2)، 2007م، ص 267 نقلاً عن جورج مونان مفاتيح الألسنة، ص 78.

4- انظر: المرجع نفسه، ص 267. نقلاً عن: ROBINS General linguistics P184.

بفراغ...¹. ويمكن الإفادة من هذا المعيار في تحديد الكلمة التي تدغم مع ما قبلها أو ما بعدها من الكلمات عند النطق مع تعسر ذلك كالتفريق بين كلمتي "بل" و"رديه" في قول الشاعر:

عافت الماء في الشتاء فقلنا***برديه تصادفيه سخينا².

2. معيار الوقف الاحتمالي: (Griterion of Potential Pause) من تعريفات الكلمة المحتكمة إلى هذا المعيار "أي جزء من الجملة محدود بنقاط متعاقبة يمكن الوقوف عليها"³.

3. المعيار الدلالي: (Semantic Griterion) ومن التعريفات التي تحتكم إلى هذا المعيار ما ورد عن (لاينز) "الكلمة هي اتحاد معنى معين بتجميع من الأصوات القابل لاستخدام قواعدي معين"⁴. وهو عين التعريف الذي نسبه (فندريس) إلى ميبه (Meillet)⁵ إلا أن الباحث محمد محمد يونس علي يستدرك على هذا التعريف؛ أنه يعد المركب الإضافي نحو (رسول الله) والموصول وصلته (الذي قام)، و(ال) التعريف كلمة، كما أنه لا يفرق بين الكلمات والمصرفات (الفونيمات)؛ حيث لا يضع حدودا تميز بين الكلمات وما هو أكبر منها أو أصغر من الوحدات اللغوية بل يسلط تركيزه على الارتباط بين السلسلة الصوتية والمعنى والاستخدام القواعدي⁶.

4. معيار الاستقلال: المراد به الانفراد وقبوله الانفصالي عما قبله وبعده من العناصر اللغوية ومن أشهر التعريفات التي احتكمت إلى هذا المعيار تعريف العالم الأمريكي "بلومفيد"

1 -John-Lyons – Semantics-Cambridge University-Press -1977 /P18.

2- السيوطي، المزهري في علوم اللغة، مج (01)، ص 588.

3- انظر: محمد محمد يونس علي، المعنى وظلال المعنى، ص 268.

4- المرجع نفسه، ص 268.

5- فندريس، اللغة، تر؛ عبد الحميد الدواخلي، محمد القصاص، المركز القومي للترجمة، القاهرة، (ط1، 2014)، ص 124.

6- محمد محمد يونس علي، المعنى وظلال المعنى، ص 268.

الذي يحدد الكلمة على أنها "أصغر مبنى أو صيغة حرة"¹. وبمقتضى هذا التعريف فإنّ الضميرين في (حدثنا) ليستا كلمتين لأنّهما لا مستقلان؛ وهذا يؤدي عند تطبيقه على العربية إلى اعتبار العنصر اللغوي ذاته كلمة في موضع وجزء كلمة في موضع آخر².

وقد حاول أولمان الجمع بين المعيار الدلالي ومعيار الاستقلال فعرف الكلمة بقوله: "أنّها أصغر وحدة ذات معنى ويمكن إفرادها والنظر إليها من هذه الناحية"³، إلا أنّ هذا التعريف الأخير وإن كان قد جمع بين معيارين لكنه لا يحل مشكلة أنّ عنصرا واحدا قد يعامل معاملة كلمة واحدة في محل إعرابي معين ومعاملة جزء كلمة في محل إعرابي آخر مع اتحاد الدلالة المعجمية⁴.

كما يمكن الإشارة إلى أنّ معظم اللغويين العرب القدامى لم ينتبهوا في تعريفهم للكلمة وحدهم لها إلى أنّها تأتي حرة مستقلة في لفظها وقد تأتي مقيدة بغيرها غير ابن يعيش (643هـ) حيث تنبه إلى هذا المعنى في شرحه لتعريف الزمخشري للكلمة إذ فسر قول الزمخشري: "الدالة على معنى مفرد" باستقلال الكلمة في المعنى ليس في اللفظ⁵. ومثل لذلك بأمثلة ذكرت في هذه الدراسة⁶.

5. معيار الاستدلال: أما مدرسة براغ⁷ فقد اعتمد أصحابها على معيار (الإبدال والتعاقب) (والتركيب والفونيم) (Commutation) في تحديدهم للكلمة وتعني؛ وضع مصطلح نحوي (فونيم) مكان مقطع صوتي آخر ضمن مرسلّة محددة مما يؤدي إلى وجود

1- حلمي خليل، الكلمة دراسة لغوية معجمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، (ط2)، 1998م، ص 16.

2- محمد محمد يونس علي، المعنى وظلال المعنى، ص 268.

3- ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، تر؛ محمد كمال بشر، مكتبة الشباب، النيرة، (ط1)، 1975م، ص 45.

4- محمد محمد يونس علي، المعنى وظلال المعنى، ص 268.

5- ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، مج(01)، ص 70، 71.

6- انظر: هذه الدراسة: ص 37

7- مدرسة براغ: مدرسة لغوية امتد نشاطها منذ سنة 1926م حتى الحرب العالمية الثانية، ضمت عددا أكبر من علماء اللغة من جنسيات مختلفة ونقوم منهجيتها على فكرة أنّ اللغة نظام ذو وظائف متعددة وغايات محددة في أساسها التعبير والإيصال، وأنّ تحليلها يكون من منظور الوسائل الخاصة بهذا الهدف. ينظر: بسام بركة علم الأصوات العام، أصوات اللغة العربية، مركز الإنماء القومي، لبنان، (ط1، 1988م)، ص 110

كلمات جديدة¹، وإلى مثل هذا ذهب فيرث². وقد وضع ترنكا (Trnka) تعريفا للكلمة هو قريب من المفهوم الذي ذهب إليه كل من فيرث وأصحاب مدرسة براغ، إذ يقول: "إن الكلمة عبارة عن وحدة يمكن إدراكها عن طريق الفونيمات (Phonemes) وهي قابلة للإبدال ولها وظيفة دلالية"³.

كما عرف "ماتيزيوس" الكلمة بقوله: "أصغر وحدة صوتية متتابعة لا يمكن أن ترتبط بأي وحدات أخرى"⁴.

عند التأمل في التعريفات المستندة إلى المعايير الثلاث الأخيرة يلحظ أنّ هناك نوعا من التفاعل الجدلي بين اللفظ والمعنى أو ما يسمى (بالدال والمدلول) في عملية تحديد الكلمة والتثبت من أنّها وحدة دنيا مفيدة ليس دونها ما هو أصغر منها⁵.

قلت: ومن خلال عرض هذه التعاريف المستندة إلى المعايير المتنوعة يتبين حصول الاضطراب الكبير في تعريف الكلمة وتحديد معناها الأمر الذي دفع بعض اللغويين إلى إزاحة الكلمة عن التحليل اللغوي والبحث عن وحدة أساسية أخرى بديلة في البنية القواعدية، يقول محمد يونس علي: "إذ الكلمة ليست الوحدة الأساسية في البنية القواعدية، حيث وجدوا ضالتهم بما يعرف بالمصرف أو المورفيم (Morphème) الذي يخضع لمقاييس علمية موضوعية"⁶، وهوما حددوا به البعد اللفظي والدلالي للكلمة والحال أنّ المورفيم يعدّ ضربا من أضرب الكلمة عندهم.

1- بسام بركة، علم الأصوات العام، ص 110.

2- ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، ص 45.

3- حلمي خليل، الكلمة دراسة لغوية معجمية، ص 17.

4- المرجع نفسه، ص 17.

5- عبد القادر المهري، مفهوم الكلمة في النحو الغربي، مقال، حوليات الجامعة التونسية كلية الآداب والعلوم الإنسانية، العدد 23، سنة 1984م، ص 38.

6- محمد محمد يونس علي، المعنى وظلال المعنى، ص 269-ممدوح عبد الرحمان الرمالي، تطور التأليف في الدرس الصرفي، الإسكندرية، 2004م ص 63.

والملاحظ من اختلاف هذه التعريفات أنّ كل تعريف منها غالبا ما يهمل بعض الخصائص اللغوية وغير اللغوية للكلمة كما أنّه لا ينطبق على كل اللغات على اختلاف عاداتها وخصائصها، وعند الفحص لهذه التعريفات تبين حصول أخطاء لا تخرج عن هذه الأربعة:

✓ إهمال العلاقة بين الكلمة والجمله والجمله والكلمة.

✓ عدم الفصل بين خصائص الكلمة من الناحية اللغوية وأهميتها من الناحية الدلالية.

✓ إغفال طبيعة العلاقة المعقدة بين الصوت والدلالة والتركيز على الملامح الصوتية أحيانا أو الدلالية أحيانا أخرى.

✓ الخلط بين الكلمة واللغة في حال التطور وفي حال الثبات والاستقرار¹.

ثالثا: مفهوم (المصرف) أو المورفيم (Morphème)²

لقد عرف المصرف أو المورفيم تعريفات عدة في علم اللغة جلها متقاربة نذكر منها: "هو الوحدة الوظيفية الصغرى في تركيب الكلمات"³، وقيل هو: "أصغر وحدة ذات معنى"⁴، وقيل: "أصغر وحدة لغوية (أو صرفية) تحمل دلالة، ولا يمكن تقسيمها إلى وحدات أصغر ذات دلالة"⁵ وقيل: "أصغر وحدة لغوية تحمل معنى أو وظيفة نحوية"⁶.

من خلال هذه التعريفات يمكن إجمال سمات المورفيم في:

1- المورفيم أو المصرف وحدة صغرى مفيدة لا يمكن تقسيمه إلى أجزاء أصغر منه؛ لأنّه يفقد معناه.

1- انظر: حلمي خليل، الكلمة دراسة لغوية معجمية، ص 17، 18.

2- المورفيم في الدراسات الحديثة والترجمات العربية الحديثة مقابلات متعددة منها: "الفاظم، الصيغم، الصرفات المورفيمية والصرفية المجردة، المورفيم، الوحدة اللغوية، الوحدة الصرفية، الوحدة البنوية الصغرى، دال النسبة. ينظر: محمود السعران، علم اللغة ص 216-فندريس اللغة، ص 105-أشواق محمد النجار، اللواصق التعريفية في اللغة العربية، دار دجلة، عمان (ط1)، 2006، ص 36-أحمد قدور مبادئ اللسانيات، ص 179.

3- روبينز، موجز تاريخ علم اللغة في الغرب، ترد أحمد عوض، عالم المعرفة، الكويت، (ط 3)، 1997م، ص 06.

4- ماريويباي، أسس علم اللغة، تر: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، (ط 8)، 1998م، ص 54.

5- محمد علي الخولي، مدخل إلى علم اللغة، دار الفلاح، الأردن، (ط1)، 2010، ص 67.

6- حلمي خليل، الكلمة دراسة معجمية، ص 51.

2-المورفيم قد يؤدي وظيفة نحوية أو صرفية في الجملة أو التركيب؛ ما يصطلح عليه بالدلالة القواعدية أو الصرفية.

3-أقل ما يمكن أن يتألف منه صوت يحمل معنى وظيفيا وهو ما يصطلح عليه (بالفونيم) وقد يتألف بأكثر من ذلك.

4-يعد علامة أو مميّزا يعتمد عليه في التفريق بين أشكال الكلمات.

ومهما يكن من أمر فإنّ المورفيم هو أصغر وحدة صرفية تحمل معنى أو وظيفة نحوية سواء كانت حرة أو مقيدة، متحققة في النطق أو غير متحققة وهو ما أطلقوا عليه بالمورفيم الفارغ أو الصفري، كما أنه أساس التحليل الصرفي الحديث، وهو المفهوم العلمي البديل لمفهوم الكلمة يرد ضمن سلسلة تقسيمية كبرى تدعى المركبات القالبية، أو السلسلة الكلامية حيث يرد تاليا للصوت المفرد وبعد المقطع الصوتي وقبل الكلمة في ترتيب الوحدات اللغوية كما هو الحال عند (يوجين نيدا) (Nida)¹.

الجدير بالذكر أنّ اللغويين المعاصرين الغربيين تبنا تقسيما حديثا للألفاظ والمفردات وهو ما اقتبسه العالم "بالمر" يقوم على التمييز بين المفردة ذات الدلالة المعجمية أو ما يدعى ب: الكلمة أو الوحدة المعجمة (Lexème)، والمفردة ذات الدلالة النحوية أو ما يسمى بالعنصر النحوي أو الوظيفي (Morphème)، فكلمة (معلمون) بحسب تحليله تتألف من عنصرين: (معلم) = وحدة معجمية أو مفردة أو كلمة، و (ون) = عنصر نحوي أي مورفيم²، غير أنّ العالم اللغوي (فندريس) (Vendryes) الفرنسي اتخذ مسلكا آخر في تقسيم الصورة اللفظية حيث جعلها تتضمن عنصرين أساسيين: أحدهما السيمانتيك (Sèmantème) وقد ترجم إلى دال الماهية، أو نواة المعنى المعجمي، أو الحقيقة المدركة أو المتصورة أو المعنى والمعاني، والثاني: المورفيم (Morphème) وهو ما اصطلح عليه ب "دال النسبة" أو "الوحدة الصرفية"³. ويوضح اللغوي تمام حسان فكرة السيمانتيك والمورفيم بقوله: "السيمانتيك؛ عنصر

1-انظر: أحمد قدور مبادئ اللسانيات، ص 189، 190-ينظر أيضا: عبد الغني شوقي الأدبي، من قضايا المورفولوجيا العربية في التصنيف والشكل الوظيفي، ص 246، 247.

2-انظر: بالمر، علم الدلالة إطار جديد، تر: د. صبري إبراهيم السيد، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، (د.ط)، 1995م، ص 64.

3-انظر: فندريس، اللغة ص 105. - تمام حسان، مناهج البحث في اللغة ص 204، -محمود السمران، علم اللغة، ص 216، 217.

لغوي يعبر عن الفكرة التي في الذهن، كفكرة الحصان، وفكرة الجري في قولنا، الحصان يجري، أما المورفيم فهو: العنصر الذي يعبر عن العلاقة بين هذه الأفكار...¹. ويعقب اللغوي أحمد محمد قدور على هذا الكلام بقوله: "من الواضح أنّ الألفاظ الدالة على الماهية أو المعنى أي السيمانتيك تدرس في مجال الدلالة والمعجم، على حين أنّ العناصر الدالة على المورفيم تدرس في مجال الصرف أي المورفولوجيا"².

وفي هذا السياق انبرى اللساني الكبير "أندري مارتيني" (Martinet) ليقدم تقسيماً آخر له مكانه في اللسانيات الوظيفية حيث اقترح بديلاً للكلمة وهو الوحدة الدالة المونيم (Monème) وهي بدورها تنقسم إلى فرعين هما:³

1- الوحدة الدالة الصرفية (Morphème) المورفيم، أو الوحدة الصرفية توسعاً.

2- الوحدة الدالة المعجمية (Lexème) لكسيم، أو الوحدة المعجمية أو الدلالية توسعاً.

ويوضح ما ذكره مارتيني في تقسيم المونيم المثال التالي:

أ- سمع، ركب، رجع... وحدات معجمية (Lexème).

ب- لا، ب، من، به، الهاء... وحدات صرفية (Morphème).

ج- أمثلة أ + ب = وحدات دالة (Moneme) مونيم.

حيث يرى مارتيني أنّ الوحدات الصرفية عددها قليل، وهي أكثر استقراراً من الوحدات المعجمية، فالوحدات الصرفية هي صنف مغلق، أما الوحدات المعجمية تعدادها كبير، وهي متحولة إذ يظهر قسم منها وينتشر ثم ينقرض، وهي صنف مفتوح.⁴

يتضح من خلال ما سبق أنّ المورفيم قد جاء في اللسانيات الأوربية قسماً للكلمة بأن وقع المورفيم على اللواحق ذات المعاني الوظيفية التي تدخل على الكلمة فلم يشمل الكلمة ذات المعنى المعجمي كما هو الحال عند فندريس وأندري مارتيني بخلاف اللسانيات الأمريكية فقد شمل المورفيم ما كان له معنى وظيفي، وما كان له معنى معجمي أي؛ كلا

1- تمام حسان، مناهج البحث، ص 170، 171.

2- أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، ص 193.

3- انظر: أندري مارتيني، مبادئ اللسانيات العامة، تر: سعدي زبير، دار الأفاق، الجزائر، ص 19-20- أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، ص 193.

4- انظر: المصدر نفسه، ص 194.

من اللواصق والكلمات التي لا تقبل أن تتحلل إلى أجزاء أو وحدات أصغر ذات دلالة وظيفية كما هو الشأن عند بلومفيد وبالمر¹.

كما يلحظ أنّ الدراسات اللسانية الحديثة رغبت عن مصطلح (الكلمة) وأبعدتها عن حقل الدراسة لصعوبة تحديد ماهيتها والاتفاق على مدلولها في مختلف اللغات الإنسانية فاستعاضت بدلا منه مصطلح (المورفيم) أو الوحدة الدلالية الذي يتفرع إلى مصطلحين آخرين يدلان على قسمي تلك الوحدة، وهما: "الوحدة الدلالية المعجمية" و "الوحدة الدلالية الصرفية"².

قلت: نخلص في الأخير إلى اتساع مفهوم المحدثين عن مفهوم القدامى للكلمة حيث شمل السيمانتيك وكل أشكال المورفيم سواء كان صيغة صرفية أو أداة أو ضميرا بارزا أو مستترا؛ الأمر الذي جعل أمثلة البنية ومفاهيمها تتسع عند المحدثين عنها عند القدامى.

رابعا: الكلمة عند المحدثين العرب

قد عرفت الكلمة عند اللسانيين العرب المحدثين، بتعريفات توحى بتأثر أصحابها بالمدارس اللغوية الحديثة في تحديد مفهوم الكلمة نذكر منها تعريف، تمام حسان حيث حدها بقوله: "صيغة ذات وظيفة لغوية معينة في تركيب الكلمة، وتقوم بدور وحدة من وحدات المعجم وتصلح لأن تفرد أو تحذف أو تغير موضعها أو يستبدل بها غيرها في السياق، وترجع في مادتها غالبا إلى أصول ثلاثة، وقد تلحق بها زوائد"³. ولم يسلم هذا التعريف من نقد واستدراك فقد اعترض عليه بأنّ ثمة كلمات مستقلة في العربية لا ترجع مادتها إلى

1-انظر: محمد عبد العزيز عبد الدايم، نظرية الصرف العربي، دراسة في المفهوم والمنهج، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، الرسالة 158، العدد 21، سنة 2000-2001 م، ص 28، 29. ينظر أيضا: مكين القرني، اللسانيات "قضايا وتطبيقات"، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2020م ص 57.

2- أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، ص 195.

3- تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 232. حيث جدد تعريفها لمعايير أربعة وهي: صلاحيتها للإفراد والإبدال بغيرها في السياق، والحذف منه والحشو فيه.

أصول ثلاثة ولا تلحق بها زوائد كما هو الشأن بالنسبة إلى الأدوات والضمائر التي هي كلمات وظيفية وليست بأفعال أو أسماء أو صفات¹.

يذهب أحمد محمد قدور في تعريف الكلمة مذهب تمام حسان حيث تراه يقول: "الكلمة عندنا تماثل الوحدة المعجمية دون أن تدل على شيء من الوحدة الصرفية، لذلك تُرانا نشترط للكلمة أن تكون ضمن مداخل المعجم المتصرفة ذوات الدلالة العرفية الاجتماعية وهي غالبا ما تكون من مبنى ثلاثي؛ لأن أغلب الكلم في العربية ثلاثي الأصول"². حيث أخرج من التعريف بعض الكلمات التي تدل على العلاقات النحوية والمعاني الصرفية وإن كان له شكل يشبه الكلمة كالضمير المنفصل، كما أخرج أيضا الكلمات التي أفرغت من معانيها العرفية الاجتماعية واستخدمت أداة لتحديد العلاقات النحوية والصرفية ك: الفعل كان الناقص للدلالة على الزمن فقط³.

أما محمد محمد يونس فقد عرف الكلمة بأنها: الوحدة اللغوية الصغرى القابلة للتصنيف الإعرابي، المكونة من مصرف قواعدي مستقل إعرابيا، أو من مصرف معجمي واحد، مفرد أو مقترن لمصرف، قواعدي أو أكثر. حيث مثل للكلمة المكونة من مصرف قواعدي مستقل: إن وعلى واو القسم والفاء والكاف للتشبيه ونحوها... ومثل للكلمة المكونة من مصرف معجمي: واحد، عيسى، وكمثرى، وهدى ومثل للكلمة المكونة من مصرف معجمي واحد مقترن بمصرف قواعدي أو أكثر ب: كلمة فاتح، المكونة من الجذر (ف.ت.ح) وصيغة فاعل الدالة على اسم الفاعل، وشاربة المكونة من الجذر (ش.ر.ب)، وصيغة فاعل. وتاء التأنيث⁴.

1- انظر: صفية بن زينة، مسائل الخلاف في أقسام الكلام بين بعض النحاة والقدماء والمحدثين، رسالة ماجستير، 2004م، جامعة الجزائر، ص 17.

2- أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، ص 196.

3- انظر: المرجع نفسه، ص 196.

4- انظر: محمد محمد يونس علي، مدخل إلى اللسانيات، ص 33.

وأشار بعضهم إلى أنّ أصلح تعريف للكلمة المفردة حيث يمكن أن تنطبق على جميع الكلمات في اللغات عامة والعربية خاصة هو ما أورده اللغوي محمد علي الخولي في معجمه "معجم علم اللغة النظري"؛ "بأن الكلمة أصغر وحدة لغوية ذات معنى وقد تتكون من صوت واحد أو أكثر كما تتكون من مورفيم واحد أو أكثر، كما تتكون من مقطع واحد أو أكثر، كما تتكون من جذر بزوائد، وللکلمة شكل صوتي وآخر كتابي، كما لها نوع صرفي ونوع نحوي وظيفي، والكلمة إما أن تكون كلمة محتوية، وإما إن تكون كلمة وظيفية"¹.

قلت: وعند التأمل نجد أنّ هذا التعريف مقتبس من تعريفات اللسانيين الغربيين حيث استطاع صاحبه أن يلخص أهم المعالم التي حُدّت بها الكلمة وبالأحرى المصّرف في تلك التعاريف وأن يضمنها تعريفه.

وآخر تعريف نختم به هذا المبحث تعريف اللغوي البارع صالح بلعيد إذ يعرف الكلمة بقوله: "الوحدة اللفظية الدنيا التي تتركب مع بعض الحروف الهجائية، وقد تدل على معنى معين (وضع)، وقد لا تدل على معنى؛ كأن تكون مجرد صوت، أو تكون كلمة مهملة (لم يقصدها الواضع) وتسمى لفظة؛ لأنها لا تدل على معنى كقولهم: (تأبط شرا)، (سدرة المنتهى)².

قلت: ويلحظ من هذا التعريف أنّه أدرج المهمل من الألفاظ والمضاد.

ويمكن أن نخلص من خلال ما ذكر قبل، إلى أنّ الأخذ بهذه التعاريف النظرية يستوجب النظر إلى خصوصية كل لغة وطبيعتها، كما أنّ الأساس الصوتي وحده لا يصلح لتحديد معالم الكلمات، بل لابد أن يشترك معه المعنى، أو الوظيفة اللغوية³.

1- محمد علي الخولي، معجم علم اللغة النظري، مكتبة لبنان، بيروت، ط1، 1982م، ص 310.

2- صالح بلعيد، النحو والصرف، دراسة وصفية تطبيقية في مفردات برنامج السنة الأولى جامعي، دار هومه، الجزائر، ط1، 2003م، ص 19.

3- انظر: إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، ط3، 1976م، ص 42.

ولا بأس أن نشير إلى تقسيم الكلمة في اللغة العربية عند المحدثين العرب كما أشرنا إلى تقسيم الغربيين لها في المبحث السابق ونتخذ تقسيم تمام حسان أنموذجاً في ذلك حيث بين تحديد ماهية الكلمة من حيث الجمود والاشتقاق من خلال البيان الآتي:¹

الكلمة (المبنى)

تركيبية (وظيفية)

ذات وظيفة في التركيب (كالضمائر الموصولات، الإشارات، الظروف الجامدة، الحروف... إلخ). من طبعها أنها محصورة العدد غير قابلة للزيادة والنقص

اشتقاقية

ذات معنى عند الأفراد (الاستقلال)

الصيغة (المعنى الصرفي الوظيفي)

المادة (المعنى المعجمي) كالأسماء، الأفعال، الأوصاف من طبعها عدم الحصر وقابلية النقص والزيادة بالتوليد والارتجال

يلحظ من هذا البيان الذي هو اختصار لما ذهب إليه تمام حسان في تقسيمه للكلمة باعتبار الجمود والاشتقاق وتأثره بما ذهب إليه اللسانيون المعاصرون في تقسيم المورفيم إلى: مورفيم اشتقاقي (تصريف) تستطيع أن تشتق وأن تولد منه الكلمات له معنى، وآخر قواعدي ليس اشتقاقياً وليس تصريفياً، ليس له معنى، ولكن له وظيفة نحوية أو صرفية (قواعدية)².

خامساً: الفرق بين المورفيم والكلمة

يفرق اللغويون المعاصرون بين المورفيم والكلمة بجملة من الفروق يمكن إجمالها على النحو الآتي:

1- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 133-151-تمام حسان مناهج البحث في اللغة، ص 173، 174-177.

2- ينظر: محمد علي الخولي، مدخل إلى علم اللغة، ص 74.

• يتفق المورفيم والكلمة في أن لكل منهما معنى، غير أنّ المورفيم غير قابل للتجزئة إلى وحدات أصغر ذات معنى، في حين أنّ الكلمة قد تقبل التجزئة إلى عدد من المورفيمات (الوحدات الصغرى) مثل: لفظة (ولد) هي مورفيم وكلمة، لكن (المدرسون) كلمة واحدة؛ تتكون من عدد من مورفيمات (ال، درس، و، ن) + صيغة اسم الفاعل.

• ليس كل مورفيم كلمة مثل (ال) التعريف، وتاء التانيث، في حين أنّ بعض المورفيمات تشكل كلمات مستقلة مثل: نبات، زيت، باب.

• ليس كل كلمة مورفيما واحدا فقط تتشكل من مورفيم واحد وقد تتكون من مورفيمين أو أكثر ك كلمة: (الولد) تتكون من (أل + ولد) وكلمة (معلمة) تتكون من (ال + معلم + ة).

• ثمة كلمات أحادية المورفيم مثل: (رجل، باب...) وكلمات ثنائية المورفيم مثل: "الولد جاءت، ذهبوا، دارس"، وكلمات متعددة المورفيم مثل: (المعلمون-الدارسون)¹.

• المورفيم وحدة صرفية وعنصر لغوي له معان صرفية ونحوية وليس له علاقة بالمعجم في الغالب².

ولما كان مصطلح (البناء الصرفي) هو موضوع الدراسة، وأنّ ثمة اختلافا بين الكلمة وبين بنيتها الصرفية على نحو ما أوضحتها الدراسة؛ فإنّها لا تقف عند مدلول الكلمة اللفظي أو الأسلوبي، فإنّ ذلك من اختصاص معاجم الألفاظ والأساليب، وإتّما نقف على البنى الصرفية للكلمة من اسم أو فعل أو صفة، وعلى المعاني الوظيفية النحوية أو الصرفية التي تكسبها الكلمة والتركيب من خلال المتغيرات المورفمية التي تطرأ على بنيتها وهذا ما يستدعي التعرض للمفاهيم اللغوية لأبنية الكلمة وأقسامها عند القدماء والمحدثين.

المبحث الرابع: أقسام الكلمة ومفاهيمها اللغوية عند العرب القدماء

1- محمد علي الخولي، مدخل إلى علم اللغة، ص: 69.

2- نعمان بوقرة، المصطلحات الأساسية في لسانيات النص وتحليل الخطاب دراسة معجمية، جدارا للكتاب العالمي الحديث، عمان، ط1، 2009م، ص: 139.

درج علماء اللغة إلى تقسيم الكلام الذي يصدر عن أبناء اللغة إلى أقسام، ولا شك أنّ معرفة أقسام الكلم ضرورية لدراسة الجزئيات والكميات التي يقوم عليها نظام اللغة؛ لذا تجد النحاة القدامى أولو اهتماما بالغا لموضوع أقسام الكلم فخصصوا له مكانا في مقدمات كتب النحو والصرف وتناولوه تحت عناوين مختلفة؛ ليكون أساسا لدراسة أبنية الكلم وما يتفرع منها من علاقات تركيبية وقواعد وضوابط. كما أنّ تقسيم الكلم في اللغة من الموضوعات التي دار حولها الخلاف والجدل في كتب الأقدمين عامة وكتب المحدثين خاصة وتباينت آراؤهم في ذلك مختلفين في المنطلقات التي يصدرون عنها المحددات لما اجتهدوا فيه من تقسيمات¹. وهو ما ستجليه الدراسة من خلال تناول تقسيم الكلم عند العرب القدامى والمحدثين.

أولاً: التقسيم الثلاثي

لقد صنف اللغويون القدماء الكلمة إلى أقسام ثلاثة على حد قولهم: "الكلم؛ اسم، وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم وفعل"². أجمع على ذلك من يعتد بقوله³، واعتمادهم هذا التقسيم مختلف من منطلق أنّ المعاني ثلاثة: ذات، وحدث، ورابطة للحدث بالذات، فالذات: الاسم والحدث، الفعل، والرابطة: الحرف؛ "فإنّ دلت الكلمة على معنى في غيرها فهي الحرف، وإن دلت على معنى في نفسها؛ فإن دلت على زمان محصّل فهي الفعل، وإلاّ فهي الاسم"⁴. وذهب بعض النحاة إلى أن هذه القسمة ليست حكرا على العربية فقط بل عامة في جميع الألسنة، وهو ما قرره المبرد والفارابي وابن الخباز الذي احتج لنصرة هذا المذهب

1-انظر: هاني صبري أحمد البطاط، العربية وسائلها في الإبانة عن المعنى، ودور البنية الصرفية، رسالة دكتوراه 2008م، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، ص 84.

2- سبويه، الكتاب، مج (01)، ص 12-ينظر أيضا: ابن فارس، الصحابي في فقه اللغة، ص 82. -الأشموني على الألفية، مج (01)، ص 92. ينظر أيضا: الزجاجي، المجلد في النحو، تح: علي توفيق، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، بيروت، ط1، 1984م، ص 18. ينظر أيضا: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، مصر، ط1، 2009م، مج (01)، ص 17.

3- ابن هاشم، شذور الذهب، ص 36. ينظر أيضا: ابن فارس الصحابي في فقه اللغة، ص 82.

4- ابن فارس، الصحابي في فقه اللغة، ص 37.

بدليل عقلي مفاده أن انحصار الكلم في ثلاثة مبانى على دليل عقلي، والأمور العقلية لا تختلف باختلاف اللغات¹، ويعترض محمود السمران هذا التعليل معتلا ب: أنّ الدراسة اللغوية الحديثة تأبى ذلك وترى أنّ المرجع في تقسيم الكلمة تحدده طبيعة الاستعمال اللغوي في كل لغة، وأن اللغات تختلف في أنظمتها النحوية ومسالكها الصرفية والصوتية². من جهة أخرى يبين السيوطي أنّ أدلة العرب في هذه القسمة ثلاثة: الأثر، والاستقراء التام من أئمة العربية والدليل العقلي³. واحتج ابن نضال بثلاثة أجوبة يزعم أنّها مقنعة على إثبات من قال بالقسمة الثلاثية، والرد على من أنكر أن تكون أكثر من ذلك أو أقل؛

1. الاستقراء التام لجميع الأشياء يبين أنّها لا تخرج عن كونها ذاتا أو حدثا أو واسطة بينهما، فالاسم هو الذات والفعل هو الحدث، والحرف واسطة بينهما.

2. الكلام إما ما يخبر به عنه فهو الاسم، وما يخبر به ولا يخبر عنه فهو الفعل، وما لا يخبر به ولا عنه فهو حرف، ولا يوجد قسم رابع.

3. جميع المعاني يعبر بها بهذه الثلاثة الأشياء، فعلم أنّه لا رابع لها فكان ذلك أصلا يرجع إليه ويعتمد عليه⁴. واعترض عليه أنّ ما ذكره من الأجوبة غير مقنع إلى ما ذهب إليه وقوبلت أجوبته بأجوبة أخرى تنقضها على النحو الآتي⁵:

1. عند استقراء وتتبع كلام العرب ثبت وجود كلم مما لا يستقيم أن يصنف تحت التقسيمات المقول بها، كالضمائر والظروف.

2. أنّ في كلام العرب مما وجد عند بعض علماء العربية قسم رابع وهو كونه مخبرا عنه لا به¹.

1- انظر: الفارابي، إحصاء العلوم، تح: علي بوملجم، دار ومكتبة الهلال، لبنان، ط (1)، 1996م، ص 19. ينظر أيضا: المرید، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عزيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر، ط (1)، 1994م، مج 1، ص 141.

2- محمود السمران، علم اللغة، ص 38.

3- انظر: السيوطي النظائر في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ط)، مج (02)، ص 06.

4- انظر: ابن نضال، شرح عيون الإعراب، تح: د حنا، جميل حداد، مكتبة المنار، الأردن، ط (1)، 1985م، ص 45.

5- انظر: هاني صبري، أحمد البطاط، العربية، وسألها في الإبانة عن المعنى، ص 89.

3. أن وجود كلم خارج عن التقسيمات الثلاثة المقول بها دليل على التعبير بغير الأقسام الثلاثة وهو قول قاطع بوجود أزيد من التقسيمات الثلاثة ويمكن أن يكون أصلا يعتمد عليه. وقد حد علماء العربية المتقدمين الأقسام الثلاثة للكلم بحدود اتسمت بالاضطراب وعدم التوحد إلا أن أوضحها وهو ما اشتهر في كتب المتأخرين:

أ. الاسم: فأوضح ما حد به الاسم منه قول الرماني: " هو كلمة تدل على معنى من غير اختصاص بزمان دلالة البيان"²، أما الزمخشري فقد رأى " أن الاسم ما دل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران"³. وحكى ابن الشجري عن بعض النحويين المتأخرين حد الاسم: "أنه كلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترنة بزمان محصل، فوصف الزمان بمحصل معنى محدد ليدخل في الحد اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر وإن كانت دالة على الزمان؛ لأنها مشتقة من الفعل واشتقاق الفعل من بعضها إلا أنها تدل على زمان مجهول"⁴. غير أنه اعترض على هذا الحد مستندا على ما تقوله العرب: أتيتك مضرب الشول⁵، ومقدم الحاج وخفوق النجم، لدلالة هذه الأسماء (اسم الفاعل، اسم المفعول، المصدر) على الزمان وعلى الحدث الذي هو الضرب والقدوم والخفقان، فقد دلت على معنيين⁶. واستقر تعريف الاسم عند المتأخرين على نحو ما حد به عند ابن هاشم، وابن الحاجب، وابن عقيل من أن الاسم: هو ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة

1-انظر: ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب، تح: فخر صلاح سليمان قدرة، دار الجيل بيروت، دار عمار الأردن، ط (1)، 1989م، مج: (02)، ص 33.

2- الرماني، رسائل في النحو واللغة، تح: محمد جواد، يوسف يعقوب مسكوني، نشر وزارة الثقافة والإعلام، ص 38.

3- الزمخشري، المفصل، ص 33.

4- ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، تح: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، مصر، ط1، 1992، مج:02، ص 15.

5- الشول: جمع شائلة، وهي من الإبل التي أتى على حملها أو وضعها سبعة أشهر فخف لبنها.

6-انظر: ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، مج (02)، ص 16.

الثلاثة¹. وعلى نفس المنوال سار بعض النحاة المحدثين الذين اعتمدوا على مقياس المعنى في تحديدهم للاسم فنذكر منهم: عبد الحميد محي الدين حيث يعرف الاسم: "أنّه كلمة دلّت على معنى في نفسها ولم تقترن بزمان"². وكذلك السيد أحمد الهاشمي الذي حد الاسم بقوله: " هو ما دلّ على معنى مستقل بالفهم غير مقترن وضعاً بزمن من الأزمان الثلاثة... ليدخل فيه ما كان دالاً على الزمن التزاماً، كاسم الفاعل، اسم المفعول، والمصدر..."³.

ب. **الفعل**: إذا كان اختلاف النحاة كثيراً في وضع تعريف محدد للاسم، فالظاهر أنّه أقل بكثير عند تحديدهم للفعل، فتجد سبويه يعرف الفعل بقوله: " أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع..."⁴. اعترض على سبويه في تعريفه للفعل أنّ هناك كلمات اعتبرها أفعالاً ولم تؤخذ من لفظ أحداث الأسماء مثل: ليس بئس، عسى، ونعم⁵. ويرى المبرد أنّ "الفعل حدث في زمن محدود"⁶. وكذلك ابن السراج فهو الآخر يذكر: "أنّ الفعل ما دلّ على معنى وزمان حصل بخلاف الاسم الذي يدل على معنى فقط وهو الدلالة على المسمى دون أن يدل على الزمن"⁷، أما أبو علي الفارسي فقد أضاف قيماً جديداً مثل سابقه في حده للفعل بقوله: " أنّ الفعل كل لفظة دلّت على معنى

1-انظر: ابن هشام، شذور الذهب، ص 37-ابن عقيل، شرح ابن عقيل على الألفية، مج (01)، ص 17-الرضي الاسترلابادي، شرح كافية ابن حاجب، تح: حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، يحي بشير مصطفى، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط 1، لسنة 1966م، مج (01)، ص 14.

2- محي الدين عبد الحميد، التحفة السنوية في شرح المقدمة الأجرومية، دار ابن مالك، الجزائر، ط (1)، 2010م، ص 07.

3- أحمد الهاشمي السيد، القواعد الأساسية للغة العربية، تح: محمد التونجي، مؤسسة المعارف، بيروت، ط (3)، 2006م، ص 20.

4- سبويه، الكتاب، مج (01)، ص 12.

5-انظر: ابن السيد البطليوسي، إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي، تح: حمزة عبد الله النشرتي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط(1)، 2002م، ص 35.

6- أبو الحسن الوراق، علل النحو، تح: محمود محمد محمود النهار، دار الكتب العلمية، بيروت. ط(1)، 2013م، ص 193.

7-ابن السراج، الأصول في النحو، تح: محمود محمد محمود النصار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 3، 199م، مج 1 ص 37

يقترن بزمان محصل¹. ثم أضاف قيد (الزمان المحصل)، وكذلك فعل ابن الأنباري². وقد ذكر ابن يعيش عند تناوله لتعريف الفعل عند الزمخشري، أنّ الحد لا يحتاج إلى إضافة مثل هذا القيد للتفريق بين الفعل والمصدر؛ ذلك أنّ دلالة الفعل على الزمن دلالة وضعية، أما المصدر فدلالته على الزمن تلازمية مستفادة من كون المصدر هو الحدث ولا يكون إلاّ في زمن، فهو من لوازمه³. ويرى الزمخشري: " أنّ الفعل ما دلّ على اقتران حدث بزمان"⁴. وقد اعترض على الزمخشري أنّ الفعل لا يدل على الاقتران نفسه بل على الحدث المقترن بالزمان⁵. أما ابن هشام ذكر هو الآخر أنّ الفعل في الاصطلاح: " ما دلّ على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة"⁶. مؤكداً بذلك ما ذهب إليه جل النحاة في حد الفعل.

ت. **الحرف**: الظاهر أنّ اختلاف النحاة القدماء لم يقتصر على الاسم والفعل بل تعدى ذلك إلى الحرف غير أنّ هذا الاختلاف أقل منه في الاسم والفعل⁷. حيث يرى سبويه: أنّ الحرف ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل ومثّل لذلك ب: ثم وسوف، واو القسم، ولام الإضافة ونحوها⁸. وذكر الزمخشري: " أنّ الحرف ما دلّ على معنى في غيره، ومن ثم لم ينفك من اسم أو فعل يصحبه"⁹، أما ابن يعيش فإنّه يفضل التعريف القائل: " بأنّ الحرف ما دلّ معنى في غيره" على التعريف القائل: " ما جاء لمعنى في غيره". وحجته في ذلك أنّ التعريف الثاني

1- أبو علي الفارسي، الإيضاح العضدي، تح: حسن شاذلي فرهود، كلية الآداب، الرياض، ط (1)، 1969م، مج: (01)، ص 7.

2- انظر: ابن الأنباري، أسرار العربية: تح: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (1)، 1997م، ص 27، 28.

3- انظر: ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، تح: اميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (1)، 2001م، مج: (04)، ص 204.

4- الزمخشري، المفصل، ص 243.

5- انظر: صفية بن زينة، مسائل الخلاف في أقسام الكلم بين بعض النحاة القدماء والمحدثين، ص 31.

6- ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص 37.

7- انظر: فاضل مصطفى الساقى، أقسام الكلام من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي، مصر، ط، 1977م، ص 82.

8- سبويه، الكتاب، مج: (01)، ص 12.

9- الزمخشري، المفصل، ص 287.

يشير إلى العلة وهو معيب في الحدود؛ إذ المراد من الحد الدلالة على الذات لا على العلة التي وضع لأجلها...¹، وهو في نظري تعليل شديد، ونقل السيوطي عن ابن النحاس: أنّ الحرف دال على معنى في نفسه مخالفاً بذلك ما اشتهر بين النحاة من أنّه دلّ على معنى في غيره؛ والعلة في ذلك أنّ المعنى المفهوم من الحرف في حال التركيب الكلامي أتمّ مما يفهم منه عند الأفراد بخلاف الاسم والفعل فإنّ كليهما يفهم منه في حال الأفراد غير ما يفهم منه عند التركيب². قلت وهذا التعريف بناء على ما ذكر من التعليل وجيه إلا أنه موهّم لا يفهم إلا بالتأويل وهو معيب في الحدود.

وأما المتأخرون لم يحدوا عما قاله أغلب النحاة في حد الحرف من أنّه لفظ يدل على معنى في غيره لا في نفسه وهو ما أكده ابن عقيل، وابن هشام الأنصاري، وابن حاجب وغيرهم³، فحاز بذلك درجة شبه الإجماع عند المتأخرين ممن يعتد بهم من النحاة واللغويين.

ثانياً: التقسيم الرباعي

أضاف أبو جعفر بن صابر نوعاً رابعاً لأقسام الكلم المعروفة، سماه خالفة وأراد به اسم الفعل هو بذلك يحل الخلاف الدائر بين النحويين في كونه اسماً أو فعلاً إلى حاجة العربية إلى قسم آخر⁴، وقد ألمح ابن الحاجب إلى ذلك وهو يرد على تقسيم بعض النحاة قولهم أنّ الكلمة لا تخرج عن القسمة الثلاثية. كما نقل عن ابن أياز قوله: "إنّ القسمة غير حاصره، إذ يحتمل وجهاً رابعاً وهو أن يخبر عنه لا به"¹، غير أنّ هذه القسمة لم تجد رواجاً لها عند

1-انظر: ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، مج: (04)، ص 447.

2-انظر: السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، تح: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط(1)، 1985م، مج: (03)، ص 08.

3- ابن عقيل، شرح ابن عقيل على الألفية، مج: (01)، ص 18. ينظر أيضاً: ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص 37. ينظر أيضاً: ابن حاجب، الشافية في التصريف والخط، تح: د. صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الأردن، القاهرة، (د.ط)، ص 11.

4-انظر: السيوطي، همع الهوامع في شرح الجوامع، مج: (01)، ص 22-أبو المكارم، إعراب الأفعال، دار غريب، القاهرة، ط 1، 2010، ص 79-80

النحاة إذ لم يعثر في كتب اللغة التراثية من علماء العرب القدامى والمتأخرين من يعضد هذه القسمة غير ما ذكر، كما أنّ ثبوتها ولو على وجه الندرة فيه إلماح إلى أنّ القسمة الثلاثية لم تكن مرضية دائماً.

ثالثاً: التقسيم التساعي

انبرى عضد الدين الإيجي وهو أحد العلماء الذين لم يرتضوا قسمة ثلاثية لكلم العربية فرأى أن يقسم الكلم إلى تسعة أضرب إذ يقول: "اللفظ مدلوله إما كلي أو مشخص، الأول إما ذات وهو اسم جنس أو حدث وهو المصدر، أو نسبة بينهما؛ وذلك إما أن نعتبر النسبة من طرف الذات وهو مشتق أو من طرف الحدث وهو الفعل، والثاني بالوضع إما؛ مشخص أو كلي، فالأول: العلم، والثاني: مدلوله إما أن يكون معنى في غيره يتعين بانضمام ذلك الغير إليه وهو الحرف أولاً، فالقرينة إن كانت في الخطاب فالضمير، وإن كانت في غيره فإما حسية وهو اسم الإشارة، أو عقلية وهو الموصول"². فأقسام الكلم كما يراها الإيجي تسعة هي: اسم الجنس، والمصدر، والمشتق، والفعل، والعلم والحرف والضمير، واسم الإشارة، والاسم الموصول.

والظاهر أنّ المستند لقسمة الإيجي جاء من رؤية منطقية وبعد فلسفي، فالضمان وأسماء الإشارة، الأسماء الموصولة، وأسماء الأعلام واسم الجنس، والمشتقات حقها ألا تكون تحت تسمية الاسم بل تأخذ اسماً خاصاً بها تتدرج تحته³.

قلت: عند التأمل فيما ذكر من تعاريف القدامى للاسم والفعل والحرف يلحظ أنّ حدهم لأقسامها وتميزهم بينها لم يكن جامعاً مانعاً والعلة في ذلك تخصيص الفعل في الدلالة على الزمان دون الاسم والحال أنّ الواقع اللغوي يثبت أنّ المشتقات وهي الأسماء تدل على الزمان كما تدل الأفعال غير أنّ هذه الدلالة سياقية، كما أنّ دلالة الفعل أيضاً على الزمان لم تكن

1- السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، مج: (03)، ص 06.

2- مجموعة من العلماء، مجموع المتون الكبير، المكتبة التجارية الكبرى، مطبعة الاستقامة، (د.ط)، 1985م، ص 541.

3- انظر: هاني صبري أحمد البطاط، العربية وسائلها في الإبانة عن المعنى دور البنية الصرفية، ص 99.

دلالة مطلقة¹، وفي هذا الصدد يقول عبد القاهر الجرجاني: "إذا قلنا في الفعل أنه يدل على الزمان لم يكن المعنى أنه يدل على الزمان في نفسه ولكن إنه يدل على كون الزمان الماضي زمانا للمعنى الذي أخبرت به"². ثم إن دلالة الفعل على الزمان دلالة مبهمة وليست محددة إلا بالسياق الذي يحدد بجهة الصيغة "Aspect"³.

*تأثر تقسيم القدماء للكلمة بالفكر اليوناني:

كما أنّ الملاحظ من تقسيم النحاة القدامى للكلمة إلى اسم، وفعل، وحرف، وخالفة يتشابه في منطوقه مع تقسيم أرسطو طاليس للكلمة أو القول بعامة؛ حيث يعتمد على دلالة ومعنى الكلمة دون الالتفات إلى مبناها ويجعل الزمان هو الضابط في التمييز بين أقسامها⁴. إذ يقول أرسطو: "تتألف المقولة كلها من الأجزاء التالية: الحرف الهجائي، المقطع، الرباط، الأداة، الاسم، الفعل، التصريف القول...، والاسم لفظ أو صوت مركب من أصوات له معنى، خلو من الزمان ولا جزء منه يفيد معنى على انفراده"⁵. وبناء على الأساس أشتهر التقسيم الثلاثي لدى الدراسين بأنه أرسطي مأخوذ من الفلسفة اليونانية⁶.

وعلى صعيد آخر يعدّ المستشرقون أول من قالوا: بتأثر النحو العربي بمنطق أرسطو وفي طليعتهم "أدلبير مركس" و"ودي بور" ووافقهم الرأي عدد من الباحثين العرب من خلال إشكالية البحث في العلاقة بين النحو العربي والمنطق الأرسطي على اختلاف دوافعهم بين العرقية والدينية⁷. ومن أبرز من نصر هذا الرأي الفيلسوف العربي: "الفارابي" حيث راح يبين

1- انظر: محروس محمد إبراهيم، البنية الصرفية وأثرها في تغير الدلالة، ص 26.

2- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي القاهرة، (د.ط)، ص 569.

3- انظر: مصطفى النحاس، دراسات في الأدوات النحوية، ص 37. نقلا عن فالح بن شبيب العجمي، نظام الصيغة في اللغة العربية، ص 89.

4- انظر: محروس محمد إبراهيم، البنية الصرفية وأثرها في تغيير الدلالة، ص 27.

5- أرسطو، فن الشعر، تر: إبراهيم حمادة، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، (د.ط)، 2019م، ص 180-181-182.

6- انظر: أحمد أمين، ضحى الإسلام، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، (د.ط)، 2012م، ص 614.

7- انظر: عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، موفم للنشر، الجزائر 2007م، ج: (01)، ص

بقوله أنّ: "المنطق يشارك النحو بعض المشاركة بما يعطي من قوانين الألفاظ...".¹ وكذلك نجد اللغوي "شوقي ضيف" يميل إلى هذا المذهب حيث يجعل ابن المقفع طريقاً إلى تأثر النحو العربي بالنحو اليوناني؛ لأنّ ابن المقفع ترجم منطق أرسطو إلى العربية وبصداقته للخليل قرأ أي؛ الخليل كل ما ترجمه وخاصة منطق أرسطو طاليس². في المقابل اعتبر "محمد حسين آل ياسين" أنّ هذا الزعم أي؛ من اعتبار ابن المقفع طريقاً لتأثر النحو العربي بالنحو الفارسي أو اليوناني باطل من وجهين: الوجه الأول؛ يتمثل في عدم ثبات صداقة ابن المقفع للخليل، والثاني: أنّ ترجمته أي "ابن المقفع" لمنطق أرسطو لم تثبت بل أثبت "بول كراووس" أنّ الذي صنع ذلك هو ابنه محمد بن عبد الله بن المقفع وهذه الترجمة تثبت بعد وفاة الخليل³. ويرد عبد الرحمان الحاج صالح على بعض آراء المستشرقين والباحثين العرب القائلين بهذا التأثير بقوله: "والغريب المقلق أنّ أشهر هذه الآراء التي ألبست لباس البحث النزيه هي التي تنفي كل طرفة للمناهج العربية في النحو، وتتكبر أن يكون النحاة أخرجوا شيئاً جديداً لعجزهم أو عجز البيئة الاجتماعية العربية على إتيان هذا الصنيع، وذهبوا يقارنون بين مصطلحاتهم وما تواضع عليه اليونان من قبلهم في علم النحو، ورأوا في تقسيم العرب للكلام تقسيماً أرسطو طاليسياً محضاً، وباليتهم ما فعلوا هذا فينجوا من زلل لم يصب به أي عالم من قبلهم"⁴. وذكر أن أقدم من زعم بوجود تأثير يوناني على النحو العربي المستشرق "إنياس جيدي" وكذلك المستشرق الألماني "مركس" الذي يزعم: أنّ أقسام الكلام عند اليونان سبعة ولكن العرب لسوء الحظ لم يعرفوها فقد ميزوا منها ثلاثة واقتصروا عليها

1- الفارابي، أحصاء العلوم، تح: د. علي بو ملجم، دار ومكتبة الهلال لبنان، (ط1)، 1996م، ص 34.

2- انظر: شوقي ضيف، الفن ومذاهبه، في النثر العربي، دار المعارف، مصر، (ط10)، 1425هـ، ص 125.

3- محمد ضيف حسين آل ياسين، الدراسات النحوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، منشورات دار مكتبة الحياة بيروت، (ط1)، 1980م، ص 93.

4- عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص 43، 44.

وهي: "الاسم والفعل والحرف...". وخصص رحمة الله جملة من الدراسات لرد على ادعاءاتهم وتفنيد حججهم ودحضها وبيان عورها وترجيح القول بأصالة النحو العربي¹. وتجدر الإشارة إلى أنّ الحدود الأرسطية تسلمت إلى النحو العربي في بداية القرن الثالث الهجري ويظهر ذلك من خلال تعريف الزجاجي للحد النحوي عن الحد المنطقي². وهذا التفريق والتمييز بين ما هو حد منطقي وما هو حد مستمد من خصائص العربية؛ بين أنّ المنطق الأرسطو طاليسي لم يجد مرتعا إلاّ بعد نشوء النحو وانتهاءه³.

المبحث الخامس: أبنية الفعل وأبنية الاسم

بما أنّ موضوع الدراسة هو معالجة البناء الصرفي وأثره في تنوع الدلالة فسوف تقتصر معالجتها لأقسام الكلمة ومبانيها الصرفية التي تكتسب الكلمة بنائها دلالة صرفية خاصة بالإضافة إلى دلالتها الصرفية العامة باعتبار كونها اسماً أو فعلاً أو حرفاً، وبالأحرى دلالتها المعجمية؛ وعليه فإنّ الدراسة سوف تقتصر معالجتها لأقسام الكلمة على ما كان له أبنية ومن الأبنية على ما كانت صرفية اشتقاقية قياسية لها دلالة خاصة والمراد بها الدلالة المستفادة من الصيغ المختلفة للاسم والفعل وما يمكن أن يطرأ عليها من مورفيمات مقيدة أو ما يسميه المحدثون بالمتغيرات المورفيمية⁴. وبذلك يخرج من التداول أسماء الأفعال، والحروف، والأدوات والأسماء الجامدة، والأفعال الثلاثية والرابعة المجردة والمزيدة؛ لأنّ منها ما ليس له بنية معينة، وما له بنية سماعية غير مشتقة، وما له بنية مشتقة مزيدة بزيادة قياسية لكنها للإلحاق وليس لها معنى صرفي⁵.

1- انظر: المرجع نفسه، ج 01، ص 44-62

2- انظر: الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح: د. مازن مبارك، دار النفائس بيروت، ط 3، 1979م، ص 48-50.

3- انظر: عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج 01، ص 63.

4- انظر: حلمي خليل، الكلمة دراسة لغوية معجمية، ص 58، 59، 60.

5- المقصود بذلك أن تزيد في البناء زيادة لتحلقه بأخر أكثر منه، فيتصرف تصرفه، وأنّ هذه الزيادة لا تطرد في دلالتها على زيادة المعنى. انظر: الحملوي، شذا العرف في فن الصرف، ص 40.

وبذلك تختص الدراسة من الأفعال أوزان الثلاثي المزيد فيه، ومن الأسماء أبنيتها الاشتقاقية وكذلك المصدر بوصفه مشتقا من أصول المشتقات الاسمية والفعلية، ناهيك عما يلحق بنية الاسم من علامات صرفية أو لصقية؛ سوابق ولواحق، كالزوائد الدالة على الإفراد، والتنثنية، والجمع المذكر أو المؤنث، والتعريف، والتكثير، بالإضافة إلى ما يلحق الفعل من مورفيمات تدل على المضارع والماضي والأمر، وأخيرا المورفيمات الدالة على بناء الفعل للمعلوم أو المجهول وتأتي هذه المباني على النحو الآتي:

أولاً: أبنية الفعل

أ- باعتبار الزمن

لقد عمد النحاة القدامى إلى تقسيم الفعل إلى ثلاثة أضرب: مضارع، وماض، وأمر¹، وجعلوا لكل قسم علامات تميزه عن غيره على نحو ما ذهب إليه ابن مالك في ألفيته وأوضحه شراحه كابن هشام وابن عقيل والأشموني وغيرهم²، بيد أن كثير من النحاة واللغويين العرب ربطوا بين الفعل في بنائه للماضي والمضارع والأمر وبين القسمة الثلاثية المنطقية للزمان، ومن ذلك ما ورد عن بعض النحاة اللغويين القدامى بأنّ الفعل ينقسم إلى ماض، وحاضر، ومستقبل وتردد القول بهذه القسمة بين النحاة حتى العصر الحديث³.

تجدر الإشارة إلى أنّ عليّ أبا المكارم انتقد منهج النحاة قبل ابن مالك في تمييزهم بين أبنية الفعل بناء على دلالاته على الزمان؛ لأنّهم ربطوا بين الفعل والزمان باعتبار أنّ الأفعال أحداث وكل حدث لابد من دلالاته على الزمان فحصل تناقض مع ما يقرره الواقع اللغوي بأنّ ثمة أفعال كثيرة لا تتضمن أحداثا فهي غير مرتبطة بزمان كالأفعال الجامدة، مثل: أفعال

1- هذا تقسيم البصريين للفعل، أما الكوفيون فيقسمون الفعل إلى ماض ومستقبل، ويشمل المضارع والأمر والدائم وهو اسم الفاعل (العامل). انظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط 7، ص 166. ينظر أيضا: إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، مؤسسة الرسالة، بيروت، (ط3)، 1983م، ص 16-22.

2- انظر: الأشموني، شرح الأشموني على الألفية، مج: 01، ص 30. ينظر أيضا: ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، مج: 01، ص 27-28. ينظر أيضا: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على الألفية، مج: 01، ص 16.

3- انظر: الأهدل، شرح الكواكب الدرية على متممة الأجرومية، دار الكتب العلمية، لبنان، ط 1، 1995م، ص 38.

المدح، وأفعال الذم، وأفعال المقاربة والشروع، والرجاء، وكان وأخواتها وغير ذلك من الأفعال الناقصة¹. ونجد كذلك إبراهيم السامرائي ينتقد دراسة النحاة القدامى للفعل وأقسامه قصورها عن استيفاء الإمكانيات الوظيفية للفعل واستعمالاته العربية للتدليل على خصوصية الزمان². وأحسب أنّ سبويه كان أكثر وعياً وفهماً ممن بعده في تقسيم الفعل حيث قال: "وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لا ينقطع"³. يلحظ من كلام سبويه أنّه قسم الفعل إلى ثلاثة أقسام غير تقسيم النحاة من بعده، إلاّ أنّه يستفاد من نص كلامه أنّ الصيغة الواحدة من الفعل قد تدل على أكثر من زمان فما بني للماضي قد يدل على الزمان الماضي نحو: "ضَرَبَ"، ومكث، وقد يدل على الزمان المطلق المبهم وذلك إذا أفاد الدعاء نحو قولك: غفر الله لك، وقد يدل على الحاضر والممتد للمستقبل إذا أسند إلى لفظ الجلالة نحو قوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ (النساء:96). وكذلك الحال لما بني للمضارع قد يدل على الزمان المبهم المطلق وذلك إذا علّق حدوثه بفعل آخر وقد يدل على الزمن الحاضر والممتد للمستقبل نحو القائل إذا قتل يقتل، والزاني إذا زنى يرجم أما الأمر والنهي فيدلان على مطلق الزمن⁴.

ونجد من المحدثين أحمد عبد الستار الجوّاري ممن أدرك كنه العلاقة بين أبنية الفعل ودلالاتها على الزمن بقوله: "إنّ تقسيم الفعل إلى ماضٍ ومضارع وأمر إنّما يقصد به إلى تقسيم الصياغة التي تنطوي تحت كل قسم منها جملة معانٍ تلتقي في نطاق معنى واسع كلي، فالماضي إنّما أطلق على ما يسبق زمن المتكلم قريباً كان ذلك أو بعيداً، محقق الوقوع أو غير محقق الوقوع، والمضارع ما اشتمل على معنى متسع رحيب، يبدأ بالماضي القريب وينتهي إلى المستقبل البعيد، أما الأمر فصيغة إنشاءٍ طلبيةٍ يقصد به إلى طلب القيام بالفعل

1- انظر: علي أبو المكارم، إعراب الأفعال، ص26.

2- انظر: إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، ص 15-47.

3- سبويه، الكتاب، مج (01)، ص 12.

4- انظر: محمود محمد شاكر، رسالة في الطريق إلى ثقافتنا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، (د.ط.)، 1997م،

وهو في البداية خال من الزمن؛ لأنه ليس بخبر و إنما يكون معنى الزمن في الخبر¹، إلا أن هذا الأخير قد لا يوافق عليه؛ لأن صيغة الأمر والنهي أصلاً في الدلالة على مطلق الزمن².

ب- باعتبار البناء للمعلوم والمجهول

ومن أبنية الفعل التي يتعرض لها في هذا المقام بناء الفعل للمعلوم وبنائه لما لا يسمى فاعله وهو ما يسمى: بالفعل المبني للمجهول، فالأول لأن فاعله مذكور ومعلوم في الكلام، والثاني فاعله غائب عن الخطاب حيث ينوب المفعول به مكانه نيابة شكلية صرفية، كما أن ثمة طرق صرفية مختلفة لتحويل الفعل من بنائه للفاعل إلى بنائه للمفعول تختلف باختلاف بنية الفعل الماضي والمضارع والمضعف والسالم والأجوف والمبدوء بألف الوصل والمبدوء ببناء المطاوعة³، بالإضافة إلى أن هناك أغراضاً دلالية ولفظية، وبلاغية تستفاد من هذا التحول سوف يتطرق إليها الباحث بمشيئة الله في الفصل التطبيقي للدراسة.

بقي أن نشير إلى أن كل هذه الطرق تعتمد على تغير صوائت الفعل دون المساس بصوامته، هذا ما يشير إلى أهمية الصوائت في اللغة العربية في تشكيل صيغ الأسماء والأفعال وأبنيتها المختلفة⁴.

ج- باعتبار التجريد والزيادة

ومن تقسيمات النحاة للفعل باعتبار حروفه ومادته ما يأتي: من حيث العدد جعلوه على أربعة أضرب: ثلاثي، رباعي، خماسي، سداسي. وأما من حيث الأصل، فمجرد ومزيد⁵

1- أحمد عبد الستار الجوّاري، نحو الفعل، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط(1)، 2006م، ص 30.

2- انظر: محمود محمد شاكر، رسالة في الطريق إلى ثقافتنا، ص 13.

3- ابن عقيل، شرح الألفية لابن مالك، مج2، ص114، مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 2012م، ص85.

4- انظر: كريم زكي حسام الدين، الدلالة الصوتية، مكتبة الأنجلو المصرية، ط (1)، 1992، ص 23.

5- انظر: إبراهيم قلاتي، قصة الإعراب، الأفعال، دار الهدى، الجزائر، 1998م، ص 79-80.

وباعتبار بنيته وهيئته وصيغته إلى أزيد من ثلاثين باباً¹ تذكر في مضانها، غير أنّ الدراسة ستقتصر على أوزان الفعل الثلاثي المزيد دون الرباعي؛ لأنّ زيادات الفعل الثلاثي يترتب عنها معان وباختلافها تتنوع الدلالة، بخلاف زيادات الرباعي فهي زيادات إلحاق، لا تطرد في دلالتها على زيادة المعنى².

ومن أهم صيغ الفعل الثلاثي المزيد وإن تعددت واختلف النحاة في عددها نظراً لثبوت صيغ غير مشهورة منهم من ذكرها ومنهم من أهملها فنذكر منها:

* **أوزان الثلاثي المزيد:** وفيه ثلاثة أقسام ما زيد فيه حرف واحد، وما زيد فيه حرفان، وما زيد فيه ثلاثة أحرف، فغاية ما يبلغ الفعل بالزيادة ستة بخلاف الاسم فإنه يبلغ بالزيادة سبعة لتقل الفعل وخفة الاسم.

فالذي زيد فيه حرف واحد، يأتي على ثلاثة أوزان (أفعل) ك: أكرم، أعطى...، و(فاعل) ك: قاتل وناضل، و(فعل) بالتضعيف ك: فرّح، زكى...

والذي زيد فيه حرفان يأتي على خمسة أوزان: (انفعل) ك: انكسر، انشق، و(افتعل) ك: اجتمع، اشتق، و(افعل) ك: احمر، اعور ويكون غالباً في العيوب والألوان (تفعل) ك: تعلم، و(تفاعل) ك: تباعد، تشاور.

والذي زيد فيه ثلاثة أحرف يأتي على أربعة أوزان: (استفعل) ك: استخرج، و(افوعل) ك: اعشوشب المكان إذا كثر فيه العشب، و(افعال) ك: احمار، اشهاب؛ قويت حمرة وشهبته، (افوعل) ك: اجلود؛ إذا أسرع³.

1-انظر: رمضان عبد الله، الصيغ الصرفية في ضوء علم اللغة المعاصر، مكتبة بستان المعرفة، مصر، ط (1)، 2005م، ص 54.

2- قال الرضي: "ومعنى الإلحاق في الاسم والفعل أن تزيد حرفاً أو حرفين على تركيب زيادة غير مطردة في إفادة المعنى ليصير ذلك التركيب بتلك الزيادة مثل كلمة أخرى في عدد الحروف وحركاتها المعينة والسكنات كل واحد في مثل مكانه الملحوق بها في تصاريفها... وفائدة الإلحاق أنه ربما احتاج في تلك الكلمة إلى مثل ذلك التركيب في شعر أو سجع". انظر: رضي الدين الاستربادي، شرح شافية ابن الحاجب، مج:01، ص 52.

3-انظر: الحملوي، شذا العرف في فن الصرف، دار الكتب العلمية، بيروت نط3، 2000م، ص41-42.

يلحظ مما سبق أن علماء الصرف القدامى من العرب في تقسيمهم للاسم والفعل باعتبار مادتهما راعوا الصوامت دون الصوائت فالفعل (ضَرَبَ) مثلا عندهم ثلاثي مبني على ثلاثة أحرف في حين أن المحدثين يعدونه سداسيا ستة أصوات وهي أصوات الفعل (ض، ر، ب) مع الحركات المناسبة لهذه الحروف وهي الفتحات الثلاثة المتوالية¹.

ومما يلحظ أيضا أنّ اللغويين القدامى كانوا يظنون أنّ حروف الزيادة مجردة من الحركات وهو ما أدى إلى القول ب: أنّ هذه الحروف لا ترد مجردة بل لابد من اقترانها بحركات مناسبة لتصبح مقاطع كاملة، ثم تضاف في موقعها واحدا أو أكثر، لتحقيق البنية الاشتقاقية المرادة²، كما أن الناظر إلى سائر الصيغ السابقة يجدها صيغا مزيدة بزيادات تتراوح من صامت إلى ثلاثة صوامت مقترنة بحركات مناسبة تزداد على أصل الفعل، وأنّ هذه الزيادات قد تكون بتغيير في مقاطع الفعل أو بإضافة مقطع إليه أو تجمع بينها؛ ولذلك فهي بنى اشتقاقية تتشكل من خلال التحول الداخلي لحركاتها ومقاطعها معا صيغا جديدة وليس فقط بطريق الحروف الزائدة أو الصوامت كما ورد عن الصرفيين القدامى وإلا أصبحت بُنى لصقية تصاغ من إضافة مقطع إلى الفعل دون التأثير في حركاته كـ "لام التوكيد ونونه" يدخلان على الفعل ولم يغيرا حركات صيغته وإن تحول من الإعراب إلى البناء³.

ثانيا: أبنية الاسم

أمّا بالنسبة للاسم فأبنيته في اللغة العربية تفوق في عددها بكثير أبنية الفعل ولا يتسع المقام لحصر عددها وذكرها وبسط القول فيها، وهي تصل فيما ذكر عن سبويه إلى ثلاث مائة وثمانية أبنية، وكذلك أبو بكر بن السراج ذكر منها ما ذكره سبويه وزاد عليه اثنين وعشرين مثالا، وكذلك أبو عمرو الجرمي زاد أمثلة يسيرة عما ذكر عن سبويه وابن خالويه،

1-انظر: عبد الصبور شاهين، العربية لغة العلوم والتقنية، ص266.

2-انظر: كارم السيد غنيم، اللغة العربية والنهضة العالمية المنشودة في العالم الإسلامي، مقال، عالم الفكر، وزارة الإعلام، الكويت، يناير، فبراير، مارس، 1989م، مجلد 19، العدد 04، ص 926.

3- المرجع السابق، ص 925- محروس محمد إبراهيم، البنية الصرفية، ص34.

وحسب ما توصل إليه الحافظ السيوطي من بحث ونقص واجتهاد تصل إلى ألف مثال ومائتي مثال وعشرة أمثلة¹.

وينقسم الاسم وفقا لعدة اعتبارات وهي انقسامه من حيث التجرد والزيادة، ومن حيث الجمود والاشتقاق، ومن حيث نوع المشتق إلى: مصدر عادي، مصدر الهيئة، ومصدر المرة، مصدر صناعي، مصدر ميمي، واسم فاعل، واسم مفعول، والصفة المشبهة، وصيغة المبالغة، واسم التفضيل، واسمي الزمان والمكان، واسم الآلة، كما ينقسم من حيث تذكره وتأنيثه، ومن حيث كونه منقوصا أو مقصورا، أو ممدودا أو صحيحا، ومن حيث كونه مفردا أو مثنى أو جمعا، وكذلك ينقسم من حيث تصغيره، ومن حيث النسب إليه، ومن حيث تنكيره وتعريفه².

قلت: ولكل من هذه الأقسام أبنيته وعلامته الصرفية الدالة عليه، والذي سنقف عنده من خلال الدراسة؛ المشتقات والمصادر، وعلامات التأنيث والتثنية والجمع والإفراد، والتصغير والنسب والتكثير والتعريف لما لهذه الأبنية والعلامات من تأثير على دلالة ومعنى الاسم في ذاته وفي التركيب.

كما يحسن بنا في هذا المقام أن نشير إلى أن اللغة العربية ارتكزت على وسائل متنوعة وجدت من أجل هدف وهو التوسيع في الأداء اللغوي للوصول إلى تحقيق الغاية؛ وهي إيصال الدلالة أو بعبارة أخرى نظام الخطاب³. ومن جملة هذه الوسائل التركيب والترادف والمشارك والاشتقاق وغير ذلك...

ومما يجدر التنبيه عليه أيضا أن اللغة العربية اعتمدت على الاشتقاق بنوعيه الصياغي واللصقي⁴ في توليد صيغ الجذر الواحد ودلالاته، وبناء عليه يمكن تقسيم أبنية

1-انظر: السيوطي، المزهري في علوم اللغة، مج 02، ص 04.

2-انظر: رمضان عبد الله، الصيغ الصرفية في العربية في ضوء علم اللغة المعاصر، ص 75.

3-انظر: محمد عابد الجابري، بنية الفعل العربي، مركز دراسات، الوحدة العربية، بيروت، ط 09، 2009م، ص 560.

4- الاشتقاق (Etymologie) عند علماء الغرب: هو علم نظري عملي تاريخي يحدد صيغة كل كلمة في أقدم عصر تسمح المعلومات التاريخية بالوصول إليه، ويدرس الطريق الذي جرت به الكلمة مع التغيرات التي أصابتها من جهة المعنى

الاسم في العربية إلى: أبنية اشتقاقية صياغية؛ وتعني صياغة بنيات وأشكال جديدة تختلف عن بنية الجذر مع المحافظة على حروفه وعلى نسقها الأصلي، فلا يتقدم حرف ولا يتأخر، وبمعنى أوضح يكون مورفيم التحويل فيها داخليا (infix)، أما الأبنية اللصقية فهي تعني المحافظة على الجذر كما هو وإضافة لواصق أو لواحق إليه من شأنها أن تؤدي إلى المعاني الصرفية المقصودة، وبمعنى أوضح يكون مورفيم التحويل فيها لاحقا (Suffix) أو سابقا (Prefix) مثل: زيادة الميم التي تؤدي دورا أساسيا في المشتقات الاسمية فنجدها في اسم الفاعل داله على من قام بالحديث، وفي اسم المفعول دالة على الواقع عليه الحديث، وفي اسم المكان الحدث واسم زمان الحدث، وفي اسم الآلة بأوزانه الثلاثة (مفعَلٌ، مِفْعَلَةٌ، مِفْعَالٌ) وفي المصدر الميمي الدال على الحدث في ذاته¹.

أ-أبنية الاسم الاشتقاقية:

الأبنية الاشتقاقية² للاسم هي الأبنية الصياغية أو المشتقات التي أوردها النحاة والصرفيون على النحو الآتي:

أو من جهة الاستعمال". ينظر: اللغة، للفندريس، ص 226. أما الاشتقاق عند العرب فهو علم عملي تطبيقي لأنه عبارة عن توليد لبعض الألفاظ بعضها من بعض والرجوع بها إلى أصل واحد يحدد ماهيتها ويوحى بمعناها المشترك الأصيل، مثلما يوحى بمعناها الخاص الجديد. ينظر: صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، بيروت، ط3، 2009م، ص 174. وعرفه العرب القدامى: " بأنه أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقها معنا ومادة أصيلة وهيئة تركيب ليدل بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة". ينظر: السيوطي، المزهرة، مج 01، ص 346.

1-انظر: محمد خير حلواني، المغني الجديد في علم الصرف، دار الشرق العربي، بيروت، د.ط، ص 234، 235. ينظر أيضا: محروس محمد إبراهيم، البنية الصرفية وأثرها في تغير الدلالة ص 35- كارم السيد غنيم، اللغة العربية والنهضة العالمية المنشودة في العالم الإسلامي، ص53.

2- تنوعت أقسام الاشتقاق واختلفت أسماؤه بين القدماء والمحدثين حيث تم تقسيمه إلى أربعة أضرب:

الأول: وهو الذي يسميه القدامى (الصغير أو الأصغر) ويطلق عليه المحدثون (العام، والأصغر، والصغير، والصرفي) وهو المقصود من التعريف الذي سبق، أما المحدثون فيقسمونه إلى اشتقاق صياغي واشتقاق لصقي كما بيناه قبل، وكذلك وقع الخلاف في تسمية الأقسام الثلاثة المتبقية للاشتقاق بين (الكبير والأكبر، الكبار والكبار) وهي التي تطلق على تقليب الكلمة وإبدال حروفها بأخر، ونحت الكلمة من كلمات متعددة. انظر: شرح هذه الأقسام وتفاصيل الاختلاف بين القدامى والمحدثين حولها، رمضان عبد التواب: في فصول فقه العربية ص 291.

1. اسم الفاعل: صفة تؤخذ من الفعل المعلوم، لتدل على معنى وقع من الموصوف بها، أو قام به على وجه الحدوث لا الثبوت، يصاغ من الثلاثي المجرد على وزن (فاعل) ك: كاتب، ومن غير الثلاثي على وزن مضارعه المعلوم بإبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وكسر ما قبل الآخر ك: مُكْرِم.

2. اسم المفعول: صفة تؤخذ من الفعل المجهول، للدلالة على حدث وقع على الموصوف بها على وجه الحدوث والتجدد، لا الثبوت والدوام، يصاغ من الثلاثي المجرد على وزن (مفعول) ك: منصور ومخدول...، ومن غير الثلاثي على وزن مضارعه المجهول بإبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وفتح ما قبل آخره ك: مُعْظَم، مُحْتَرَم...، وبناء اسم المفعول من معتل العين ومعتل اللام فيه تفصيل ذكره النحاة في بابها، كما قد تنوب صيغ عن اسم المفعول في الدلالة على معناه وهي أوزان أربع: (فَعِيلٌ، فِعْلٌ، فَعَلٌ، فُعْلَةٌ). وتفصيل ذلك سنتناوله الدراسة في مبحث العدول في الفصل الثاني إن شاء الله.

3. الصفة المشبهة: هي صفة تؤخذ من الفعل اللازم، للدلالة على معنى قائم بالموصوف بها على وجه الثبوت، لا على وجه الحدوث: كحسن وكريم... تصاغ من الثلاثي المجرد على أربعة أوزان (أَفْعَلٌ، فَعْلَانٌ، فَعِلٌ، فَعِيلٌ) ك: أعرج، شبعان، تَعَبٌ، كَرِيمٌ، وتجيء الصفة المشبهة من فوق الثلاثي على وزن اسم الفاعل ك: معتدل القامة، ومشتد العزيمة...

4. مبالغة اسم الفاعل: ألفاظ تدل على ما يدل عليه اسم الفاعل بزيادة وتسمى: صيغ المبالغة، ولها أحد عشر وزناً: (فَعَّالٌ، مِفْعَالٌ، فَعِيلٌ، فَعَّالَةٌ، مِفْعِيلٌ، فَعُولٌ، فَعِيلٌ، فَعَلٌ، فُعَّالٌ، فُعُولٌ، فَيَعُولٌ، مثل: جَبَّارٌ، مِقْدَامٌ، صِدِّيقٌ، فَهَّامَةٌ، مِسْكِينٌ، شَرُوبٌ، عَلِيمٌ، حَذِرٌ، كُبَّارٌ، قُدُوسٌ، قَيُّومٌ)¹.

1- انظر: مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ص من: 162 إلى 174. ينظر أيضا: الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، ص من 94 إلى 99.

5. اسم التفضيل: صفة تؤخذ من الفعل لتدل على أنّ شيئين اشتركا في صفة، وزاد أحدهما على الآخر فيها، وله وزن واحد وهو: (أَفْعَلٌ) مؤنثه (فُعَلَى) مثل: أَفْضَلُ، فَضْلَى، أَكْبَرُ وَكُبْرَى.

6. اسما الزمان والمكان:

اسم الزمان: هو ما يؤخذ من الفعل للدلالة على زمان الحدث.

اسم المكان: هو ما يؤخذ من الفعل للدلالة على مكان الحدث.

وزنهما من الثلاثي المجرد صيغتان (مَفْعَلٌ، وَمِفْعَلٌ) فتح العين وكسرها ك: مَطَّلَعٌ- مَوْعِدٌ، ويكون اسما الزمان والمكان من غير الثلاثي المجرد على وزن اسم المفعول نحو؛ مُنْتَجَعٌ-مُلْتَقَى-مُسْتَشْفَى.

7. اسم الآلة: هو اسم يؤخذ غالبا من الفعل الثلاثي المجرد المتعدي، للدلالة على أداة يكون بها الفعل وله ثلاثة أوزان مشهورة: ك: (مِفْعَلٌ) مِبْصَعٌ¹، (مِفْعَلَةٌ) مِشْرَبَةٌ، (مِفْعَلٌ) مِفْتَاحٌ وَمِجْدَافٌ، وقد يكون اسم الآلة جامدا غير مشتق ك: القَدم، والفأس والمسكن...².
بالإضافة إلى ما ذكره النحاة وعلماء الصرف في باب المشتقات وهو ما أجملناه سابقا؛ فإنّ الدراسة ستضيف إلى ذلك ما فصله القدامى عنه وهو المصدر بأنواعه كمصدر الثلاثي وغير الثلاثي.

8. المصدر: هو اللفظ الدال على الحدث مجرد من الزمان متضمنا أحرف فعل لفظا مثل: عَلِمَ عِلْمًا، أو تقديرًا مثل: قَاتَلَ قِتَالًا، أو معوضا مما حذف بغيره مثل: وَعَدَ، عُدَّةٌ... وهو نوعان: مصدر للفعل الثلاثي المجرد، ومصدر لما فوقه، أمّا الأفعال الثلاثية فلها أوزان كثيرة منها ما كان على وزن (فَعِلٌ وَفَعَلٌ، وَفُعُولٌ، وَفِعَالٌ، وَفَعْلَانٌ، وَفُعَالٍ، وَفَعِيلٌ وَفَعُولَةٌ، وَفَعَالَةٌ، وَفِعَالَةٌ).

1- المبضع، المشروط يشق به الجرح والجد.

2- انظر: مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ص 171، 181، 182، 183، 184. ينظر أيضا: الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، ص 102، 110، 112.

وأما مصادر الفعل فوق الثلاثي فكثيرة لا يسع المقام بذكر تفاصيلها.

9. مصدر المرة: ويسمى مصدر العدد، وهو يذكر لبيان عدد الفعل، أو هو مصدر يدل على وقوع الحدث مرة واحدة، ويبني من الثلاثي المجرد على وزن فَعْلَةٌ مثل " وَقْفَةٌ"، ومن غير الثلاثي بالحاق المصدر تاء في آخره، مثل إِكْرَامَةٌ، وتَقْرِحَةٌ.

10. مصدر الهيئة: ويسمى مصدر النوع، وهو ما يذكر لبيان نوع الفعل وصفته، أو هو مصدر يدل على هيئة الفعل حين وقوعه، ويبني من الفعل الثلاثي المجرد على وزن فِعْلَةٌ بكسر الفاء مثل: عَيْشَةٌ حسنة، مَيْتَةٌ سيئة، ومن غير الثلاثي يصير مصدره بالوصف مصدر نوع مثل: " أكرمته إكراما عظيما"¹.

11. المصدر الميمي: هو مصدر² مبدوء بميم زائدة لغير المفاعلة، ويكون من الثلاثي على وزن (مَفْعَلٌ) بفتح العين نحو: مَلْعَبٌ، مَذْهَبٌ، وعلى وزن (مَفْعِلٌ) بكسر العين إذا كان مثلاً واوياً محذوف الفاء نحو: مَوْرِدٌ، مَوْرِثٌ، ومن غير الثلاثي على وزن اسم المفعول منه نحو؛ منطلق، مستقهم، وقد يبني منه على وزن (مَفْعَلَةٌ) بفتح العين ك: مَذْهَبَةٌ ومَفْسَدَةٌ³.

12. المصدر الصناعي: هو اسم تلحقه ياء النسبة مردفة بتاء التانيث للدلالة على صفة فيه، ويصاغ إما من اسم الفاعل مثل: عالمية، أو اسم المفعول مثل: معذورية، أو من أفعال التفضيل مثل: أرجحية، أو من الاسم الجامد مثل: إنسانية، أو اسم علم مثل: عثمانية أو مصدر مثل إسنادية أو من المصدر الميمي مثل: المصدريّة، وما أشبه ذلك...⁴.

1- انظر: مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ص 194، 150، 157، 158، 159. ينظر أيضا: أحمد الهاشمي، القواعد الأساسية للغة العربية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، ص 302، 303، 306، 307.

2- ذهب المحققون من النحاة إلى أنّ المصدر الميمي اسم جاء بمعنى المصدر وليس مصدرا، انظر: مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية ص 159.

3- انظر: أحمد الهاشمي، القواعد الأساسية للغة العربية، ص 304، 305. ينظر أيضا: مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ص 159.

4- انظر: أحمد الهاشمي، القواعد الأساسية للغة العربية، ص 307، 308. ينظر أيضا: الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، ص 93.

13. اسم المصدر: هو ما ساوى المصدر في الدلالة على الحدث ولم يساوه في اشتماله على جميع أحرف فعله، بل خلت هيئته من بعض أحرف فعله بدون تقدير للمحذوف ولا تعويض منه، نحو: عطاء، عون، نبات، كلام¹.

14. يمكن أن يضاف إلى ذلك الاسم المصغر والتصغير هو: أن يضم أول الاسم، ويفتح ثانيه ويزاد الحرف الثاني ياء ساكنة تسمى ياء التصغير، الاسم الذي تلحقه ياء التصغير يسمى مصغراً، وله أوزان ثلاثة مشهورة وهي (فُعَيْلٌ) ك: جُبَيْلٌ، و(فُعَيْعِلٌ) نحو: دُرَيْهْمٌ، و(فُعَيْعِلٌ) نحو عُصَيْفِيرٍ².

15. وكذلك جمع التكسير ويسمى: الجمع المكسر وهو ما ناب عن أكثر من اثنين وتغير بناء مفرده عند الجمع وهو قسمان:

✚ جمع قلة: ما وضع للعدد القليل، وهو من الثلاثة إلى العشرة، وله أربعة أوزان وهي: (أَفْعَلٌ) ك: أَنْفُسٌ، (أَفْعَالٌ) ك: أَجْدَادٌ، (أَفْعَلَةٌ) ك: أَعْمَدَةٌ، (فِعْلَةٌ) ك: فِئِيَةٌ.

✚ جمع كثرة: ما تجاوز الثلاثة إلى ما لا نهاية له، وله ستة عشر وزناً منها (فُعْلٌ) ك: حُمْرٌ، (فُعْلٌ) ك: غُرَفٌ، (فُعْلٌ) ك: دُرْعٌ، (فِعْلٌ) ك: قِطْعٌ، (فِعْلَةٌ) ك: سَحْرَةٌ... إلخ³.

وتجدر الإشارة إلى أن الدراسة أضافت إلى هذا الباب أي؛ (المشتقات) ما فصله القدامى عنه وهو المصدر بأنواعه وذلك باعتبار أن المصدر مشتقا من الفعل⁴، وكذلك جمع التكسير والاسم المصغر باعتبارهما بابين رئيسيين من أبواب علم الصرف وهو ما ذهب إليه العلامة النحوي أبو الحسن الأشموني في شرحه على ألفية ابن مالك حيث عرف مصطلح (الصرف) بقوله: "وأما في الاصطلاح فيطلق على شيبين، الأول تحويل الكلمة إلى أبنية

1-انظر: مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ص 161.

2-انظر: المرجع السابق، ص 265

3-انظر: مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ص 223، 226، 227

4- وهو مذهب البصريين والذي عليه جميع الصرفيين الأول. أنظر: الحملاوي: شذا العرف في فن الصرف، ص 83.

مختلفة لضروب من المعاني كالتصغير والتكسير... وهذا القسم جرت عادة المصنفين بذكره قبل التصريف كما فعل الناظم¹.

ب- الأبنية الاسمية اللصقية:

وهذه العلامات اصطلح عليها اللغويون المحدثون بـ (الواصق الدلالية): وهي ما يتصل بالكلمة من أدوات تفيد معنى زائدا عليها، ولا تعتبر جزءا من بنيتها وذلك كسابقة السين الدالة على الاستقبال في الفعل المضارع وكلاحقة العدد مثنى أو جمعا، وكلاحقة التوكيد وهي النون الثقيلة والنون الخفيفة...².

ويصنف تحت هذه الأبنية الاسمية اللصقية ما يأتي³؛

1. **علامات التأنيث:** التاء المربوطة (ة) ويقال لها هاء التأنيث، كما أنّ لهذه اللاصقة دلالات متعددة غير التأنيث، الألف المقصورة (ى)، والممدودة (اء) وهما من لواصق النوع تدلان على التأنيث كما لها وظائف صرفية بنائية.

2. **علامات التثنية:** الألف والنون (ان) في حال الرفع، والياء والنون (ي ن) في حالتي النصب والجر.

3. **علامات الجمع المذكر السالم:** (الواو والنون) وهي من لواصق العدد والنوع وتدلان على الجمع المذكر السالم وتكون بالواو والنون (ون) في حالة الرفع، والياء والنون (ي ن) في حالتي النصب والجر.

4. **علامات التعريف:** إلى التعريف بـ (ال) وهي لاصقة تسبق الأسماء، فتجعلها معرفة بالإضافة لإفادتها دلالة (التعيين) فلها وظائف ودلالات تركيبية وزمنية.

1- الأشموني، منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، ج3، ص 797.

2- عبد الصبور شاهين، اللغة العربية لغة العلوم والتقنية، ص 273.

3- أشواق محمد النجار، دلالة اللواصق التصريفية في اللغة العربية، دار دجلة، عمان، ط1، 2006م، ص72-73-

5. علامات النسبة: الياء (ي) وهي من لواصق النسبة تلحق الأسماء لتصريف أبنيتها

وعدها درس اللغوي القديم لاحقة مضافة إلى بنية الكلمة.

الفصل الثاني

ضروب البناء الصرفي والدلالة

- المبحث الأول: أقسام البنية الصرفية وتعريفاتها عند المحدثين الغربيين.
- المبحث الثاني: أقسام البناء الصرفي (الكلمة) عند المحدثين العرب.
- المبحث الثالث: مصطلح الدلالة والمعنى عند القدماء والمحدثين.
- المبحث الرابع: أنواع الدلالات.
- المبحث الخامس: الدلالة الصرفية.

المبحث الأول: أقسام البنية الصرفية وتعريفاتها عند المحدثين الغربيين

لقد ترددت الوحدة الصرفية في الفكر اللغوي الغربي بين الكلمة والمورفيم (morpheme) الذي يرجع إلى اللفظ اليوناني (morph) وهو يعني الصيغة، حيث اتفق معظم اللغويين الغربيين ضمناً إلى نهاية القرن التاسع عشر على أنّ الكلمة هي الوحدة اللغوية التي تحمل المعنى وهي الحاضرة مادياً في سلسلة الحديث، أمّا في القرن العشرين فقد تغير الأمر وأصبح المورفيم في اللسانيات الغربية هو وحدة اللغة الدلالية الصغرى بعد الكلمة¹، حيث ظهر مصطلح (المورفيم) على يد اللغوي "بلومفيد" رائد المدرسة التوزيعية للدلالة على أصغر وحدة حرة مستقلة للبنية الصرفية².

* مفهوم المورفيم (morpheme):

يعرف المورفيم بأنه أصغر وحدة لغوية مجردة ذات معنى أو وظيفة صرفية من اللغة وهو بهذا المفهوم لا يمكن تقسيمه بشكل أصغر منه ذي معنى لغوي، إذ بالإمكان تقسيمه إلى أجزاء أصغر غير ذات معنى لغوي وهو ما يصطلح عليه بالفونيم (phoneme) سواء أكان مورفيماً حراً أم مقيداً³. وقد جاء اختيار المورفيم وحدة صرفية موافقاً لطبيعة اللغات الإلصاقية التي تأتي الوحدات الصرفية فيها بصورة مستقلة أو متشابهة، ووافياً لمنهج المدرسة التوزيعية، فالمورفيم هي فكرة توزيعية قائمة على تحديد العناصر اللغوية وتصنيفها طبقاً لوظيفتها اللغوية والصرفية والدلالية⁴.

1- انظر: عبد العزيز دايم، نظرية الصرف العربي، دراسة في المفهوم والمنهج، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الرسالة 158، الحولية 21، مجلس النشر العلمي، الكويت، 2000، 2001م، ص 27، 28.

2- انظر: المرجع نفسه، ص 28، 29. ينظر أيضاً: حلمي خليل، الكلمة دراسة لغوية معجمية، ص 16.

3- انظر: سامي عياد حنا وآخرون، معجم اللسانيات الحديثة، ص 89.

4- انظر: إبراهيم خليل، في اللسانيات ونحو النص، دار المسيرة، عمان، ط 2، 2009م ص 73.

*أنواع المورفيم: هناك عدة اتجاهات صنفت من خلالها الصيغ الصرفية أو

المورفيمات منها:

أولاً: تصنيفها من حيث الشكل

ينقسم المورفيم من حيث الشكل إلى ثلاثة أقسام¹:

1. المورفيم الحرّ: "(Free Morpheme) أي؛ الذي يمكن استعماله بحرية كوحدة

مستقلة في اللغة"². وهو مورفيم اشتقاقي أو معجمي، كما يسمى مورفيم الجذع باعتباره الأساس الذي تبنى عليه اللواصق من سوابق ولواحق وأحشاء وهو يصلح أن يقوم بنفسه في الاستعمال اللغوي، كما يمكن جعله في أول الجملة أو آخرها وعند تنقله يشمل معه المورفيمات المرتبطة به...³.

2. المورفيم المقيد (Morpheme Bound) هو: "كل وحدة صرفية متصلة بكلمة"⁴؛

أي الذي لا يمكن استخدامه منفرداً بل يجب أن يتصل بمورفيم آخر، سواء في المورفيمات الحرة أو المقيدة"⁵، كمورفيم الجمع في اللغة الإنجليزية في مثل كلمة (books)، ومورفيم التعريف (الـ) في العربية الذي يبقى ملازماً للمورفيم الاشتقاقي والمعجمي⁶.

وينقسم المورفيم المقيد من حيث مبناه بدوره إلى ثلاثة أقسام تسمى (اللواصق) وهي:

1- انظر: عبد الحكيم عبد الخالق حسن، الأثر الدلالي لاختلاف الصوائت والمورفيمات بين روايتي حفص عن عاصم والدوري عن أبي عمرو (دراسة صوتية صرفية دلالية)، رسالة ماجستير كلية اللغة العربية، جامعة أم درمان الإسلامية، مصر س 2010م، ص 42.

2- حلمي خليل، مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، دار النهضة، بيروت، 1997، ص 38. ينظر أيضاً: أحمد عوض، مقدمة لموجز تاريخ علم اللغة في الغرب، ص 8، 9.

3- انظر: إبراهيم خليل، في اللسانيات، ونحو النص، ص 73-74.

4- عبد القادر عبد الخليل، علم الصرف الصوتي، جامعة آل البيت، الأردن، 1998م، ص 108. ينظر أيضاً: محمود حجازي، مدخل إلى علم اللغة، ص 92.

5- محمد محمد داوود، العربية وعلم اللغة الحديث، دار غريب، القاهرة، مصر د.ط، 2001م، ص 165.

6- انظر: عبد الحميد غيث مروان، النظام الصرفي في اللغة العربية، ص 63.

1.2 السوابق: وهي؛ التي يراد بها العناصر التي تضاف في أول الكلمة وتغير من معناها، وهي المورفيمات التي تسبق الاسم أو الفعل أو الحرف مثل (ال) التعريف، وحروف الزيادة المجموعة في كلمة (سألتمونيها)¹.

2.2 الدواخل: ويسمى البعض الأحشاء أو المقحّمات (infixes) وهي: المورفيمات التي تتوسط المورفيم الحر ومن أمثلتها التضعيف كقولك: حبّس-علم².

3.2 اللواحق: (Suffixes) يراد بها العناصر التي تضاف إلى جذع كلمة تشكل كلمة جديدة تسمى المشتق، وهي تلحق المورفيم الحر مثل: ياء النسب في عربيّ، وتاء التأنيث، وعلامة التثنية والجمع³.

3. المورفيم الصرفي: ويطلق عليه السالب، وهو: المورفيم الذي لا وجود له في الرسم الكتابي وإنّما هو الصورة الموضوعية في الذهن، وإنّما يكون المورفيم الصرفي مستترا أو مقدرا أو محذوفا لعلّة لغوية⁴.

ويضيف محمد علي الخولي إلى هذه الأقسام الثلاثة قسمين آخرين⁵:

4. المحيطة وهي: زائدة متقطعة (غير متصلة) جزء منها يسبق الجذر وجزء منها يلحق به؛ ولذلك فهي تحيط بالجذر إحاطة.

5. العالية: البعض يعتبر النواة الرئيسية فوق نواة المقطع مورفيما زائدا له معنى؛ لأنّه يؤثر في المعنى.

ثانيا: تصنيف المورفيم من حيث الدلالة

1-انظر: سميح أبو مغلي، في فقه اللغة وقضايا العربية، ص96-محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار الفكر العربي، القاهرة، ط2، 1997، ص180

2-انظر: أشواق محمد النجار، دلالة اللواحق التصريفية في اللغة العربية، ص77-78

3-انظر: محمد الخولي، مدخل الى علم اللغة، دار الفلاح، الأردن، ط1، 2000م، ص71-أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، ص188.

4-انظر: عبد الجليل عبد القادر، علم اللسانيات الحديثة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2001م، ص428

5-انظر محمد محمد داوود، العربية وعلم اللغة الحديث، ص165-عبد القادر عبد الجليل، علم الصرف الصوتي، ص108

تصنف المورفيمات بحسب دلالتها الصرفية إلى الأنواع الآتي ذكرها:¹

1. **الشخص:** يقصد بالشخص عادة التكلم والخطاب والغيبة، وهي معان تؤديها معظم اللغات عن طريق مورفيمات الضمائر كما في اللغة العربية حيث تؤدي عن طريق الضمائر المتصلة والمنفصلة.

2. **العدد:** وهو لا تخلو منه لغة من اللغات ويعبر عن هذا المعنى في اللغة العربية بالمورفيمات الدالة على الأفراد، والتنثية، والجمع، ويكون ذلك بمورفيمات حرة مثل الضمائر: هو، هي، هم، هن، أو بمورفيمات متصلة مثل: علامات التنثية والجمع ك: مسلمات، ومسلمون.

3. **التعيين:** هو معنى صرفي تؤديه اللغات بمورفيمات تدل على التكرير أو التعريف، فرجل في اللغة العربية تدل على جنس الرجال ولا يقصد به رجل محدد، ولا يحدد هذا الاسم أو يعين إلا بالإشارة أو النداء أو (ال) التعريف أو الإضافة أو يكون علما أو ضميرا أو اسما موصولا.

4. **النوع:** ويقصد به المذكر والمؤنث، وتختلف اللغات في التعبير عن هذا المعنى، وفي العربية يعرف المؤنث بعلامات التأنيث أو ببعض المورفيمات اللاصقة أو الحرة. مثل: قامت، تقوم، أنت، وكذلك التكرير يؤدي بدون علامات التأنيث أو ببعض اللواصق أو المورفيمات الحرة مثل: قام، قاموا، أنت، أنتم.

5. **الزمن:** الزمن الصرفي هو مهمة الصيغة وهذا مما يؤدي بمورفيمات صرفية حرة كدلالة (فعل) على الماضي و (يفعل) على الحاضر وهكذا، وتختلف اللغات في التعبير على الزمن كما تختلف في عدد الأزمنة للفعل.

1-انظر: محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص 219. ينظر أيضا: عبد الغني شوقي موسى الأدبجي، من قضايا المورفولوجيا العربية في التصنيف والشكل الوطني، مقال، مجلة الملك خالد للعلوم الإنسانية، المجلد الخامس والعشرون، العدد الثاني يناير 2017م، ص248.

6. **المفاضلة:** تكون بين شيئين في صفة من الصفات، وتتم في اللغات بطرق مختلفة وفي العربية ويتم التفاضل بصيغة كبير وأكبر، صغير وأصغر.

7. **الترتيب:** هو معنى نحوي يدل عليه المورفيم من خلال الموقع الإسنادي وهو خاص في العربية بالرتبة المحفوظة؛ ففي الجملة الاسمية يتقدم الاسم وجوبا في نحو: زيد جاء.

ثالثا: أنواع أخرى للمورفيمات

من أقسام المورفيم، "المورفيم الاشتقاقي والمورفيم التصريفي، والقواعدي".

1. **المورفيم الاشتقاقي:** هو مورفيم به تشتق كلمة جديدة من كلمة أخرى فمن (كتب) نشق الكلمات (كتابة، مكتوب، مكتب، كاتب) ..فهو يعطي معنى جديدا للكلمة المشتقة وقد تحول الكلمة المشتقة من اسم إلى فعل.

2. **المورفيم التصريفي:** هو المورفيم الذي لا يعطي معنى جديدا للكلمة بحيث قد تؤثر في المعنى ولكن المعنى الأساسي يبقى ثابتا مثل: معلم، ونضيف إليه مورفيم التثنية أو الجمع المذكر السالم أو الجمع المؤنث السالم، فيصبح: "معلمان، معلمين، معلمون، معلمين، معلمات" فهذه المورفيمات الثلاث هي مورفيمات تصريفية لم تخرج الكلمة غير معناها الأساسي ويبقى الاسم اسما.

3. **المورفيم القواعدي:** فهو المورفيم الذي ليس اشتقاقيا ولا تصريفيا ولكن له وظيفة نحوية متعلقة بالقواعد ك: نون الوقاية وظيفتها تقي الفعل من الكسر مثل: أكرمني، وعلامات الاعراب كالضمة للدلالة على الرفع، والفتحة والكسرة والسكون وما ينوب عنها للدلالة على النصب والجر والجزم...¹.

رابعا: تصنيف المورفيمات إلى وحدات

وثمة تقسيم آخر للمورفيمات قد يكون على ما ذهب إليه فهمي حجازي، أقرب إلى طبيعة الصيغ والأوزان في العربية واللغات السامية الأخرى وهو يقسمه إلى قسمين؛

1- انظر: محمد علي الخولي، مدخل إلى علم اللغة، ص 71، 72، 73، 74.

1. الوحدات الصرفية التتابعية (Sequential Morphemes): وهي الوحدات الصرفية التي تتابع مكوناتها الصوتية من الصوامت والحركات دون فاصل يفصل بين هذه المكونات كالضمائر المتصلة بالفعل وكذلك المنفصلة مثل: هو، هي، أنا، نحن...، كما نجده أيضا في المورفيمات المقيدة التي سبق ذكرها.

2. الوحدات الصرفية غير التتابعية (Non Morphemes Sequential): هي الوحدات الصرفية التي تتابع مكوناتها من الصوامت والحركات على نحو غير متصل أي؛ أن المورفيمات المكونة لها تقطعها فونيمات لمورفيمات أخرى مثل: كلمة (كاتب) فهي تتكون من وحدتين صرفيتين غير متتابعتين تتكون الأولى من الجذر (ك، ت، ب): وهي وحدة صرفية غير تتابعية؛ لأنّ المورفيمات المكونة لهذا الجذر لا تشكل تتابعا متصلا، أمّا الوحدة الثانية في هذه الكلمة فتتكون من (فتحة طويلة+ كسرة): وهي وحدة صرفية غير تتابعية لعدم تتابع أصواتها تتابعا متصلا؛ ولذلك تعد الفونيمات الأصول أو الجذور وكذلك الصيغ والأوزان وحدات صرفية غير تتابعية¹.

قلت: وثمة تقسيمات أخرى يضيق المقام بذكرها وليس لها شديد تعلق بمشكلة الدراسة فإكتفينا بذكر نتف منها لإبراز إلى أي مدى بلغت اللسانيات الغربية الحديثة في تقسيم الوحدات اللغوية من جهة، ومن جهة أخرى الكشف عن تأثير هذا التطور اللساني على اللغويين العرب وعن أهم الإنجازات العلمية التي حققوها في حقل اللسانيات العربية الحديثة لخدمة اللغة العربية وتطويرها.

المبحث الثاني: أقسام البناء الصرفي (الكلمة) عند المحدثين من العرب

ذهب بعض المحدثين العرب إلى أن تقسيم القدماء للكلم مضطرب غير صادر عن أسس مطردة، بل كان اعتمادهم على أصول غير ثابتة يصدرن عنها حيناً ويتركونها حيناً آخر، حتى رأى بعضهم أن تقسيم العرب كان بتأثير ترجمات كتب الفلسفة اليونانية والسريانية،

1-انظر: محمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللغة، ص 93.

لذلك رأى بعضهم ضرورة إيجاد تقسيم جديد لكلم العربية وبالتالي تعددت تقسيمات الكلمة عند بعضهم بتعدد وجهات نظرهم واختلافها على التقسيم الثلاثي القديم للكلمة ولكن دون إغفال للقسم القديمة، حتى إنّ منهم من يجعل هذا المبحث أصلاً لتأصيل المنهج الوصفي في دراسة اللغة¹.

أولاً: التقسيم الثلاثي

ارتضى أكثر المحدثين القسمة الثلاثية الشائعة للكلمة حتى إنّ اللغوي شوقي ضيف الذي بنى رؤية جديدة لتجديد النحو لم يخرج عن القسمة التقليدية المعروفة من اسم، وفعل، وحرف².

ثانياً: التقسيم الرباعي

لقد قسم إبراهيم أنيس الكلمة إلى أربعة أقسام؛ إذ رأى أنّ كلم العربية يمكن تقسيمه اعتماداً على المعنى والوظيفة والصيغة إلى الأقسام الآتية:

أ. الاسم: ويتفرع إلى؛ الاسم العام أو الكلي، العلم، الصفة (الشخصية المنفصلة والمتصلة).

ب. الضمير: هو كل ما يستغنى به عن ذكر الاسم ويشتمل: الضمائر، وألفاظ الإشارة والموصولات، والعدد.

ت. الفعل بأنواعه: وهو ما أفاد الإسناد، ودلّ على الحدث والزمن.

ث. الأداة: وتشمل حروف الجر، والنفي، والاستفهام، والتعجب، والظروف³.

1- انظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 88،87. - هاني صبري أحمد البطاط، العربية، وسائلها في الإبانة عن المعنى، دور البنية الصرفية، ص 94 ينظر أيضاً: محروس محمد إبراهيم، البنية الصرفية وأثرها في تغيير الدلالة، ص 39.

2- انظر: هاني صبري أحمد البطاط، العربية وسائلها في الإبانة عن المعنى دور البنية الصرفية، ص 94. - شوقي ضيف، تجديد النحو، دار المعارف، القاهرة، ط6، 2013م، ص 49.

3- انظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط3، 1966م، ص 265-278.

أُعْرِضَ على هذا التقسيم بحجة أنه لم يرق إلى حد الفاصل الحاسم بين أقسام الكلمة في العربية وأنه يعتريه الاضطراب؛ فقد ركز إبراهيم أنيس في قسم الاسم على أسماء الذوات وأهمل أسماء المعاني واسم الحدث الذي يشمل المصدر واسم المصدر واسم الهيئة، كما أهمل اسم الجنس واسم الجنس الجمعي واسم الجمع، واسمي الزمان والمكان وأسماء الآلة، ثم إنه جمع بين المختلفين في قسم واحد حيث ضم الصفة إلى الاسم على أنها فرع من الأسماء في حين أنها متصرفة وتدخل في جداول تصريفية وكذلك الاسم الجامد، كما جمع بين العدد وسائر أقسام الضمير (الضمائر وألفاظ الإشارة، والموصول)، في حين أن العدد ذو أصل اشتقاقي وهذه الأقسام ليس لها أصل اشتقاقي، والعدد يقبل علامات الاسم وهذه الأقسام لا تقبل علامات الاسم¹.

يتفق مهدي المخزومي مع القدماء في حدهم لأقسام الكلم غير أن تقسيم الكلم في العربية عنده جاء على أربعة أقسام، يظهر من خلالها أنه متأثر بمنهج المدرسة الكوفية ومصطلحاتها² ويمكن عرضها على النحو الآتي:

أ. **الفعل:** وهو على أربعة أضرب، ما كان على مثال "فَعَلَ" وهو الفعل الماضي، وما كان على وزن "يفعل" وهو الفعل المضارع، ما كان على مثال الفاعل وهو الذي يسميه البصريون اسم الفاعل ويسميه الكوفيون الفعل الدائم... وأبنية أخرى مثل: بناء "افعل" نحو: اقرأ، وبناء "فعال" نحو: نزال، حذار وهو عنده فعل لا يدل على زمن من الأزمان ولكنه طلب محض يواجه به المخاطب لإحداث مضمونه فوراً...³.

ب. **الاسم:** تحدث عن الأسماء المعربة والمبنية والتعريف والتكثير، والتذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع.

1-انظر: فاضل مصطفى، الساقى، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1977م، ص 125،121.

2-انظر: محروس محمد إبراهيم، البنية الصرفية وأثرها في تغيير الدلالة، ص 40.

3-انظر: المخزومي، المهدي، في النحو العربي والتطبيق على المنهج العلمي الحديث، الأردن، (د.ط)، 1985م، ص 22-

ت. الأداة: هي كلمات إذا اتخذت مفردة غير مؤلفة فلا تدل على معنى إلا في سياق الجملة. وتنقسم إلى: الاستفهام، النفي، والتوكيد، والشرط، والاستثناء، وأدوات الوصل.
ث. الكنايات (الإشارات): هي طوائف تتميز كل طائفة منها بطريقة خاصة وباستعمال خاص، وقسمها إلى خمسة أقسام: الضمائر، الإشارة، والموصول بالجملة، والمستفهم، وكلمات الشرط¹.

مما يلاحظ على هذا التقسيم أنه سمي قسم الضمير بقسم الكنايات وإن خصه بكلمات الشرط والاستفهام في حين ضمن قسم الأداة أدوات الاستفهام والنفي والتوكيد والشروط والوصل، وبذلك تتداخل أقسام الكلمة عنده وكان الأولى أن يجعل أدوات الشرط والاستفهام ضمن أقسام الأداة، ويخصص قسم الكنايات بألفاظ الإشارة، والموصول والضمائر، ومما انتقد عليه أيضا في هذه القسمة أنه لم يحدد الأسس التي اعتمدها للتفريق بين أقسام الكلم وقد اكتفى بذكر بعض علامات الاسم والفعل ولم يذكر علامات الأداة، كما أنه لم يحدد طوائف الكلمات التي تندرج تحت مفهوم الاسم، بينما تحدثت بإسهاب عن الفعل وأقسامه ودلالاته الزمنية متأثرا بالمذهب الكوفي...².

ثالثا: التقسيم السداسي

قسم الباحث فؤاد طرزي الكلم إلى ستة أقسام جاءت كالتالي:³

أ. الاسم: ما يدل على اسم شخص ك: علي، أو حيوان ك: ذئب، أو شيء ك: قلم ويقسم إلى: أسماء ذوات، وأسماء أعيان.

ب. الضمائر: وتنقسم إلى الضمائر الشخصية نحو؛ أنا ونحن، والضمائر النسبية نحو؛ الضمائر المتصلة بالأسماء ك: قلبي، قلمك، والضمائر الاستفهامية نحو؛ من وماذا والضمائر

1-انظر: المرجع السابق، ص: من 27 إلى 63

2-انظر: صفية بن زينة، مسائل الخلاف في أقسام الكلم بين النحاة القدماء والمحدثين، ص114-فاضل مصطفى الساقى، أقسام الكلام العربي، ص 133.

3- فؤاد طرزي، في سبيل تسيير العربية وتحديثها أمال لو تحقق، مؤسسة نوفل، بيروت، ط1، 1973م، ص 20-25.

الإشارية نحو؛ هذا، هؤلاء، والضمائر الموصولة نحو؛ الذي والتي، والضمائر التوزيعية نحو: كل، والضمائر المبهمة نحو؛ أي.

ت. **الصفة**: وهي ما يوصف به الاسم نحو؛ عظيم.

ث. **الفعل**: ماض ومضارع وأمر.

ج. **الظروف**: نحو؛ قبل، لذن، عند...، وأضاف لهذا القسم الحال نحو: أقبل مسرعا.

غير أنه انتقد في هذه الإضافة (إضافة الحال إلى الظرف) وتعليل ذلك أنّ الحال لا يحدد دائما زمن الحدث بخلاف الظرف فهو ما دل على زمن الحدث وليس الحال¹.

ح. **الأداة**: ويأتي تحت هذا القسم الحرف وكذلك ما لا تقبله الأقسام السابقة نحو: "من، عن، لا النافية للجنس، واو الندبة، وليس، وما التعجبية².

رابعاً: التقسيم السباعي

وتأتي دراسة "تمام حسان" لتقسيم الكلمة في اللغة العربية على سبعة أقسام معتمداً أساسين لهذا التقسيم:

• **المبنى** ومقصده في ذلك؛ الصورة الإعرابية، أو الرتبة، أو الصيغة، أو الإلصاق، أو التضام أو، الرسم الإملائي.

• **المعنى**: من حيث التسمية أو الحدث، أو الزمن، أو التعليق، أو المعنى الجملي.

وجاء تقسيمه للكلمة على النحو الآتي:

أ. **الاسم**: وهو ما دل على الحدث، أو المسمى ويشمل: الاسم المعين، واسم الحدث، واسم الجنس، والميميات، والاسم المبهم، على أنّ المقصود بالاسم المعين؛ الاسم الواقع في نطاق التجربة كالأعلام والأجساد، والمقصود من اسم الحدث؛ المصدر واسم المصدر واسم المرة واسم الهيئة، والمقصود بالميميات؛ اسم الزمان واسم المكان واسم الآلة، والاسم المبهم؛ هو ما لا يدل على معين بل يدل على الجهات والأوقات والموازين والمكاييل والأعداد ونحوها.

1-انظر: هاني صبري أحمد البطاط، العربية وسائلها في الإبانة عن المعنى، ص 97.

2-انظر: فؤاد طرزي، في سبيل تيسير العربية وتحديثها أمال لو تحقق، ص 23-24-25.

- ب. **الصفة:** وهي ما دلت على موصوف بالحدث وتشمل: اسم الفاعل، والصفة المشبهة، وصيغ المبالغة، واسم المفعول، واسم التفضيل.
- ت. **الفعل:** وهو ما دل على الحدث مقترنا بالزمن، ومنه صيغ تدل في الغالب على الماضي، وأخرى على الحال والاستقبال، والثالثة على الطلب في الاستقبال.
- ث. **الضمير:** وهو ما دل على العموم الحاضر أو الغائب، ويشمل ضمائر الحضور، وهي ضمائر التكلم والخطاب والإشارة، وضمائر الغيبة ومنها ضمائر شخصية وموصولية¹.
- ج. **الخالفة:** وهي الكلمات المستعملة في الأساليب الإفصاحية أو للكشف عن مواقف انفعالية وتشمل: خالفة الإحالة أو اسم الفعل نحو: صه، وهيهات، وخالفة الصوت أو اسم الصوت نحو: اكخ للطفل، وحر للحمار، هاها حكاية الضحك، وطاق للضرب، وخالفة التعجب أو صيغة العجب، وخالفة المدح أو الذم ويسميها النحاة: (فعل المدح أو الذم)².
- ح. **الظرف:** وهو عنده ما دل بالمعنى الأول له على ظرف الزمان أو المكان ويشمل: إذ، إذا، لَمَّا، أيَّان، متى وهي للزمان، وأين، وأنى، وحيث، هي للمكان، وأخرج من هذا القسم ما دل على الزمان والمكان من المصادر واسمي الزمان والمكان وحروف الجرّ والمبهم من الأسماء، وبعض ضمائر الإشارة وغير ذلك مما يستعمل استعمال الظروف.
- خ. **الأداة:** وهي لا تدل على معنى معجمي، وتدل على معنى وظيفي وهو التعليق، والعلاقة التي تعبر عنها الأداة قائمة بين الجملة كلها، وقد قسم الأداة إلى قسمين: أداة أصلية وهي الحروف ذات المعاني نحو: حروف العطف والجر والنسخ...، وأداة محولة وقد تكون ظرفية أو اسمية أو فعلية أو ضميرية تحمل معاني الأسلوب: كمعاني النفي والتأكيد، والاستفهام، والأمر باللام، والعرض، والتحضيض، والتمني، والترجي، والنداء والشرط، والقسم، والندبة، والتعجب، والاستغاثة³.

1- انظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص: من 109 إلى 105

2- المصدر نفسه، ص 113-115.

3- انظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 119-121-123-132.

رغم التقسيم الجديد الذي أورده تمام حسان والذي فاق به الكثيرين من المهتمين بحقل الدراسات اللغوية الحديثة حيث تعد أراؤه جزءاً من أفكار المنهج الوصفي الذي يعتبر المنهج الأمثل لفهم اللغة واستيعاب أسرارها حسب ما قرره الباحثون إلا أنّ حسان لم يسلم من نقد الباحثين لهذا التقسيم الذي قدمه حيث لقيّ جملة من الاستدراكات والمؤاخذات نورد بعضها على النحو الآتي:

أعترض "تمام" على الطريقة التي انتهجها في بحثه لأقسام الكلم بما يلي؛

✓ لأنه قدم التقسيم السباعي قبل أن يستخدم الأسس التي وصفها للتفريق بين أقسام الكلم ذلك من باب إعطاء النتائج قبل سرد المقدمات مما استعصى تقبل الأفكار الجديدة في مثل هذه المسائل¹.

✓ لم يفرق بين الاسم والصفة من ناحية ما يلصق بهما؛ لأن كليهما يقبل الجر والتنوين وأل والإضافة إلى ضمائر الجر المتصلة، وحسب الساقى أن الفرق المعنوي بين الالصاق في الاسم والصفة ينبغي أن يوضح كما يلي:

✓ أن (أل) الداخلة على الأسماء للتعريف والداخلة على الصفات موصولة بمعنى الذي.

✓ أن التنوين في الأسماء يختلف عنه في الصفات إذ هو في الصفات ظاهرة شكلية ذات دلالة زمنية تشرح الصفة للحال.

✓ أن الإضافة في الأسماء معنوية بينما الصفات لفظية².

✓ ذكر "تمام" عند حديثه عن دلالة الأفعال صيغة الفعل "افعل" حيث ذهب إلى أنّها تدل على الحال أو الاستقبال من حيث الزمن، غير أنّ الصواب أنّ هذه الصيغة لا تدل على زمن البتة؛ لأنها تطلب محض لا يتصور فيه معنى الزمن، ويؤيد ذلك ما ذهب إليه عبد الستار

1- انظر: فاضل الساقى، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، ص 164-165.

2- انظر: المصدر نفسه، ص 166، 167.

الجواري إذ قال: "أمّا الأمر فصيغة إنشاء طلبي يقصد به إلى طلب القيام بالفعل، وهو بالبداهة خال من معنى الزمن لأنّه ليس بخبر، وإنّما يكون معنى الزمن في الخبر"¹.

خامسا: التقسيم الثماني

ومن المحدثين أيضا يعقوب عبد النبي، إذ قدم إلى مجمع اللغة العربية بالقاهرة مخطوطا سماه "إصلاح النحو" وقد قسم الكلمة إلى ثمانية أقسام: "الاسم، والضمير، والمصدر والصفات، والظروف والفعل، والحرف، وأسماء الأفعال، والأصوات، غير أن هذا التقسيم لم يؤخذ به، وقرر مجمع اللغة العربية بالقاهرة إبقاء التقسيم التقليدي للكلمة"².

قلت: خلاصة القول فيما جاء قبل في تقسيمات المحدثين للكلمة يمكن للباحث أن يستشف بعض الملاحظات على النحو الآتي:

➤ تبين أن تقسيماتهم للكلمة لم تكن في مصطلحاتها بدعا من القول إذ إن اللغوين القدماء عرفوا هذه المصطلحات وقالوا بمعظمها ولم يكن للمحدثين حظ منها سوى الترتيب والتبويب وإعادة تقسيم.

➤ كما اتضح أن الاختلاف بين القدماء والمحدثين يمكن حصره في المنهج المتبع، حيث سلك المحدثون المنهج الوصفي التحليلي بينما اتبع القدماء المنهج المعياري التعليمي³.

➤ أن المحدثين لم ينقضوا ما قرره النحاة القدماء في تقسيماتهم للكلمة بل أعادوا النظر في الأسس التي على وفقها قسم القدماء الكلمة، فبينما الأقدمون قسموا الكلمة على أساس المعنى فقط أو على أساس المبنى والعلامة الصرفية كما هو الحال عند ابن مالك؛ فإنّ المحدثين جمعوا في تقسيمهم للكلمة بين أساس المبنى وأساس المعنى ويشمل عندهم التسمية والحدث والزمن والتعليق، والمعنى الجملي، في المقابل أن أساس المبنى يشمل سبع قيم

1- أحمد عبد الستار الجواري، نحو الفعل، ص 30.

2- انظر: عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي "دراسة نقدية"، دار القلم، الكويت، ط1، 1985م، ص 123-127.

3- انظر: هاني صبري أحمد البطاط، العربية وسائلها في الإبانة عن المعنى، ص 104.

خلافية: الصور الإعرابية ، والرتبة ، والصيغة ، والجدول التصريفي، والإصاق والتضام، والرسم الإملائي¹.

المبحث الثالث: مصطلح الدلالة والمعنى عند القدماء والمحدثين

أولاً: مفهوم الدلالة

أ. لغة: قال ابن منظور في اللسان: " ودلّه على الشيء يدلّه دلا ودلالة فاندل، سدده إليه...، والدليل ما يستدل به، والدليل الدال، وقد دل على الطريق بدله دَلالة ودِلالة ودُلولة، والفتح أعلى والدليل والدليلي: الذي يدلّك...²، وفي القاموس: " ودله عليه دلالة فاندل سدده إليه، والدليلي كخلفي: الدلالة أو علم الدليل بها ورسوخه"³. قال ابن فارس: "الدال واللام أصلان: أحدهما إبانة الشيء بأمانة تتعلمها، والآخر: اضطراب في الشيء، فالأول قولهم ذلك فلان على الطريق، والدليل الأمانة في الشيء وهو بين الدلالة والدلالة"⁴. يقول الزمخشري: " أدلت الطريق اهتديت إليه ومن المجاز الدال على الخير كفاعله، ودله وأدلة السمع واستدل به عليه"⁵. وقال الراغب الأصفهاني: "الدلالة ما يتوصل إلى معرفة الشيء كدلالة الألفاظ على المعنى ودلالة الإشارات، والرموز والكتابة والعقود في الحساب وسواء كان ذلك بقصد من يجعله دلالة أو لم يكن بقصد كمن يرى حركة إنسان فيعلم أنّه حي، قال تعالى: ﴿ مَا دَلَّهُمْ عَلَى مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضِ ﴾ (سبأ: 14) وأصل الدلالة: مصدر كالكناية والإمارة والدال، من حصل منه ذلك والدليل: في المبالغة كعالم وعليم وقادر وقدير، ثم يسمى الدليل، دلالة، لتسمية الشيء بمصدره"⁶.

نخرج من هذا العرض المعجمي بثلاثة أمور:

- 1- انظر: تمام حسان اللغة العربية معناها ومبناها، ص 84-88.
- 2- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط، مج 11، ص 248، 249.
- 3- الفيروز أبادي، القاموس المحيط، ص 900.
- 4- ابن فارس، معجم قاموس اللغة، مج2، ص 259.
- 5- الزمخشري، أساس البلاغة، دار صادر، بيروت، ط 1، 1979م، ص 193.
- 6- الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن تح: صفوان عدنان داودي، دار القلم، دمشق، ط4، 2009م، ص 316، 317.

أولها: أنّ كلمة (دلالة) مثلثة الفاء؛ ورد فيها الفتح والضم والكسر والفتح أشد وأعلى.
الثاني: أنّ الدال، والدليل، والدلالة تطلق ويراد بها معنى مشترك واحد وهو الإبانة والتسديد.

الثالث: أنّ المعنى العام لكلمة دلالة هو الإبانة، أو التسديد بالإمارة، أو بأي علامة أخرى لفظية أو غير لفظية.¹

ب. اصطلاحاً: اختلف الباحثون في تحديد مصطلح الدلالة اختلافات عدة باعتبار اختلاف العصور من جهة واختلاف تخصصاتهم وفنونهم من جهة ثانية.

1. المفهوم الاصطلاحي للدلالة في التراث العربي:

حد الدلالة المنطقي الشاسع استعماله عند أهل الميزان أي؛ المنطق والأصول والعربية والمناظرة كما يقول التهاوني: "أن يكون الشيء بحاله يلزم من العلم به العلم بشيء آخر والأول الدال والثاني المدلول"². ويعرفها الزركشي من علماء الأصول بأنها: "كون اللفظ بحيث إذا أطلق فهم منه من كان عالماً بوضعه له"³.

أمّا الأصفهاني (749هـ) فيعرف دلالة اللفظ بقوله: "أعلم أنّ دلالة اللفظ عبارة عن كونه بحيث إذا سمع أو تخيل، لاحظت النفس معناه"⁴.

والتعريف الذي يراه الباحثون جامعاً مانعاً هو ما جاء في كتاب التعريفات للجرجاني: "الدلالة كون الشيء بحاله يرام من العلم به العلم بشيء آخر، والشيء الأول هو الدال والثاني هو المدلول"⁵. وهذا التعريف هو ذاته الذي أورده التهاوني في كشف اصطلاحات الفنون والعلوم وعده الدارسون في حقل الدلالة جامعاً باعتباره يشير إلى علم آخر أشمل من علم

1-انظر: دلالة السياق، ردة الله بن ردة بن ضيف الله الطلحي، جامعة أم القرى مكة المكرمة، ط، 1، 1423هـ، ص 27.

2- التهاوني، كشف اصطلاحات الفنون والعلوم، تق: د. رفيق العجم وآخرون، مكتبة لبنان، بيروت، ط، 1، 1996م، مج 1، ص 787.

3- الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، تح: عبد القادر عبد الله العالي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ط، 2، 1992م، مج 2، ص 36.

4- الأصفهاني، بيان المختصر، شرح مختصر ابن الحاجب، تح: محمد مظهر بقا، جامعة أم القرى، مكة، ط، 1، 1986م، مج 1، ص 154.

5- الجرجاني، التعريفات، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط، 2، 2003م، ص 108.

الدلالة وهو علم السمياء (Semologie)، فتعبير الجرجاني بلفظ الشيء دون اللفظ يعم ما كان لغويا وما هو غير لغوي من أصناف العلامة ومن ثم أصناف الدلالة¹، وهو ما يصرح به التهاوني بقوله: "والمطلوب بالشيء ما يعم اللفظ وغيره"²، حيث وضع التهاوني مخططا تصوريا لأطراف الدلالية، فقال: "تصور أربع صور؛ الأولى: كون كل من الدال لفظا كأسماء الأفعال، الثانية: كون الدال لفظا والمدلول غير لفظ. الثالثة: عكس الثانية كالخطوط الدالة على الألفاظ. الرابعة: كون كل منها غير لفظ كالعقود الدالة على الأعداد"³.

2. المفهوم الاصطلاحي للدلالة عند المحدثين:

أما مفهوم علم الدلالة عند المحدثين الغربيين فإنها تعني عند اللغوي الفرنسي "بريال" واضع علم الدلالة: "تلك القوانين التي تشرف على تغير المعاني، ويعاين الجانب التطوري للألفاظ اللغوية ودلالاتها"⁴. ويعرفها بعضهم كعلم بأنه: دراسة المعنى، أو العلم الذي يدرس المعنى، أو ذلك الفرع من علم اللغة الذي يتناول نظرية المعنى، أو ذلك الفرع الذي يدرس الشروط الواجب توافرها في الرمز حتى يكون قادرا على حمل المعنى⁵.

وقد شارك اللغويين في دراسة الدلالة علماء ومفكرون في فنون مختلفة ومجالات شتى منهم؛ المناطقية، والفلاسفة، والمختصون في علم النفس والاجتماع، وغيرهم من عرب وهنود ويونان؛ لتداخل هذه الميادين في ميدان علم الدلالة وأصبحت الدلالة تعرف عند المحدثين بعلم الدلالة (Semantics)⁶.

قد يظن الظان أنّ هذا العلم هو حكر على المحدثين الغرب في حين أنّ معظم الأعمال اللغوية المبكرة عند العرب لم تخل من وجود مباحث دلالية، ك: التاليف في معاني الغريب في

1-انظر:منقور عبد الجليل، علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي، اتحاد كتاب العرب، دمشق، 2001م، ص 39،38.

2- التهاوني، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، مج1، ص787.

3- المصدر نفسه، مج1، ص 787.

4- منقور عبد الجليل، علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي، ص 46.

5-انظر: أحمد مختار عمر، علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة، ط5، 1998م، ص 11.

6-انظر: منذر عياشي، اللسانيات والدلالة (الكلمة)، مركز الإنماء الحضاري، حلب، ط1، 1996م، ص 28، 29. ينظر أيضا: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 240.

القرآن الكريم، ومجاز القرآن، والتصنيف في الوجوه والنظائر في القرآن الكريم، وإنتاج المعجمات وضبط المصحف بالشكل، كما لا يمكن تجاهل دراسات الأصوليين التي حازت قصب السبق في دراسة المعنى مقارنة بالعصر الحديث حيث قعدوا ونظروا للدرس الدلالي وتعرضوا لها أي؛ (الدلالة) فتناولوها في دراستهم للفظ من حيث دلالة الشمول (العام، الخاص، المشترك)، ودلالة المنطوق والمفهوم، وتقسيم المعنى من حيث الظهور والخفاء، والحقيقة والمجاز، والمشترك والمترادف¹.

كما شكل علم الدلالة في الدراسات اللغوية المعاصرة واللسانيات الحديثة فرعاً من فروع علم اللغة الرئيسي، وأول ظهور له كان على يد الفرنسي "ميشال بريال" (M breal) في صورته الفرنسية (Le sémantique) أواخر القرن التاسع عشر حين ألف كتابه "علم الدلالة" الذي نحا فيه نحواً متأثر بالاتجاهات التاريخية التي سادت الدراسات اللسانية آنذاك². فهو مشتق من أصل يوناني (Semantikos) ومعناه: يدل، ومصدره (Sema) أي: إشارة، وقد تم نقل هذا الاصطلاح إلى اللغة الإنجليزية فعم انتشاره نظراً لقصره ولخفته في النطق³، بيد أن المصطلح الأكثر انتشاراً عند المحدثين العرب هو (علم الدلالة) فهو ترجمة تتصل بالمفهوم العربي لمعنى المصطلح أكثر من اتصالها بالمعنى المعجمي لكلمة (الدلالة) في العربية⁴.

ثمة عوامل كثيرة تضافرت في تحديد هذا العلم وتطوره، منها: ظهوره في مقدمات كتب المنطق بوصفه علماً استدلالياً يضع الأصول المنطقية والأسس الرئيسية لبنية اللغات، وكونه علماً يتناول دلالات الألفاظ والتراكيب اللغوية⁵، وقد دفع الكشف عن العلاقة بين "الدال والمدلول" العالم اللغوي أوجدن (Ogden)، وريتشارد (Richard) إلى تطبيق المثلث الدلالي

1- انظر: موسوعة المفاهيم الإسلامية العامة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر، مج1، ص 286. ينظر أيضاً: أحمد عبد الغفار، التصور اللغوي عند علماء أصول الفقه، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996م، ص 73.
2- انظر: منذر عياشي، اللسانيات والدلالة، ص 23. ينظر أيضاً: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 240.
3- انظر: ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، تر: كمال بشر، مكتبة الشباب، النيرة، الأردن، ط1، 1975، ص 14.
4- انظر: منذر عياشي، اللسانيات والدلالة، ص 23.
5- انظر: المرجع السابق، ص 42. ينظر أيضاً: عادل فاخوري، علم الدلالة عند العرب، ص 5، 6.

في تفسير العلاقات التي تربط بين الفكرة والكلمة والشئ الخارجي¹، وكذلك ما أشرطه دي سوسير في العلامة اللسانية، حيث تستدعي هذه الأخيرة ثلاثة شروط:

✚ أن تكون العلامة اللسانية دالة على المعنى.

✚ أن تكون مستعملة في مجتمع لساني يفهمها.

✚ أن تنتمي إلى نظام من العلامات اللغوية.²

وقد طبق بلومفيد (Bloomfield) النظرية السلوكية في مجال علم النفس، لتفسير ثنائية المثير والاستجابة، في حين أكد فيرث (Firth) الوظيفة الاجتماعية للغة ضمن المنهج السياقي الذي اتبعه، والذي ظهر بعدُ بوصفه نظرية دلالية لغوية عُرفت بالنظرية السياقية على يد لاينز (Lyons)، وتعتمد فكرتها على أن المكون الدلالي لا ينكشف معناه إلا من خلال سياقات مختلفة³، ثم بعد ذلك توالت النظريات محاولة دراسة المعنى، إلا أنها اختلفت في نظرتها وتفسيرها للمعنى؛ نظرا لاختلاف مناهجها⁴.

ثانيا: الدلالة والمعنى

لا يختلف مصطلح (المعنى) في مفهومه عند القدامى عن مفهوم مصطلح الدلالة، كأنهما مترادفان متساويان، وهذا ما يقره التهاوني في مقدمة كتابه إذ يقول: "ولعل علم الدلالة أو حقل المعنى من أدق العلوم في الدراسات اللغوية"⁵، ثم إن مصطلح المعنى ورد في إطار مباحثهم الدلالية "باب في قوة اللفظ لقوة المعنى"، "باب في تجاذب المعاني والإعراب" و"باب في التفسير على المعنى دون اللفظ"، "وفصل في المعنى ومعنى المعنى"، ومسألة اللفظ

1- انظر: دلدار غفور محمد أمين، البحث الدلالي في المعجمات الفقهية المتخصصة، دار دجلة، الأردن، ط1، 2014م، ص 134.

2- انظر: أنور عبد الحميد موسى، أبجديات اللغة وعلم الأصوات واللسانيات، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 2016م، ص 296.

3- انظر: دلدار غفور محمد أمين، البحث الدلالي في المعجمات الفقهية المتخصصة، ص 135.

4- انظر: أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 141، 53. -منقور عبد الجليل، علم الدلالة، أصوله ومباحثه، ص 81، 105.

5- التهاوني، كشاف مصطلحات الفنون، ج1، المقدمة. ص19

والمعنى...¹. وغير ذلك من مباحثهم الدائرة حول علاقة اللفظ بالمعنى، فظهر لديهم علم يختص بدراسة معاني النحو المتوخاة من خصائص النظم والتركييب في العربية وهو ما أسموه؛ "بعلم المعاني"². أما في علم اللغة الحديث ظهر مصطلح "المعنى" ومصطلح "الدلالة" مترادفين على علم دراسة المعنى أو نظرية المعنى، أو علم دراسة المعنى ومشكلاته على مستوى أوسع من الناحية الوصفية أو التاريخية أو من الوصفية إلى التاريخية³. وذلك على نحو ما ألف ستيفن أولمان العالم اللغوي الإنجليزي كتابين أسمى الأول: "أسس علم المعنى (The principles of semantics)"، والثاني: "علم المعنى" (Semantics) كما ألف الإنجليزيان أوجدان (c.k Orgdon) وريتشارد (IA Richards) كتابهما في الدلالة تحت عنوان "معنى المعنى" (The meaning of meaning)⁴. وصف أحمد مختار عمر كتابه في هذا الفن بعنوان: "علم الدلالة"، وقد أشار فيه إلى تعاقب مصطلح المعنى ومصطلح الدلالة حيث قال: "علم الدلالة أطلقت عليه أسماء في اللغة الإنجليزية أشهرها الآن كلمة "Semantics" أما في العربية فبعضهم يسميه "علم الدلالة" وبعضهم يسميه "علم المعنى"، ولكن حذار من استخدام صيغة الجمع والقول: علم المعاني؛ لأن هذا الأخير فرع من فروع البلاغة، وبعضهم يطلق عليه اسم السيمانتيك أخذاً من الكلمة الإنجليزية أو الفرنسية"⁵.

أ. **المعنى لغة:** القصد والمراد، يقال: عنيت بالكلام كذا، أي قصدت وعمدت... وقال قوم: اشتقاق المعنى من الإظهار، يقال: عنت القرية إذ لم تحفظ الماء بل أظهرته... قال الفراء: "لم تعن بلادنا بشيء، إذا لم تثبت"، وحكى ابن السكيت: "لم تعن من عنت تعني، فإن كان

1-انظر: فخر الدين الرازي، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، دار صادر، بيروت، ط1، 2004م، ص 30. ينظر أيضا: ابن جني، الخصائص، مج3، ص 255-262-264.

2-انظر: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح: محمود شاكر، مكتبة الخانجي، مصر، د.ط، 1979م، ص 83، 84-89.

3-أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 11. ينظر أيضا: علم الدلالة في إطاره الجديد 9، 10، 11. ينظر أيضا: خليل، الكلمة دراسة لغوية معجمية، ص 99.

4-انظر: ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، ص6. ينظر أيضا: منقور عبد الجليل، علم الدلالة، ص 43.

5-أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص11

هذا المراد بالمعنى الشيء الذي يفيد اللفظ¹، وجاء في تاج العروس، قال الفارابي: ومعنى الشيء ومعناته واحد، ومعناه وفحواه ومقتضاه ومضمونه كله هو ما يدل عليه اللفظ... ويجمع المعنى على المعاني وينسب إليه، فيقال: المعنوي، وهو ما لا يكون للسان فيه حظ إنما هو المعنى يعرف بالقلب². وفي اللسان "روى الأزهري عن أحمد بن يحيى قال: المعنى والتفسير والتأويل واحد وعنيت بالقول كذا أردت، ومعنى كلام ومعناته ومعنيته مقصده"³.

نخلص مما ذكر من كتب المعاجم أن المعنى يدل على المراد والمقصد من اللفظ ومضمون الكلام وما يقتضيه من دلالة، فإن كان للسان حظ في اللفظ؛ فإنّ المعنى يدرك بالقلب أو العقل.

ب. المعنى اصطلاحاً: أورد الزبيدي عن المناوي: "أنّ المعاني هي الصور الذهنية من حيث وضع بإزائها الألفاظ، والصورة الحاصلة من حيث أنّها تقصد باللفظ تسمى معنى، ومن حيث حصولها من اللفظ تسمى مفهوماً، ومن حيث أنّها مقولة في جواب ما هو؟ تسمى ماهية، ومن حيث ثبوتها في الخارج تسمى حقيقة، ومن حيث امتيازها عن الأعيان تسمى هوية"⁴. وقد حدد عبد القاهر الجرجاني مفهوم المعنى بقوله: "يعني المعنى، المفهوم من ظاهر اللفظ والذي تصل إليه بغير واسطة"⁵.

أمّا المحدثين فقد عرفه بلومفيد وهو أحد علماء اللغة المحدثين "رائد المدرسة السلوكية" بقوله: " يمكن تعريف المعنى لأية صيغة لغوية على أنّه ذلك الموقف الذي ينطق فيه المتحدث بهذه الصفة ويتجاوب لها المستمع كرد فعل يتماشى معها، ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

1-انظر: الصحابي، في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تح: أحمد حسن سبيح، دار الكتب العلمية لبنان، ط1، 1997م، ص 145.

2- المرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، طبعة الكويت، ط2، 1986م، مج 39، ص 123.

3- ابن منظور، لسان العرب، تح: عامر أحمد صير، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2009م، مج 15، ص 122.

4- المرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، مج 39، ص 123.

5- عبد القادر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص263.

موقف المتحدث ← كلام وإجابة ← المستمع¹، غير أنّ هذا التعريف لم يكن يمثل مفهوم المعنى عند سائر أصحاب المدارس أو النظريات اللغوية الحديثة، فهو يمثل مفهوم أصحاب المدرسة السلوكية فقط، ويمكن القول: أنّ مصطلحي المعنى والدلالة يعنيان عند اللغويين المحدثين في مباحثهم اللغوية مفهوم اللفظ والمعنى مع اختلافهم في ماهية هذا المدلول تبعا لاختلاف نظرياتهم أهو الصورة الذهنية للشيء أو العلامة، أو العلاقة بين الرمز والصورة، أم هو الشيء المشار إليه، أم هو الموقف والاستجابة لمثير كلامي معين، أم هو مجموعة الاستعمالات السياقية للكلمة، أو هو الدور الذي تؤديه في صحبة غيرها، أم هو محصلة علاقة الكلمة بالكلمات الأخرى داخل الحقل الدلالي، أم هو مجموعة العناصر الدلالية والخصائص التمييزية للكلمة².

ثالثا: عناصر الدلالة

إذا علم أنّ اللغة هي نظام من العلامات (System of signes) فهي بذلك تتركب من عنصرين أساسيين هما: الألفاظ أو الكلمات، والأفكار أو المعاني، وبين هذين العنصرين حبل وثيق فمتى عرف اللفظ أمكن إدراك معناه وتحصيله، ومن ذلك كان للدلالة ثلاثة عناصر ضرورية، هي: الدال والمدلول والنسبة؛ وعليه تكون الدلالة هي اقتران الدل بالمدلول³.

1. الدال (Signifiant): وهو أداة الإشارة إلى الفكرة الذهنية المجردة والحامل لها والمعبر عنها، وقد يكون الدال منطوقا يتلفظ به اللسان إن كان قدره لفظا أو تركيبيا، كما يكون شكلا

1- انظر: أسعد خلق العوادي، سياق الحال في كتاب سبويه، دار الحامد، عمان، ط 1، 2011م، ص 39. ينظر أيضا: محروس محمد إبراهيم، البنية الصرفية وأثرها في تغيير الدلالة، ص 48.

2- انظر: أحمد مختار عمر، في علم الدلالة، ص 54-138. ينظر أيضا: محود السعران، علم اللغة "مقدمة القارئ العربي، ص 300-313.

3- انظر: محمد بوادي، ألفاظ العقائد والعبادات والمعاملات في صحيح البخاري، دراسة دلالية، المشرف فرحات عياش، رسالة دكتوراه، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ط1، 2010م، ص 50.

وإشارة، ويعرفه دي سوسير: "بأنه الصورة الصوتية"، أي الصورة الإصغائية، وهي ليست الصوت الفيزيائي المحض، وإنما الأثر النفسي الذي يحدثه الصوت في الذهن¹.

2. المدلول: (Signifie) هو الفكرة أو المعنى الذي يحمله الدال ويعبر عنه، أو هو القالب اللفظي الموضوع له وضعاً خاصاً، يعرفه دي سوسير بأنه "التصور"، ويعرفه غيره بأنه "الصورة المفهومية التي تعبر عن التصور الذهني الذي يحيلها إليه الدال"².

3. النسبة: وهي العلاقات القائمة بين الألفاظ والمعاني التي تدل عليها، أي؛ هي العلاقات القائمة بين الصورتين "الصورة الذهنية والصوتية"، وبحصولها يتم الفهم ويحصل الإدراك وهي ما يصطلح عليه بالعلاقة الدلالية أو الدلالة، تتحقق عند اقتران الدال بالمدلول³.

المبحث الرابع: أنواع الدلالات

يركز علم الدلالة بحثه واهتمامه على الرموز اللغوية ؛ ذلك أنّ الرمز اللغوي له خصائص ومميزات تميزه عن غيره من الرموز وأجل هذه الخصائص كونه رمزاً قابلاً للدراسة والتحليل لما له من أبعاد متنوعة، فله بعد نطقي، وبعد فيزيائي، وبعد سمعي أو ما يسمى عند اللغويين المستوى الصوتي (Phonetique)، كما له بعد شكلي بنائي يتمثل: في الوزن والصيغة الصرفية، وله طبيعة تركيبية عند تداخله مع غيره من ألفاظ اللغة فتمثل المستوى النحوي (Grammatical)، كما أنّ له بعداً دلالياً يطلعنا عليه المعجم، وله بعد سياقي (Contextical) داخل التركيب، بالإضافة إلى أنّ له بعداً اجتماعياً، وبهذا تتعدد الدلالات وتتنوع بتعدد مستويات الدرس اللغوي، وتباين خصائص ومميزات النظام اللغوي⁴.

تعددت أقسام دلالة الكلمة عند اللغويين القدامى والمحدثين بتعدد زوايا نظرهم إليها؛ فباعتبار عناصرها الدلالية وخصائصها التمييزية وبحسب مصدرها كانت ثمة أربعة أنواع هي على النحو الآتي؛ الدلالة الصوتية ومحاكاة اللفظ للمعنى، والدلالة الصرفية أو دلالة الوزن

1- انظر: المرجع نفسه، ص 50.

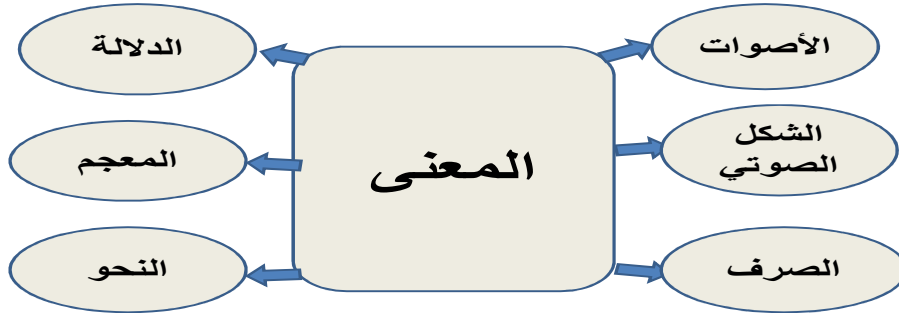
2- انظر: أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، ص 23.

3- انظر: محمد بوادي، ألفاظ العقائد والعبادات والمعاملات في صحيح البخاري، دراسة دلالية، ص 50.

4- انظر: المرجع السابق، ص 56.

الاشتقائي والعلامة الصرفية، والدلالة المعجمية اللفظية أو دلالة الجذر اللغوي، بالإضافة إلى الدلالة السياقية¹.

يقول تمام حسان: «إنّ كل دراسة لغوية لا بد أن تتجه إلى المعنى، فالمعنى هو الهدف المركزي الذي تصوب إليه سهام الدراسة من كل جانب على النحو المبين في الشكل الآتي:



"وهكذا يصبح مبعضا، وسينقل كل فرع من فروع الدراسات اللغوية ببضعه من هذا المعنى توضحه وتبين عنه وتعين على كشفه بقطع النظر عما إذا كانت هذه البضعة مما يتصور فهمه مستقلا عن الهيكل العام للمعنى المركب أم لا"².

أولا: الدلالة الصوتية

يقصد بالدلالة الصوتية تلك الدلالة التي تستمد من طبيعة الأصوات، ومقابلة أصوات الألفاظ أو بعض حروفها أو صورتها اللفظية مما يشاكل معناها، ونجد ذلك في العربية فيما عرف عند القدماء بنظرية المحاكاة أي محاكاة اللفظ لمعناه³. كما هو الحال عند الخليل وسبويه وأيد ذلك ابن جني حيث قال: "فأمّا مقابلة الألفاظ مما يشاكل أصواتها من الأحداث فباب عظيم واسع، ونهج متلئّب عند عارفيه مأموم؛ وذلك أنّهم كثيرا ما يجعلون أصوات

1- انظر: محروس محمد إبراهيم، البنية الصرفية وأثر ما في تغير الدلالة، ص 49. -محمد بوادي، ألفاظ العقائد والعبادات والمعاملات في صحيح البخاري، دراسة دلالية، ص 56.

2- تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2001م، ص 117، 118.

3- انظر: محمد بوادي، ألفاظ العقائد، والعبادات والمعاملات في صحيح البخاري، دراسة دلالية، ص 57 محروس محمد إبراهيم، البنية الصرفية وأثرها في تغير الدلالة، ص 45.

الحروف على سمت الأحداث المعبر عنها، فيعدلونها بها ويحتذونها عليها، وذلك أكثر مما نقدره، وأضعاف ما نستشعره"¹. ويقول في موضع آخر: "واعلم أنّ هذا موضع شريف لطيف، وقد نبه عليه الخليل وسبويه، وتلقته الجماعة بالقبول والاعتراف بصحته، قال الخليل: كأنهم توهّموا في صوت الجندب استطالة ومدا فقالوا: صرّ، وتوهّموا في صوت البازي تقطيعا فقالوا: صرّصرّ، وقال: سبويه في المصادر التي جاءت على الفعلان إنّها تأتي للاضطراب والحركة نحو نقران والغليان والغثيان"². ثم عقب ابن جني على ذلك بقوله: "فقابلوا بتوالي حركات المثال توالي حركات الأفعال، ووجدت أنا من هذا الحديث أشياء كثيرة على سمت ما حدّاه ومنهاج ما مثلاه، وذلك أن تجد المصادر الرباعية المضغفة تأتي للتكرير، نحو الزغردة والقلقلة والصلصلة والقعقة والصعصعة، والجرجرة، والقرقرة ووجدت أيضا "الفعلى" في المصادر والصفات إنّما تأتي للسرعة نحو الشبكي والجمزى والولقى"³. ثم يعرض ابن جني الكثير من الأمثلة الموضحة لما سبق منها: قولهم خضم، وقضم: فالخضم لأكل الرطب ك: البطيخ والقثاء وما كان نحوهما من المأكول الرطب، والقضم للصلب اليابس نحو: قضمت الدابة شعيرها ونحو ذلك، وفي الخبر: قد يدرك الخضم بالقضم، أي؛ قد يدرك الوفاء بالشدّة واللين بالشطف وعليه قول أبي الدرداء: "يخضمون ونقضم والموعد الله"⁴.

أ. **الدلالة الصوتية للنبر (Stress)** يعني مصطلح النبر وضوحا أو بروزا صوتيا لفونيم أو مقطع إذا قورن ببقية الفونيمات أو المقاطع الأخرى نتيجة درجة ارتفاع الصوت⁵. كما يكون النبر في كلمة معينة من الجملة بقصد توكيدها وتسمى هذه الأخيرة: نبرة تقابلية⁶. وينقسم النبر في العربية إلى ضربين: النبر الصرفي: وهو الذي يختص بنبر الكلمة المفردة

1- ابن جني، الخصائص، مج2، ص 157.

2- المصدر نفسه، مج2، ص 153.

3- ابن جني، الخصائص، مج2، ص 153.

4- ابن جني، المصدر نفسه، مج2، ص 157.

5- انظر: سامي عباد حنا وآخرون، معجم اللسانيات الحديثة، ص 133.

6- انظر: محمد بوادي، ألفاظ العقائد، والعبادات والمعاملات في صحيح البخاري دراسة دلالية، ص 59.

والصيغة المفردة، والنبر السياقي الاستعمالي¹. يؤدي النوع الثاني دورا بالغ الأهمية في معرفة مقصد المتكلم، وإبراز موضع اهتمامه من خلال تغيير موضع النبر ونقله من كلمة إلى أخرى في الكلام ويمثل بعض الباحثين لذلك بعبارته: هل يستطيع الإنسان أن يعيش بدون طعام ولا شراب شهرا كاملا؟ فإذا كان النبر على " بدون طعام ولا شراب"؛ دل ذلك على أن العيش من دون طعام ولا شراب بضعة أيام وارد ولكن مدة شهر كامل، فهو أمر مستحيل وغريب يبعث في نفس المتكلم التعجب والحيرة². كما أنّ النبر يقوم بدور وظيفي على المستوى التركيبي يتمثل في المعاني الإضافية التي يمكن أن يعطيها نبر الأفعال لبعض المنطوقات التي ينطق بها المتكلم، كأن يقول أحدهم للآخر: "تعال" بلهجة الأمر تارة أو بلهجة الاستعطاف تارة أخرى³.

ب. **الدلالة الصوتية للتنغيم:** التنغيم إعطاء الكلمات نغمات (Tones) معينة تنتج من اختلاف درجة الصوت (Pitch) ومحدد درجة الصوت عدد الذبذبات التي يولدها الوتران الصوتيان⁴.

ويفرق بعض الدارسين بين نوعين من اختلاف درجة الصوت هما:

1. **النغمة (Tone):** وهي الأثر الناتج من ازدياد عدد الذبذبات أو انخفاضها على صعيد الكلمة.

2. **التنغيم (intonation):** وهو اجتماع نغمات ضمن مجموعة من الكلمات على صعيد الجملة ويظهر الفرق بين هذين الفرعين من خلال بعض اللغات التي تدعى باللغات النغمية؛ لأنها تعتمد النغمة فونيميا مفرقا بين معنى وآخر وهو ما يصطلح عليه **(بالتونيم)** ومن أمثلة هذه اللغات: الصينية، الأمريكية والنرويجية...، في حين أنّ معظم اللغات المعروفة يمكن أن تدعى لغات تنغيمية؛ لأنّ التنغيم على مستوى الجملة موجود فيها، وله وظائف نحوية كالتوكيد

1-انظر: تمام حسان، اللغة العربية، معناها ومبناها، ص 170، 172.

2-انظر: محمد علي خولي، معجم علم اللغة النظري، ص 268.

3-انظر: سامي عياد حنا وآخرون، معجم اللسانيات الحديثة، ص 133، 134.

4- انظر: أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، ص 166.

والتعجب والاستفهام ونحو ذلك¹. ومن جملة ذلك اللغة العربية فإنّ التنغيم فيها له وظائف نحوية؛ لأنّه يفرق بين أسلوب وآخر من أساليب التركيب وبين معنى وآخر من المعاني الكلامية مثل: التقرير، والاختبار، والتعجب، والإنكار، والاستفهام؛ دون تغيير في شكل الكلمات التي تكون هذه الأساليب مثل: نطقنا لجملة الاستفهام في (محمد موجود؟) بنغمة صاعدة نطقيا، وجملة التقرير والإخبار في (محمد موجود) بنغمة متساوية². وكذلك عند قولنا: (هو عادل) تحتل الجملة أكثر من أسلوب من أساليب العربية بين الخبر والاستفهام والتعجب والتوبيخ والاستهزاء، ومقصد المعنى والوقوع فيه راجع إلى الهيئة التنغيمية التي تؤدي بها الجملة³.

ت. الدلالة الصوتية: المفصل (Juncture): هو أحد الفونيمات الفوقطعية، ويقال: الانتقال وهو عبارة عن سكتة كلامية خفيفة بين الكلمات أو المقاطع، المقصد منها الدلالة على مكان انتهاء لفظ وبداية آخر⁴. ويكون المفصل على نوعين: مفتوح ومتسع ك: المفصل بين كلمات حدث كلامي نحو: هذا/ كتاب/ عمرو، وآخر ضيق خفي ويكون بين مقاطع الكلمة الواحدة كالمفصل بين (ها) و (ذا) من "هذا" أو بين (ك) و(تاب) من "كتاب"⁵.

والوقف والابتداء في القرآن الكريم، مما يتصل أيضا بباب الحديث عن المفصل وله أهمية بالغة في الكشف عن المعاني، ويكون للمفصل سهمة فاعلة ورافد رئيس في تعيين أماكن الوقف والابتداء، قال القسطلاني: "ولا مرية أن بمعرفتها تظهر معاني التنزيل، وتعرف مقاصده، وتستعد القوة المفكرة للغوص في بحر معانيه على درر فوائده، وقد قال الهذلي مما

1- انظر: المرجع نفسه، ص166.

2- انظر: أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، ص 168. -محمد دوادي، ألفاظ العقائد والعبادات والمعاملات في صحيح البخاري، دراسة دلالية، ص 59.

3- انظر: هاني صبري أحمد البطاط، العربية وسائلها في الإبانة عن المعنى، ص20.

4- انظر: ماريو باي، أسس علم اللغة، تر: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط8، 1998م، ص 95.

5- انظر: المرجع نفسه، ص 95. ينظر أيضا: هاني صبري أحمد البطاط، العربية وسائلها في الإبانة عن المعنى، ص

رأيته في كامله: الوقف حليه التلاوة وزينة القارئ، وبلاغ التالي وفهم للمستمع، وفخر للعالم، وبه يعرف الفرق بين المعنيين المختلفين والنقيضين المتباينين، والحكمين المتغايرين¹.
قلت: والخاصة أنّ النبر والتنغيم والمفصل من الفونيمات الثانوية التي تصاحب نطق الكلمات والجمل، لها ارتباط وثيق بالنظام الصوتي للغة تقوم بدور وظيفي للتمييز بين معاني ودلالات المفردات والجمل.

ثانيا: الدلالة النحوية

يسهم النحو في الدلالة على المعاني والكشف عنها، فدلالة البنى النحوية والأنماط التركيبية نتيجة حتمية لطبيعة اللغة نفسها، فإذا كانت الألفاظ دوال على المعنى؛ فإن ثمة منظومة تحتوي على هذه الدلالات الإفرادية وتسبح فيما بينها علاقات ترابطية دقيقة تشترك فيها الدلالات تلك لتحقيق أداء دلالي جديدا مستفادا من محصول الجملة أو التركيب².
والمقصود بالدلالة النحوية: هي الدلالة التي تحصل من خلال العلاقات النحوية بين الكلمات التي تتخذ كل منها موقعا معينا في الجملة حسب قوانين اللغة، إذ أن كل كلمة في التركيب لابد أن تكون لها وظيفة نحوية من خلال موقعها، ويعرفها أحمد سليمان ياقوت بأنها: "هي التي تستمد من نظام الجملة وترتيبها ترتيبا خاصا"³، وهذا ما أسماه عبد القاهر الجرجاني بالنظم حيث يقول: "معلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها سبب بعض، والكلم ثلاثة أقسام؛ تعلق اسم باسم، وتعلق فعل بفعل، وتعلق حرف بهما... إلى أن يقول: " فهذه الطرق والوجوه في تعلق الكلم بعضها ببعض وهي كما تراها معاني النحو

1- القسطلاني، لطائف الإشارات لفنون القراءات، تح: عامر السيد عثمان، عبد الصبور شاهين، لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر، د.ط، 1972م، مج 1، ص 249.

2- انظر: عبد العزيز ياسين عبد الله، عبد السلام مرعي جاسم، الدلالة النحوية عند النحاة العرب، مقال، مجلة آداب الراقدين، العراق، العدد 66، 2013م، ص 04.

3- انظر: زينب مديح جبارة النعيمي، الدلالة النحوية بين القدامى والمحدثين، مقال، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، الكويت، العدد 12، 2009م، ص 10.

وأحكامه¹. ويفهم من قوله تعليق ما يصطلح عليه علماء اللغة المحدثون بـ "العلاقات التركيبية" (Structures relations)، وأمّا ما يقصده بمعاني النحو؛ فهو ما يشيرون إليه تحت اسم الوظائف النحوية في الجملة². كما أنّ سبويه قد أدرك هذا الملحظ في باب الاستقامة من الكلام والإحالة بقوله: "فمنه مستقيم حسن، ومستقيم كذب ومستقيم قبيح، ومحال كذب، فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمس، وسأتيتك غدا، وأمّا المستقيم الكذب فنحو: حملت الجبل، وشربت ماء البحر، والمستقيم القبيح هو: وضع اللفظ في غير موضعه نحو؛ قد زيدا يأتيتك، وأمّا المحال فإن تنقض أول كلامك بآخره، نحو: أتيتك غدا وسأتيتك أمس، وأمّا المحال الكذب: فنحو: سوف أشرب ماء البحر أمس³. وتبين لابن اللغة: "أن ليس الغرض بنظم الكلم أن تواتر ألفاظه في النطق، بل أن تتناسقت دلالاتها وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل"⁴.

وتنقسم الدلالة النحوية في اللغة العربية إلى قسمين هما:

أ. **دلالة نحوية عامة:** وهي مجموع الوظائف والمعاني العامة المستفادة من الجمل والأساليب بشكل عام، مثل: دلالة الجمل والأساليب على الخبر والإنشاء، وعلى الإثبات أو النفي والتأكيد، أو دلالتها على الطلب من أمر ونهي واستفهام، وعرض وتحضيض، وتمني ونداء ونديّة وشرط، ويتم ذلك باستخدام الأدوات التي تؤدي وظيفة دلالة الجمل والأساليب عدا الجمل والأساليب التي تحتاج بطبيعتها إلى الأدوات وتكتفي بالصيغة فقط مثل: جملة الإثبات نحو؛ تعلم زيد، وجملة الأمر تعلم العلم النافع⁵. إلا أنّ الدلالات النحوية العامة تحصل في الجملة باستخدام الأدوات مثلما يقول تمام حسان: "والتعليق بالأداة أشهر أنواع التعليق في

1- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، المدخل، ص 04، 08.

2- انظر: حلمي خليل، الكلمة دراسة لغوية معجمية، ص 61.

3- سبويه، الكتاب، مج 1، ص 25، 26.

4- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 50.

5- انظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 178. ينظر أيضا: حلمي خليل، الكلمة دراسة لغوية معجمية، ص

61، 62. ينظر أيضا: فاضل مصطفى الساقى، أقسام الكلام العربي، من حيث الشكل والوظيفة، ص 209، 210.

اللغة العربية الفصحى، فإذا استثنينا جملتي الإثبات والأمر بالصيغة قام زيد وزيد قام، وقم، وكذلك بعض جمل الإفصاح أي؛ الجمل التي لها قدرة على الإفصاح باستخدام النبر والتنغيم والفواصل¹؛ فإننا سنجد كل جملة في اللغة الفصحى على الإطلاق تشكل في تلخيص العلاقة بين أجزائها على الأداة². فدلالة التوكيد مستقاة من أداة التوكيد (إن) كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِالْبَلْغِ أَمْرُهُ﴾ (الطلاق؛ 03)، ودلالة الاستفهام تستفاد من أداة الاستفهام "هل" في نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾. (الإنسان: 01)، ودلالة الاستثناء مستفادة من أداة الاستثناء، إلا في مثل قوله تعالى: ﴿سُنُقِرُكَ فَلَا تَنْسَى إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ (الأعلى: 6،7). ودلالة الظرفية مستفادة من حرف الجر "في" نحو قوله تعالى: ﴿فِي بُيُوتٍ أُذِنَ لِلَّهِ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ﴾ (النور: 36)³.

يتبين من خلال ما سبق ذكره أهمية ما تنتجه هذه الأدوات من دلالات وتوضيح معانيها في المعاجم اللغوية باعتبارها مورفيمات حرة مستقلة تؤدي دور وظائف نحوية داخل التركيب فقد تنبه المعجميون العرب لهذه القضية، وأدركوا أهمية هذه الأدوات والحروف، وأفردوا لها أبواباً وفصولاً في معاجمهم، بل ألف بعض اللغويين كتباً وتصانيف تشرح معاني هذه الحروف التي اصطالحوا عليها بحروف المعاني ومن ذلك: كتاب الجنى الداني في حروف المعاني للحسن بن قاسم المرادي، وكتاب وحروف المعاني للزجاجي وغيرهم...⁴.

ب. دلالة نحوية خاصة: وتتمثل في معاني الأبواب النحوية، مثل: باب الفاعلية، والمفعولية وباب الحالية وباب الإضافة، وكل كلمة مفردة تقع في باب من هذه الأبواب المذكورة تؤدي وظيفة الباب الذي تقع فيه، فكل كلمة ترد فاعلاً تؤدي وظيفة الفاعلية، وكل كلمة تقع مفعولاً به تؤدي وظيفة المفعولية، وأي كلمة تقع حالاً تؤدي وظيفة الحالية وكل كلمة ترد مضافاً إليه تؤدي وظيفة الإضافة وهكذا...، غير أنه لا بد من التفريق بين الباب النحوي

1-انظر: حلمي خليل، الكلمة، دراسة لغوية معجمية، ص 62.

2-انظر: تمام حسين، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 123.

3- فاضل مصطفى الساقى، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، ص 210، 211.

4-انظر: محمد بوادي، ألفاظ العقائد والعبادات والمعاملات في صحيح البخاري، دراسة دلالية، ص 64.

والوظيفة النحوية الخاصة في الكلام، فالفاعل باب نحوي، والفاعلية وظيفته النحوية الخاصة به في الكلام، ومن خلال هذه الدلالات لهذه الأبواب يمكن التمييز بين أصناف الكلمات وأقسامها، فمن الكلمات ما يصلح أن يقوم بوظيفة الفاعلية كالأسماء والصفات والضمائر ومنها ما لا يصلح لذلك كالأفعال والظروف والحروف ومن هنا نلاحظ الفرق بين أقسام الوظائف.

كما أنه يلزم الجمع بين الدلالة النحوية للكلمة وبين الدلالة الصرفية التي تنتجها البنية أو الصيغة حتى نستطيع معرفة الكلمة والتمييز بينها وبين سواها من أجزاء الكلام، فاسم الفاعل مثلا يؤدي وظيفتين معا: وظيفة صرفية عامة وهي الدلالة على المسمى أو الوصف، والوظيفة الثانية وظيفة نحوية خاصة؛ وهي الفاعلية في نحو اجتهد الطالب¹.

كما لا يمكننا التغاضي عن أهمية الترتيب في الجملة العربية للكشف عن الدلالة النحوية للكلمات، يقول إبراهيم أنيس: "يختم نظام الجملة العربية أو هندستها ترتيبيا خاصا لو اختل أصبح من العسر أن يفهم المراد منها"².

ثالثا: الدلالة المعجمية

ويراد بها الدلالة التي تكتسبها الكلمات المفردة أثناء الوضع اللغوي، فكل كلمة من كلمات اللغة لها دلالة معجمية أو اجتماعية، تستقل عما يمكن أن توحيه أصوات هذه الكلمة أو صياغتها من دلالات زائدة على تلك الدلالة الأساسية، التي يطلق عليها الدلالة الاجتماعية³، ويعرفها أحمد الكرايين بقوله: "هي تلك الدلالة أو المعاني المتعددة التي يوردها

1-انظر: المرجع السابق، ص 212، 213. ينظر أيضا: حلمي خليل، الكلمة دراسية لغوية معجمية، ص 63، 64، 65، 66.

2- إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط3، 1976م، ص 48.

3-انظر: المصدر نفسه، ص 48. ينظر أيضا: الأمدي، الإحكام في أصول الأحكام، تح: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي لبنان، ط2، 1402هـ، مج1، ص 14.

المعجم للألفاظ المفردة المرتبة ترتيباً معيناً في لغة واحدة أو أكثر¹. ويطلق عليها بالدلالة الأساسية للكلمة ويسمى بعض الدارسين المعاني المفردة للكلمات، فكل كلمة من الكلمات لها معنى أساسي تواضع عليه الجماعة وصار عندهم عرفاً، وقد يطرأ على معناها بعض التغيير إذا ركبت في جملة؛ فيكون للسياق دور في اكسابها معنى طارئاً، أو يؤدي المقام إلى استحداث معنى لهذه الكلمة، أو يقوم المجاز بهذا الدور فيكسبها معنى جديداً، إلا أنّ الكلمة في جميع الأحوال تظل محتفظة بالمعنى الأساسي ولا تفرط فيه مع قبولها لهذه المعاني المكتسبة، ومن ثم يتميز معناها الأصلي بأنه المعنى الأساسي². وتقوم الدلالة المعجمية على التعدد، إذ لا تعين على تحديد البعد الدلالي للكلمة فيه؛ لأنها تحتل أكثر من معنى، فالذي يحدد هذه المعاني ويفصلها هو السياق في مورد النص³، وهذا لا يعني أنّ الدلالة المعجمية هي: "دلالة كلمة مفردة فقط بل يدخل فيها كل التراكيب التي تشكل وحدة دلالية متماسكة لا تتجزأ، فالمعجم يبحث في معنى الكلمة المفردة، والتركيب الاصطلاحي، والمثل والقوالب اللفظية التي تشكل وحدة معنوية"⁴؛ وعلى هذا فالدلالة المعجمية تمثل وحدانية المعنى وثبوت العلاقة بين الكلمة (الدال) والمسمى بها (المدلول)، فكل لفظ يقابله معنى مركزي، أو مسمى ثابت في المحيط الخارجي، فلكل كلمة مدلول موجود في حياتنا تشير إليه هذه الكلمة وتعينه، و بها تتم عملية التواصل اللغوي بين الناس في حدودها وإمكاناتها، وأغراضها الدنيا، وقد قال بهذه الدلالة علماءنا القدامى منذ بداية البحث اللغوي عندهم وبنوا أغلب معجماتهم في ضوءها، ثم صارت هذه الدلالة نظرية خاصة من نظريات المعنى عند المحدثين أطلقوا عليها نظرية (مساواة معنى الكلمة بمدلولها)، فمعنى الكلمة عند أصحاب هذه النظرية هو: الشيء الذي

1- أحمد الكراعين، علم الدلالة بين النظرية والتطبيق، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1993م، ص103.

2- انظر: إيفا دوي، ماهية الدلالة المعجمية ومراحلها، مقال، مجلة امتياز، لبنجى كولو اندونيسيا، العدد 2، 2018م، ص04.

3- انظر: علي زوين، منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق، ط1، 1986م، ص 185.

4- محمود عكاشة، التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة، دار النشر للجامعات، القاهرة، ط2، 2011م، ص 164.

تشير إليه في واقع الحال وكما هو في العالم الخارجي¹. وفي هذا المجال لحظ العرب القدامى جملة من الأصول التي تعد سبقا في المفاهيم والطروحات التي توسع في بحثها وتقنينها نظريا والاصطلاح عليها علماء الدلالة المحدثون ويذكر منها:

1. التفات العلماء القدامى إلى أنّ الدلالة المعجمية أو المركزية أكثر ما تكون في أسماء الألقاب المحضة، والمصطلحات وغير ذلك من الألفاظ التي لا تحمل إلاّ دلالة تعريف محض واحد، وقد وقف علماء الأصول عند هذه المسألة طويلا، أمّا المفسرون فقد جعلوا هذه الدلالة على كل كلام بقي على موضوعه كآيات التي لم يتجاوز فيها والآيات الناطقة ظواهرها بوجود الله وتوحيده وتنزيهه والآيات الدالة على الأسماء والصفات².

2. إنّ الدلالة المعجمية وإن مثلت الناحية الجامدة السكونية من اللغة³، إلاّ أنّ الكثير من الألفاظ ما يكون عاما متعدد الدلالة بمعنى؛ أنّه على الرغم من كونه يدل على معنى مطلق لا تحدد دلالاته أحيانا إلاّ من خلال السياق الذي يرد فيه⁴.

3. أدرك القدماء أنّ للمعنى المعجمي أثرا في توجيه المعنى النحوي ومن ثمّ المعنى الدلالي للتركيب⁵.

ويرى المحدثون العرب أنّ دراسة المعنى المعجمي تعد الخطوة الأولى للحديث عن الكلمة كون الدلالات الصوتية والصرفية والنحوية هي دلالات وظيفية، كل منها يؤدي وظيفة خاصة يساهم بها في بيان المعنى العام للكلمة ووضوح دلالاتها⁶.

وترتبط دراسة المعنى المعجمي بثلاث علوم انبثقت من اللسانيات الحديثة هي: علم الدلالة: (Semantics)، وعلم المفردات (Vocabulary)، وعلم المعجم (L'xicology)،

1-انظر: هادي نهر، علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، دار الأمل، الأردن، ط1، 2007م، ص 216، 217.

2- انظر: المرجع السابق، ص 217، 218.

3- انظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، الطبعة 07، 1975م، ص 29.

4- انظر: هادي نهر، علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، ص 218.

5- انظر: المرجع نفسه، ص 222.

6- انظر: تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص 120-ينظر أيضا: لواء عبد المحسن عطية، المصاحبة المعجمية، دار الكتب العلمية، لبنان، (د.ط)، 2018م، ص 21.

وهذه العلوم الثلاثة بينها صلات وثيقة، وموضوعات مشتركة ينفرد كل علم بوظيفة خاصة وإن اشتركت في دراسة المعنى المعجمي، ويرى علماء اللغة المحدثون وفي مقدمتهم علماء المعجم أنّ المعنى المعجمي يتكون من ثلاثة عناصر رئيسة:

- ما تشير إليه الوحدة المعجمية من دلالة على شيء أو فكرة في الخارج.
- ما تتضمنه الوحدة المعجمية من دلالات تتلازم مع الأولى في الذهن.
- درجة التطابق بين العنصر الأول والثاني¹.

كما يطلق بعض الباحثين مصطلح الدلالة المركزية على العنصر الأول ويراد به القدر المشترك من الدلالة الذي يعرفه أفراد المجتمع للكلمة حتى تفهم، وتكون هذه الدلالة واضحة في أذان أفراد المجتمع كلهم وقد تكون مهمة عند بعضهم، وهذا القدر المشترك من الدلالة هو الذي يسجله اللغوي في معجمه. ويطلق مصطلح الدلالة الهامشية على العنصر الثاني أو مفهوم (connotation)؛ ويقصد بها تلك الظلال التي تطفوا على الكلمة وتختلف باختلاف الأفراد تبعاً لاختلاف طبائعهم وتجاربهم وخبراتهم وعاداتهم وتقاليدهم². ومثال ذلك: كلمة (ثعلب) فصاحب لسان العرب يشرح الدلالة المركزية لكلمة ثعلب بأنه حيوان معروف ولكن يعطى معنى آخر للكلمة وهو الجبن والمراوغة؛ ومن هذا المعنى يقال تثعلب الرجل أي؛ جبن، وراغ على التشبيه بعدو الثعلب³، أمّا العنصر الثالث فيتمثل في درجة التطابق بين الدلالة المركزية والدلالة الهامشية وهو عنصر غير متحقق في الوحدات المعجمية ذاتها بل تصوره علماء اللغة ليتمكنوا من الفصل بين العلاقات الدلالية لتلك الوحدات مثل ذلك كلمة: (الأجر) وكلمة (الراتب) بينهما علاقة دلالية؛ فكل منهما يشير إلى ما يقبضه المرء من نقود لقاء عمله، ومع ذلك يختلفان في درجة التطابق إذ تستخدم الثانية للدلالة على ما يتقاضاه

1- انظر: حلمي خليل، الكلمة دراسة لغوية معجمية، ص 99، 133.

2- انظر: إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص 106، 107.

3- انظر: ابن منظور، لسان العرب، مج 1، ص 237.

الموظفون في نهاية كل شهر في حين تدل الأولى على ما يستلمه الأجير مقابل عمل يومي أو أسبوعي ومن في حكمهم¹.

يلحظ مما سبق أنّ الوحدات المعجمية تتضمن دلالات هامشية بشكل أوسع زيادة على الدلالة الأصلية المركزية يجدر بمؤلف المعجم أن يعنى بها؛ وذلك لأنّ هذه الدلالات التي قد تشير إليها الكلمة في الذهن تختلف باختلاف مستويات الاستعمال من طبقة اجتماعية إلى أخرى ومن بقعة إلى أخرى من خلال اللغة الواحدة، من هذا كله يتبين أن أبرز خصيصة للمعنى المعجمي (Lexical Meaning) أنه عام ومتعدد وغير ثابت، وتتمثل خاصية العموم في كون الكلمة لها معنى عام في المعجم لم ترد في سياق محدد يقيد معناها ويحدده، وتتمثل خاصية التعدد باعتبار الكلمة تحمل معاني متعددة في المعجم؛ مما يجعلها قادرة على الدخول في سياقات متنوعة ومتعددة، بحيث يحدد معناها وفقا للسياق الذي ترد فيه، أمّا خاصية التغيير وعدم الثبوت؛ لأنّ الكلمة تتعرض للتغيير فيصيبها التعميم والتخصيص أو الانتقال وقد تسماوا دلالتها وقد تحطت، يدرس هذا كله تحت ما يسمى بالتغير الدلالي وأسبابه ومظاهره (Semantitic change)².

رابعا: الدلالة السياقية الاجتماعية

هي الدلالة التي نستقيها من "النظم اللفظي للكلمة وموقعها من ذلك النظم"³، أو من السياق العام للكلام إذ تخضع الكلمة للعلاقات المعنوية والظروف الحالية والتعبيرية المحيطة

1- انظر: حلمي خليل، الكلمة دراسة لغوية معجمية، ص 143. ينظر أيضا: لواء عبد الحسن عطية، المصاحبة المعجمية، ص 23.

2- انظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 323، 324. ينظر أيضا: علي زوين، منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، ص 185. ينظر أيضا: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 242. ينظر أيضا: محمود السعران، علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي، ص 286، 280. وينظر أيضا: أحمد عبد الرحمان حماء، عوامل التطور اللغوي، دار الأندلس، بيروت، ط1، 1983م، ص 124-128.

3- ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، ص 58.

بها التي يتألف بعضها مع بعض ليتبين المعنى الخاص لتلك الكلمة¹، وتسمى بالدلالة الإضافية أو الهامشية أو ظلال المعنى². وقد تنبه علماء العربية القدماء إلى الدور الذي يؤديه السياق في تحديد المعنى حين قالوا: "لكل مقام مقال"، "ولكل كلمة مع صاحبها مقام"، "وأنّ الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجردة، ولا من حيث هي كلم مفردة، وأنّ الألفاظ تثبت لها الفضيلة وخلافها في ملائمة معنى اللفظة لمعنى يليها"، "وأنّ تفاوت التفاضل يقع في تركيب الألفاظ أكثر مما يقع في مفرداتها"³. ولم يكن ذلك حكرا على البلاغيين، فقد اعتنى علماء التفسير منذ عهد مبكر بالإشارة إلى المعاني السياقية المختلفة للفظ الواحد ويشهد لذلك كتب الوجوه والنظائر المتعددة، كما اعتنى بها الأصوليون واستندوا إليها في تحديد الأحكام الشرعية؛ ولذلك فقد زخرت كتبهم بدراسات سياقية متميزة وأقدم من أشار إلى ذلك الإمام الشافعي في رسالته الفقهية إذ ألمح إلى أثر السياق في فهم المعنى المحدد للألفاظ وفي تخصيص المعنى العام للآيات أو العكس⁴. وقد أفاد الغربيون المحدثون من تراث العرب ومن علمهم الغزير في ميدان السياق الدلالي وتوجهوا للعناية به ودراسة أثره في فهم المعنى، لذا عمد (فيرث) إلى صياغة نظرية السياق الحديثة والتي من أصولها:

▪ أنّ الكشف عن المعنى لا يكون إلاّ بوضع الألفاظ في سياقات مختلفة بحيث يحصل المعنى بحكم العلاقة بين الألفاظ وما يجاورها.

1-انظر: ابتهاج ياسر الزيدي، البحث الدلالي في البيان في تفسير القرآن، أطروحة دكتوراه جامعة بغداد، كلية البنات، 2004م، ص 285.

2- انظر: أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 37. ينظر أيضا: إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص 85-107-109.

3- السكاكي، مفتاح العلوم، تح: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1987م، ص 168، 169. ينظر أيضا: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 44، 45. وينظر أيضا: ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تح: أحمد الحوفي، بدوي طبانة، دار النهضة، مصر (القاهرة)، (د.ط.)، (د.س) مج 01، ص 166.

4- انظر: ابتهاج ياسر الزيدي، البحث الدلالي في بيان تفسير القرآن، ص 286، 287. ينظر أيضا: مريم وصل الله صامل الرحيلي، أثر السياق في توجيه المعنى، دراسة تطبيقية في صحيح مسلم، رسالة دكتوراه، جامعة طيبة، السعودية، سنة 2010م، ص 13-18.

■ دراسة المعنى تتطلب تحليلاً واعياً للسياقات والمواقف التي ترد فيها الألفاظ مما كان لغويًا أو غير لغوي مثل: طبيعة الكلم ودلالاته المختلفة، أثره على المتلقي، شخصية المتلقي والمتكلم، والظواهر اللغوية الاجتماعية المحيطة بالنص¹.

وقد أولى المحدثون من بعد (فيرث) عناية بالغة بمسألة السياق في تفسير الحدث الكلامي فهو لدى (فندريس) المعين على تحديد قيمة الكلمة؛ لأنه يحددها ويجردها من كل الدلالات التي يمكن أن تتبادر إلى الذهن عند سماعها منفردة². وعده (أولمان) القادر وحده على مساندتها في إدراك المتبادل بين المعاني الموضوعية والعاطفية والانفعالية؛ لذا فهو يعتبر نظرية السياق حجر الأساس في دراسة المعنى³. أمّا (جون لانيز) فقد ذهب أبعد من ذلك حيث يزعم أنه "لا يمكن لأي كلمة على نحو تام بمعزل عن الكلمات الأخرى ذات الصلة بها والتي يحددها معناها"⁴، وفي هذا إلغاء لقيمة الدلالة الإفرادية وتهوين من شأنها؛ لأنّ الواقع اللغوي يؤكد: "أنّ في كل كلمة نواة صلبة من المعنى نسبيًا ويمكن تكيفها في النص ضمن حدود معينة"⁵. ويمكن القول: "أنّ لكل كلمة معنى معجميًا، يمثل معناها الحقيقي ومعنى تاريخها تكتسبه بفعل الاستعمال العرفي، ومعنى ظرفيًا أنيا تكتسبه في سياقات خاصة وظروف محددة يعيشها المتكلم"⁶.

ويقسم المحدثون السياقات إلى أقسام متعددة باعتبارات مختلفة نذكر من جملتها:

أ. **السياق اللغوي أو اللفظي (Linguistic Context)** والمقصود به: نسق الكلام ومجراه الذي يقوم على ارتباط الألفاظ بعلاقات سياقية بما قبلها وما بعدها، ويتسع ليشمل القطعة كلها

1- انظر: أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 68. ينظر أيضا: أحمد السعران، علم اللغة، ص 311-313.

2- انظر: فندريس، اللغة، ص 228.

3- انظر: ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، ص 58.

4- جون لانيز، اللغة والمعنى والسياق، تر: عباس صادق الوهاب، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق، ط1، 1987م، ص 83.

5- علي زوين، منهج البحث بين التراث وعلم اللغة الحديث، ص 94.

6- انظر: ابتهاج ياسر الزبيدي، البحث الدلالي في البيان في تفسير القرآن، ص 288.

والكتاب كله¹. ويمكن القول أنّ مجموع الألفاظ المصاحبة للفظ المراد تفسيره التي تساعد على توضيح المعنى، وقد يكون سياقاً متقدماً على اللفظ، أو متأخراً منه أو بجانبه، إذ يعد من أهم القرائن الدلالية المساعدة في شق دلالات الألفاظ والتراكيب وهي في نسقها المنظوم. وقد أشار إلى هذه الأهمية الإمام الزركشي ومثل لذلك بقوله تعالى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ (الدخان:49)، إذ يراد بالأمر في الآية ليس ظاهر معناه وإنما يراد به التهكم، والمعنى: إنك أنت الذليل الحقير؛ لأنها صفة للكافر وليس للمسلم بقرينة السياق وقد تقدمها تهديد بالعذاب الأليم يوم القيامة².

ب. **السياق الحالي:** هو مجموعة العوامل والأصول والملابسات التي تصاحب النص وتحيط به عند نطقه أو كتابته، ويشمل جميع أنواع النشاط اللغوي المنطوقة والمكتوبة³. سبقت الإشارة إلى إدراك علماء العربية أثر السياق الحالي في دلالة الكلام وتوجيه المعنى على اختلاف تخصصاتهم لاسيما البلاغيون منهم الذين سموه المقال وجعلوا لكل مقام مقال، فالمقال عندهم لا يحدد الدلالة المقصودة إلاّ باقترانه بالمقام المصاحب له مثل عبارة: "أهلاً وسهلاً" في مقام الترحيب، ويكون لها مدلول غير ذلك كأن يكون للتوبيخ في مقام التأخر عن موعد حضوره، فكثير من التعابير لا يفهم على نحو دقيق إلاّ بالوقوف على السياقين اللفظي والحالي المصاحبين لها. وكذلك المفسرون فقد عنوا بأسباب النزول باعتبارها مظهر من مظاهر السياق الحالي لاتصالها وتعلقها بالأحداث والوقائع المسببة لنزول النص الكريم؛ لأنها لديهم أعظم معين على فهم المعنى⁴.

1- انظر: ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، ص68. ينظر أيضاً: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 199.

2- انظر: محمد أحمد أبو الفرج، المعاجم اللغوية في ضوء علم اللغة الحديث، ص116. ينظر أيضاً: ابتهاج ياسر الزبيدي، البحث الدلالي في البيان في تفسير القرآن، ص 289. وينظر أيضاً: الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، ط3، 1984م، مج(02)، ص 200، 201.

3- انظر: محمود السعمران، علم اللغة، ص 311.

4- انظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 337، 344. ينظر أيضاً: الزركشي، البرهان في علوم القرآن، مج2، ص 202. وينظر أيضاً: السكاكي، مفاتيح العلوم، ص 166-169.

ت. السياق العقلي (Montal Context) وهو سياق خارج عن النص اللغوي وسياق الحال، إنّما هو شيء معنوي طريقه العقل، ويستتبط من النص ويدل عليه المعنى العام، وبه يوصل إلى الدلالة المقصودة، وقد نبه عليه الزركشي فقال: " فإنّ لم يوجد ذلك يرجع إلى نظرية الاستنباط..."، وهو من القرائن المعتبرة في الفكر الإسلامي يعتد به جميع أهل العلم من الفقهاء والمحدّثين والأصوليين والمفسرين وغيرهم في استنباط الأحكام الشرعية وتأويل الغريب من ألفاظ القرآن والحديث¹. ويعد أقدم من تفتن إلى أهمية الاستدلال هو الحارث المحاسبي (ت243هـ) وهو من كبار المتصوفة الأشاعرة الذي اعتبر العقل أساس للمعرفة ووسيلة إليها وأنّه مضمن بالأدلة العينية والحسية والخبرية والسمعية، وأساسه النظر والاستدلال، كما نبه عليه من بعده أبو بكر البقلاني وهو واحد من أساطين الفكر الأشعري، وسماه علم النظر والاستدلال ويعتبر لديه الدليل الخامس من طرق الاستدلال بعد القرآن والسنة والاجماع والقياس، يأتي دليل حجج العقول². ويعتمد الأصوليون والمفسرون السياق العقلي بعد انعدام السياقين اللفظي والحالي³، والقرينة العقلية في لسان الأصوليين هي نوع خاص من أنواع الدليل العقلي، وهي حالة ما إذا اقترن هذا الدليل بالنص فأثر في دلالاته بالتأكيد أو التكميل، أو التأويل أو الترجيح⁴، يقول في ذلك أبو الحسن البصري: "القرائن ضربان...والعقلية هي: الأدلة العقلية إذا دلت على خلاف ظاهر الكلام"⁵. وقال الرازي: "أمّا القرينة العقلية: فإنّها

1-انظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن، مج2، ص 176. ينظر أيضا: ابتهاج ياسر الزبيدي، البحث الدلالي في البيان في تفسير القرآن، ص 298.

2- انظر: نصر حامد أبو زيد، الاتجاه العقلي في التفسير، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط3، 1996م، ص 52-57.

3- انظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن، مج 2، ص 176. ينظر أيضا: الغزالي، المستصفى في علم الأصول، تح: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1993م، مج 1، ص 80.

4- انظر: أيمن صالح، القرائن والنص، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا، و.م.أ، ط1، 2010م، ص 406.

5- أبو الحسين البصري، المعتمد في أصول الفقه، تح: الشيخ خليل الميس، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1983م، مج2، ص358.

تبين ما يجوز أن يراد باللفظ مما لا يجوز¹. فمثلا في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ط﴾ (الزمر:62)، تعلم بقريئة العقل أنّ ذات الله سبحانه وتعالى خارجة عن عموم (كل شيء)؛ لأنّ الشيء لا يخلق ذاته، وهذا من بديهيات العقل؛ وعلى هذا فالدليل العقلي الذي اقترن بالآية خصص هذه الآية بما دون الباري سبحانه وتعالى والتخصيص كما تعلم هو نوع من التأويل².

ث. السياق العاطفي: (Emotional Context): وهو السياق الذي يتولى الكشف عن المعنى في الوجدان ويختلف من شخص إلى آخر، وغالبا ما يعتمد هذا الضرب من السياق على طبيعة المتكلم، فالكلام هو السبيل الواضح لإبراز عاطفة المتكلم فينعكس على أدائه وتعبيره فيبين نوع الدلالة قوة وضعفا وانفعالا؛ فإنّ هذا السياق يحدد درجة الوثوق والضعف في أفعال المتكلم بما يقتضي تأكيدا أو مبالغة أو اعتدالا، كما يحدد طبيعة استعمال الكلمة بين دلالية الموضوعية التي تفيد العموم ودلالية العاطفة التي تفيد الخصوص³، فمن خلاله يتم التمييز بين طبيعة الاستعمال للكلمة من حيث الموضوعية أو الانفعالية العاطفية، يقول العالم اللغوي مايبه في هذا الصدد: "اللفظة لا تحمل معنى عقليا فحسب، بل تحمل أيضا في الغالب لونا من ألوان الإحساس، فكلمة (جنينة) ليست فقط حديقة صغيرة، ولكنّها حديقة لها في النفس الحنو، وكلمة (قصر) ليست فقط منزلا واسعا، بل يضاف إلى ذلك إحساس وأعجاب تشعر به نحو مقر الأمراء"⁴. الشيء الذي يتميز به هذا النوع من السياق وهو طريقة الكلام وأدائه ونبره وحالة المتكلم النفسية، بحيث تكون طريقة الأداء الصوتية كافية لشحن

1- الرازي، المحصول في أصول الفقه، تح: طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1997م، مج 6، ص22.

2- انظر: أيمن صالح، القرائن والنص، ص 406.

3- انظر: عمر أحمد مختار، علم الدلالة، 70، 71. ينظر أيضا: قدور أحمد محمد، مبادئ اللسانيات، ص 297. وينظر أيضا: علي محمد خضير، دلالة السياق في النص القرآني، كلية الآداب والتربية الأكاديمية العربية في الدنيمارك، 2014م، ص 43، 44.

4- علي محمد خضير، دلالة السياق في النص القرآني، ص 43.

المفردات بالكثير من المعاني الانفعالية والعاطفية، بالإضافة إلى الإشارات المصاحبة للكلام وما لها من أهمية في إيراد المعاني الانفعالية وهو ما يعبر عنه بمصطلح لغة الجسد¹.

ج. **السياق الثقافي:** (Cultural Context): هو سياق يقتضي تحديد المحيط الثقافي والاجتماعي الذي يمكن أن تستخدم فيه الكلمة فاستعمال كلمة (جذر) يختلف معناها من المزارع إلى اللغوي المختص في علم الرياضيات، وكذلك كلمة (عقيلته) تدل على أن المستخدم ينتمي إلى طبقة اجتماعية عالية بخلاف العامة الذين يستخدمون مكانها كلمة (زوجته)². كما يعد السياق الثقافي ركيزة أساسية ودعامة مهمة في عملية الترجمة خاصة، بحيث يعتمد عليه المترجم حتى يقارب الصواب في ترجمته من اللغة الأم، وتزداد الحاجة إلى ذلك سيما إذا تعلق الأمر بالنص المقدس أو بالنص الأدبي أو النص الفلسفي، إذ لا يمكن للمترجم أن يصل إلى المعنى المنشود إلا من خلال الاعتماد على السياق الثقافي؛ وذلك لأن اللغة استعمال والمعنى يشوبه الغموض ويكون بعيدا عن السياقات المختلفة، ولكن ما أن يسبق الكلام حتى يتقطر المعنى فيه وينجز السياق بالديناميكية المحركة لتعدد المعنى، وليس السياق الثقافي مجرد ألفاظ ساكنة وإنما متوالية لا نهائية من المعاني؛ لأنه يتصل بثقافة أخرى³.

قلت: ويمكن تلخيص ماسبق ذكره في الدلالة السياقية عند المحدثين بالقاعدة المقررة عند الأصوليين القدماء من أن الأصل في الكلام الحقيقة والتأسيس، وتحمل الحقيقة على عرف المتكلم بها، كما أن الكلام يعرف بالسياق والسباق واللاحق.

المبحث الخامس: الدلالة الصرفية

1- انظر: المرجع نفسه، ص 44.

2- انظر: عمر أحمد مختار، علم الدلالة، ص 71.

3- انظر: علي حميد خضير، دلالة السياق في النص القرآني، ص: 47-48 أحمد يوسف عبد الفتاح، استراتيجيات القراءة في النقد الثقافي نحو وعي نقدي بقراءة ثقافية للنص، مقال، مجلة عالم الفكر، عدد 1 مج 36، سبتمبر ص: 179.

ويطلق عليها أيضا دلالة الوزن الاشتقاقي والعلامة الصرفية، وأطلق عليها ابن جني الدلالة الصناعية، وهي تلك الدلالة التي يؤديها هيكل ومبني كلمة، أو هي: المعاني المستفادة من الأوزان والصيغ المجردة¹، ويقع تحت هذه الدلالة عند علماء العربية القدماء ما يلي:

❖ دلالة الاسم والفعل.

❖ دلالة المشتقات أو البنى الاشتقاقية ويشمل البنى الاشتقاقية للاسم، والبنى الاشتقاقية للفعل.

❖ دلالة العلامات الصرفية أو البنى اللصقية بشقيها؛ البنى اللصقية للاسم، والبنى اللصقية للفعل².

أولاً: دلالة الاسم والفعل

تختلف دلالة الاسم عن دلالة الفعل بالرغم من توحد الجذر والاشتقاق والمعنى المعجمي، ومرد الاختلاف في الدالتين راجع إلى البنية الصرفية المختلفة وأثرها في دلالة الكلمة، ولقد تنبه إلى أهمية ذلك كل من البلاغيين والنحويين والمفسرين والأصوليين القدامى من أمثال: عبد القادر الجرجاني الذي أدرك أن ثمة فرقا دلاليا بين الإخبار بالاسم والإخبار بالفعل، وفي ذلك يقول: "ولا ينبغي أن يغرك أن إذا تكلمنا في مسائل المبتدأ أو الخبر قدرنا الفعل في هذا النحو تقدير الاسم، كما تقول في: (زيد يقوم) إنه في موضوع (زيد قائم)؛ فإن ذلك لا يقتضي أن يستوي المعنى فيهما استواء لا يكون بعده افتراق؛ فإنهما لو استويا هذا الاستواء لم يكن أحدهما فعلا والآخر اسما، بل كان ينبغي أن يكونا جميعا فعليين أو يكونا اسميين"³، وجعل التفريق بينهما من مباحث الدرس البلاغي إذ يقول: «الفرق بين الإثبات إذا كان بالاسم وبينه إذا كان بالفعل فرق لطيف تمس الحاجة في علم البلاغة إليه»⁴،

1- انظر: محروس محمد إبراهيم، البنية الصرفية، ص: 49.. محمد بوادي أفاظ العقائد والعبادات والمعاملات في صحيح البخاري دراسة دلالية، ص: 60 - حلمي خليل، الكلمة دراسة لغوية ومعجمية، ص: 56 .

2- انظر محروس محمد إبراهيم، البنية الصرفية، ص: 50.

3- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، مج 1 ص: 177.

4- المصدر نفسه، مج 1، ص: 74.

ثم أخذ يوضح الفرق الدلالي والبلاغي بين الإخبار بالاسم والإخبار بالفعل بقوله: «وبيانه أن موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجدده شيئاً بعد شيء ، وأما الفعل فموضوعه أن يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئاً بعد شيء»¹. أما ابن علي الصبان فقد أوضح المقصود من الاسمية والفعلية وأن كلا منهما أبلغ من الأخرى من وجه، إذ يقول في حاشيته على شرح الأشموني لقول ابن مالك: «أحمد ربي الله خير مالك»²، وقد اختلف هل الاسمية أبلغ أو المضارعية؟ والتحقيق أن كلا أبلغ من الآخر من بعض الوجوه، فالاسمية أبلغ من حيث تعيين المحمود بها فيها وهي ثبوت الحمد لله تعالى ، إذ معنى الحمد لله ؛ الحمد ثابت لله ، والمعنى أوقع في النفس ، والمضارعية أبلغ من حيث صدق المحمود به فيها بجميع الصفات وبععضها الأعم من تلك الصفة ؛ لأن معنى أحمدك أنتي عليك بالجميل، وصفاته تعالى جميلة كلها وبععضها³، وبذلك يؤكد أن المضارع هو المقصود من الفعل عند المقارنة بين الاسم والفعل في الدلالة ؛ لأن المضارع هو الذي يشترك مع الاسم في الدلالة على استمرار الوصف بهما ويختلف في كيفية الاستمرار⁴. ويذهب قريباً مما ذهب إليه عبد القاهر وابن علي الصبان كل من الإمام فخر الدين الرازي وأبي حيان الأندلسي، يقول الإمام الرازي: " الاسم له دلالة على الحقيقة دون زمانها...؛ فإذن الإخبار بالفعل يفيد وراء أصل الثبوت كون الثابت في التجدد، والاسم لا يفيد ذلك، وسببه أن يكون الاسم في صحة الإخبار به أعم من الفعل...؛ لأن الإخبار الفعل مقتصر على الزمانيات أو ما يقدر فيه ذلك، والإخبار بالاسم لا يقتضي ذلك"⁵.

1- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، مج 1، ص: 74.

2- ابن مالك، الفية ابن مالك في النحو والصرف، ص: 9.

3- الصبان، حاشية الصبان على الأشموني لألفية ابن مالك، مج3، ص: 13.

4- انظر: محروس محمد إبراهيم، البنية الصرفية، ص: 52.

5- انظر: الرازي، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تح نصر الله حاجي مفتي، دار صادر بيروت، ط1 2004، ص 79-

80- أبو حيان الاندلس تفسير البحر المحيط، تح صدقي محمد جميل، دار الفكر، لبنان، ط 1420، مج 4 ص 299.

أما المحدثون من اللغويين بالإضافة إلى إدراكهم للفرق البلاغي بين التعبير بالاسم والتعبير بالفعل استطاعوا أن يفرقوا بين أقسام الكلمة العامة التي وصلت عندهم إلى سبعة أقسام حيث ميزوا بين هذه الأقسام بناء على قيم خلافية على كل من مستوى المبنى والمعنى؛ وبذلك يصح ما أطلقه القدماء على الاسم أنه يدل على أربعة أقسام عند المحدثين منه ما يدل على الاسمية، وما يدل على الظرفية، وما يدل على الإضمار (ضمائر شخصية، وموصولية، وإشارية)، وما يدل على الوصفية¹.

* دلالة البنى الاشتقاقية للاسم والفعل

المتأمل فيما ذكره العلماء القدامى من معاني صيغ الزيادة في الأفعال المجردة، ودلالة المشتقات من الأسماء على موصوف بالحدث يلقي ثمة عدة قضايا دلالية يمكن إجمالها على النحو الآتي:²

✚-تعدد معاني الصيغة الواحدة وصعوبة التمييز بين معناها الصرفي من معانيها السياقية أو التركيبية.

✚-خروج الصيغة عن بابها وتداخل الصيغ في الاستعمال والدلالة.

✚-دقة الفروق الدلالية بين الصيغ نظرا لوقوعها في مجال دلالي واحد (Semantic Field)³

✚-عدم اطراد الصيغة في اشتقاقها من المواد المعجمية ولا في دلالتها والاقتصار على السماع.

ثانيا: دلالة البنى الاشتقاقية للأفعال

1- ينظر: تمام حسان اللغة العربية معناها ومبناها، ص 86-87-132-محروس محمد إبراهيم، البنية الصرفية، ص:53
2-انظر: محروس محمد إبراهيم، البنية الصرفية، ص: 53 - 54.
3- يراد بذلك: أية مجموعة من الكلمات ترتبط دلالتها ارتباط تجادب أو تتافر ومن ذلك المترادفات، والمتضادات، والأوزان الاشتقاقية وأجزاء الكلام وتصنيفاته النحوية، والحقوق السنتجمانية الخ. أنظر أحمد مختار عمر، علم الدلالة 79-81.

أما الأفعال فدلالاتها الصرفية هي دلالة على الحدث والزمان معا ، ودلالة الفعل على الزمن دلالة ضمنية فقط ، فمعنى الحدث أو الزمن هو جزء من دلالة صيغة الفعل ووزنه وهما الوظيفتان الصرفيتان اللتان يؤديهما الفعل¹، مع اختلاف الدلالة من حيث الزمن ، إذ الفعل الماضي يدل على انقطاع الزمن ، والمضارع يدل على الحال حقيقة وعلى المستقبل مجازا ، والأمر يدل على الاستقبال ، فإذا زيد في البنية الصرفية للفعل صارت له دلالات فرعية أخرى ، من أمثلة ذلك: ما زاد عن الثلاثي بحرف وله ثلاث أوزان وهي؛ أفعل ، وفعل ، وفاعل ، ولكل زيادة دلالة فرعية جديدة إضافة إلى دلالة الفعل الأصلية الدائمة على الحدث والوزن².

أ. صيغة (أفعل) بزيادة الهمزة وتكون زيادتها لأغراض متعددة نذكر منها:

1.التعدية: وهي نقل الفعل من اللزوم إلى التعدية مثل: ذهب الخوف ، أذهب الخوف، وقد تنقله من مفعول إلى مفعولين نحو: قرأ عليُّ الكتاب ، أقرأت عليا الكتاب، وقد تنقله من مفعولين إلى ثلاثة نحو: علمت محمدا مجدا ، أعلمتُ محمداً مجداً.

2.الدخول في المكان والزمان: مثل؛ أشأم القوم إذا دخلوا الشام، أعرقوا . دخلوا العراق، أصبحوا ؛ دخلوا في الصباح.

3.الصيرورة: نحو أفلس ؛ صار ذا فلوس، أثمر الشجر؛ صار ذا ثمر.

4.الاستحقاق: نحو؛ أحصد الزرع ؛ استحق الحصاد، أحمد الرجل ؛ استحق الحمد.

5.الدلالة على وجود الشيء على صفة غير متوقعة: مثل قول الشاعر:

فأصممتُ عمراً وأعميته ***
عن الجودِ والمجدِ يومَ الفخارِ أي؛ وجدته أعمى أصماً عن الجود والمجد³.

6.التعريض: مثل أقتلت زيدا؛ عرضته للقتل، وأبعث الشيء ؛عرضته للبيع.

1-انظر: حلمي خليل، الكلمة دراسة لغوية معجمية، ص 57_ ينظر تمام حسان اللغة العربية معناها ومبناها، ص 104-105.

2-انظر: محمد بوادي، ألفاظ العقائد والعبادات والمعاملات في صحيح البخاري، دراسة دلالية، ص: 60.

3-الزجاجي مجالس العلماء، تح؛ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الرفاعي، الرياض، ط2، 1983م، ص136.

7. السلب والإزالة: نحو أعجمت الكتاب ؛ أزلت عجمته¹.

ب. صيغة (فعل): مضعف العين يكثر استعمالها في ثمانية معاني نذكر منها:

1. المبالغة والتكثير في الفعل: مثل؛ جَوَّل، طَوَّف أي؛ أكثر الجولان والطفوان، أو في

المفعول ك: غلّقت الأبوابُ أو في الفاعل ك: مَوَّت الإبل، وبرّكت، أي؛ كثر فيها الموت.

2. التعدية: ك: قَوِّمت زيدا وقعدته، من قام زيد وقعد.

3. صيرورة الشيء شبه الشيء: ك: قَوَّس زيد أي؛ صار شبه القوس في الانحناء،

وحجّر الطين؛ صار أشبه الحجر في الجمود.

4. التوجه إلى الشيء: ك: شرّقت؛ توجهت إلى الشرق، غربت؛ توجهت إلى الغرب.

5. اختصار الحكاية: ك: هلّل وسبّح ولبّي وأمّن إذا قال: لا إله إلا الله، سبحان الله، لبيك،

أمين².

ت. صيغة (فاعل): بزيادة ألف بين الفاء والعين ويطرد في المعاني الآتية:

1. المشاركة: نحو ماشيت محمدا، وسأيرته، وضاربتة؛ والمعنى إني فعلت به ذلك وفعل

بي مثله.

2. المبالغة والتكثير: مثل ضاعف الشيء³.

ثالثا: دلالة البنى الاشتقاقية الأسماء

كما أن صيغ الاسم المشتق أو الوصف لا تختلف عن صيغ الأفعال في أنها تأتي

متعددة الدلالة السياقية في حين أنه يصعب معرفة المعنى الصرفي لكل صيغة وهو الذي يفهم

من صياغة المشتق ومبناه، ويكثر ورود المشتق به⁴.

1- انظر: صالح سالم عبد القادر الفاخري، تصريف الأفعال والمصادر والمشتقات، ص 129، 130. . الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، ص: 45-46.

2- انظر: صالح سالم عبد القادر الفاخري، تصريف الأفعال والمصادر والمشتقات، ص 131-132 الحملاوي، شذا العرف، ص: 49-50

3- أنظر: مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ص: 196

4- انظر: محروس إبراهيم محمد، البنية الصرفية وأثرها في تغيير الدلالة، ص: 59

*المعنى الصرفي للمشتقات:

والمعنى الصرفي للمشتقات الاسمية يمكن تقسيمه إلى نوعين:

أ. عام تشترك فيه كل البنى الاشتقاقية للاسم وهو؛ إفادة الاتصاف بالحدث¹.

ب. خاص بكل بنية:

1. اسم الفاعل: يدل على وصف الفاعل بالحدث على سبيل الانقطاع والتجدد.

2. الصفة المشبهة به: تدل على وصف الفاعل بالحدث على سبيل اللزوم والثبات.

3. صيغ المبالغة: تعني المبالغة في وصف الفاعل بالحدث سواء على المستوى الكمي أو

الكيفي.

4. اسم المفعول: يدل على وصف المفعول بالحدث على سبيل الانقطاع والتجدد معا.

5. صفة التفضيل: تدل على وصف الفاعل بالحدث على سبيل تفضيله على غيره ممن

يتصف بنفس الصفة².

6. كما تضيف الدراسة إلى هذه المشتقات المصدر بأنواعه السماعي والصناعي والميمي،

واسم الزمان والمكان، واسم المرة، واسم الهيئة، واسم المصدر؛ استنادا إلى الرأي القائل

بأن أصل الاشتقاق هو الأصل أو الجذر المعجمي المجرد من الحركات من كونه اسما أو

فعلا أو غيرهما، وتضيف كذلك جمع التفسير وصيغ التصغير باعتبار أن من المشتقات

الاسمية ما يشق من الجامد أو الوصف الذي أُجري مجرى الأسماء للدلالة على التصغير أو

التفسير.

رابعا: دلالة العلامات الصرفية أو البنى اللصقية للاسم والفعل

تم التعرض سابقا إلى المقصود من البنى اللصقية ، وأن هذه البنى تنشأ من السوابق

واللواصق ، أو اللواحق التي تضاف إلى الكلمة ؛ فتفيد معنى زائدا عليها مع أنها لا تعد جزءا

من بنية الكلمة ، كلاصقة التأنيث والتثنية ، وجمع المذكر السالم ، والتعريف ، والنسب ،

1 انظر: فاضل مصطفى الساقى، أقسام الكلام من حيث الشكل والوظيفة، ص: 208

2-انظر: المرجع السابق، ص: 209

والسين الدالة على الاستقبال في المضارع وغير ذلك...¹ ، إلا أنه يلحظ على هذه العلامات الصرفية أنها متعددة المعاني على نحو ما تعددت مباني الأفعال والأسماء المشتقة ك: دلالة التاء على التأنيث وعلى المبالغة ، والألف والنون التي تدل تارة على المثني وتارة على رفع الفعل المضارع ولا يحدد المعنى إلا السياق الأمر الذي يؤكد تداخل العلامات الصرفية في الاستعمال على نحو ما تتداخل البنى الاشتقاقية وهذا ما سنتناوله الدراسة في المباحث اللاحقة بالتفصيل .

1-انظر هذه الدراسة ص:73-74

الفصل الثالث

أثر البناء الصرفي في دلالة الكلمة والتركيب

- المبحث الأول: زيادة المبنى وعلاقته بزيادة المعنى.
- المبحث الثاني: أسباب تعدد المعنى الوظيفي في الصيغة الواحدة وتبادل الصيغ في الاستعمال والدلالة.
- المبحث الثالث: عدول الصيغة عن بابها لتحقيق أغراض بلاغية
- المبحث الرابع: علاقة البناء الصرفي للكلمة بالإثبات الخبري في التركيب

الإسنادي

- المبحث الخامس: علاقة التحول بين الصيغ وظاهرة الالتفات.
- المبحث السادس: العلاقة بين عدول الصيغة في الاستعمال والمجاز العقلي.

يعالج هذا الفصل لمعالجة التغيرات الدلالية التي تطرأ على الكلمة المفردة بسبب الزيادة التي تطرأ على بنيتها أو لما يحصل من الانزياح البلاغي والعدول بين صيغها المختلفة في الاستعمال اللغوي، كما أنه يلمح إلى الأسباب التي أدت إلى تعدد معاني الصيغة الواحدة، وتداخل الأبنية والصيغ في الاستعمال والدلالة.

المبحث الأول: زيادة المبنى وعلاقته بزيادة المعنى

يدرس هذا المبحث مدى صحة الفرضية القائلة؛ بأن كل زيادة في مبنى الكلمة توجب زيادة في المعنى؛ وهو ما ذهب إليه طائفة من علماء العربية القدامى ك: ابن درستويه (330هـ) ، وابن جني (392هـ) ، والزمخشري (538هـ) ، وابن الأثير (637هـ) ، والرضي الاستراباذي (686هـ) ، وغيرهم ممن يؤمنون بمبدأ الفروق اللغوية بين الصيغ ، وأن كل زيادة في اللفظ يترتب عليها زيادة في المعنى ، وأن تكثير اللفظ لتكثير المعنى ، وأن قوة اللفظ لقوة المعنى¹.

ولقد حملت هذه الفرضية محمل القاعدة المطردة عند كثير من اللغويين القدامى ممن ينكرون الترادف بين الصيغ يقول في ذلك ابن درستويه (330هـ) في شرح الفصيح: «لا يكون فعل وأفعال بمعنى واحد، كما لم يكونا على بناء واحد، إلا أن يجيء ذلك في لغتين مختلفتين ، فأما من لغة واحدة فمحال أن يختلف اللفظان والمعنى واحد كما يظن كثير من اللغويين والنحويين وإنما سمعوا العرب تتكلم بذلك على طباعها وما في نفوسها من معانيها المختلفة ... ولم يعرف السامعون العلة فيه والفروق، فظنوا أنهما بمعنى واحد وتأولوا على العرب هذا التأويل من ذات أنفسهم فقد أخطأوا عليهم في تأويلهم ما لا يجوز في الحكمة ، وليس يجيء

1- اختلف اللغويون قديماً وحديثاً حول حقيقة وجود الترادف في اللغة بين مثبت ومنكر، فمن أثبته: سبويه، والأصمعي، والرماني، وابن خالويه، وابن حمزة الأصفهاني، والفيروز أبادي وغيرهم، ومن أنكره: زياد الأعرابي، وثعلب، وأبو علي الفارسي وابن فارس، وأبو هلال العسكري وغيرهم، ولكلا الفريقين حجج وأدلة تذكر في مضانها. انظر: رمضان عبد التواب، فصول في فقه اللغة مكتبة الخانجي، القاهرة، ط6، 1999 ص 210-211 -أحمد عمر مختار، علم الدلالة، ص 215 إلى 219.

شيء من هذا الباب إلا على لغتين متباينتين كما بينا ، أو يكون على معنيين مختلفين أو شبيه شيء بشيء¹.

قلت: وهو بذلك ينكر على من يرادف الصيغتين (فعل وأفعل) معللا ذلك بانتفاء الاتفاق بين الصيغتين في المعنى، والحال أنهما مختلفان في البناء بالزيادة والنقصان إلا إذا وردا من لغتين مختلفتين أو يحمل معنى أحدهما على الأخرى من باب المجاز والتوسع.

ويقول ابن جني «فإذا كانت الألفاظ أدلة المعاني، فما زيد فيها شيء؛ أوجبت القسمة له زيادة المعنى به»². أما ابن الأثير فقد زكى ما ذهب إليه ابن جني بقوله: «اعلم أن اللفظ إذا كان على وزن من الأوزان ثم نقل إلى وزن آخر أكثر منه فلا بد من أن يتضمن من المعنى أكثر مما تضمنه أولا»³، ويذكر اللغوي رضي الدين الاسترابادي هذا المعنى، بقوله: «اعلم أن المزيد فيه لغير الإلحاق لا بد لزيادته من معنى؛ لأنها إذا لم تكن لغرض لفظي كما كانت في الإلحاق ولا لمعنى كانت عبثا ، فإذا قيل مثلا: إن أقال بمعنى قال ، فذلك منهم تسامح في العبارة ، وذلك على نحو ما يقال : إن الباء في (كفى بالله) ، ومن في (ما من إله) زائدتان ؛ لما لم تفيدا فائدة زائدة في الكلام سوى تقرير المعنى الحاصل وتأكيديه ، فكذا لا بد في الهمزة في (أقاني) من التأكيد والمبالغة»⁴. إذ يجعل زيادة المبنى دليلا على زيادة المعنى وإلا كانت عبثا تنتزه اللغة عنه، وأن مجيء المزيد بمعنى المجرد فهو من باب التجوز والتسامح في العبارة.

1- ابن درستويه، تصحيح الفصح وشرحه، تح؛ محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1998م ص70.

2- ابن جني الخصائص، مج3، ص: 271.

3- ضياء الدين ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تح؛ محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، 1420هـ، مج2، ص 56.

4- رضي الدين الاسترابادي، شرح شافيه ابن الحاجب، تح؛ محي الدين عبد الحميد وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت 1982، مج1، ص 73

ومما يذكر لهؤلاء اللغويين، أنهم لاحظوا أن زيادة المبنى من حيث اطراد دلالتها على المعنى أو عدمه على طريقتين؛ ما تأتي للإلحاق والزيادة، والثانية ما تذكر مطردة في الدلالة على معناها كهمزة أفعال التفضيل وما إليها¹.

ومما يذكر كذلك لأصحاب هذا المذهب أنهم أدركوا الأغراض المعنوية لزيادة بنية الكلمة فذكروا فيها أنها تكون لتكثير المعنى؛ كما هو الشأن عند ابن جني حين ذكر أن استعمال (فُعَال) في معنى (فَعِيل) صفة تفيد تكثير الصفة في نحو؛ جُمَالٌ ووُضَاءٌ لتكثير معنى جميل ووضيء². ومن الزيادة ما يأتي لتقرير المعنى وتأكيدده على نحو ما ذكر الشيخ رضي الدين الاسترأبادي معلقاً على قول العرب: أقلت البيع وقلت، بقوله: «لا بد للزيادة من معنى، وإن لم يكن إلا للتأكيد»³، ومن الزيادة ما يفيد قوة المعنى وتفخيمه والمبالغة فيه وهو ما فطن له كل من ابن جني ورضي الدين الاسترأبادي وهو ما سنجليه في المباحث اللاحقة بمشيئة الله.

كما أدركوا: أن قول العرب هذا بمعنى ذاك من صيغ الأفعال والأسماء؛ فعلى سبيل التجوز والمسامحة والتوسع في العبارة وكذلك: أن حمل الصيغ المختلفة في المبنى على غرض معنوي أولى من حملها على غرض لفظي⁴.

قلت: والمتأمل فيما ذهب إليه هؤلاء اللغويون من انتفاء الترادف بين الصيغ، وأن زيادة المبنى تعد دليلاً على زيادة المعنى إما بالمبالغة فيه أو التكثير أو بالتأكيد، وأن حمل اختلاف المبنى على اختلاف المعنى أولى من حمله على الترادف والإلحاق، وأن مجيء المبنيين بمعنى واحد في الاستعمال يحمل على التجوز والمسامحة في العبارة وتشبيه الشيء بالشيء، يُلْفِي كل ذلك من عظيم الحجة وقوة الاستدلال وإقامة البيئة للرد على من قال بترادف الصيغ أو بإمكانية ترادفها في الاستعمال والله أعلم.

1- انظر: محروس محمد ابراهيم: البنية الصرفية وأثرها في تغيير الدلالة ص: 70-71

2- انظر: ابن جني، الخصائص، مج 269-271

3- رضي الدين الاسترأبادي، شرح شافيه ابن الحاجب، مج1، ص: 91

4- انظر: المصدر نفسه، مج1، ص: 53

وقد أشار هؤلاء اللغويون إلى مظاهر تكثير المبنى أي؛ الزيادة في أبنية الصيغ لتكثير المعنى بالزيادة فيه وتغيره إما بالتكثير، أو المبالغة فيه، أو تأكيده سواء على مستوى أبنية وصيغ الفعل أو على مستوى أبنية الاسم المشتق وهو ما ستعالجه الدراسة بالتفصيل على النحو الآتي:

أولاً: مظاهر تغير المعنى لتغيير المبنى في أبنية الفعل

يمكن للدراسة أن تجلّى مظاهر هذه الزيادات التي تطرأ على أبنية الفعل، والمعاني المرتبطة بها من خلال ما أشار إليه علماء اللغة القدامى والصرفيون في مصنفاتهم من خلال ما يأتي:

أ. الزيادة في المبنى لتكثير المعنى:

من مظاهر تكثير المبنى لتكثير المعنى تشديد عين الفعل في مثل : (فعل وتفعل) ، أو تشديد لام الفعل في نحو : (افعالّ وفعلّ) ، أو بزيادة تاء الافتعال كما في: (افتعل) ، وقد ألمح ابن جني إلى هذا المعنى في كتابه الخصائص في غير ما موضع وذكر من جملة ما ذكر : « ومن ذلك أنهم جعلوا تكرير العين في المثال دليلاً على تكرير الفعل فقالوا : فسّر وقطّع وفتح وغلّق ؛ وذلك أنهم جعلوا الألفاظ دليلاً المعاني ، فأقوى اللفظ ينبغي أن يقابل به قوة الفعل، والعين أقوى من الفاء واللام ؛ وذلك لأنها واسطة لهما ومكفوفة بهما فصارا كأنهما سياج لها ... فلما كانت الأفعال دليلاً المعاني كرروا أقواها وجعلوه دليلاً على قوة المعنى المحدث به ¹». وذكر في باب (قوة اللفظ لقوة المعنى) ما نصه: "ومثله باب فعل وافتعل نحو؛ قدر واقندر ، فاقتدر أقوى معنى من قولهم قدر وعليه قول الله عز وجل: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ (البقرة: 286) وتأويل ذلك أن كسب الحسنة بالإضافة إلى كسب السيئة أمر يسير مستصغر... فزيد في لفظ فعل السيئة، وانتقص من لفظ فعل الحسنة ومثله سواء بيت الكتاب:

أَنَا افْتَسَمْنَا خُطْبَيْنَا بَيْنَنَا *** فَحَمَلْتُ بَرَّةً واحْتَمَلْتُ فَجَارًا².

1- ابن جني، الخصائص، مج2، ص: 157

2- النابغة الذبياني، ديوان النابغة الذبياني، تح، عباس عبد الساتر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، ص: 86

فعبّر عن البر بالحمل وعن الفجرة بالاحتمال¹.

ب. الزيادة في المبنى للمبالغة في المعنى:

من مظاهر تكثير المبنى للمبالغة في المعنى تكرار عين الفعل وزيادة الواو فيصير البناء على وزن (افوعل) ولقد استعملت هذه الصيغة المزيدة للمبالغة في معنى المجرد منه كما في: (فَعَلَ أو فَعُلَ أو فَعِلَ)، حيث تصير إلى (افوعل)، وفي معنى المزيد كما في (أَفْعَلَّ وَأَفْعَلَّ) تصير إلى (افوعل)². ولقد تنبه لهذا المعنى جمع من اللغويين والبلاغيين العرب القدامى مثلما هو الشأن عند ابن جني وابن الأثير والسيوطي والاسترأبادي وغيرهم ممن تعرضوا لهذا المعنى ، وأدركوا كنهه تحت باب اصطلاحوا عليه (قوة اللفظ لقوة المعنى)³، أو (تكثر اللفظ لتكثر المعنى)⁴، فنجد على سبيل المثال؛ ابن جني ذكر أن من مظاهر تكثير اللفظ لتكثر المعنى والمبالغة فيه استعمال (افوعل) بدلا من المجرد وبدلا من بعض صيغ المزيد على نحو قوله : «باب في قوة اللفظ لقوة المعنى ، هذا فصل من العربية حسن ، منه قولهم : خَشُنَ واخشوشن ، فمعنى خَشُنَ دون معنى اخشوشن ، لما فيه من تكرير العين وزيادة الواو ، ومنه قول عمر رضي الله عنه : اخشوشنوا وتمعددوا أي؛ اصلبوا ، وتتاهاوا في الخشنة ، وكذلك قولهم : أعشب المكان فإذا أرادوا كثرة العشب فيه قالوا: اعشوشب ، ومثله :حَلَا، واخْلَوْلَى ، وخالق واخْلُوق وِعَدِنَ واغْدُودَنَ»⁵.

ت. الزيادة في المبنى لتأكيد المعنى:

-
- 1- ابن جني، الخصائص، مج3، ص 268_269
 - 2-انظر: مصطفى الغلايني، جامع الدروس العربية، ص 197-محروس إبراهيم محمد، البنية الصرفية، ص: 75
 - 3- انظر: ابن جني، الخصائص، مج3، ص 267_268
 - 4- انظر: السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، تح؛ د عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط1 1985، مج1 ص 348 _ 350_349
 - 5- انظر: ابن جني، الخصائص، مج3، ص 267، ابن الأثير المثل السائر، مج2، ص 197، الاسترأبادي، شرح الشافية، مج1، ص 112.

كثيرا ما يرد في كتب علماء الصرف القدامى من صيغ مزيدة عن المجرّد ك: (تفاعل، فاعل، أفعّل، انفعّل، استنفعّل) على أنها تأتي في استعمالها بمعنى المجرّد أو للإغناء عنه مثل: تعالى وعلا، ثناوب تغني عن ثوب، وجاوزت الشيء وجزته، وقاسيت إغناء عن قسيت، وقولهم: أحزنته وحزنته، وأرمل عوض عن رمل، وانطفأت النار وطفئت، وانطلق بمعنى ذهب، واستغنى وغني إلى غير ذلك...¹. في حين يرى رضي الدين الاسترأبادي أن هذه الصيغ المزيدة إذا جاءت في موضع المجرّد فإنها لا تخلو إما أن تدل على تكثير معناه أو المبالغة فيه فإن عدمت الدلالة عليهما فإنها تأتي للدلالة على تأكّيده لقوله: " لا بد للزيادة من معنى وإن لم يكن إلا التأكّيد"².

وبناء على هذا الرأي فإن القول بترادف صيغ الفعل وهو ما يعبر به عند بعض اللغويين بتعاور صيغ الفعل واشتراكها³، وما يتردّد في مصنفات علماء الصرف والمعجم بأن بعض الصيغ تأتي بمعنى صيغ أخرى أو تغني عنها لا يحمل على إطلاقه بل في المسألة نظر؛ وذلك قد يرجع إلى ورود سبب من الأسباب التي سوف يتمّ التعرّض لها في المبحث اللاحق إن شاء الله تعالى، ولكن لا بأس بذكر نموذجاً من نماذج الترادف التي شاعت وكثرت إيرادها في كتب الصرف والمعجم وهي صيغتا (فعلت وأفعلت) أو (فعل وأفعل)⁴، من ذلك ما أورده ابن منظور في اللسان قول العرب: «جزت عنك شاة وأجزت بمعنى»⁵. وفي المصباح المنير يذكر

1- انظر: أبو الحيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح: رجب عثمان محمد، رمضان عبد التواب، مكتبة

الخانجي، القاهرة ط1، 1998م، مج1 ص من 171 إلى 180

2- الاسترأبادي، شرح شافية ابن الحاجب، مج1: ص 91

3- انظر: مهدي أسعد عرار، ظاهرة تجدد المعاني الصرفية في العربية بين المواضيع والبواعث، مقال، المجلة العربية للعلوم الإنسانية جامعة بيروت، فلسطين، العدد 29/113، سنة 2011م، ص: 292

4- من اللغويين الذين صنفوا تحت باب (فعلت وأفعلت) أو (فعل وأفعل) قطرب، والفراء، وأبو عبيدة، وأبو الانصاري، الأصمعي والسجستاني، الزجاج وابن سلام، وأبو علي القالي.... وغيرهم، انظر: رمضان عبد التواب، مشكلة الهمزة العربية، مكتبة الخانجي مصر، ط1، 1996م ص: من 134 إلى 137.

5- ابن منظور، لسان العرب: مج14 ص: 146

الفيومي : « جرى من غير همز لغة الحجاز ، كما نسب أجزاء بمعناه أيضا إلى تميم »¹ ، وقد ذكر ابن يعيش في شرح التصريف للملوكي ما نصه: « يجيء فعلت وأفعلت بمعنى واحد نحو: جدّ في الأمر وأجدّ ، وصددته وأصددته ، وقلته وأقلته ، وبكر وأبكر ، وبدأ الله الخلق وأبدأهم ، وأصل ذلك أن كل واحد منهما لغة قوم ، ثم تختلط فتستعمل اللغتان »².

قلت: نستشف مما ذكر أن من الأسباب المؤدية لترادف الصيغتين (فعل وأفعل) اختلاف اللهجات واللغات وكذلك التطور الصوتي ، ولا أدل على ذلك من استخدام القرآن الكريم بقراءاته السبع للصيغتين؛ إما لمجيء الجمع بينهما كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ﴾ (العنكبوت: 20) وقوله تعالى في موضع آخر: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾ (العنكبوت 19)، وإما لإثراء المعنى التفسيري بالأخذ بمعنى الصيغتين على اختلافهما، ومن أمثلة ذلك ما ذكر في توجيه القراءات في قوله تعالى: ﴿فَأَذْنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلُمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾ (البقرة: 279) قرأ شعبة وحمزة فأذنوا ، وقرأ حفص والباقون : فأذنوا ، حيث ذكر الفخر الرازي أن القراءة الأولى تفيد الإعلام والتقدير ؛ فأعلموا من لم ينته عن الربا بحرب من الله ورسوله ، والقراءة الثانية قراءة العامة من الإذن ، أي؛ كونوا على علم وإذن³.

ثانيا: مظاهر تغير المعنى لتغيير المبنى في أبنية الأسماء

تجدر الإشارة إلى أن ما يجري لصيغ الأفعال من تمايز وتباين في الاستعمال والدلالة وتعلق المعنى بالمبنى في حال الزيادة والنقصان ، كذلك هو الشأن مع أبنية الأسماء اللصقية والاشتقاقية ؛ فكل إضافة لصقية تلصق بالاسم سواء كانت سوابق أو لواحق؛ فإنها تزيد في مبناه كما تزيد في معناه في العموم دل على ذلك الاستقراء والقياس كما ستجليه الدراسة في

1- انظر: الفيومي، المصباح المنير في شرح الكبير، المكتبة العلمية بيروت، درس، مج1، ص: 100.

2- ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف: تح، فخر الدين قباوة، المكتبة العربية بطلب، سوريا، ط1، 1973م، ص 70.

3- انظر: فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3، 1420هـ، مج 7، ص 83، 84. أبو شامة، إبراز المعاني من حرز الأمان في القراءات السبع للإمام الشاطبي، تح: د. إبراهيم عطية عوض، مطبعة مصطفى البابلي الحلبي، القاهرة، 1982م، ص 377.

المباحث اللاحقة ، ثم إن كل مشتقات الاسم وأوصافه تعد إضافة على أصله (جذره) وزيادة في مبناه ومعناه معا ؛ وذلك عملا بالنظرية اللغوية التي أقرها العالمان اللغويان البارزان ؛ ابن جني وعبد القاهر الجرجاني القائلة بأن : « الألفاظ لا تتراد لأنفسها ، وإنما تتراد لتجعل أدلة على المعاني ، فإذا عدمت الذي تتراد له أو اختل أمرها فيه ؛ لم يعتد بالأوصاف التي تكون في أنفسها عليها ، وكانت السهولة وغير السهولة فيها واحدا»¹ ، واستدل عليها ابن جني بما ذكره تحت باب (قوة اللفظ لقوة المعنى) حيث قال : « فمقتدر هنا أوفق من قادر من حيث كان الموضوع لتفخيم الأمر وشدة الأخذ ،ومن ذلك قولهم: رجل جميل ووضيء ، فإذا أرادوا المبالغة في ذلك قالوا : وضَاءَ وجَمَّالَ فزادوا في اللفظ هذه الزيادة لزيادة معناه، ونحو من تكثير اللفظ لتكثير المعنى ؛العدول عن معتاد حاله وذلك فعَّال في معنى فعيل نحو؛ طَوَّلَ فهو أبلغ من طويل ، وعَرَّضَ ، فإنه أبلغ من معنى عريض «² ، إذ ذكر من مظاهر الباب أن الصفة مثل: فَعِيل إذا أريد المبالغة فيها عدل بها إلى (فُعَّال) ، وكذلك (فاعل) تصير إلى (مفتعل) للدلالة على المبالغة .

وقد يرد في المسألة التي نحن بصدد إثرائها إشكال يمكن صياغته على النحو الآتي :

أليس تعدد صيغ المصدر وصيغ المبالغة لاسم الفاعل وصيغ الصفة المشبهة دليلا على ترادف صيغ الأسماء ، إذ تعددت وتتنوعت الأبنية والمعنى واحد ؛ فالجواب عن هذا الاشكال يكون بالنفي وذلك أن هذه الصيغ وإن ترادفت في الدلالة على الحدث فإنها تختلف وتتفاوت في كيفية الدلالة عليه والمبالغة فيه ، وقد أشار إلى هذا التعليل محمد بن علي الصبان في حاشيته على شرح الاشموني على ألفية ابن مالك حيث يقول في التمييز بين صيغتي المصدر بيان وتبيان « والتبيان كما قال الخطابي أبلغ من البيان ؛ لأنه بيان مع دليل وبرهان ، فهو جار على الأصل من زيادة المبنى لزيادة المعنى»³.

1- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، مج1، ص 522 _ انظر ابن جني، الخصائص، مج3، ص: 271

2- انظر: ابن جني، الخصائص، مج3، ص: 268 _ 270

3- الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، مج1، ص: 04.

أ. صيغ المصادر:

قد سبق الحديث على أن من صيغ المصادر ما تتمايز وتتفاضل عن غيرها في كيفية الدلالة على الحدث نأخذ على سبيل المثال: (فَعْلَان، فُعُول) اللتين تدلان على حدث مخصوص وهو الحدث المبالغ فيه¹، ولقد ورد استعمال هاتين الصيغتين بمثابة قراءة قرآنية لإحدى صيغ المبالغة كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا﴾ (المائدة:02)، قرأ حفص ونافع والباقون (شَنَّنَانُ) مصدر بوزن (فَعْلَان) من شَنَّنَا، يَشْنُنُ شَنْنًا بتثنية الشين وشَنَّنَانَا، وقرأ شعبة وابن عامر وأبو جعفر (شَنَّنَان) صيغة مبالغة بوزن فَعْلَان مثل نَوْمَان². وكذلك ما جاء في قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تُوبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَّصُوحًا﴾ (التحريم:8) إذ قرأ شعبة وخارجه عن نافع (نُصُوحًا)، مصدر من نَصَحَ نُصْحًا ونُصُوحًا، وقرأ حفص والباقون: (نُصُوحًا) بوزن فَعُول إحدى صيغ المبالغة³.

ب. صيغ المبالغة لاسم الفاعل:

على نحو ما سبق كذلك تتعدد الصيغ الدالة على المبالغة في اسم الفاعل وهي بذلك تتمايز وتتفاوت عن غيرها في الدلالة على وصف الفاعل والمبالغة فيه، ومن المعلوم أن في العربية أوزاناً عديدة للمبالغة حتى تصل إلى إحدى عشرة صيغة (فَعَال، مَفْعَال، مَفْعِيل، مَفْعَل، فَعُول، فَاعُول، فَعِل، فَعِيل، فَعِيل، المبالغة بالتاء، فُعَلَة)؛ وهذه الأبنية تتفاوت وتتمايز وتختلف عن بعضها؛

• إما في أصل المعنى لتؤدي معنى جديداً⁴ نحو قولهم: رَجُلٌ دُعْرَةٌ أَي؛ ذو عيوب

1- انظر ابن منظور، لسان العرب، مج12، ص: 230_231 في باب رحم _ ابن الجوزي، كشف المشكل من حديث الصحيحين تح: علي حسين البواب، دار الوطن، الرياض، 1997م، مج1، ص: 400. _ ابن القيم، بدائع الفوائد، دار الكتاب العربي، بيروت، د ط، مج3، ص: 34.

2- انظر: ابن مجاهد البغدادي السبعة في القراءات، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط2، 1400هـ، ص 242، انظر أبو حيان، البحر المحيط، مج4، ص: 155.

3- انظر: الرازي، مفاتيح الغيب، مج3، ص 573، -ابن مجاهد السبعة في القراءات، ص: 641.

4- انظر: الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، ص: 94-فاضل السامرائي، معاني الأبنية في العربية، دار ابن كثير، بيروت، ط2 2017م، ص: 101_102.

وامرأة ذعور تذعر من الريبة والكلام القبيح¹، والضحاك والضحكة، فالضحاك مدح والضحكة ذم².

• وإما في كم المبالغة وكيفها وقد نبه الشيخ محمد علي الصبان على هذا المعنى بقوله: «إن المبالغة تفيد التصييص على كثرة المعنى كما وكيفا..»³، بحيث تكون دلالتها على المبالغة مستعارة ومنقولة عن استعمالاتها الحقيقية أو معانيها الصرفية التي تشتهر فيها فيقع الاختلاف بين هذه الصيغ التي تشترك في عموم المبالغة باختلاف الباب المستعارة فيه أو المعدولة عنه، فبنية (فَعَال) صيغة مبالغة مستعارة من باب الصنعة والحرفة وما يقتضي المزاولة والتجديد للحدث أو الصفة ومواقعته بمعاناة وتكرار ك: الفراء، النساج، والنجار، والنقاش وغيره، فعندما نقول: هو كذاب كان المعنى كأنما هو شخص حرفته الكذب، أو (صَبَّار) كأنما هو شخص حرفته وصنعتة الصبر⁴، و(مفعال، ومفعيل، وفاعول) منقولة عن اسم الآلة، و(فَعَل)، و(فَعُول، وفَعِيل) منقولة عن الصفة المشبهة التي تدل على الثبوت ولزوم الصفة، و(فَعِيل) مستعارة من صفة المولع بالشيء حتى يصير له عادة وديدنا كقولهم: صَدِّيق، وسَكِّير، وشَرَّيب، وعَبِيث وغير ذلك⁵.

وبهذا ينتفي القول بالترادف بين هذه الصيغ مع اشتراكها في الدلالة على المبالغة الأمر الذي جعل أبا الهلال العسكري يزكي هذا الرأي بقوله: "ومن لا يتحقق المعاني يظن أن ذلك كلّه يفيد المبالغة وليس الأمر كذلك بل هي مع إفادتها المبالغة تفيد المعاني التي ذكرناها"⁶.

ت. أبنية الصفة المشبهة باسم الفاعل

1- ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، تح؛ عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000م، مج2، ص:

2- ابن سيده، المخصص، تح؛ خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1997م، مج1، ص: 226

3- انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، مج2، ص: 448

4- انظر: فاضل صالح السامرائي، معاني الأبنية في العربية، ص: 103_106.

5- انظر: المرجع نفسه ص: 107_112_113

6- أبو الهلال العسكري، الفروق اللغوية، مج، ص 24.

تتعدد الصيغ والأوزان في الدلالة على الصفة المشبهة على نحو ما ذكره أهل المعاجم وعلماء الصرف في مصنفااتهم حيث تجد اجتماع (فَعُولٌ وَفَعِيلٌ) في مثل: أثوم وأثيم ، ورحوم ورحيمٌ، وخطوط وخطيط ، طعوم وطعيم ، وفي تناوب (فَعِيلٌ وَفَعْلٌ) في مثل: خَصِيمٌ وَخَصِيمٌ، فقيه وْفَقِيهٌ، خَسِيرٌ وَخَسِرٌ، عَدِيمٌ وَعَدِيمٌ ، وفي مساوقة (فَاعِلٌ وَفَعْلٌ) في نحو : حَاذِرٌ وَحَذِرٌ، طَامِعٌ وَطَمِعٌ ، لَابِثٌ وَلَبِثٌ، واجتماع (فَاعِلٌ وَفَعِيلٌ) كقادر وقدير، واسع ووسيع ، عال وعلي، وتبادل (فَعَالٌ وَفَعِيلٌ) ك: بَرَاءٌ وَبَرِيءٌ ، و(فُعَالٌ وَفُعَالٌ) ك: عَجَابٌ وَعَجَابٌ، وَكُبَارٌ وَكُبَارٌ مثلما ورد ذلك في القراءات القرآنية¹، غير أن هذا التعدد ليس مرده إلى الترادف والاشتراك في الدلالة والاستعمال بل إلى أسباب متنوعة يحسن المقام بذكر سببين رئيسين هما :

1. اختلاف لهجات ولغات قبائل العرب وما عرف عندهم بالتمييزية والحجازية والشرقية والغربية² ومن أمثلة ذلك: ما ورد في القرآن الكريم من استعمال صيغة (فَعَالٌ وَفَعِيلٌ) في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ﴾ (الزخرف:43) وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَصَوْكَ فَقُلْ إِنَّنِي بِرِيءٌ مِّمَّا تَعْمَلُونَ﴾ (الشعراء: 26)، حيث جاءت صيغة (فَعَالٌ)؛ بَرَاءٌ بلغة الحجاز و(فَعِيلٌ)؛ بَرِيءٌ بلغة تميم³.

كما سجل القرآن الكريم صيغة (فُعَالٌ وَفُعَالٌ) على أنهما قراءتان كما في قول الله تعالى: ﴿وَمَكَرُوا مَكْرًا كُبَّارًا﴾ (نوح: 71)، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجَابٌ﴾ (ص: 38) إذ قرأ ابن محيصن: (كُبَّارًا) بتخفيف الباء، وقرأ علي بن أبي طالب رضي الله عنه والسلمي: (عَجَابٌ) بتشديد الجيم وذكر صاحب اللهجات العربية أن التشديد لغة اليمن وأزد شنوءة⁴.

1- انظر: ابن منظور لسان العرب، مج1، ص 102 - ابن خالويه، ليس في كلام العرب، تح؛ أحمد عبد الغفور عطار، مكة المكرمة ط2 1979م ص: 130 - ابن جني الخصائص، مج1 ص: 116 _ أبوشامة المقدسي، إبراز المعاني من حرز الأمانى، ص: 521 - ابن سيده المحكم، مج4، ص: 411 _ محروس محمد إبراهيم، البنية الصرفية ص 82-83
2- انظر: أحمد علم الدين الجندي، اللهجات العربية في التراث، الدار العربية للكتاب، 1986م، ص: 56-57
3- انظر: المصدر نفسه، مج 2، ص: 593
4- انظر: ابن خالويه، مختصر شواذ القرآن، مكتبة المتنبى، القاهرة ، دط، دت، ص: 130، 162. أحمد علم الجندي، اللهجات العربية في التراث، مج 2، ص: 601.

2. يذكر المحققون من علماء العربية المحدثين أن من جملة الأسباب التي تفسر لنا تعدد الصيغ الدالة على الصفة المشبهة هو ما يسمى؛ **بالتطور الصوتي للصيغ** من خلال ما يعرف بظاهرتي التغيير الحركي أو التحول الداخلي على نحو ما نجده عند المحدثين ظاهرة انتقال النبر بإطالة الصائت أو تقصيره ، أو ما يعبر به القدماء بتعاقب حرفي اللين الواو والياء واجتماعهما ردفين¹ ، وفي هذا المقام يذكر عبد الصبور شاهين أن من أسباب تعدد صيغ المعنى الواحد في العربية ظاهرة التغيير الحركي أو التحول الداخلي التي عرفت بها العربية في التمايز بين أبنيتها الصرفية ، ويعني بها التغيير الداخلي لصوائت الأصل الاشتقاقي للكلمة تغييراً ينقلها من مبنى إلى مبنى ومن معنى إلى آخر²، ومن ذلك الصيغ التي تعاقبت في الدلالة على الصفة المشبهة وهي (فَعُولٌ ، وَفَعِيلٌ ، وَفَاعِلٌ ، وَفَعَالٌ) تختلف وتتباين فيما بينها مثلما تمايزت به معظم الأبنية الصرفية في العربية تمايزاً صائتياً ، فتطورت صيغة (فَعَلٌ) إلى (فَاعِلٌ) بنبر فتحة الفاء وإطالتها ، كما تطورت إلى (فَعِيلٌ) بانتقال موضع النبر في الكلمة إلى العين وإطالة كسرتها على نحو ما ذكر (هنري فليش)³، وكذلك هو الشأن مع صيغة (فَعِيلٌ) حيث تطورت إلى (فَعُولٌ) تحت قاعدة تعاقب حروف اللين الياء والواو بعضها مع بعض ، وهو ما يتوافق مع معطيات علم الأصوات الحديث الذي يؤكد بأن الياء والواو ليستا عدوتين ويلتقيان في كونهما من الأصوات الضيقة (class_phonemes)⁴، كما أن (فَعِيلٌ ، وَفَعَالٌ) قد جاءت بهما اللهجات العربية من مثل قول أهل الحجاز: (بَرَاء) ، وقول بني تميم: (بَرِيء) ، والفارق

1- انظر: ابن جني، الخصائص، مج1، ص: 116.

2- انظر: عبد الصبور شاهين، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1966م، ص 283_284.

3- انظر: هنري فليش، العربية الفصحى دراسة البناء اللغوي، تح؛ عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب، مصر، ط1، 1966م، ص: 109_110.

4- انظر: محروس محمد ابراهيم البنية الصرفية ص: 84 _ رمضان عبد التواب المدخل الى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي مصر، ط3، 1997م، ص: 94.

بينهما هو تناوب حركة عين الصيغة بين الكسرة الطويلة والفتحة الطويلة اللتين يلتقيان في كونهما من الأصوات الأمامية (front) أو الغارية (palatal)¹.

1- انظر: أحمد علم الجندي، اللهجات العربية في التراث، مج 2، ص: 593 _ رمضان عبد التواب المدخل الى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي 92_93.

المبحث الثاني: أسباب تعدد المعنى الوظيفي في الصيغة الواحدة وتبادل الصيغ في

الاستعمال والدلالة

ذهب بعض الباحثين المحدثين¹ إلى أن ثمة أسبابا ومبررات وراء تعدد معاني الصيغة في العربية وتبادلها مع غيرها في الاستعمال والدلالة يمكن اجمالها على النحو الآتي:

أولاً: ظاهرة التحول الداخلي

اعتمدت اللغة العربية في تشكيل أبنيتها وصيغها الصرفية والتمييز بينها اعتمادا كبيرا على ما يصطلح عليه بالتحول الداخلي للكلمة والمراد به : التغيير الداخلي الذي يطرأ على أصل الاشتقاق أو ما يسمى بالجزر المكون من أصوات صامتة فحسب من خلال إضافة المصوتات؛ فيحصل للكلمة تغييرا ينقلها من صيغة إلى صيغة أخرى ومن معنى إلى آخر، ومن هذا المنبع السهل منبع التحول الداخلي استمدت العربية الفصحى من جذورها الثلاثية ثروة هائلة من المفردات وفتح باب واسع إلى كثرة الصيغ والاشتقاقات في العربية حتى عرفت العربية بعد ذلك بكونها لغة اشتقاقية². يقول عبد الصبور شاهين في هذا الصدد: " وفي ضوء هذا البيان نستطيع القول أن الصوامت تشبه الهيكل العظمي، والحركات تشبه الروح التي تتخلله ليصبح ناطقا متحركا، هذا إلى جانب أن الصوامت تمثل قيما صوتية خرساء نسبيا ، فهي مجرد ضوضاء غير منتظمة، في حين أن الحركات تمثل قيما صوتية منتظمة بالغة؛ ولذا يقال: إن الحركات توظف الصوامت إلى أذن السامع لتتم عملية الكلام المتبادل ... فالحركات هي التي تدل على الفعلية أو الاسمية أو الوصفية، متى دخلت على الكلمة بنظام معين، وفي ظل الاصطلاح على القيمة الدلالية لمجموعة الصوامت أو الحركات"³.

1- من أمثال: عبد الصبور شاهين، عبد الحميد هنداوي، محروس إبراهيم، أحمد علم الدين الجندي.

2- انظر: هنري فليش، العربية الفصحى ص: 80/79/78 _ عبد الصبور شاهين القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: 283

3- عبد الصبور شاهين، العربية لغة العلوم والتقنية: ص 259

ثانياً: الاعتماد على السياق ووفرة الصيغ المحايدة (المشترك النحوي)

والمراد بالصيغ المحايدة هي: تلك الأوزان والقوالب التي تستخدم في اللغة للدلالة على أكثر من مشتق أو بعبارة أخرى للدلالة على أكثر من معنى صرفي ليس على سبيل المجاز أو المبالغة¹ ، بحيث لا يميز بين هذه الدلالات الصرفية لهذه الصيغة إلا السياق² ، ومن أمثلة ذلك : استعمال وزن (فَعَال) للدلالة على المصدر وعلى جمع التكسير دلالة صرفية ولا مميز لها إلا السياق ويظهر ذلك في الاستعمال القرآني حيث يقول تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا﴾ (النساء: 514) وقوله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنْظُرُونَ﴾ (الزمر: 39) ، ف(قِيَامًا) جمهور السبعة قرأه (قِيَامًا) ، وعبد الله بن عمر (قواما) بكسر القاف ، والحسن وعيسى بن عمر (قَوَامًا) بفتحها ، وقيل يحتمل هنا أن يكون جمع قيمة ، وأما (قياما) فظاهر فيه المصدر³ . ومن أمثلة ذلك أيضا: صيغة (مَفْعَل) التي استعملت في اللغة للدلالة على المصدر الميمي، واسم المكان، والزمان، ويتجلى ذلك في قولنا، مَبَعَثَ، مَصْرَعٌ، مُلْجَأٌ مَطَّلَعٌ، على أن المحدد لدلالة الصيغة هو السياق⁴.

ومن ذلك أيضا صيغة (فَاعِل) فهي صيغة حمالة لمعان صرفية متنوعة كاسم الفاعل مثل: ضارب ، عاصم كما في قول الحق تقديس اسمه : ﴿قَالَ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾ (سورة هود : 43) فصيغة (عاصِم) جاءت مترددة بين اسم الفاعل الذي جاءت عليه واسم المفعول الذي جاء في صيغة اسم الفاعل ، فقد قيل: إن المعنى عاصِم ، فاعِل أي؛ لا مانع ولا أحد يعصم من الله ، وقيل: إن المعنى الذي يكتنف هذه الصيغة معصوم مفعول ،

1- ثمة صيغ تدل على معنى صرفي ثم يعدل به ليدل على معنى المبالغة كصيغة المصدر التي تدل على الحدث ثم يعدل بها للدلالة على المبالغة في اسم الفاعل.

2-انظر: توفيق محمد شاهين، المشترك اللغوي نظرية وتطبيقا، مطبعة الدعوة الاسلامية، القاهرة، ط1980، 1م، ص:60.

3-انظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، مج3، ص: 517.

4-انظر: مهدي أسعد عرار، ظاهرة تعدد المعاني الصرفية في العربية بين المواضع والبواعث، ص: 194.

والمراد لا معصوم اليوم وكلاهما متقبل¹، وقد تكون صيغة (فاعل) حاملة لمعنى الصفة المشبهة، ومعنى النسب، وقد تقوم مقام المصدر عند إضافة اللاحقة المورفيمية التاء²، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَى خَائِنَةٍ مِنْهُمْ ﴾ (المائدة: 13)، وقد حملت الآية الكريمة المتقدم ذكرها على ذلكم المحمل، فقيل: إن (خائنة) هي الخيانة؛ المصدر، أو هي صفة للخائن تفيد المبالغة³.

ثالثاً: تقارب الصيغ في البناء والرسم والدلالة

المتأمل في الصيغ الصرفية في لغة العرب يجد طائفة منها متقاربة في كل من اللفظ والبناء والرسم والدلالة، فمن حيث البناء واللفظ تجد أنها تتباين فيما بينها وتتمايز تمايزاً صائتياً داخلياً دقيقاً على نحو ما هو من (فاعل، وفعل، وفعل، وفعل، وفعل، وفعل...)، وفي (فعل، فعل، فعل، فعل... الخ)، ومن حيث الرسم نجد هذه الصيغ تكتب بحروفها وصوامتها مجردة عن الحركات القصيرة التي تُنطقها على اللسان وتميزها في اللفظ والبيان؛ ولذلك تجد علماء المعاجم اقتصروا في تدوينهم لما ذكر من الصيغ على الصوامت حيث جمعوها مجردة عن صوائتها كما وكيفاً تحت باب الثلاثي، أما من حيث الدلالة فتتلاقى هذه الصيغ في أصل الدلالة اللغوية وتختلف في الدلالة الصرفية الدقيقة، ولعل هذا كان سبباً في أن تتشاكل وتتساوى الصيغ عند من يجهل الفروق بينها؛ فيقع في الخطأ والخلط؛ فيتأول على العربية ما ليس منها⁴، مما حدا بابن درستويه إلى أن يقول: «فمحال أن يختلف اللفظان والمعنى واحد كما يظن كثير من اللغويين والنحويين، وإنما سمعوا العرب تتكلم بذلك على طباعها وما في

1- انظر: الزمخشري، الكشاف، مج2، ص: 397 _ الفراء، معاني القرآن، تح؛ محمد علي النجار وآخرون، دار المصرية للتأليف والترجمة مصر، ط1، 1955م، مج2، ص: 15

2- انظر: مهدي أسعد عرار، ظاهرة تعدد المعاني الصرفية في العربية بين المواضيع والبواعث، ص: 194

3- انظر: ابن قتيبة الدينوري، تفسير غريب القرآن، تح: أحمد صقر، دار الكتب العلمية، لبنان، 1978م، ص: 142 - أبو عبيدة معمر بن المثنى، مجاز القرآن، تح؛ محمد فؤاد سركين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1381-1962م، مج1 ص: 158-159.

4- انظر: محروس محمد إبراهيم، البنية الصرفية، ص: 92

نفوسها من المعاني المختلفة ، وعلى ما جرت به عاداتها وتعارفها ، ولم يعرف السامعون العلة فيه والفروق فظنوا أنها بمعنى واحد وتأولوا على العرب هذا التأويل¹.

رابعا: اختلاف اللهجات مع التطور الصوتي للصيغة

ثبت بالاستقراء والتتبع أن القبائل العربية اختلفت فيما بينها في نطق بعض الكلمات أو في وظيفتها النحوية ، أو الدلالية وذلك راجع إلى البيئة والموقع الجغرافي الذي تنتمي إليه القبيلة ، فاختلاف البيئة الحضرية عن البيئة البدوية له أثر بالغ على اختلاف الطباع وطريقة النطق من حيث السرعة والبطء ، أو القطع والحذف في مقابل الذكر ، أو الجنوح إلى التخفيف والضم في مقابل الميل إلى التزويق والكسر ، أو تحقيق الهمزة أو تسهيلها وكذلك التوافق والانسجام الصوتي وعدمه ، ومن ذلك نجد بني تميم بحكم طباعهم وبيئاتهم البدوية القاسية يميلون إلى السرعة في النطق والتخفيف والتسهيل ؛ فقد عمدوا إلى بعض حركات الكلمة فحذفوها أو قصروها ، أو لجأوا إلى المواءمة أو الانسجام الحركي ، بخلاف أهل الحجاز الذين لازموا البيئة الحضرية وانعكس ذلك على طباعهم وسلوكهم الذي اتسم بالليونة فتأليفهم يميلون إلى البطء في النطق واستوفاء الحروف والحركات والحفاظ على أصل الصيغ².

ويظهر هذا التوافق الحركي والانسجام الصوتي في لغة التميميين في تسكين عين الكلمة في مثل: (فَعِلَ، فَعُلَ، فُعِلَ) ؛ لأجل التخفيف واختصار المقاطع ومن أمثلة ذلك ؛ يقول التميميين ، ويكر بن وائل ، وربيعة وثعلب : عَضُدٌ وَحَسَنٌ وَعُصْرٌ فِي عَضُدٍ ، حَسَنٌ ، عُصِرٌ³ ، وجاءت القراءات القرآنية موظفة هذه اللهجة كما في قوله تعالى : ﴿ وَمَا كُنْتُمْ تُتَّخَذُونَ الْمُضِلِّينَ عَضُدًا ﴾ (الكهف: 18) ، وقوله تعالى: ﴿ وَحَسَنٌ أَوْلَئِكَ رَفِيقًا ﴾ (النساء : 41) ، قرأ الجحدري ويزيد القعقاع والحسن (عَضُدًا) وقرأ الحسن (عَضُدًا) ، وقرأ عيسى (عَضُدًا) ، وقرأ قعنب (حَسَنٌ)⁴ ، كما حذف بنو تميم حركة الإعراب في بعض الكلمات من باب التخفيف

1- ابن درستويه، تصحيح الفصح، ص: 70.

2- انظر: أحمد علم الدين الجندي، اللهجات العربية في التراث مج1، ص: 248-252.. محروس محمد إبراهيم، البنية الصرفية، ص: 93.

3- انظر: أحمد علم الدين الجندي، اللهجات العربية في التراث مج1، ص: 239-241.

4- انظر: ابن خالويه، مختصر شواذ القرآن، ص 84، 33.

وجاءت بذلك القراءات القرآنية مثل قوله تعالى: ﴿ فَتَوْبُوا إِلَىٰ بَارِيكُمْ ﴾ (البقرة ، 54) ، حيث قرأ أبو عمرو بن العلاء (باريكم) ، وقرأ مسلمة بن محارب بسكون أو جزم التاء (بُعُولْتُهُنَّ) في قوله تعالى: ﴿ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ ﴾ (البقرة : 228)¹ ، وثبت أن بني تميم تعمد إلى الكلمة فتسكن عينها وتنقل حركتها إلى الفاء بعد حذف حركتها ، وجاءت بذلك القراءات القرآنية كما في قوله تعالى: ﴿ قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَاءٍ ... ﴾ (آل عمران : 64) ، قرأ أبو السمال (كَلِمَةٍ)².

ويظهر الانسجام الصوتي عن طريق التوافق الحركي وهو ما يصطلح عليه (بالتمائل الصوتي) بين حركتي الفاء والعين فيستعملون (فَعِلَ) بدل (فَعِلَ)، مثل نِعَمَ وَبِئْسَ فِي نِعَمَ وَبِئْسَ³ وجاءت القراءات القرآنية بذلك نحو قوله تعالى: ﴿ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ ﴾ (الرعد: 24) قرأ يحيى بن رثاب (نِعَمَ)⁴.

خامسا: تراكب اللغات وتداخلها

مفهوم تداخل اللغات في اصطلاح النحويين؛ « تلاقي أصحاب لغتين فيسمع هذا من هذا لغته وهذا لغة هذا؛ فيأخذ كل واحد من صاحبه ما ضمه إلى لغته فتنتج لغة ثالثة»⁵ ، وقد أشار ابن جني إلى هذا المعنى في كتابة الخصائص قائلا: "وإذا كثر على المعنى الواحد ألفاظ مختلفة فسمعت في لغة إنسان واحد ؛ فإن أحرى ذلك أن يكون قد أفاد أكثرها أو طرفا منها من حيث كانت القبيلة الواحدة لا تتواطأ في المعنى الواحد على ذلك كله...وكما تتحرف الصيغة واللفظ واحد نحو قولهم : هي رُعْوَة اللبن ورُعْوَتَه ، ورِعْوَتَه ، ورُعَاَتَه ، ورَعَاوَتَه ، ورُعَايَتَه وكلما كثرت الألفاظ على المعنى الواحد ؛ كان ذلك أولى بأن تكون لغات لجماعات اجتمعت لإنسان واحد من هنا وهنا «⁶، ثم أخذ يمثل لتعدد الصيغ على المعنى

1- قرأ الأشهب (باريكم)، أنظر بن خالويه، مختصر شواذ القرآن، ص 13_21

2-انظر: المصدر نفسه، ص 27

3-انظر: أحمد علم الدين الجندي، اللهجات العربية في التراث، مج1، ص 240.

4- انظر: ابن خالويه، مختصر شواذ القرآن، ص 71

5- منيرة بنت سليمان العلولا، التداخل في اللغات دراسة لغوية قرآنية، مقال، مجلة جامعة أم القرى، السعودية العدد: 19، ص

1427هـ، مج، ص: 195

6- ابن جني، الخصائص، ص: 374_375.

الواحد نتيجة تركيب اللغات وتداخلها فيما بينها ومن جملة ما مثل به قوله : « وكذلك حال قولهم: قَنَطَ يَقْنُطُ ، إنما هو لغتان تداخلت ، وذلك أن قَنِطَ يَقْنُطُ لغة ، قَنَطَ يَقْنُطُ أخرى ، ثم تداخلتا فتركبت لغة ثالثة ، فقال من قال قَنَطَ يَقْنُطُ ، ولم يقولو : قَنِطَ يَقْنُطُ ؛ لأن أخذنا إلى لغته لغة غيره قد يجوز أن يقتصر على بعض اللغة التي أضافها إلى لغة دون بعض¹ ، ونحو ما ذهب إليه ابن جني أشار ابن يعيش في شرح المفصل بقوله: « وقالوا: في المقيل مِتَّ، تَمُوتُ، وِدِمْتَ تَدُومُ وذلك كله من لغات تداخلت ، والمراد بتداخل اللغات أن قوما يقولون فَضَلَ بالفتح يَفْضُلُ بالضم وقوما يقولون : فَضِلَ بالكسر يَفْضُلُ بالفتح ، ثم كثر ذلك حتى استعمل مضارع هذه اللغة مع ماضي اللغة الأخرى ؛ لأن ذلك أصل في اللغة² » ، وقد أشار الإمام السيوطي إلى ذلك في المزهري حيث عقد بابا سماه معرفة تداخل اللغات³ والإمام القرطبي في تفسير قوله تعالى : « وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحُبُكِ » (الذاريات: 51) إذ يقول من قرأ (الْحَبِكَ) فهو كَابِلٌ وَإِطْلٌ ، و(الْحَبِكَ) مخففة منه ، ومن قرأ (الْحَبِكَ) فهو شاذ إذ ليس في كلام العرب (فِعْلٌ) وهو محمول على تداخل اللغات⁴.

سادسا: كثرة انحراف الصيغة عن بابها والتكثيف الدلالي

المقصود بذلك كثرة عدول و خروج الصيغة الصرفية عن المعنى الذي وضعت للدلالة عليه في الاصطلاح إلى الاستعمال المجازي هذا من جهة ، ولتقارب الدلالة الحقيقية والمجازية للصيغة من جهة أخرى بحيث تتساوى الداليتين مع مرور الزمن فتصير من قبيل المشترك الصيغي أو النحوي ، وقد تحمل الصيغ بعضها على بعض في الاستعمال على سبيل التوسع فيحصل ما يصطلح عليه بالتناوب الصيغي دونما أي تميز بين المعنى الحقيقي والمجازي ولنوع الخصوصية التي اقتضت من المتكلم العدول بالصيغة عن بابها الدلالي ، وبعبارة أخرى

1- المصدر السابق، مج1، ص: 381

2- ابن يعيش، شرح المفصل، مج4، ص: 430

3- انظر: السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، مج1، ص 207

4- القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تح: أحمد البردوني، إبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1964م، ج17

اشتهار الصيغة الصرفية في المعنى التي استعيرت لأدائه والاستعمال المجازي وبعد مضي الزمن يصبح هذا المعنى المجازي أحد مدلولات الصيغة على سبيل الحقيقة أو التوسع الدلالي أو ما يصطلح عليه بالاستعارة المجمدة أو الميتة¹، وبذلك يحصل تعدد الصيغ على المعنى الواحد، الأمر الذي حمل طائفة من علماء المعاجم والصرف والتفسير على القول بالترادف بين المجرد من الأفعال والمزيد، نسوا ما يفيد المزداد في موضع المجرد من الإغناء عنه أو تأكيده أو المبالغة فيه²، ومن أمثلة ذلك: ما ذكره أبو حيان في (ارتشاف الضرب من لسان العرب): أن (فاعل) تأتي لموافقة (أفعل): تقول باعدت الشيء وأبعدهت.. شارفت على البلد وأشرفت عليه³.

قلت: وبهذا يتبدى للباحث من خلال ماسبق عرضه من الأسباب أرجحية القول بانتفاء الترادف على نحو ما ذهب إليه الرضي ومن سلك مسلكه والحال أن هذه التعليقات من جهة العقل والنظر ومن خلال استقراء ما أثر عن العرب من شعر ونثر تقوي وتعضد هذا الرأي.

المبحث الثالث: عدول الصيغة عن بابها لتحقيق أغراض بلاغية

تبين فيما سبق عرضه من المباحث كيف يؤدي زيادة المبنى إلى تغير في المعنى وزيادة فيه أو تأكيدا له أو مبالغة فيه، يأتي هذا المبحث لدراسة الخصوصيات الدلالية والأغراض البلاغية التي تؤديها الصيغة بسبب العدول بها من صيغة إلى صيغة أخرى، لنختبر فرضية اعتبار العدول بالصيغة ضربا من تكثير اللفظ لتكثير المعنى وتأكيده والمبالغة فيه؛ وبناء عليه يتم معالجة هذه الظاهرة بالإجابة على الأسئلة الآتية: ما المقصود بالعدول في الصيغة عند القدماء؟ وهل يشمل اللفظ وحده أم يعم اللفظ والمعنى؟ وما أغراضه البلاغية مع شروط تحققها؟، وما العلاقة بين العدول وبين ظاهرة تكثير اللفظ لتكثير المعنى؟، وما أنواع العدول؟

1- مفهوم التوسع الدلالي: هو أن يصير عدد ما تشير إليه الكلمة أكثر من السابق. انظر: أحمد مختار عمر علم الدلالة، ص 243، أما الاستعارة الميتة هي نظام مجازي فقد قوته وفعالته الإبداعية من خلال الاستخدام المتكرر.

2- انظر: محروس محمد إبراهيم، البنية الصرفية، ص 101-102

3- أبو حيان الأندلسي، ارتشاق الضرب من لسان العرب، تح: رجب عثمان محمد، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي

القاهرة، ط 1، 1998م، مج 1، ص 174

شهد مصطلح العدول بوصفه تقنية أسلوبية فذة حضوراً بارزاً في الدرس اللغوي العربي القديم، فقد تنبه الدارسون العرب القدماء إلى سمة بارزة من سمات الأسلوب العربي تتمثل في المروحة بين الأساليب، والانتقال المفاجئ من أسلوب إلى آخر ومن صيغة إلى أخرى، وقد أطلقوا على هذه الظاهرة مصطلحات عدة منها: المجاز، والنقل، والانتقال، والتحريف والانحراف والرجوع، والانتقالات، والعدول، والصرف، والانصراف، والتلون، ومخالفة مقتضى الظاهر، وشجاعة العربية، والحمل على المعنى، والترك، ونقض العادة وغير ذلك....¹.

أولاً: تعريف العدول اصطلاحاً

عرفه ابن جني بقوله: «معنى العدل أن تلفظ ببناء وأنت تريد بناء آخر نحو؛ عمر وأنت تريد عامر، وزفر وأنت تريد زافر»²، ويقدم ابن السراج تعريفاً للعدول أكثر وضوحاً وتفصيلاً فيقول: «معنى العدل أن يشتق من الاسم النكرة الشائع اسم ويغير بناؤه؛ إما لإزالة معنى إلى معنى، وإما لأن يسمى به، فأما الذي عدل به لإزالة معنى إلى معنى فمثنى وثلاث ورباع وأحاد فهذا عدل لفظه ومعناه، عدل عن معنى اثنين إلى معنى اثنين اثنين، وعدل في لفظ اثنين إلى لفظ مثنى....»³، وعرفه ابن يعيش فقال: «العدل أن تريد لفظاً ثم تعدل عنه إلى لفظ آخر فيكون المسموع لفظاً والمراد غيره، ولا يكون العدل في المعنى وإنما يكون في اللفظ؛ فلذلك كان سبباً في منع الصرف؛ لأنه فرع عن المعدول عنه»⁴. وجاء عن السيوطي في تعريفه للعدول مثل ما جاء به بن يعيش في هذا الباب»⁵.

عند التأمل من خلال ما ذكر من تعريف اللغويين القدماء للعدول؛ نجد ثمة قاسماً مشتركاً بينهم وهو أن العدول أخذ معنى الانحراف بالصيغة إلى غيرها والتحويل في بناء اللفظ وصرفه إلى لفظ آخر، غير أنهم لم يحدث بينهم اتفاق فيما إذا كان العدول باللفظ يقتصر على

1- انظر: عبد الحميد هنداوي، الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم، ص: 141.

2- ابن جني، للمع في العربية، تح؛ فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت 1972م، مج1، ص: 155.

3- ابن السراج، الأصول في النحو، تح، عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط3، 1996م مج2، ص: 88.

4- ابن يعيش، شرح المفصل، مج1، ص: 174.

5- السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ص: 149.

الصيغة وحدها أم يتعداه إلى المعنى ؛ حيث نجد ابن يعيش ونحوه السيوطي والعكبري وآخرون حصروا العدول في اللفظ وجعلوه موقوفا على الصيغة، في المقابل ذهب ابن السراج والسيرافي إلى أن عدول الكلمة يكون في اللفظ و المعنى معا إذ يقول السيرافي في شرحه لكتاب سبويه: «أحاد وثناء قد عدل لفظه ومعناه ؛ لأنك إذا قلت مررت بواحد أو اثنين فإنما تريد تلك العدة بعينها ، وإذا قلت جاءني قوم أحاد أو ثناء إنما تريد جاءوني واحدا واحدا أو اثنين اثنين وإن كانوا ألوفا.... وقيل: إن علتني منع الصرف عدله في اللفظ والمعنى فصار كأن فيه عدلين وهما علتان، فأما عدل اللفظ في واحد إلى آحاد، وأما عدل المعنى فتغيير العدة المحصورة بلفظ الاثنين إلى أكثر من ذلك مما لا يحصى¹. وكذلك الامام ابن الحاجب الذي أشتراط أن يكون العدل في المعنى أيضا حيث يقول في شرح الوافية 'فالعدل على ضربين حقيقي، وتقديري.... إلى أن قال: " وكلا العدلين لا بد أن يكون خروجا به عن اللفظ الأصلي والمعنى الأصلي وإلا أدى إلى ورود ما لا يحصى كثرة من المعدولات من حيث اللفظ"²، وقد تبعه في ذلك أبو الفداء في الكناش³.

قلت: هذا والدراسة تميل إلى الأخذ بقول أصحاب الرأي الثاني القائلين بأن العدول يمس اللفظ كما يمس المعنى ما دام أن عدول الصيغة تغيير من بنائها فلا بد لهذا التغيير من أثر في المعنى عملا بالقاعدة المقررة سلفا التي توجب تكثير المعنى بتكثير المبنى ؛ والدليل على ذلك أن معظم المعدولات سواء في المصدر أو الصفة أو في العدد أو في الفعل فإن العدول يكسب أصولها تأكيد المعنى والمبالغة فيه بالإضافة إلى معنى الأصل ، أو تفيد تغييرا في المعنى كما في نحو : أحاد وموحد ، وثناء ومثنى ، وثلاث ومثلث ، يقول في ذلك النيلي : «

1- السيرافي، شرح كتاب سبويه، تح، أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، دار الكتب العلمي، بيروت، ط1، 2008م، مج3، ص 492.

2- ابن الحاجب، شرح الوافية نظم الكافية، تح، دموسى بناي علوان العلي، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1980م، ص 139.

3- انظر: أبو الفداء، الكناش في النحو والصرف، تح؛ د. رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية، بيروت، 2000م، مج1 ص 125.

فإنك إذا قلت جاء القوم ثلاثة لم يفهم من لفظ ثلاثة إلا العدد وحده ، فإذا قلت جاءني القوم ثلاث أو مَثَلت فهم منه العدد على التفصيل ، كأنك قلت : جاء القوم منفصلين هذا التفصيل ومنقسمين هذا التقسيم يفهم العدد والتفصيل معا فعدلوا عن لفظ لا يشعر بالعدد والتفصيل إلا مكررا إلى لفظ يشعر ما من غير تكرير ، طلبا للاختصار¹، وزاد السيوطي للمبالغة²، ومن ذلك عدل (فَعَلَ) علما عن (فَاعِل) نحو: عُمِرَ عن عَامِرٍ، أو معدول عن غيره كأخَرَ وِجْمَعٍ، لإفادة للتخفيف، وتمحض العلمية إذ لو قيل عامر لثُوِّهْم أنه صفة ، فحصل تغيير لمعنى المعدول حيث أصبح علما بعد أن كان صفة³ قال الزجاج : «لأن العدل إنما يوقع لفائدة ، نحو؛ (عمر) الذي عمل عن (عامر) ، وكان (عامر) يكون للنكرة ويكون للمعرفة إذا سمي به ، فالعدل يخلصه لباب المعرفة⁴.

ثانيا: الغرض البلاغي من العدول

أما إفادة العدل للمبالغة فقد قال ابن الشجري : " إذا أرادو المبالغة في الوصف عدلو عن بناء إلى بناء أدل على المبالغة من الأول"⁵، ومن أمثلة ذلك : العدل في يا فُسْقُ وَيَا خُبْتُ وذلك في باب النداء خاصة للدلالة على المبالغة في الخبث والفسق ، ومثل ذلك : يا فَسَاقِ ، وَيَا خَبَاتٍ لِلْمُؤْنَتِ ، ومنه أيضا معنى المبالغة في عدل اسم الفعل ، نحو نَزَلَ وَنَظَرَ ، فهما أبلغ في المعنى من انزَلَ وأنظَرَ⁶ ، قال صاحب البسيط : فائدة وضع أسماء الأفعال الاختصار

1- النيلي، الصفوة الصفية في شرح الدرّة الألفية، تح: محسن بن سالم العميري، جامعة أم القرى، مكة، ط1، 1419هـ، مج1، ص: 353

2- السيوطي، الأشباه والنظائر، ص: 77

3- انظر: سبويه: الكتاب، مج3، ص 224-النيلي، الصفوة الصفية، مج1، ص 346

4- خليل عبد العظيم فتحي، النحو العربي عند أبي اسحاق الزجاج، دار طيبة، مصر ، 2007م ص :66

5- ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، تح؛ د محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1991م، مج2، ص: 345

6- انظر: ابن السراج، الأصول في النحو، مج2، ص:133،134. ابن يعيش، شرح المفصل، مج3، ص47.. ابن جني، الخصائص، مج2، ص 302.

والمبالغة¹، وينضاف إلى إفادة العدول لتغيير المعنى والمبالغة فيه؛ توكيد المعنى وتقريره، قال في ذلك الشريف العلوي: «اعلم أن العرب تكلمت بالاسم المعدول، لقصد التوكيد والمبالغة كما قالوا في النداء: يا فُسَقُ ويا عُذْرُ، ويا فَسَاقٍ، ويا غَدَارٍ للأنثى يقصدون توكيد الفسق والمبالغة فيه، فتكلموا بلفظ أرادو غيره لما خبرتك»².

ومن ذلك عدل (فَعَلَ) في التوكيد وهي أربعة ألفاظ (جُمِعَ)، و (كُتِعَ) و (بُصِعَ)، و (بُتِعَ)، وهي جمع لـ (جمعاء)، و (كتعاء) و (بصعاء)، و (بتعاء) التي هي مؤنث (أجمع)، و (أكتع)، و (أبصع)، و (أبتع)، تجيء هذه الألفاظ للتوكيد الذي يراد به إزالة الشك عن المحدث عنه، وتفيد فائدة (أجمع) وفروعها في تقوية معنى "كل" إن وجد في الكلام لفظ (كل)، وإزالة الاحتمال عن شمولها³.

ومن ذلك أيضا المعدول على وزن (فَعَالٍ) من الثلاثي وهو أربع أقسام معدولة عن فعل الأمر ك: حَذَارٍ وَتَرَكَ وَنَزَلَ، أو عن الصفة الغالبة، ك: حَلَّاقٍ وَجَعَّارٍ⁴، أو ما كان معدولا عن مصدر معرفة مثل فَجَّارٍ وَمَسَّارٍ، أو ما كان معدولا عن (فاعلة) ك: حَذَامٍ، وقطام⁵، ففائدة العدل في هذه الألفاظ توكيد الكلام وتقوية المعنى وتثبيته في نفس السامع⁶، قال الزجاج في باب (فَعَالٍ): في الأمر يراد به التوكيد والدليل على ذلك أن أكثر ما يجيء منه مبنى مكرر كقوله: حَذَارٍ مِنْ أَرْمَاحِنَا حَذَارٍ، تَرَكَهَا مِنْ إِبْلِ تَرَكَهَا؛ وذلك عند شدة الحاجة إلى هذا الفعل⁷.

ثالثا: أنواع العدول وشروطه

- 1- السيوطي، الأشباه والنظائر، ص: 75.
- 2- الشريف عمر العلوي، كتاب البيان في شرح اللمع لابن جني، تح؛ د علاء الدين حموتة، دار عمار، عمان، ط1، 2002م، ص: 520.
- 3- انظر: سميرة دخيل الله محمود الأزوري، العدل في النحو، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2006م ص: 88.
- 4- حلاق معدول عن حالقة وهي المنية، أو السنة الجدية التي تحلق كل شيء-جعار معدول عن جاعرة اسم للضبع انظر: سيويه، الكتاب، مج3، ص273-ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، مج2، ص385.
- 5- حذام وقطام: علمان على مؤنث معدولان عن حاذمة وقاطمة.
- 6- انظر: سميرة دخيل الله محمود الأزوري، العدل في النحو، ص: 25.
- 7- انظر: السيرافي: شرح كتاب سيويه، مج4، ص: 42.

أ. أنواع العدول

ثمة تقسيمات كثيرة للنحاة واللغويين القدماء والمحدثين باعتبارات مختلفة والذي يعيننا في هذه الدراسة تقسيم العدول إلى ضربين:

1. عدول لفظي:

يراد به تحويل لفظي لصيغة الكلمة والعدول بها إلى صيغة أخرى متفرغة عنها لتحقيق غرض بلاغي أو دلالي كقوله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ (البقرة: 286) اكتسب أي؛ كسب على سبيل المبالغة.

2. عدول تركيبى مجازي:

يراد به استعمال إحدى صيغ الكلمة في موضع صيغة أخرى على سبيل المجاز والمبالغة في المعنى لتحقيق غرض بلاغي كما هو الشأن في تناوب أو تبادل مشتقات الكلمة في الاستعمال لخصوصيات بلاغية ، وجاءت بذلك لغة العرب شعرا ونثرا كما جاء بذلك القرآن¹ نحو؛ قوله تعالى : ﴿وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ حِجَابًا مَّسْتُورًا﴾ (الإسراء: 17) ، مستورا أي؛ هو ساتر على سبيل المجاز ، وقال تعالى : ﴿خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ﴾ (الطارق: 06) دافق بمعنى مدفوق على سبيل المجاز، وقوله تعالى: ﴿فِي عَيْشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ (الحاقة: 21) ، كاذبة بمعنى تكذيب، وقوله تعالى: ﴿فَسَتْبَصِرُ وَيُبْصِرُونَ بِأَبْيَكُمُ الْمَفْتُونُ﴾ (القلم: 6/5) المفتون أي: الفتنة على سبيل المجاز²، ومن خلال هذه الشواهد القرآنية وغيرها يمكن القول بأن العدول الاستعمالي المجازي للصيغ يتفرغ إلى نوعين هما :

➤ **عدول مجازي لغوي** لتحقيق معنى بلاغي من خلال إقامة صيغة موضع أخرى عنون له البلاغيون بالتعلق الاشتقاقي، كإطلاق المصدر على اسم المفعول في قوله تعالى: ﴿صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي أَنْقَرَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ (النمل: 27)، صنع بمعنى مصنوعة.

1- انظر: محمد محروس ابراهيم البنية الصرفية، ص: 106.

2- انظر: عبد الأمير محمد أمين الورد، ما خالف معناه مبناه، مقال، مجلة المورد، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1981م، مج10، عدد3، ص: 11، 12.

عدول مجازي عقلي أو إسنادي لتحقيق أغراض بلاغية في كل من الصيغة والتركيب¹

وهو ما سنعالجه بتفصيل في المباحث القادمة.

ولعل ما يؤكد هذا الذي ذكر من التقسيم في العدول الصيغي قول ابن الأثير: "واعلم أيها المتوشح لمعرفة علم البيان أن العدول عن صيغة من الألفاظ إلى صيغة أخرى لا يكون إلا نوع خصوصية اقتضت ذلك، وهو لا يتوخاه في كلامه إلا العارف برموز الفصاحة والبلاغة الذي اطلع على أسرارهما، وفتش عن دفائنها، ولا تجد ذلك في كل كلام؛ فإنه من أشكال ضروب علم البيان، وأدقها فهما، وأغمضها طريقاً"².

ب. شروط العدول لتحقيق الأغراض البلاغية

يشترط بعض اللغويين والنحاة والبلاغيين القدامى في العدول بين الصيغ لتحقيق خصوصيات وأغراض بلاغية كالمبالغة والتوكيد وغيرها شروطاً عدة من أهمها:

1. نقل المعنى من صيغة مشهورة وروده فيها إلى صيغة أقل شهرة، يؤيد هذا قول ابن جني في الخصائص في عدول (فعل) إلى (فُعال)، حيث قال: "فُعال - لعمرى- وإن كانت أخت فَعِيل في الصفة، فإن فَعِيلاً أخص بالباب من فُعال، ألا تراه أشد انقياداً منه تقول: جميل ولا تقول: جُمال، وبَطِيء ولا تقول بُطاء... فلما كانت فَعِيل هي الباب المطرد وأريدت المبالغة عدلت إلى فُعال"³.

2. إفادة المعنى في هذا العدول مدحاً أو ذمماً، وأشار إلى ذلك الفراء بقوله: "وذلك أنهم يريدون وجه المدح أو الذم، فيقولون ذلك لأعلى بناء الفعل، ولو كان فعلاً مصرحاً لم يقل ذلك فيه، لأنك لا تقول للضارب مضروب ولا للمضروب ضارب؛ لأنه لا مدح فيه ولا ذم"¹. على

1- أنظر: المرجع السابق، ص: 11، 12، 13.. محمد محروس إبراهيم البنية الصرفية: ص: 107.

2- ابن الأثير، المثل السائر، مج2، ص: 145.

3- ابن جني، الخصائص، مج3، ص: 270.

1- الفراء، معاني القرآن، تح أحمد يوسف النجاتي وآخرون، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط1، 1955م، مج3، ص: 182.

المراد من قول الفراء "بناء الفعل" أبنية المشتقات ذكر ذلك عبد الأمير محمد أمين الورد بدليل ذكره في نفس السياق مجيء اسم الفاعل في موضع اسم المفعول والعكس.
3. ووضح المعنى وعدم اللبس وهو شرط لازم من قول الفراء السابق¹.

رابعاً: العلاقة بين تكثير اللفظ لتكثير المعنى والعدول باللفظ للمبالغة

إذا أمعنا النظر فيما عالجتة الدراسة في هذا المبحث والذي سبقه وأردنا أن نعقد مقارنة بينهما لوجدنا ثمة قاسماً مشتركاً وهو تحقيق معنى المبالغة الذي يتم عن طريق العدول بالصيغة عن بابها اللفظي والدلالي، كما يتم عن طريق تكثير المبنى لتكثير المعنى، فالمبالغة المتحققة في المعنى واحدة ولكن الوسيلة إليها مختلفة؛ مما يؤكد وجود علاقة وطيدة قائمة بين تكثير بناء الصيغة لتكثير معناها والعدول بها للمبالغة، وقد تنبه لهذه المسألة اللغوي الكبير ابن جني إذ يقول: "ونحو من تكثير اللفظ لتكثير المعنى العدول عن معتاد حاله وذلك (فُعال) في معنى (فَعِيل) نحو؛ طُوال فهو أبلغ من طَوِيل فلما كانت (فَعِيل) هي الباب المطرد، وأريدت المبالغة عدلت إلى (فُعال) فصارعت (فُعال) بذلك (فُعال)، والمعنى الجامع بينهما خروج كل واحد منهما عن أصله، أما (فُعال) فبالزيادة، وأما (فُعال) فبالانحراف به عن (فَعِيل)، وبعد فإذا كانت الألفاظ أدلة المعاني، ثم زيد فيها شيء أوجبت القسمة له زيادة المعنى به وكذلك إن انحرف به عن سمته وهديه كان ذلك دليلاً على حادث متجدد له، وأكثر ذلك أن يكون ما حدث له زائداً فيه، لا منتقصاً منه"².

قلت: وبذلك نخلص من خلال ما تقدم من المباحث أن أي تغيير يطرأ على الصيغة سواء تعلق ذلك بزيادة مبنائها أو بالعدول بها إلى صيغة أخرى؛ يؤثر ذلك في تغيير دلالتها إما بزيادة المعنى أو بتأكيده، أو المبالغة فيه، كما أن العدول بالصيغة إما يكون لفظياً من خلال تحويرها والجنوح بها إلى صيغة أخرى متفرعة عنها، أو أن يكون مجازياً باستعمالها في غير ما وضعت له، وكلاهما عدول يوجب تغيير المعنى أو تأكيده أو المبالغة فيه.

1- انظر: عبد الأمير محمد أمين الورد، ما خالف معناه مبناه، ص: 13.

2- ابن جني، الخصائص، مج3، ص: 270.

المبحث الرابع: علاقة البناء الصرفي للكلمة بالإثبات الخبري في التركيب الإسنادي

يتم التعرض في هذا المبحث وتاليه إلى دراسة الظواهر الأسلوبية والتركيبية التي تنشأ من جراء تغيير بناء الصيغة داخل التركيب والسياق، سواء بالعدول بها من صيغة إلى صيغة، أو من هيئة إلى أخرى على سبيل الالتفات، أو باستعمال صيغ الكلمة في موضع صيغة أخرى على سبيل المجاز العقلي أو الإسنادي أو بالانحراف بها من الاسم إلى الفعل أو من التعريف إلى التتكير¹.

أما علاقة بنية الكلمة وصياغتها الصرفية بالإثبات في التركيب الإسنادي فتتضح من خلال انحراف الكلمة أو الصيغة وتراوحها بين الاسم والفعلية وكذلك بين التعريف والتتكير وأثر ذلك في التمييز بين أضرب الخبر وفروقه في الإثبات الذي يعد مداراً للمزايا البيانية والبلاغية للتركيب الإسنادي يقول في ذلك عبد القاهر الجرجاني: «ليست المزايا التي تجدها.... والمبالغة التي تحسها في أنفس المعاني التي يقصد المتكلم بخبره إليها، ولكنها في طريق إثباته لها، وتقديره إياها، وإنك إذا سمعتهم يقولون: إن من شأن هذه الأجناس أن تكسب المعاني مزية وفضلاً، وتوجب لها شرفاً ونبلاً، وأن تفخمها في نفوس السامعين؛ فإنهم لا يعنون أنفس المعاني كالتي يقصد المتكلم إليها، كالقوى والشجاعة، والتردد في الرأي وإنما يعنون إثباتها لما تثبت له ويخبر بها عنه»².

يستشف من كلامه رحمه الله أن طرق الإثبات للمعاني التي يقصدها المتكلم بخبره إليها متعلق بالتفاضل والتمايز بين الظواهر البلاغية والأسلوبية للتركيب الإسنادي، ولما كان تغيير بناء الكلمة سواء أكانت المسند أو المسند إليه في الجملة والتركيب يؤدي الغرض نفسه وهو الإثبات الخبري والتمييز بين ضروبه؛ فإن ذلك يعد طريقاً من الطرق التي منها أساليب علم المعاني ومختلف أنواع علم البيان، و من ثم تظهر مكانة وأهمية بنية الكلمة وصيغتها

1- الإثبات اصطلاحاً: هو الحكم بثبوت شيء، ويعرف كذلك بأنه الحكم بوجود أمر وضده النفي، فجملة "الصدق نافع" كلام

مثبت، وجملة "لا ينفع الكذب كلام منفي" انظر: الجرجاني، التعريفات، مج1، ص:9. إميل بديع ميشال عاص، المعجم

المفصل في اللغة والأدب، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1987م، مج1، ص:40.

2- الجرجاني، دلائل الإعجاز، مج1، ص: 446 - 447.

باعتبارها عنصرا هاما من العناصر المؤثرة في دلالة التركيب الإسنادي المؤدية إلى فروق الخبر في الإثبات¹.

هذا وقد عقد الإمام عبد القاهر الجرجاني بابا سماه (الفروق في الخبر) بين فيه جملة من الأحكام المتعلقة بالمسند الذي هو أحد ركني الجملة عند النحاة ، وعند معالجته لأحكام الخبر تنبه إلى مظهرين من مظاهر اختلاف بناء الكلمة وأثرهما في تغيير دلالة الخبر في التركيب الإسنادي على غرار تفرقة لأوجه الخبر عند تراوحه بين الاسمية والفعلية وبين التعريف والتكثير ، إذ يقول: " الفرُقُ بين الإثبات إذا كان بالاسم، وبيَّنَه إذا كان بالفعل؛ فرقٌ لطيفٌ تَمَسُّ الحاجةُ في علم البلاغة إليه ، فإذا قلت: زيدٌ منطلقٌ، فقد أثبتَّ الانطلاقَ فعلاً له، من غير أن تجعله يتجدد ويحدثُ منه شيئاً فشيئاً، بل يكونُ المعنى فيه كالمعنى في قولك : زيدٌ طويلٌ ، وعمرو قصيرٌ، فإذا قلت : زيدٌ ها هو ذا ينطلقُ ؛ فقد زعمتَ أن الانطلاقَ يقعُ منه جزءاً فجزءاً، وجعلتَهُ يُزاوله ويُزجِّيه"².

قلت: ظاهر كلامه أن ثمة فرق بين الأخبار بالاسم فإنه يقتضي الإثبات المطلق للمعنى مع الثبوت واللزوم من غير تجدد، بخلاف الإخبار بالفعل الذي يقتضي التجدد والحدوث وقد تم الإشارة إلى هذه المسألة في مبحث سابق³.

ويقول في تفريقه لأضرب الخبر إذا كان وصفا معرفا أو كان وصفا نكرة ما نصه: "ومن فروق الإثبات أنك تقول: (زيد منطلق)، و(زيد المنطلق)، فيكون في كل واحد من هذه الأحوال غرض خاص، وفائدة لا تكون في الباقي وأنا أفسر لك ذلك: اعلم أنك إذا قلت: (زيد منطلق)؛ كان كلامك مع من لم يعلم أن انطلقا كان لا من زيد ولا من عمرو، فأنت تفيده ذلك ابتداء، وإذا قلت: (زيد المنطلق)؛ كان كلامك مع من عرف أن انطلقا كان إما من زيد وإما من عمرو، فأنت تعلمه أنه كان زيد دون غيره... وتمام التحقيق إن هذا كلام يكون معك، إذا

1- انظر: محروس إبراهيم محمد، البنية الصرفية، ص: 113-114.

2- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، مج 1، ص: 174.

3- انظر هذه الدراسة ص: 115-116

كنت قد بلغت أنه كان من إنسان انطلق من موضع كذا في وقت كذا لغرض كذا، فجوزت أن يكون ذلك كان من زيد، فإذا قيل لك: (زيد المنطلق)؛ صار الذي كان معلوماً على جهة الجواز، معلوماً على جهة الوجوب"¹.

مفاد قوله هذا أنه يتم التفريق بين أضرب الخبر وأنواع الإثبات باختلاف بنية المسند من كونه وصفاً معرفياً إلى كونه وصفاً نكرة ومثلاً لذلك بقوله؛ (زيد منطلق) فأنت بذلك تفيد المخاطب الخالي الذهن بالخبر ابتداءً؛ لأن السامع يجهل المسند والمسند إليه معاً وهو ما يسمى عند البلاغيين بالخبر الابتدائي، ومثلاً للثاني بقوله: (زيد المنطلق) فأنت بذلك تفيد المخاطب بالخبر إذا كان عارفاً به و تردد فيمن قام به فجاء المورفيم(ال) لإزالة الشك فصار ما كان مجهولاً عنده معلوماً وما كان عنده معلوماً على وجه الشك والظن يصبح معلوماً باليقين بإضافة المؤكد (ال)، وهذا الضرب من الخبر يسميه البلاغيون بالخبر الطلبي².

وكما هو مقرر في علم البيان أن صور الخبر تختلف في أساليب اللغة باختلاف أحوال المخاطب الذي يعتره ثلاث أحوال:

1. أن يكون المخاطب خالي الذهن من الخبر غير متردد فيه ولا منكراً له وفي هذه الحال لا يؤكد له الكلام لعدم الحاجة إليه، ويسمى هذا الضرب من الخبر ابتدائياً.
2. أن يكون المخاطب متردداً في الخبر، طالباً الوصول لمعرفته والوقوف على حقيقته؛ فيستحسن تأكيد الكلام الملقى إليه تقوية للحكم، ويسمى هذا الضرب من الخبر طلبياً.
3. أن يكون المخاطب منكراً للخبر الذي يراد إقائه إليه معتقداً خلافه؛ فيؤكد الكلام له بمؤكد أو مؤكدين أو أكثر، ويسمى هذا الضرب من الخبر إنكارياً¹.

1- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، مج 1، ص: 177

2- انظر: باديس لهوئيل، الفروق في وجوه الخبر في دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني دراسة بلاغية لسانية، مقال، مجلة دراسات معاصرة، مخبر الدراسات النقدية والأدبية المعاصرة، جامعة تيسمسيلت الجزائر 2018، مج2، العدد 02، ص:

320-321 _ محمد إبراهيم محروس، البنية الصرفية، ص: 114-115

1- انظر: القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، تح؛ محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، ط3، 1993م، مج2، ص195.. السيد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة، دار الفكر، بيروت، ط1، 2010م، ص42-43.

هذا وقد ذكر الإمام عبد القاهر الجرجاني أن ثمة أغراضا بلاغية أخرى ودلالات مستحدثة تضاف إلى التركيب الإسنادي بدخول المورفيم(ال) على الخبر، من جملة ما تدل عليه؛ ما يصطلح عليه بالتعيين والتخصيص أو ما يسميه البلاغيون الحصر والقصر، فإذا كانت (ال) عهدية قصرت وحصرت خبرا معنيا ومعهودا على المخبر عنه (المسند إليه)، وإذا كانت (ال) جنسية؛ فإنها تحصر وتقصر جنس معنى الخبر على المخبر عنه لقصد المبالغة¹. قلت: وبذلك يتضح لنا من خلال هذا المبحث أن الصيغة اللفظية واختلافها من الاسم إلى الفعل، ومن المعرفة إلى النكرة، لها أثر بليغ في دلالة التركيب وبلاغة الأسلوب، كما أن لها وظيفة إبلاغية في توجيه الخطاب وأغراضه وتحديد دلالة الخبر وفروقه في الإثبات.

المبحث الخامس: علاقة التحول بين الصيغ وظاهرة الالتفات

يعتبر الالتفات من أضرب البلاغة العربية، عده البلاغيون من محاسن اللفظ ورونق الأسلوب، فقد تعرض له اللغويون القدماء في مصنفاتهم تارة بالتصريح وتارة بالتلميح وحددوا له أقساما وصورا، فهو يتسع حيناً ويضيق حيناً آخر عندهم، وهذا باعتبار الصور التي يحددها كل عالم من العلماء.

أولاً: الالتفات اصطلاحاً

فقد عرفه الجمهور على أنه: "التعبير عن معنى بطريق من الثلاثة بعد التعبير عنه بآخر منها"²، يشرح الظاهر ابن عاشور هذا التعريف بقوله: "هو أن المتكلم بعد أن يعبر عن ذات بأحد طرق ثلاثة من تكلم أو غيبة أو خطاب ينتقل في كلامه ذلك فيعبر عن تلك الذات بطريق آخر من تلك الثلاثة"¹.

وعرفه الزركشي بقوله: «هو نقل الكلام من أسلوب إلى أسلوب آخر تطرية واستدرازا للسامع، وتجديدا لنشاطه، وصيانة لخاطره من الملل والضجر بدوام الأسلوب الواحد على

1- انظر: الجرجاني، دلائل الإعجاز، مج 1، ص: 178-179-180.

2- الخطيب القزويني، التلخيص في علوم البلاغة، تح؛ عبد الحميد هندواي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2009م، ص26

1- محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984م، مج1، ص:178

سمعه¹». ولعل هذا التعريف مستل من تعريف الإمام اللغوي البلاغي الزمخشري الذي يعرف بدوره الالتفات بقوله: «الالتفات في علم البيان قد يكون من الغيبة إلى الخطاب، ومن الخطاب إلى الغيبة، ومن الغيبة إلى المتكلم... وذلك على عادة افتنانهم في الكلام وتصرفهم فيه؛ ولأن الكلام إذا نقل من أسلوب إلى أسلوب كان ذلك أحسن تطرية لنشاط السامع وإيقاظاً للإصغاء إليه من إجرائه على أسلوب واحد، وقد تختص مواقعته بفوائد²».

الجدير بالذكر أن الانتقال أو التحول بين الصيغ لم يرد ضمن مفهوم الالتفات عند اللغويين والبلاغيين القدماء حتى جاء ضياء الدين ابن الأثير وابن حمزة العلوي وعرفا الالتفات على النحو الآتي: قال ابن الأثير بأن الالتفات: "حقيقة مأخوذة من التفات الإنسان عن يمينه وشماله، فهو يقبل بوجهه تارة كذا وتارة كذا، وكذلك يكون هذا النوع من الكلام خاصة؛ لأنه ينتقل فيه عن صيغة إلى صيغة، كانتقال من خطاب حاضر إلى غائب، أو من خطاب غائب إلى حاضر، أو من فعل ماض إلى مستقبل، أو من مستقبل إلى ماض، أو غير ذلك مما يأتي ذكره مفصلاً، ويسمى أيضاً شجاعة العربية³"، أما حمزة العلوي فيعرفه بقوله: "ومعناه في مصطلح علماء البلاغة هو العدول من أسلوب في الكلام إلى أسلوب آخر مخالف للأول، وهذا أحسن من قولنا: هو العدول من غيبة إلى خطاب، ومن خطاب إلى غيبة؛ لأن الأول يعم سائر الالتفاتات كلها، الحد الثاني إنما هو مقصور على الغيبة والخطاب لا غير، ولا شك أن الالتفات قد يكون من الماضي إلى المضارع، وقد يكون على عكس ذلك¹."

قلت: يتضح من تعريف ابن الأثير أن الالتفات يحصل بالانتقال والتحول بين الصيغ، وصيغة الكلمة عند ابن الأثير تعم ضمائر الكلمة وأوزان فعلها واسمها وغير ذلك من صور

1- الزركشي، البرهان في علوم القرآن تح، محمد أبو الفضل، إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، مصر، ط1، 1957م، مج3، ص:314

2- الزمخشري، الكشاف، مج1، ص: 13-14

3- ابن الأثير، المثل السائر، مج2، ص 135.

1- ابن حمزة العلوي، الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1423هـ، مج2، ص 71.

الهيئة التي ترد عليها مبانيها وأوزانها، وكذلك هو الشأن عند ابن حمزة العلوي الذي يرى أن الالتفات في الكلام هو انتقال من صيغة إلى صيغة، والعدول من أسلوب إلى أسلوب آخر مخالف للأول سواء في الضمائر أو الأسماء أو الأفعال أو غيرها، وهو المفهوم الذي تبنته واعتمده الدراسة في هذا المبحث وغيره.

لعلنا في ضوء ما تقدم من التعاريف أخص بالذكر: تعريف الزركشي، والزمخشري، وابن الأثير، وابن حمزة العلوي نستطيع أن نلاحظ أنهم جعلوا الالتفات ظاهرة أسلوبية محضة على ما اصطلح عليه المحدثون، يستخدم للتعبير عن معنى من المعاني تعبيرا بلاغيا؛ الأمر الذي جعل مفهوم الالتفات يتجاوز المعاني التقليدية كالتعريض، والاستطراد، والتجريد إلى معان أدق وأخص، وهذا ما حمل بعض البلاغيين المحدثين مثل: حسن طبل إلى الموازنة والتقريب بين مفهوم الالتفات عند متأخري البلاغيين العرب ومفهوم الأسلوب عند المحدثين¹.

ويتبدى أثر التحول بين صيغ الكلمة وهيئاتها وبنياتها الصرفية في دلالة التركيب ، وبلاغة الأسلوب ، باعتباره أحد مظاهر الالتفات في التركيب على نحو ما ذكر من قبل ، من أن الالتفات لا يمكن إيقاعه إلا إذا حصل انتقال وتحول وانحراف وعدول من أسلوب كلامي إلى أسلوب ، ومن صيغة إلى صيغة ، ومن هيئة إلى أخرى ، مما يؤكد العلاقة الحميمة القائمة بين التحول الصيغي وظاهرة الالتفات ، ثم لا يخفى ما لهذه الظاهرة أي؛ الالتفات من أثر بليغ في دلالة التركيب والعناية بالمقصود وتتميم المعنى ، وكذلك ما ينجم عنها من الدلالة البلاغية وحسن الأداء والخصوصية الأسلوبية على نحو ما ذكره الزمخشري وتابعه في ذلك الزركشي وابن حمزة العلوي ، يقول الزمخشري مبينا أوجه البلاغة في الالتفات : « الالتفات في علم البيان قد يكون من الغيبة إلى الخطاب ومن الخطاب إلى الغيبة ومن الغيبة إلى المتكلم ... وذلك على عادة افتنانهم وتصرفهم فيه ؛ ولأن الكلام إذا نُقِلَ من أسلوب إلى أسلوب كان ذلك أحسن تطريةً لنشاط السامع ، وإيقاظاً للإصغاء إليه من إجراءاته على أسلوب واحد، وقد

1- انظر: حسن طبل، أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1998م، ص: 33-51.

تختصّ مواقعها بفوائد¹. ويقول ابن الأثير: "والذي عندي في ذلك أن الانتقال من الغيبة إلى الخطاب، أو من الخطاب إلى الغيبة لا يكون إلا لفائدة اقتضته، غير أنها لا تحدّد بحدّ، ولا تضبط بضابط، لكن يشار إلى مواضع منها ليقاس عليها غيرها"².

ثانياً: بلاغة الالتفات

للالتفات فوائد وأسرار بلاغية عامة وأخرى خاصة³:

❖ أما النكتة العامة التي تدعو إلى الالتفات في كافة أقسامه: هي تنشيط السامع أو القارئ أو المتلقي وإيقاظه على الاستماع، وكذلك تطرية الكلام، وصيانة السمع عن الضجر والملل لما جبلت عليه النفوس من حب التقلات، والسامة من الاستمرار على منوال واحد¹.

❖ أما الفوائد الخاصة للالتفات فتختلف باختلاف مجالاتها ومواقع الكلام فيه على ما يقتصده المتكلم² ومنها:

أ. قصد تعظيم شأن المخاطب كما في قوله تعالى: (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ) (الفاتحة: 1-2-3-4) هذه كلها من أسلوب الغيبة، ثم انتقل إلى الخطاب المباشر بقوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ (الفاتحة: 5) والأصل إياه نعبد وإياه

1-الزمخشري، الكشاف، مج1، ص: 13.

2-ابن الأثير، المثل السائر، مج2، ص 136.

3-انظر؛ إسماعيل الحاج عبد القادر سيويكر، تنوع صور الالتفات في القرآن الكريم ومقاصده البلاغية والإعجازية، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة أم درمان، السودان، 2008م، ص: 14. - أينتم فاطمة، أسلوب الالتفات وأسراره البلاغية، دراسة تطبيقية على سورة يونس، رسالة الدرجة الجامعية الأولى، كلية الدراسات الإسلامية، جامعة شريف هداية الله الإسلامية جاكرتا، 2015-2016 م، ص: 25.

1- انظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن، مج3، ص: 314-الزمخشري، الكشاف، مج1، ص13.. السيوطي: الالتفات في علوم القرآن، مج3، ص289.

2-انظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن، مج3، ص: 326.

نستعين وقول: (الحمد لله) اللام للمليك والاستحقاق معناه؛ أن الحمد والثناء حق لله وملكه، ومما اختص به هذا الوضع: أنه لما ذكر الحقيق بالحمد وأجرى عليه الصفات العظام؛ تعلق العلم بمعلوم عظيم الشأن، حقيق بالثناء وغاية الخضوع وبالإستعانة به في المهمات فخطب ذلك المعلوم المتميز بتلك الصفات فقيل (إياك) يا من هذه صفاته ونخصك بالعبادة والإستعانة، لا نعبد غيرك ولا نستعينه؛ ليكون الخطاب أدل على أن العبادة له لذلك التميز الذي لا تحق العبادة إلا به¹، وقال: (إياك نعبد) لينسب إلى العظيم حال المخاطبة والمواجهة على ما هو أعلى رتبة وذلك على طريق التأدب².

ب. أن يكون الغرض به التتميم لمعنى مقصود للمتكلم: كقوله تعالى: ﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ (الدخان: 4-5-6). أصل الكلام "إنا كنا مرسلين رحمة منا" ولكنه وضع الظاهر موضع المضمرة للإنداز بأن الربوبية تقتضي الرحمة للمرئيين للقدرة عليهم، أو لتخصيص النبي صلى الله عليه وسلم بالذكر، أو الإشارة إلى أن الكتاب إنما هو إليه دون غيره ثم التفت بإعادة الضمير إلى الرب الموضوع موضع المضمرة للمعنى المقصود من تتميم المعنى³.

ت. قصد المبالغة كقوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ بِرِيحٍ طَبِيبَةٍ ﴾ (يونس: 22) عدل عن الخطاب (كنتم) إلى الغيبة (وجرين بهم)، والأصل (جرين بكم)، وفائدة هذا الالتفات المبالغة كأنه يذكر لغيرهم حالهم ليعجبهم منها، ويستدعي منهم الإنكار والتقبيح لها لما وصفهم به بعد ذلك من كفر النعمة وفرحوا بها لما يكون لهم في هذه الحالة من الراحة والانتعاش والأمن.... جاءت ريح عاصف أي جاءت الفلك أو الريح الطيبة أي؛ لاقتها ريح شديدة قوية¹.

1- الزمخشري، الكشاف، مج1، ص: 14

2- انظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن، مج3، ص: 327

3- انظر: المصدر نفسه: مج3، ص 329

1- انظر: الزمخشري، الكشاف، مج2، ص: 328 _ محمد رشيد رضا، تفسير المنار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر،

1990م، مج11، ص: 276

ث. **قصد الدلالة على الاختصاص:** كما في قوله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَّاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَاهُ إِلَى بَدْرٍ مَيِّتٍ فَأَحْيَيْنَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ﴾ (سورة فاطر: 09) فقوله تعالى: (فسقناه) و(أحييناه) معدولا به عن لفظ الغيبة (هو) إلى ما هو أدخل في الاختصاص وأدل عليه، قال الزمخشري: "وفائدته، لما كان سوق السحاب إلى البلد إحياء للأرض بعد موتها بالمطر دالا على القدرة الباهرة والآية العظيمة التي لا يقدر عليها غيره؛ عدل عن لفظ الغيبة إلى التكلم؛ لأنه أدخل في الاختصاص وأدل عليه وأفخم"¹.

ج. **قصد التوبيخ:** لقوله تعالى: ﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِدًّا ﴾ (مريم: 88،89)، الضمير في (قالوا) عائد على بعض اليهود حيث قالوا: (عزيز ابن الله)، وبعض النصارى حيث قالوا: (المسيح ابن الله)، وبعض مشركي العرب حيث قالوا: (الملائكة بنات الله)، "لقد جئتم" أي؛ قل لهم يا محمد: "لقد جئتم"، أو يكون التفاتا خرج من الغيبة إلى الخطاب زيادة تسجيل عليهم بالجرأة على الله والتعرض لسخطه وتبنيه على عظيم ما قالوا².

ثالثا: شروط ومظاهر الالتفات

أ. شروط الالتفات

اشترط أرباب هذا العلم للالتفات ثلاثة شروط على النحو الآتي:

1. أن يكون الالتفات في جملتين ولا يكون في جملة واحدة بمعنى أن يكون في كلامين مستقلين حتى يمتنع بين الشرط وجوابه، غير أن كلا من الزمخشري والسكاكي لم يعتد بهذا الشرط واستدل الزمخشري بورود التفاتات كثيرة في القرآن الكريم جاءت في جملة واحدة، وكذلك في شعر العرب وتابعه في ذلك الزركشي¹.

1-انظر: السمين الحلبي: الدر المصون في علم الكتاب المكنون، مج9، ص: 216.. انظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن، مج3، ص: 329.

2-انظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، مج7، ص: 300.

1- انظر: بهاء الدين السبكي، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 2003، مج1 279 _ الزركشي، البرهان في علوم القرآن، مج3، ص: 331_333.

2. واشترط بعضهم أن يكون الضمير المنتقل إليه عائداً في نفس الأمر إلى المنتقل عنه أي (الملتفت عنه)؛ بمعنى أن يكون الضمير الثاني على نفس الشيء إلى ما عاد إليه ضمير الأول المختلف عنه¹.

3. مجيء الكلام على خلاف مقتضى الظاهر².

ب. مظاهر وصور الالتفات:

يدور المعنى اللغوي أو المعجمي للفظ الالتفات في عمومته حول محور دلالي واحد هو الانتقال أو التحول أو الانحراف من حال إلى حال ومن هيئة إلى هيئة³؛ الأمر الذي أدى إلى اختلاف البلاغيين في تحديد صورته وحصر مظاهره ليعم ظاهرة التحول أو الانصراف في كل صورها المتعددة، فمنهم من وسع دائرة الالتفات ومنهم من ضيق.

فمن الذين وسعوا دائرة الالتفات الإمام ضياء الدين ابن الأثير 637 هـ حيث قسم الالتفات في كتابه المثل السائر إلى ثلاثة أقسام؛

القسم الأول: الرجوع من الغيبة إلى الخطاب وعن الخطاب إلى الغيبة.

القسم الثاني: الرجوع عن الفعل المستقبل إلى فعل الأمر وعن الفعل الماضي إلى فعل

الأمر.

القسم الثالث: في الإخبار عن الفعل الماضي بالمستقبل وعن المستقبل بالماضي¹.

كما اعتبر الانتقال في مجال العدد قسماً آخر للالتفات بالإضافة إلى ما سبق ذكره²،

وتابعه في ذلك الزركشي وأدخل صورته في كتابه البرهان تحت باب "مما يقرب من الالتفات "

1- انظر: السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، مج3، ص: 331_333.

2- عبد المتعال الصعيدي، بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط17، 2005م، مج ص 138_141.

3- انظر: ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، مج5، ص: 258- الفيومي، المصباح المنير، مج2، ص555- ابن منظور، لسان العرب، مج2، ص: 84.. ابن الأثير، المثل السائر، مج 02، ص: 135 _ الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، تح؛ صفوان عدنان الداودي، دار القلم الشامية، دمشق، ط1، 1412 ص: 743.

1- انظر: ابن الأثير، المثل السائر، مج 02، ص: 315.

وقسمه إلى ستة أقسام منها، الانتقال من خطاب الواحد لخطاب الاثنين، ومن خطاب الواحد إلى خطاب الجمع، ومن الاثنين إلى الواحد، ومن الاثنين إلى الجمع، ومن الجمع إلى الواحد، ومن الجمع إلى التثنية².

وأما الذين ضيقوا دائرة الالتفات فهم جمهور البلاغيين بحيث قصرُوا الالتفات مجرداً على المخالفة بين الضمائر وعليه قسم علماء البلاغة الالتفات إلى ستة أقسام على النحو الآتي:³

1. الالتفات من التكلم إلى الخطاب.

2. الالتفات من أسلوب التكلم إلى الغيبة

3. الالتفات من الخطاب إلى التكلم.

4. الالتفات من الخطاب إلى الغيبة .

5. الالتفات من الغيبة إلى التكلم.

6. الالتفات من الغيبة إلى الخطاب.

رابعاً: نماذج من صور الالتفات بين صيغ الكلمة

يمكن للدراسة أن تتطرق إلى نماذج من صور الالتفات بين صيغ الكلمة لنرى أثر البناء الصرفي للكلمة في دلالة التركيب وبلاغة الأداء وأسلوب الخطاب.

1. الالتفات بين ضمائر الغيبة والخطاب والتكلم: من فروع هذا القسم من الالتفات الانتقال

من التكلم إلى الخطاب، ويقصد بهذا النوع أن يكون السياق جارياً على أسلوب التكلم ثم يتحول في جملة أخرى إلى الخطاب باستخدام أحد ضمائره كالكاف أو التاء أو غيرها، فيكون المتكلم عن نفسه في الجملة الأولى مخاطباً يوجه له الكلام في الجملة الثانية¹.

1 - انظر: ابن الأثير، الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور، تح؛ مصطفى جواد، مطبعة المجمع العلمي، العراق، ط1، 1375هـ، ص: 101.

2- انظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن، مج3، ص: 334.

3- انظر: جلال الدين السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، مج3، ص 289 _ الخطيب القزويني، التلخيص، ص: 26

1- عبد الرحمن عبد الله سرور الجرمان، أسلوب الالتفات في القرآن الكريم وأثره في المعنى عند المفسرين، مقال، حويله كلية الدراسات الإسلامية والعربية، بنين، القاهرة، العدد 33، سنة 2016 ص: 2022

*ومن أمثلة ذلك قول الله تعالى عن مؤمن آل ياسين : ﴿ وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ (يس:22)، فنجد أن الرجل هذا تكلم عن نفسه في معرض مناصحته لنفسه وهو يريد قومه تلطفا معهم في النصح ومداراة وإعلاما لهم أنه يريد ويحب لهم ما يريد ويحب لنفسه فقال : " وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي... بصيغة الاستفهام الإنكاري الذي يشعر بأنهم ينكرون عليه تصديق الرسل وعبادته لله ودعوتهم له إلى التوحيد؛ فاحتج عليهم بأنه يقبح من ألا يعبد فاطره ومبدعه ، ثم التفت إليهم على طريقة الخطاب فقال: (وإليه ترجعون) وكان مقتضى الظاهر أن يقول:(وإليه أرجع) ، ولكنه التفت في الأسلوب إلى طريقة الخطاب ليبالغ في تحذيرهم وتخويفهم صراحة دون تعريض من عاقبة كفرهم، فهم صائرون إلى من يكفرون به وسيجازيهم على سوء صنيعهم، وكأنه يقول لهم: كيف لا تعبدون من سترجعون إليه ويعاقبكم على كفركم به؟¹. يقول أبو السعود عن هذا السياق : " تلطف في الإرشاد بإيراده في معرض المناصحة لنفسه وإمحاض النصح حيث أراهم أنه اختار لهم ما يختار لنفسه ، والمراد تفرغهم على ترك عبادة خالقهم إلى عبادة غيره، كما ينبئ عنه قوله تعالى : " وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ " مبالغة في التهديد"¹. ويذكر السيوطي رحمه الله فائدة أخرى لهذا الالتفات بقوله: وإنما عدل عن (وإليه أرجع) إلى (وإليه ترجعون) ؛ لأنه داخل فيهم ومع ذلك أفاد فائدة حسنة ، وهي تنبيههم على أنه مثلهم في وجوب عبادة من إليه الرجوع².

2. الالتفات بين الماضي والمستقبل: ورد هذا القسم من الالتفات عند ابن الأثير تحت عنوان "في الأخبار عن الفعل الماضي بالمستقبل وعن المستقبل بالماضي"، وينقسم هذا الباب إلى قسمين: الأول هو الانتقال عن الماضي إلى المضارع والمستقبل؛ لأن الفعل المضارع

1- انظر: الكشف، مج4، ص 10، الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، مج 22، ص: 368.. ابن الأثير، المثل السائر، مج2، ص 140.. الزركشي، البرهان في علوم القرآن، مج3، ص: 328. . السيوطي، الاتقان في علوم القرآن، مج3، ص 289.

1- أبو السعود العمادي، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط2، 1411هـ، مج7، ص: 163، 164.

2- انظر: السيوطي، الاتقان في علوم القرآن، مج3 ، ص 290.

يوضح الحال ويستحضر الصورة حتى كأن الإنسان يشاهدها، والقسم الثاني الانتقال عن المستقبل إلى الماضي والعدول إليه دال على المبالغة في الثبوت والاستقرار¹.

* ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾ (الحج: 221)، حيث جيء بالمضارع (يَصُدُّونَ) معطوفاً على الماضي (كَفَرُوا) وعدل إليه عن عطف الماضي (وَصَدُّوا) تنبيهاً أن كفرهم مستمر غير متجدد بخلاف الصد فهو متجدد يستأنف في كل حين على ممر الأوقات وتكرر الساعات².

* ومن أمثلة الالتفات من المضارع إلى الماضي: قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ﴾ (النمل: 27) فعطف (فَزِعَ) على (يُنْفَخُ) المضارع عدولاً بذلك عن (فَيُفَزَعُ)، للإشعار بتحقيق الفزع وأنه كائن لا محالة؛ لأن الفعل الماضي يدل على وجود الفعل وكونه مقطوعاً به³.

3. الالتفات بين الماضي والمستقبل إلى الأمر: يرد هذا النوع من الالتفات بين الصيغ كغيره لفوائد وأسرار بلاغية ونكت أسلوبية، فإذا كان الالتفات من المستقبل (المضارع) إلى الأمر؛ فغرضه تعظيم حال من أجرى عليه الفعل المستقبل وتفخيم أمره وبالضد من ذلك فيمن أجرى عليه فعل الأمر، وإذا كان الالتفات من الماضي إلى الأمر فغرضه توكيد ما أجرى عليه فعل الأمر والعناية بتحقيقه¹.

فمن مواطن التحول من المستقبل إلى الأمر قوله تعالى: ﴿إِن نَّقُولُ إِلَّا اعْتَرَاكَ بَعْضُ آلِهَتِنَا بِسُوءٍ قَالَ إِنِّي أُشْهِدُ اللَّهَ وَاشْهَدُوا أَنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ﴾ (هود: 11)، حيث عدل عن قوله "وأشهدكم" إلى قوله: "واشهدوا"؛ لأن إشهاد الله على البراءة من الشرك صحيح ثابت،

1- انظر: ابن حمزة العلوي، الطراز الأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، مج2، ص74، 75. ابن الأثير، المثل السائر، مج 02، ص: 145.

2- انظر: ابن حمزة العلوي، الطراز، مج2، ص74. ابن الأثير، المثل السائر، مج 02، ص: 148. أبو السعود، إرشاد العقل السليم، مج6، ص: 103.

3- انظر: ابن حمزة العلوي، الطراز، مج2، ص75، أبو السعود، إرشاد العقل السليم، مج6، ص: 303.

1- انظر: ابن الأثير المثل السائر، مج2، ص 144، 145.

وأما إسهادهم فما هو إلا تهاون بهم ودلالة على قلة المبالاة بأمرهم والتحدي لإرادتهم، إنما أمرهم به على سبيل السخرية بهم¹.

*ومن مواطن التحول من الماضي إلى الأمر قوله تعالى: ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ﴾ (الأعراف: 7) إذ عدل عن قوله: (أمر ربي بالقسط وبإقامه وجوهكم عند كل مسجد) إلى التعبير بفعل الأمر (وأقيموا) للعناية بما يدخل عليه فعل الأمر وهي الصلاة وتوكيدها في نفوسهم؛ لأنها تؤكد فرائض الله على عباده ثم أتبعها بالإخلاص الذي هو عمل القلب...².

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام أن ثمة مظاهر وصورا للاتفات ذكرها بعض البلاغيين المحدثين من أمثال: حسن طبل في كتابه أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية، فهو ممن وسع مفهوم الالتفات معتبرا إياه تحولا أسلوبيا، كما حدد له ستة مجالات أخذ يلتبس أمثلتها من القرآن الكريم وهي: الصيغ، العدد، الضمائر، الأدوات، البناء النحوي، المعجم، حيث تناولها بالتفصيل¹.

ومهما يكن من أمر؛ فإن الدراسة تخلص من هذا المبحث إلى أن الالتفات بين الصيغ وإن كان يحمل على أنه من أساليب العرب وعادتها وتفننها في الكلام عند بعض البلاغيين إلا أنه لا يخلو من أسرار ونكت بلاغية وخصوصية أسلوبية، كما أن له أثرا بالغا في دلالة التركيب، ومن المناسب في هذا المقام أن نذكر ما نص عليه ابن الأثير في مثل هذا المعنى إذ يقول: "اعلم أيها المتوَشِّح لمعرفة علم البيان، أن العدول عن صيغة إلى صيغة أخرى لا يكون إلا لنوع خصوصية اقتضت ذلك، وهو لا يتوَحَّاه في كلامه إلا العارف برموز الفصاحة

1-انظر البيضاوي، أنوار التنزيل، وأسرار التأويل، تح؛ محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 148هـ، مج3 ص: 138-الزمخشري، الكشاف، مج2، ص: 404-أبو السعود، إرشاد العقل السليم، مج4، ص: 218. ابن الأثير، المثل السائر، مج2، ص: 144.

2- انظر: ابن الأثير، المثل السائر، مج2، ص: 145.

1- انظر حسن طبل، أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية، ص: 55_167

والبلاغة، الذي اطلع على أسرارهما وفتش عن دفتنهما، ولا تجد ذلك في كل كلام؛ فإنه من أشكال ضروب علم البيان، وأدقها فهما، وأغمضها طريقاً¹.

المبحث السادس: العلاقة بين عدول الصيغة في الاستعمال والمجاز العقلي

لقد أشارت الدراسة في مبحث سابق² إلى ظاهرة العدول الاستعمالي أو المجازي التركيبي بين الصيغ وما ينجم عنه من أغراض بلاغية وآثار دلالية على التركيب الإسنادي، وهو بدوره "ضربان"؛ عدول مجازي لغوي، وعدول مجازي عقلي أو إسنادي وهو ما ستعالجه الدراسة في هذا المبحث من خلال الكشف عن العلاقة بين انحراف الصيغة عن بابها في الاستعمال وظاهرة المجاز العقلي أو الحكمي في الإسناد؛ ويتمثل ذلك في أن العدول بالصيغة في الاستعمال وإسنادها إلى غير ما هي له فائدته التوسع في الإسناد، أو التوكيد، أو التشبيه، أو المبالغة، أو الإيجاز³، على نحو ما أشار إليه ابن جني بقوله في باب الفرق بين الحقيقة والمجاز: "وإنما يقع المجاز ويعدل إليه عن الحقيقة لمعان ثلاثة وهي: الاتساع، والتوكيد، والتشبيه، فإن عدم هذه الأوصاف كانت الحقيقة البتة"¹.

أولاً: المجاز اصطلاحاً

والمجاز العقلي أحد نوعي المجاز وحدّه كما عرفه القزويني بقوله: "وأما المجاز فهو إسناد الفعل أو معناه إلى ملابس له، غير ما هو بتأويل"²، وأضاف السيوطي على تعريف القزويني مزيداً من الشرح حيث قال: "إسناد الفعل أو معناه كالمصدر، واسم الفاعل، والمفعول، واسم التفضيل، والظرف، والصفة المشبهة وهو المراد بقوله وشبهه... إلى ما ليس له بل

1- انظر: ابن الأثير المثل السائر، مج2، ص 145.

2- انظر: هذه الدراسة، ص: 147-148.

3- انظر: عماد علي عبد السمیع، التيسير في أصول واتجاهات التفسير، دار الإيمان، الإسكندرية، 2006م، ص: 86.

أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة، ص: 223.

1- ابن جني، الخصائص، مج2، ص: 444.

2- القزويني، الإيضاح، مج1، ص: 82.

لملابسه بتأويل¹؛ الأمر الذي يجعل من عدول الصيغة في الاستعمال أحد تجليات ظاهرة المجاز العقلي أو الحكمي في الإسناد.

إلا أنه ينبغي التفريق بين عدول الصيغة في الاستعمال على سبيل المجاز العقلي في الإسناد، وعدولها على سبيل الانحراف اللفظي لإفادة المبالغة في معناها المفرد كما في: فاسقة وفَسَاق، انظُرْ ونظَار، أو عدولها في الاستعمال على سبيل المجاز اللغوي وحمل بعض الصيغ على بعض في الدلالة أو ما يسمى بظاهرة (التناوب اللغوي) لغرض المبالغة في معناها المفرد على نحو؛ مجيء الفعل المزيد في موضع المجرى مثل: اعشوشب بدل أعشب واكتسب بدل كسب، وفي مجيء (فعال، مفعال، فعول، فعيل، فعل، فاعول....) عوض اسم الفاعل، وك: مجيء (فُعَال) في موضع (فَعِيل) صفة في مثل، جُمَال بدل من جَمِيل وغير ذلك مما سبق الإشارة إليه في المباحث التي تقدمت².

وبذلك يتبدى لنا مما تقدم أن نوعا بعينه من العدول بالصيغة عن بابها في الاستعمال هو الذي يؤثر في دلالة التركيب وينجم عنه أغراض بلاغية وخصوصية أسلوبية؛ هو ذلك العدول الذي تتحرف فيه الصيغة عن بابها في الاستعمال وتسد فيه إلى ما ليس بحق أن تسند إليه تجوزا، بأن تسند إلى فاعل ملابس مشابه لفاعلها الحقيقي في كونه مفعولا لفعله، أو مصدره، أو زمانه، أو مكانه، أو غير ذلك من علاقات المجاز العقلي التي ذكرها البلاغيون في مصنفاتهم* والتي تقع في الإثبات أي (التركيب) أو الإسناد دون المثبت أي (المسند)¹، وقد أشار إلى هذا المعنى الإمامان الجليلان عبد القاهر الجرجاني، وفخر الدين الرازي إذ ذكر الأول: "أن هذا المجاز لا يقع في نوات الكلم وأنفس الألفاظ.. ولكن في إسنادها"². ويقول

1- جلال الدين السيوطي، شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان، دار الفكر، بيروت، د.ط، د.ت، ص: 11، 12.

2- انظر: هذه الدراسة، ص: 145-146-147.

* من أشهر علاقات المجاز العقلي، الإسناد إلى الزمان، الإسناد إلى السبب، الإسناد إلى المصدر، إسناد ما بني للفاعل إلى

المفعول، إسناد ما بني للمفعول إلى الفاعل-انظر: القزويني، الإيضاح، مج 1 ص: 84-85.

1- انظر: القزويني، الإيضاح، مج 1، ص: 82.

4- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، مج 1، ص: 294.

الثاني: " إن المجاز في المثبت مجاز في المفرد، وفي الإثبات في الجملة؛ لأن المثبت لا بد أن يكون مفرداً أو في قوة المفرد، والإثبات إنما يكون في الجملة"¹؛ الأمر الذي يثبت ويؤكد العلاقة القائمة بين عدول الصيغة في الاستعمال وظاهرة المجاز العقلي في الإسناد؛ لينجلي في النهاية أثر هذا العدول على دلالة التركيب، وبلاغة الأسلوب.

ثانياً: مظاهر العدول بالصيغة عن بابها في الاستعمال على سبيل المجاز

يحسن بنا في هذا المبحث أن نتصدى لصور العدول الناشئ عن تبادل الصيغ أو خروجها عن بابها في الاستعمال على سبيل المجاز مشفوعاً بذلك بذكر الأمثلة المستقاة من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية مع شيء من الشرح والتحليل، ومن أقوال العرب وأشعارهم وأمثالهم؛ حتى يتضح جلياً أثر هذا العدول وذلك المجاز في دلالة الجملة أو التركيب وبلاغة الأسلوب.

أ. حلول اسم الفاعل محل اسم المفعول

كثيراً ما يستعمل اسم الفاعل في موضع اسم المفعول في لغة القرآن وكلام العرب ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾ (الحاقة: 21)، فراضية مجازاً مرضية من باب إسناد الفعل المبني للفاعل إلى المفعول، ومثله قوله تعالى: ﴿خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ الصُّلْبِ﴾ (الطارق: 6)، دافق مجازاً مدفوق فقد أسند ما حقه أن يسند إلى الفاعل إلى ضمير المفعول وهو الماء؛ لأن الماء مدفوق وحقيقة هذا الإسناد ماء دافق صاحبه إياه، وكذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾ (هود: 11)، عاصم مجازاً معصوم ومنه قول الشاعر النابغة الذبياني:

فَبِتُّ كَأَنِّي سَاوَرْتَنِي ضَيْبِلَةٌ *** مِنْ الرُّقْشِ فِي أَنْيَابِهَا السُّمُّ نَاقِعٌ¹ (الطويل)،

(ناقع) مجازاً منقوع؛ لأن السم لا ينقع وإنما ينقع بفعل فاعل.

ومثاله أيضاً قول الحطيئة في هجاء الزبرقان بن بدر:

دَعِ المَكَارِمَ لَا تَرَحَّلْ لِبَغِيَّتِهَا *** وَأَقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الكَاسِي².

1- فخر الدين الرازي، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ص: 91.

1- النابغة الذبياني، ديوان النابغة الذبياني، تح: عباس عبد الساتر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 1996م ص: 54.

(الطاعمُ الكاسي) مجازهما المطعوم والمكسوف، فأسند المبنى للمعلوم إلى ضمير المفعول على طريق المجاز العقلي الذي علاقته المفعولية أي؛ أنت ذو طعام وكساء².

ب. حلول اسم المفعول محل اسم الفاعل:

وشاهد ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ حِجَابًا مَّسْتُورًا﴾ (الإسراء: 17)، (مستورا) مفعول بمعنى فاعل أي (ساترا) ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًّا﴾ (مريم: 19) (مأتيا) بمعنى (آتيا)، ومن ذلك قول العرب، سبيل مُفَعَّمٍ والمراد مُفَعَّمٌ؛ قوم مؤطوئين بالطريق. والمراد (واطئين) بحيث أسند ما بني للمفعول إلى الفاعل، وأسند الفعل إلى صيغة اسم المفعول والمراد اسم الفاعل، على طريق المجاز العقلي الذي علاقته الفاعلية¹.

ت. حلول المصدر محل اسم الفاعل

من الأمثلة قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا﴾ (الملك: 30)، (غورا) بمعنى (غائرا)، ومن ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِيَنَّكَ سَعْيًا﴾ (البقرة: 260)، (سعيًا) مجازه (ساعيات) ، أما في كلام العرب فقد ورد مجيء المصدر في مكان اسم الفاعل كثيرا على نحو ما ذكر سبويه أن العرب تقول: رجل نَوْمٌ ، ويوم غَيْمٌ إنما تريد النائم والغائم ، وأتيته ركضا بمعنى؛ راكضا.

واستشهد بقول الخنساء:

ترتع ما رتعت حتى إذا أدكرت * * * * * فإنما هي إقبالٌ وإدبارٌ (البسيط)

1- الحطيئة، ديوان الحطيئة، تح د. عمر الطباع، دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر، بيروت، 1990م، ص: 23.
2- انظر: عماد علي عبد السميع، التيسير في أصول واتجاهات التفسير، ص: 84.. أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة، ص: 221_220.. يوسف أبو العدوس، مدخل إلى البلاغة العربية، دار المسيرة، نعمان، ط1، 2000، ص: 172.. عبد الأمير محمد أمين الورد، ما خالف معناه مبناه، ص: 11-12.. ابن فارس الصاحب في فقه اللغة، ص: 168-محمد أحمد قاسمي، محي الدين ديب، علوم البلاغة، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، ط 2003م، مج1، ص: 238.
1- انظر: ابن خالويه، ليس في كلام العرب، ص: 318.. ابن جني، الخصائص، مج2، ص: 448.. ابن فارس الصاحب في فقه اللغة، ص: 160.. محمد أحمد قاسمي، محي الدين ديب، علوم البلاغة، مج1، ص: 237.

فقولها إقبال وإدبار بمعنى: مقبلة ومدبرة.

ومن الشواهد أيضاً: قول الشاعر:

فأنت طلاق والطلاق عزيمة * * * * ثلاثاً ومن يخرقُ أعق وأظلم

فقوله طلاق بمعنى: طالق على نحو ماء غورٍ أي؛ غائرٌ

وقول الشاعر:

سَيَذْكُرُنِي قَوْمِي إِذَا جَدَّ جِدُّهُمْ * * * * * وَفِي اللَّيْلَةِ الظَّلَمَاءِ يُفْتَقَدُ البَدْرُ¹ (الطويل)

فقد أسند الفعل (جدّ) إلى مصدره (جدهم) وهو ليس بفاعله على الحقيقة بل الفاعل الجاد وأصله جد الجاد جدا على طريق المجاز العقلي علاقته المصدرية¹.

ث. حلول اسم الفاعل محل المصدر

يجيء اسم الفاعل في موضع المصدر على نقيض السابق ، ومن شواهد هذا الباب قوله تعالى : ﴿لَيْسَ لَوْعَتِهَا كَاذِبَةٌ﴾ (الواقعة:02)، (كاذبة) بمعنى؛ (تكذيب) وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَصَادِقٌ﴾ (الذاريات:5)، (صادق) بمعنى (صدق) وقع الاسم موقع المصدر وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَى خَائِنَةٍ مِنْهُمْ﴾ (المائدة:13) (خائنة) مجازه (خيانة) بدليل قراءة ابن محيصن (خيانة) على المصدر ، وقوله تعالى : ﴿ فَهَلْ تَرَى لَهُمْ مِنْ بَاقِيَةٍ ﴾ (الحاقة:8) (باقية) بمعنى؛ (بقاء) ، وقوله تعالى : ﴿ لَا تَسْمَعُ فِيهَا لِأَغِيَّةً ﴾ (الغاشية:11) (لاغية) أي؛ (لغو) ، وقد ورد ذلك في كلام العرب قولهم : قم قائماً أي؛ قياماً ، واقعد قاعداً أي؛ قعوداً ، وفلانة حسنة الدالة أي؛ الدلال².

ح. حلول المصدر محل اسم المفعول

1-انظر: سبويه، الكتاب، مج1، ص: 370,337.. ابن يعيش، شرح المفصل في صيغة الإعراب، مج1، ص:58.. أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة، ص: 220,221.

1-انظر: فاضل السامرائي، معاني النحو، دار الفكر، الأردن، ط1، 2000م، مج1، 194، مج2، ص:288.. المبرد، الكامل، مج1، ص: 102.

2- انظر: أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة، ص: 220 _ القزويني، الإيضاح، مج1، ص: 85.

كثيرا ما يستعمل المصدر في موضع اسم المفعول في لغة القرآن والسنة وكلام العرب ، ومن الشواهد الدالة على ذلك قوله تعالى : ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ ﴾ (البقرة:255) ، (علمه) ؛أي (معلومه أو معلوماته) ، وقوله تعالى : ﴿ هَذَا خَلْقُ اللَّهِ ﴾ (لقمان:11) مجاز (الخلق) (مخلوقه) ، ومنه قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيِّدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ ﴾ (المائدة:95)، (الصيد) بمعنى (المصيد)، وأما في السنة : فمثاله حديث عائشة رضي الله عنها عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ أَحَدَّثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ»¹. (رد) بمعنى (مردود) على صاحبه، وفي كلام العرب فهو منتشر ومن ذلك قولهم في اللبن حَلْبٌ بمعنى؛ محلوب، وفي الدرهم ضَرْبُ الأَمِيرِ أي مضروبه، وكقولهم: الخلق يريدون المخلوق، رجل رضي أي: مرضي، هذه دراهم وزن سبعة أي: موزونة¹.

ج. حلول اسم المفعول محل المصدر

جاء بذلك القرآن الكريم على غرار قوله تعالى: ﴿بِأَيِّكُمْ الْمَفْتُونُ﴾ (القلم:5-6) (المفتون) أي (الفتنة) ومنه قوله تعالى : ﴿وَمَنْ يُهِنِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ مُكْرِمٍ﴾ (الحج:18) على قراءة أبي معاذ (مُكْرِمٌ) ومعناه (إكرام) ، وقوله تعالى : ﴿وَمَزَقْنَا لَهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾ (سبأ:19) أي؛ كل تمزيق وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنَ الْأَنْبَاءِ مَا فِيهِ مُزْدَجَرٌ﴾ (القمر:4) (مزدجر) بمعنى؛ (ازديجار)، وقوله تعالى: ﴿وَقُلْ رَبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ﴾ (الإسراء:80)،(مدخل) و(مخرج) أي؛(إدخال صدق وإخراج صدق)، وكذلك من سنن العرب قولهم : أنظره من معسوره إلى ميسوره أي من عسره إلى يسره².

1-انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، مج4، ص: 62_57.. الزمخشري، الكشاف، مج4، ص: 455_600_743.. الزركشي، البرهان في علوم القرآن، مج2، ص: 287.. الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، تح؛ د. علي بوملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1993، ص: 277.

1- انظر: سبويه الكتاب، مج4، ص: 43.. المبرد، الكامل، مج1، ص: 102.. أبو حيان، البحر المحيط، مج2، ص: 612.. الزركشي، البرهان، مج2، ص: 287.. الزمخشري، الكشاف، مج1، ص: 301..ابن يعيش، شرح المفصل، مج4، ص: 61.
2- انظر: المبرد، الكامل، مج1، ص: 102.. ابن السراج الأصول في النحو مج3، ص: 284.. ابن فارس الصحابي، ص: 180.. السيوطي، المزهري، مج1، ص 267.. ابن يعيش، شرح المفصل في صيغة الإعراب، مج4، ص: 62_63..

خ- انحراف اسم الفاعل عن بابه واستعماله وصفا لزمان الفعل ومكانه:

من عادات العرب في كلامهم أن اسم الفاعل يوصف به الزمان والمكان اللذان هما ظرفان للحدث الصادر عن الفاعل من قبيل المجاز العقلي الذي يسند فيه اسم الفاعل إلى الزمان والمكان الملابس له لعلاقة الزمانية أو المكانية ومن ذلك قولهم: نهر جار أي؛ مجرى فيه، نهاره صائم أي؛ مصوم فيه، وليل ساهر ونائم بمعنى؛ مسهور ومنوم فيه، وحرم آمن أي؛ مأمون فيه، ومن شواهد الشعر التي ذكرت في هذا المقام قول أوس بن حجر:

خُذِلْتُ عَلَى لَيْلَةٍ سَاهِرَةٍ * * * * بِصَحْرَاءِ شَرَّحٍ إِلَى نَاطِرِهِ (المتقارب)¹

فقوله ساهرة بمعنى سهرت فيها بحيث أسند اسم الفاعل (ساهرة) إلى الليل وهو الزمن، والليل لم يقع منه السهر بل كان واقع فيه على سبيل المجاز الذي علاقه الزمانية.

وقال جرير: لَقَدْ لُمْتِنَا يَا أُمَّ غَيْلَانَ فِي السُّرَى * * * * وَنَمْتٍ وَمَا لَيْلُ الْمَطِيِّ بِنَائِمٍ¹

حيث أسند اسم الفاعل (نائم) إلى الليل على سبيل المجاز العقلي الذي علاقه الزمانية والمراد ليل يقع النوم فيه، ومن الشواهد القرآنية الدالة على ذلك قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ نُمْكِّنْ لَهُمْ حَرَمًا آمِنًا يُجْبَىٰ إِلَيْهِ ثَمَرَاتُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ (القصص:57)، وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا﴾ (البقرة:126) فقوله: (آمنا) والمراد به (مأمونا فيه أهله)، وقوله تعالى: ﴿فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ﴾ (إبراهيم:17) أي؛ يوم عاصف الريح فيه².

د. انحراف اسم المفعول عن بابه واستعماله وصفا لزمان الفعل أو مكانه:

الزمخشري، الكشاف، مج2، ص: 688. الفيومي، المصباح المنير، مج2، ص 598.. ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، ص: 97.

1- أوس بن حجر، ديوان أوس بن حجر، تح؛ محمد يوسف نجم، دار بيروت، لبنان، 1980م، ص: 34.

1- محمد بن حبيب، شرح ديوان جرير، تح؛ د. نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة، ط3، 2018م، مج2، ص:

2- ابن فارس، الصحابي، ص: 168.. الزمخشري، الكشاف، مج2، ص: 547. الفيومي، المصباح المنير، مج2، ص: 414.

قد يستعمل اسم المفعول يوصف به الزمان أو المكان من باب المجاز العقلي الذي علاقته الزمانية أو المكانية وكان الفعل في هذه الحال وقع عليهما وليس فيهما ومن ذلك قولهم: إناء مسكوب، والمراد به مسكوب منه ماؤه، ومنه قول الشاعر أبو بكر الهذلي في تأبط شرا:

حَمَلَتْ بِهِ فِي لَيْلَةٍ مَرَّةً وَدَةً * * * * كَرَهَا وَعَقْدُ نِطَاقِهَا لَمْ يُحَلِّلْ¹ (الكامل)

فقول الشاعر (مَرَّةً وَدَةً) معناه مزعودة فيها، كأنه لما وقع الزعود والذعر فيها جعله لها².

ثالثا: بلاغة العدول الاستعمالي على سبيل المجاز الحكمي

لا يعدل عن الحقيقة إلى المجاز الحكمي أو العقلي إلا لإفادة أسرار متنوعة وتحقيق أغراض بلاغية متعددة من أهمها:

1. الاتساع والإيجاز: يحمل هذا العدول على أنه من باب السعة في الكلام وأحد مظاهر شجاعة العربية وسننها في الحذف والاختصار والإيجاز على غرار ما ذهب إليه سبويه في الكتاب، والسيرافي في شرحه للكتاب، وابن فارس في الصحابي، يقول سبويه: "ومما جاء على اتساع الكلام والاختصار: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعَيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾ (سورة يوسف: 82)، إنما يريد أهل القرية، فاختصر عمل الفعل في القرية كما كان عاملا في الأهل لو كان ها هنا. ومثله: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ [سبأ: 33]، وإنما المعنى: بل مكرم في الليل والنهار..."¹، كما عقب سبويه على قول الخنساء: إنما هي قبال وإدبار في البيت الذي ذكر سابقا بقوله فجعلها الاقبال والإدبار، فجاز على سعة الكلام كقولك: نهارك صائم، وليلك قائم²، ويقول ابن فارس: "ومن سنن العرب الحذف والاختصار يقولون: والله أفعل ذلك، يريد لا أفعل ومنه قوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ (يوسف: 82) ... وبنو فلان يطوهم الطريق، أي؛ أهله ... وباب المفعول يأتي بلفظ الفاعل تقول: سر كاتم أي؛ مكتوم، وفي كتاب الله جل ثناؤه

1-التبريزي، شرح ديوان الحماسة، دار القلم، بيروت د ط، د ت، مج، ص: 20.

2-انظر: المرزوقي، شرح ديوان الحماسة، تح؛ مريد الشيخ، إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2003م، ص: 66.. انظر: محروس إبراهيم محمد، البنية الصرفية، ص: 134.

1- سبويه، الكتاب، مج1، ص: 212.

2-انظر: المصدر نفسه، مج1: ص: 337.

﴿ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ ﴾ (هود:43) أي؛ لا معصوم... ومن سنن العرب وصف الشيء بما يقع فيه أو يكون منه كقولهم: يوم عاصف الريح قال الله جل ثناؤه: ﴿ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ ﴾ (إبراهيم:18) فقيل: عاصف؛ لأن عصف ريحه يكون فيه¹.

2.المبالغة : يقول في ذلك الأمدي في معرض تأويله للمصادر تقع أوصافاً لأسماء الفاعلين: "إنما زيد دهره أكل ونوم ، وإنما عمرو أبداً قيام وقيود " فنقيم المضاف إليه مقام المضاف ؛لأنه يدل عليه ، أو تجعل زيدا نفسه الأكل والنوم، وعمرا القيام والقيود على المبالغة ؛ لأن ذلك كثيراً منهم...فيقال: هند الحسن كله ، ودعد الجمال أجمعه ، وزيد الهرم أقصاه، وعبد الله التيه بعينه ، فإن شئت كان المعنى هند صاحبة الحسن كله ، ودعد ذات الجمال أجمعه ، وزيد أخو الهرم أقصاه ، وعبد الله ذو التيه ، فأقمت المضاف إليه مقام المضاف مثل : وأسأل القرية ، وإن شئت جعلت هندا في الحسن ودعدا في الجمال على المبالغة لما كانتا متناهيتين في هذين الوصفين"¹، وعلق ابن يعيش على باب المصادر التي تخرج عن دلالتها على مجرد الحدث إلى كونها وصفاً للشيء قائلاً : " فهذه المصادر كلها مما وصف بها للمبالغة كأنهم جعلوا الموصوف ذلك المعنى لكثرة حصوله منه وقالو: رجل عدل ورضي وفضل ؛ كأنه لكثرة عدله والرضى عنه وفضله ، جعلوه نفس العدل والرضى والفضل"².

3.المشابهة أو الملايسة والتوكيد: وفي ذلك يقول ابن جنبي: "ومن المجاز كثير من باب الشجاعة في اللغة من الحذوف والزيادات، والتقديم والتأخير، والحمل على المعنى والتحريف". ثم أخذ يمثل لذلك بقوله: "ألا ترى أنك إذا قلت: بنو فلان يطوهم الطريق... ووجه التشبيه: إخبارك عن الطريق بما تخبر به عن سالكيه؛ فشبهته بهم إذا كان هو المؤدي لهم، فكأنه هم. وأما التوكيد؛ فلأنك إذا أخبرت عنه بوطئه إياهم كان أبلغ من وطء سالكيه له، وذلك أن الطريق مقيم ملازم، فأفعاله مقيمة معه وثابتة بثباته وليس كذلك أهل الطريق ... ولما كان

1- ابن فارس، الصحابي، ص: 156.

1- الأمدي، الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، تح: السيد أحمد صقر، دار المعارف، مصر، 4، 1995م، مج1، ص 174.

2- ابن يعيش، شرح المفصل، مج2، ص: 237.

هذا كلاما الغرض فيه المدح والثناء اختاروا له أقوى اللفظين؛ لأنه يفيد أقوى المعنيين¹، ويقول الخطيب القزويني في معنى هذه الظاهرة وملابساتها: "إسناد الفعل أو معناه إلى ملابس له غير ما هو بتأول، وللعمل ملابس شتى؛ يلبس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والمكان والسبب"².

4. رونق الأسلوب وبلاغة الأداء: يعد خروج الصيغة عن بابها في الاستعمال إلى موضع صيغة أخرى غاية في البلاغة وقمة في الفصاحة وأساسا للتحقيق أدبية الأدب وشاعرية الشعر وهو ما صرح به الإمام عبد القاهر الجرجاني في تعليقه على قول الخنساء في بيتها السابق (فإنما هي إقبال وإدبار) حيث قال: "واعلم أنه ليس بالوجه أن يعد هذا على الإطلاق معداً ما حذف منه المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه مثل قوله عز وجل: ﴿ وَسئَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا ﴾ (يوسف:82)...؛ لأن المضاف محذوف كان في حكم المنطوق به، وليس الأمر كذلك في بيت الخنساء؛ لأننا إذا جعلنا المعنى فيه الآن كالمعنى إذا نحن قلنا: فإنما هو ذات إقبال وإدبار؛ أفسدنا الشعر على أنفسنا وخرجنا إلى شيء مغسول وإلى كلام عامي مرذول، وكان سبيلنا سبيل من يزعم مثلاً في بيت المتنبي:

بدت قمراً ومالت خوط بان **** وفاحت عنبراً ورنّت غزالاً¹ (الوافر)؛

أنه في تقدير محذوف، وأن معناه الآن كالمعنى إذا قلت: بدت مثل؛ قمر ومالت مثل؛ خوط بان وفاحت مثل؛ عنبر ورنّت مثل؛ غزال، في أنا نخرج إلى الغثاة وإلى شيء يعزل البلاغة عن سلطانها ويخفض من شأنها، ويصد بأوجها عن محاسنها، ويسد باب المعرفة بها وبلطائفها علينا"².

1- ابن جني، الخصائص، مج2، ص 448_449.

2- القزويني، الإيضاح، مج1، ص: 84_86.

1- المتنبي، ديوان المتنبي، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1983م، ص:140.

2- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، مج 1، ص: 302.

قلت: وبذلك أكد مجازية هذه الأمثلة وتلك العدولات وأنها لا تفهم إلا في إطار المجاز العقلي أو الحكمي في الإسناد، كما أبان دوره في دلالة الجملة وأثره في خصوصية الأسلوب وبلاغة الأداء.

هذا ونخلص في نهاية هذا الفصل إلى التأكيد على أهمية الصيغة الصرفية وبنية الكلمة وآثرها في دلالة التركيب وبلاغة الأداء وخصوصية الأسلوب، سواء بالتمييز بين فروع الخبر في الإثبات، أو بالالتفات بين الأساليب وما يؤدي إليه من تطرية الكلام والمبالغة فيه وتنشيط السامع وإيقاظه، أو بالعدول بينها في الاستعمال المجازي العقلي في الإسناد وما يحققه من أسرار ولطائف بلاغية تشمل التوسع في العبارة، والمبالغة والتوكيد في الأداء، والملابسة والتشبيه بين المعاني.

الباب التطبيقي

الفصل الأول

تغاير البناء الصرفي في القراءات القرآنية وأثره على

المعاني التفسيرية

• المبحث الأول: القراءات القرآنية ومبدأ التواتر والاختيار.

• المبحث الثاني: اتجاهات العلماء في توجيه القراءات القرآنية.

• المبحث الثالث: تغاير البناء الصرفي في القراءات لتوضيح المعنى

التفسيري والحكم الفقهي.

• المبحث الرابع: تغاير البناء الصرفي في القراءات لتباين المعنى التفسيري

والحكم الفقهي.

• المبحث الخامس: تغاير البناء الصرفي في القراءات لتوسيع المعنى

التفسيري.

الفصل الأول: تغاير البناء الصرفي في القراءات القرآنية وأثره في المعاني التفسيرية

ينصب هذا الجانب على دراسة بعض النماذج القرآنية ضمن سياق القراءات القرآنية، بوصفها الجانب التطبيقي لما توصل إليه الجانب النظري من قواعد نظرية، ولذلك كان من الأجدر قبل أن نطبق القواعد النظرية المنوطة بعلاقة البناء الصرفي أو بنية الكلمة بقضية تتوابع الدلالة على أمثلة من القرآن الكريم من توطئة نوضح فيها علاقة دراسة البناء الصرفي والدلالة بميدان القراءات القرآنية، وهذا لا يتأتى إلا بالإجابة عن الأسئلة الآتية: ما المقصود بالقراءات القرآنية؟ وما الفرق بين القراءة والحرف واللهجة واللغة؟ ولماذا تعددت أحرف القرآن؟ ولم تختلفت القراءات القرآنية؟ ما الغرض من هذا الاختلاف والتغاير؟ وما مجالاته واتجاهاته، أهو اختلاف صوتي محض يتعلق بالنطق وكيفية الأداء، أم يشمل المستويات الأخرى النحوية والصرفية والدلالية؟

المبحث الأول: القراءات القرآنية ومبدأ التواتر والاختيار

أولاً: القراءات القرآنية المفهوم والشروط والأقسام

أ. لغة:

جمع قراءة، وهي مصدر من قرأ يقرأ قراءة وقرآنا، ومعنى كلمة "قرأ" جمع، يقال: قرأت الشيء أي؛ جمعته وسمي القرآن قرآنا؛ لأنه جمع القصص والأمر والنهي والوعد والوعيد والآيات والسور بعضها إلى بعض، وهو مصدر كالفقران والكفران، وقد يطلق على الصلاة؛ لأن فيها قراءة تسميةً للشيء ببعضه وعلى القراءة نفسها، والاقتران افتعال من القراءة وقد تحذف الهمزة منه تخفيفا فيقال قران وقريت وقرأ¹.

ب. اصطلاحاً :

ذكر العلماء المختصون في هذا الفن لها تعريفات عدة بعضها قريب من بعض وبعضها متداخل، غير أنها لم تكن جامعة ولا مانعة؛ لاختلاف المذاهب والمدارس التي تنسب إليها، ومن أبرز هذه التعريفات قال أبو حيان الأندلسي (ت574هـ): "هو علم يبحث فيه عن كيفية

1- انظر : ابن منظور، لسان العرب، مج1، ص : 129.. الجوهري، الصحاح، مج1، ص : 64، 65.

الفصل الأول: تغيير البناء الصرفي في القراءات القرآنية وأثره في المعاني التفسيرية

النطق بألفاظ القرآن¹. وقال ابن الجزري (ت833هـ): "هو علم يعنى بكيفية أداء كلمات القرآن الكريم واختلافها معزواً إلى ناقله"². إلا أن تعريف الإمام عبد الفتاح القاضي (ت1403هـ) -وهو من المتأخرين- أكثر دقة ووضوحاً ولذلك رجحه غير واحد من الباحثين في هذا الاختصاص، حيث قال رحمه الله: "هو علم يعرف به كيفية النطق بالكلمات القرآنية، وطرق أدائها اتفاقاً واختلافاً، مع عزو كل وجه إلى ناقله"³.

يمكن القول في ضوء ما تقدم من التعريفات أن القراءات هي الأوجه أو الأحرف التي نزل بها القرآن الكريم على قلب النبي صلى الله عليه وسلم ، وتواترت عنه ، وكانت مساوقة للرسم العثماني ، إلا أن كل إمام من الأئمة القراء اختار في قراءته أحد هذه الأحرف وتبناها دون غيره أو جمع قراءته بين حرفين أو أكثر ، ثم بعد ذلك ينتهجها نخبة من التلامذة والقراء من بعدهم وبذلك تقوم القراءة على مبدأ التواتر والاختيار في آن واحد على نحو ما نجدهم يقولون : قراءة نافع أو حرف نافع ، ويؤكد هذا المعنى الإمام العلم القرطبي (ت671هـ) حين عرف بالقراءات القرآنية إذ يقول: " وهذه القراءات المشهورة هي اختيارات أولئك الأئمة القراء ، وذلك أن كل واحد منهم اختار فيما روي وعلم وجهه من القراءات ما هو الأحسن عنده والأولى ؛ فالتزمه طريقة ورواه وأقرأ به واشتهر عنه وعرف به ونسب إليه فقليل : حرف نافع وحرف ابن كثير ، ولم يمنع واحد منهم اختيار الآخر ولا أنكره بل سوّغه وجوزه ، وكل واحد من هؤلاء السبعة روى عنه اختياران أو أكثر وكل صحيح"⁴.

ت. أركان القراءة الصحيحة (شروط قبول القراءات):

- 1- أبو حيان، البحر المحيط، مج1، ص : 26.
- 2- ابن الجزري، منجد المقرئين ومرشد الطالبين، دار الكتب العلمية. بيروت-لبنان، ط1، 1999م، ص:69.
- 3- عبد الفتاح القاضي، البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريق الشاطبية والدرّة، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، ط1، 1401هـ، مج1، ص7.
- 4- القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مج1، ص :46.

الفصل الأول: تغيير البناء الصرفي في القراءات القرآنية وأثره في المعاني التفسيرية

وضع المتقدمون ضابطاً من ثلاثة شروط مجتمعة لقبول القراءات ولمعرفة القراءة الصحيحة ومن ذلك ما نجده عند مكي بن أبي طالب الذي يشرط: أن يكون للقراءة وجه قوي في العربية، وأن تكون موافقة لرسم المصحف العثماني، وأن تجتمع العامة عليها. والمقصود بذلك: أهل الحرمين، أو أهل المدينة والكوفة. وربما جعلوا الاختيار لما اتفق عليه نافع وعاصم؛ لأن قراءتهما أوثق القراءات وأصحها سنداً، وأفصحها في العربية، ويتلوها في الفصاحة قراءة أبي عمرو والكسائي¹. ثم تطور هذا المقياس الضابط للتفرقة بين القراءة الصحيحة وغيرها وانتهى إلى ما اشترطه ابن الجزري وهو: "صحة السند عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وموافقة العربية ولو بوجه، وموافقة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً"². وقال ابن الجزري في ذلك:³

فَكُلُّمَا وَاْفَقَ وَجْهَ نَحْوِ *** وَكَانَ لِلرَّسْمِ اِحْتِمَالًا يَحْوِي
وَصَحَّ اِسْنَادًا هُوَ الْقُرْآنُ *** فَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ اَلْاَرْكَانُ

ث. أقسام القراءات القرآنية

تنقسم القراءات القرآنية من حيث قبولها وردها إلى ثلاثة أضرب:

1. **القراءة المتواترة:** وهي المقطوع باتصالها بالنبي صلى الله عليه وسلم سواء تواتر نقلها أو استفاض⁴، وحصر بعض أهل العلم هذا القسم من القراءات في القراءات السبع، قراءات الأئمة السبعة المشهورين الذين جمعهم الإمام ابن مجاهد في كتابه الشهير (السبعة في القراءات)، وهم؛ الإمام نافع المدني (199هـ)، وابن كثير المكي (120هـ)، والإمام أبو عمرو

1- انظر: مكي بن أبي طالب، الإبانة عن معاني القراءات، تح د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار النهضة، مصر، 1977م، ص: 98.

2- ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، تح: علي محمد الضياع، دار الكتب العلمية، بيروت، 2016م، مج1، ص: 09_السيوطي، الإتيان في علوم القرآن، مج1، ص: 258.

3- ابن الجزري، متن طيبة النشر في القراءات العشر، تح محمد تميم الزغبى، دار الهدى، جدة، ط1، 1994م، ص: 32

4- انظر: عبد الهادي الفضلي، تاريخ القراءات القرآنية، دار القلم، لبنان، ط2، 1985م، ص: 59.

الفصل الأول: تغيير البناء الصرفي في القراءات القرآنية وأثره في المعاني التفسيرية

البصري (154هـ)، والإمام ابن عامر الشامي (128هـ)، والإمام عاصم الكوفي (127هـ)،
والإمام حمزة الكوفي (156هـ)، والإمام الكسائي الكوفي (189هـ).¹

2. **القراءة الصحيحة الأحاد:** فهي القراءة الجامعة للأركان الثلاث ووافقت الشروط التي ذكرت قبل (صحة السند، موافقة المصحف العثماني، موافقة العربية ولو بوجه) وكان نقلها لم يبلغ حد التواتر أي؛ المستوى المعهود في القطع باتصالها بالنبي صلى الله عليه وسلم.²

3. **القراءة الشاذة:** وهي المخالفة للرسم³، وإن وافقت العربية وصح سندها، كقراءة ابن شنبوذ الذي كان يرى جواز القراءة بما خالف الرسم العثماني. أما قراءة مقسم العطار الذي أجاز كل قراءة وافقت العربية والرسم وإن لم يكن لها سند فقد عدّها ابن الجزري من المردود الذي مرتكبه مرتكب لعظيم من الكبائر وابتدع بدعة ضل بها عن قصد السبيل؛ وذلك لأن الأصل في القراءة أنها سنة متبعة والقرآن لا يثبت إلا بنقل صحيح.⁴

ثانياً: الفرق بين القراءات السبع والأحرف السبعة

مما يجدر الإشارة إليه في هذا المقام التمييز بين المقصود بالقراءات السبع والأحرف السبعة التي جاءت في قول النبي صلى الله عليه وسلم: "إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أَنْزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ فَاقْرَءُوا مَا تيسر منه"⁵، اختلف العلماء في تفسير قوله صلى الله عليه وسلم: سبعة أحرف على نحو من أربعين قولاً كما ذكر ذلك السيوطي في كتابه الإتيقان⁶، كل قول ينمي عن متجه صاحبه وطبيعة الفن الذي ينتمي إليه، وهم إن يختلفون في ذلك فإنهم يتفقون على أنه ليس المقصود أن يكون الحرف الواحد يقرأ على سبعة أوجه، إذ لا يوجد ذلك إلا في نزر يسير من الألفاظ نحو: (أف، وجبريل، وأرجه، وهيهات، وهبت، عبد الطاغوت)، وهذا ما

1- انظر: ابن مجاهد السبعة في القراءات، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط2، 14002هـ، مج3، ص:53_87.

2. أنظر: عبد الهادي الفضلي، تاريخ القراءات القرآنية، ص:59.

3. انظر: المرجع نفسه، ص:59.

4. انظر: ابن الجزري، النشر، مج1، ص: 35_43_17_11.

5. البخاري، صحيح البخاري، تح، محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ مج6، ص:14.

6. انظر: السيوطي، الإتيقان في علوم القرآن، مج1، ص:164.

الفصل الأول: تغيير البناء الصرفي في القراءات القرآنية وأثره في المعاني التفسيرية

يؤدي إلى أن المقصود بالسبعة الأحرف الكثرة وليس العدد، وعلى أنه لا يجوز أن يكون المراد هؤلاء السبعة القراء المشهورين؛ لأنهم لم يكونوا خلقوا ولا وجدوا، وأول من جمع قراءتهم الإمام أبو بكر بن مجاهد في القرن 4هـ¹. ولعل من أرجح الأقوال، وأشدّها لصوقاً بموضوع الدراسة هو تفسيرها بوجوه التغير التي يقع بها الاختلاف في القراءة² على نحو ما يقع في:

أ. **اختلاف الأسماء في الإفراد والتنثية والجمع والتأنيث:** كما في قوله تعالى: ﴿كُلُّ أَمْنٍ بِإِلَهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ﴾ (البقرة: 285)، فقد قرئ (وكتبه) بالجمع و(كتابه) بالإفراد³.

ب. **الاختلاف في وجوه الإعراب:** كما في قوله تعالى: ﴿هُؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ [هود: 78] فقد قرئ (أطهر) برفع الراء ونصبها⁴.

ت. **الاختلاف في التصريف:** مثل قوله تعالى: ﴿فَقَالُوا رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا﴾ (سبأ: 19) قرئ (باعِد) خفيفة العين قبلها ألف على الأمر، و(بعَد) مشددة مكسورة العين بغير ألف، كما قرئ (ربُّنا) برفع الباء، و(باعِد) بفتح العين والبدال قبلهما ألف، على أنه فعل ماضٍ⁵.

ث. **الاختلاف في التقديم والتأخير:** وقد يقع ذلك في حروف الكلمة، في مثل قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَيَّأْسِ﴾ (الرعد: 31)، قرئ (بيأس) بياعين متتالين، كما قرئ (يأيس) بياعين بينهما ألف¹، ويقع كذلك في الكلمات، كما في قوله تعالى: ﴿فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ﴾ (التوبة: 111) قرئ بالبناء للفاعل في الأول وللمفعول في الثاني وقرئ بالعكس².

1- انظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، مج1، ص24.

2- انظر: مكي بن أبي طالب، الإبانة عن معاني القراءات، ص: 74 - ابن الجزري، النشر، مج1، ص: 27.. السيوطي، الإتيان في علوم القرآن، مج1، ص: 166.

3- قرأها بالجمع ابن كثير ونافع وعاصم، وقرأها بالإفراد الكسائي وحمزة، ينظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص: 195_641.

4- قرأها العامة بالرفع، وقرأها بالنصب الحسن وزيد بن علي وعيسى بن عمر وغيرهم. ينظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، ص: 65، حيان، البحر المحيط، مج6، ص: 187.

5- الأولى قراءة الجمهور السبعة، والثانية قراءة ابن كثير وأبي عمرو، والأخرى قرأ بها يعقوب، انظر: البناء، اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، تح أنس مهرة، دار الكتب العلمية، لبنان، ط3، 2006م، ص: 490_459.

الفصل الأول: تغيير البناء الصرفي في القراءات القرآنية وأثره في المعاني التفسيرية

ج. **الاختلاف بالإبدال**: سواء كان إبدال حرف بحرف كقوله تعالى: ﴿وَأَنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا﴾ (البقرة: 259)، قرئ (ننشزها) بالزاي المعجمة مع ضم النون الأولى³، وقرئ (ننشرها) بالراء المهملة مع ضم النون الأولى، أم إبدال لفظ بلفظ، على نحو ما ورد في قوله تعالى: ﴿كَالْعِهْنِ الْمَنْفُوشِ﴾ (القارعة: 5) فقد روي كالصوف المنفوش⁴.

ح. **الاختلاف بالزيادة والنقصان**: مثلما وقع في قوله تعالى: ﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ (آل عمران: 133) فقد قرئ (وسارعوا) بإثبات الواو الأولى وحذفها⁵، وقوله تعالى: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ (الحديد: 24) قرئ بإثبات (هو) وحذفها⁶.

خ. **الاختلاف في التفتيح والترقيق، والفتح والإمالة، والإظهار والإدغام والهمز والتسهيل والمد والقصر ونحو ذلك**⁷.

في المقابل نجد أن المقصود بالقراءات السبعة هي قراءات الأئمة السبعة الذين سبق ذكرهم في مبحث أقسام القراءات القرآنية⁸، وهي قراءات صحيحة ومتواترة جمعها وانتقاها الإمام العلم الفذ ابن مجاهد من ضمن عشرات القراءات الصحيحة والشاذة والمردودة التي وجدت في عصره نموذجاً للقراءات التي تعلو منزلتها في الصحة والسند والرواية من جهة، وتحوي جميع الأحرف التي نزل بها القرآن الكريم من جهة أخرى؛ الأمر الذي جعل علماء

1- روي هذا الوجه عن البرقي، انظر: البناء، إتحاف فضلاء البشر، ص: 334.

2- قرأها جمهور السبعة بتقديم المبنى للفاعل، وقرأها حمزة والكسائي بالعكس، انظر: ابن مجاهد السبعة: ص 319.

3- قراءة ابن عامر وحمزة والكسائي بالزاي وضم النون، وقرأها ابن كثير ونافع وأبو عمرو بالراء وضم النون، انظر: ابن مجاهد السبعة، 189.

4- يروي هذا الوجه عن ابن مسعود، انظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن ص: 179.

5- قرأها الجمهور بإثبات الواو، وقرأ بحذفها نافع وابن عامر، انظر: ابن مجاهد السبعة، ص: 216.

6- قرأها الجمهور بإثباتها، وقرأ بحذفها نافع وابن عامر، انظر: ابن مجاهد، السبعة، ص: 628.

7- انظر: ابن الجزري، النشر، مج 1، ص: 27.

8- انظر هذه الدراسة، ص: 162، 163.

الفصل الأول: تغاير البناء الصرفي في القراءات القرآنية وأثره في المعاني التفسيرية

القراءات من بعده يطبقون على الأخذ بها ويتقبلونها بالقبول ، و يوافقونه عليها حتى أنه صار علما عندهم على أول من سبع السبعة¹.

وما يؤكد قيام القراءات على مبدأ الاختيار والتواتر أن كل قراءة من هذه القراءات لا تساق لهجة إمامها وقارئها ولا لهجة روايتها ، مثلما هو الشأن عند ابن كثير المكي الحجازي إذ يقرأ بتحقيق الهمزة وهي لغة تميم² ، كما نجد الإمام عاصم الكوفي لا يُميل ولا يدغم في قراءته وذلك مخالف للهجة أهل نجد³ ، وأيضا ينبغي التنبيه على أن رواية التلميذ لا تخرج عن كونها اختيارا لشيخه وإمامه⁴ ، وهذا القول الذي سقناه ليس لنفي الموافقة مطلقا بين قراءة الإمام ولهجة قومه والبيئة التي ينتسب إليها ، وإنما إثباتا لما تم تقريره من قبل من أن القراءات القرآنية ناتجة عن كونها اختيارا من الأحرف أو اللغات المتواترة عن الرسول صلى الله عليه وسلم في أداء القرآن وقراءته⁵.

قلت: ولعل مبدأ الاختيار الذي قامت عليه قراءات الأئمة السبعة تعد دليلا على ما ستستكشفه الدراسة فيما بعد وهو تنوع القراءات القرآنية لم يكن الغرض منه مجرد التخفيف والتسهيل على الأمة في جانب الأداء الصوتي الذي تختلف فيه لهجاتها، وإنما جاء هذا التعدد في كثير من مواضعه لأغراض وفوائد أخرى بلاغية وإعجازية وتفسيرية وفقهية استنبطها العلماء المتأخرون؛ الأمر الذي يقر بفعالية دراسة البناء الصرفي والدلالة في ميدان القراءات القرآنية وهو ما سنسعى إلى اكتشافه في المباحث اللاحقة بإذن الله تعالى.

1- انظر: ابن الجزري، النشر، مج1، ص:24. السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، مج1، ص:274،275.. محمد عبد الخالق عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، مج4، ص44.

2- انظر: ابن مجاهد، السبعة، ص:132 _ إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، ط1، 2002م، ص: 67_68.

3- انظر: ابن مجاهد، السبعة، ص:116_146.. إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ص55_56.

4- انظر: ابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها، تح، محمد عبد الرحمن العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1992م، مج1، ص:14.

5- انظر: إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ص56.

ثالثاً: فوائد اختلاف القراءات

يحسن بنا في هذا المقام استظهار بعض الحكم والأسرار الناتجة عن الاختلاف بين الأوجه والأحرف القرآنية، ثم التطرق إلى الجوانب اللغوية والفوائد الدلالية والبلاغية، بالإضافة إلى بيان ضروب توجيه المفسرين واللغويين لهذا الاختلاف.

إن الغاية الكبرى والفائدة العظمى لنزول القرآن على هذه السبعة الأحرف وعلى هذا النحو من التغاير والاختلاف في بعض ألفاظه حسبما تشير إليه بعض مرويات الحديث وملايساته¹؛ علة التخفيف على الأمة وإرادة التيسير بها، والتهوين عليها، يقول ابن مجاهد في هذا المقام: "اختلف الناس في القراءات، كما اختلفوا في الأحكام، ورويت الآثار بالاختلاف عن الصحابة والتابعين، توسعة ورحمة للمسلمين، وبعض ذلك قريب من بعض"²، وأكد ابن الجزري ذلك بقوله: "وكانت العرب الذين نزل القرآن بلغتهم لغاتهم مختلفة، وألسنتهم شتى، ويعسر على أحدهم الانتقال من لغته إلى غيرها، أو من حرف إلى آخر، بل قد يكون بعضهم لا يقدر على ذلك ولا بالتعليم والعلاج، لا سيما الشيخ والمرأة، ومن لم يقرأ كتاباً، كما أشار إليه صلى الله عليه وسلم، فلو كلفوا العدول عن لغتهم والانتقال عن ألسنتهم؛ لكان من التكليف بما لا يستطاع"³. هذا وإن كان القرآن الكريم قد نزل بأحرف وافقت لغات العرب ولهجاتهم، ورخص النبي صلى الله عليه وسلم لكل قراءته بلغته التي اعتاد عليها طفلاً وناشئاً وكهلاً، فإنه من البديهي أن تأتي القراءات القرآنية التي هي اختيارات الأئمة من الأحرف المتواترة أكثر اختلافاً وتغايراً.

1- يتذاكر العلماء في ذلك مرويات كثيرة، منها أن جبريل أتاه فقال له: "إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على حرف، فقال صلى الله عليه وسلم: "أسأل الله معافاته ومعونته، إن أمتي لا تطيق ذلك"، ومنها "إن ربي أرسل إلي أن أقرأ القرآن على حرف، فرددت إليه أن هون على أمتي" ولم يزل يردد المسألة في الحالين متى بلغ سبعة أحرف. ينظر: ابن الجزري، النشر، مج1، ص:22.. السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، مج1، ص:164-165.. محمد بن علي الحسين الحداد، الكواكب الدرية فيما ورد في إنزال القرآن على سبعة أحرف من الأحاديث النبوية....، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، 1344هـ، ص:3،4.

2- ابن مجاهد، السبعة، ص:45.

3- ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، مج1، ص:22.

الفصل الأول: تغيير البناء الصرفي في القراءات القرآنية وأثره في المعاني التفسيرية

ومن الجدير بالتنبيه عليه في هذا المقام أن علة التيسير والتخفيف التي أشار إليها الحديث السابق وألمح إليها علماء القراءات بأنها فائدة لاختلاف القراءات وتعددتها والتي تعزى إلى اللغات واللهجات ؛ لم يقصد بها تخفيف ألفاظ القرآن في القراءة والنطق فحسب ،حيث يرتبط التيسير والتخفيف أساسا بمستوى واحد من مستويات الأداء اللغوي وهو اختلاف الأداء الصوتي في بعض عادات النطق تبعا لاختلاف اللهجات ، وأن التغيير في هذا الجانب تغيير صوتي يندرج تحت ما يعرف بالأصول¹ في علم القراءات كالإدغام والإظهار والفتح والإمالة والهمز والتسهيل وغيره مما لا يغير اللفظ عن صفته وأصل دلالاته وإن كان في الأغلب العام كذلك ، بل يشمل التخفيف جانبا آخر من وجوه التغيير القرآني متواترا كان أو غير متواتر، لا يمكن عزوه بحال إلى اختلاف اللهجات، كاختلاف القراءات في التقديم والتأخير، والذكر والحذف، وتعاقب حروف المعاني والصيغ، وبعض وجوه الإعراب وغير ذلك مما يغير اللفظ والتركيب عن صفته؛ الأمر الذي يؤدي بداهة إلى تفاعل الأسلوب، وتغيير المعاني التفسيرية، وتلوين الخطاب، ومن ثم تنوع الوجوه البلاغية المترتبة عليها، وكذلك تغيير الدلالات²، ويعرف هذا الجانب في علم القراءات بفرش الحروف³.

قلت: قد يقودنا هذا إلى الاعتقاد بأن في تغيير القراءات فوائد أخرى تتجاوز رخصة التيسير والتخفيف على الأمة في جانب الأداء الصوتي الذي تختلف فيه لهجاتها على نحو ما ذكر علماء القراءات المتأخرين كالزركشي (794هـ)، وابن الجزري (833هـ)، والسيوطي

1- مصطلح "الأصول" عرفه ابن الجزري: "بأنه اختلاف القراءات فيما اتحد لفظه ومعناه مما يتنوع صفة النطق فيه كالمدات وتحقيق الهمزات والإظهار، والادغام، والروم والاشمام وترقيق الراءات وتقخيم اللامات" انظر: ابن الجزري، النشر: مج1، ص27_30.

2- انظر: أحمد سعد محمد، التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية، مكتبة الآداب، القاهرة، 1998م، ص: 18، 21-محروس محمد إبراهيم، البنية الصرفية، ص: 153، 155.

3- مصطلح "فرش الحروف" يمكن تعريفه "بأنه الالفاظ القرآنية التي تختلف فيها القراء، والتي لا تتدرج ضمن قواعد ومسائل أصول القراءة، فيكون الكلام على كل حرف في موضعه على ترتيب السورة"، انظر: أبو شامة، إبراز المعاني من حرز الأمان، ص: 319.. محمد أحمد مفلح القضاة، أحمد خالد شكري، محمد خالد منصور، مقدمات في علم القراءات، دار عمار، الأردن، ط1، 2001، ص127.

الفصل الأول: تغاير البناء الصرفي في القراءات القرآنية وأثره في المعاني التفسيرية

(911هـ) من فوائد ودلالات بلاغية أراها شديدة التعلق بفائدة التخفيف والتيسير، وهذه الفوائد التي استخرجوها لاختلاف القراءات وتعددتها وقد ذكروا منها¹:

أ. **المبالغة في إعجاز القرآن بإيجازه:** إذ كل قراءة بمنزلة الآية، وتتوع اللفظ بكلمة يقوم مقام آيات، ولو جعلت دلالة كل لفظ آية على حدى، لم يخف ما كان في ذلك من التطويل.
ب. **سهولة حفظه وتيسير نقله:** إذ هو على هذه الصفة من الوجازة والبلاغة؛ فإنه من يحفظ كلمة ذات أوجه أسهل عليه، وأقرب إلى فهمه، وأدعى لقبوله من حفظه جملا من الكلام تؤدي معاني تلك القراءات المختلفة ولا سيما إذا كان خطه واحدا؛ فإن ذلك أسهل وأحفظ وأيسر لفظا.

ت. **أن اختلاف القراءات صار حجة لأهل اللغة:** بحيث يستدل كل فريق ويحتج لما ذهب إليه بالقراءة التي تتفق ومذهبه اللغوي وتعضد وجهته مثال ذلك: استدلال الكوفيون على جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار² بقراءة (والأرحام) بكسر الميم³ من قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ (النساء: 01).

ث. **الدلالة على المعنى التفسيري والحكم الفقهي في الآية:** إما بتبيين ما استشكل كقوله تعالى: ﴿وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ﴾ (النساء 12)، حيث قرأ سعد بن أبي وقاص وغيره: "ولهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ مِنْ أُمٍ"، حيث ذكر ابن الجزري أن أكثر الصحابة وكذلك الشافعي ومالك وإسحاق وغيرهم يقولون بالتشريك بين الأخوة؛ لأنهم من أم واحدة⁴. أو بتبيين ما لعله لا يعرف، كقوله تعالى: ﴿كَالْعِهْنِ الْمَنْفُوشِ﴾ (القارعة: 5) فقراءة عبد الله بن مسعود: "كالصوف المنفوش"

1- انظر: ابن الجزري، النشر، مج1، ص: 28_54، الزركشي، البرهان في علوم القرآن، مج1، ص: 326_339.. السيوطي، الإتقان، مج1، ص: 278_179.. أحمد سعد محمد، التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية ص: 21_22.

2- الأتباري، كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 2003م، مج2، ص: 379.

3- هي قراءة حمزة، وقرأها الجمهور بنصب الميم، انظر: ابن مجاهد، السبعة، ص: 226.

4- انظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، مج1، ص: 28.

الفصل الأول: تغيير البناء الصرفي في القراءات القرآنية وأثره في المعاني التفسيرية

توضح المراد من كلمة العهن¹. أو بتبين ما يقتضي الظاهر خلافه كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ (الجمعة:09)، حيث قرأ عمرو ابن مسعود وابن الزبير: " فامضوا إلى ذكر الله " فيرفع ما يتوهم فهمه خطأ من ظاهر الآية.² وإما بترجيح وجه على وجه كقوله تعالى: ﴿أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ (المائدة:89)، فقراءة: " أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ " ترجح مذهب من يشترط الإيمان في الآية كما ذهب الشافعي وغيره. وإما بوجوب الجمع بين الوجهين كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ﴾ (البقرة:222) حيث قرأ حمزة والكسائي وكل من شعبة والمفضل عن عاصم: " حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ " بما يوجب الجمع بين الحكمين ، فالحائض لا يقربها زوجها حتى تطهر بانقطاع حيضها وتطهر بالاغتسال³، وإما بوجوب الأخذ بأحدهما، كقوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلُكُمْ إِلَىٰ الْكَعْبَيْنِ﴾ (المائدة:6)، حيث قرأ ابن كثير وحمزة وأبو عمرو وشعبة عن عاصم (وَأَرْجُلُكُمْ) بكسر اللام بما يوجب الأخذ بأحد الوجهين الغسل على قراءة النصب أو المسح على قراءة الخفض⁴.

قلت: بأن هذه الفوائد التي استنبطها العلماء من تعدد القراءات القرآنية واختلافها تقف دليلا على أن اختلاف القراءات لم يعد حكرا على التغيرات الصوتية باختلاف القواعد الصوتية المطردة كالإدغام والإظهار والفتح والإمالة وغير ذلك ونحو ما عرف عندهم بالأصول، بل تعداه إلى اختلافها في بنية الكلمات واشتقاقاتها، وفي تعاقب صيغ الأسماء والأفعال، وبعض وجوه الإعراب والتركيب وهو ما عرف بفرش الحروف، ومن ثم في دلالة الصيغة والتركيب، وكذلك في بلاغة الأسلوب والأداء القرآني. ومما يعزز فعالية دراسة البناء الصرفي والدلالة في مجال القراءات القرآنية وأن تلك القراءات اختلفت وتغايرت فيما بينها بما يؤدي بكثير من آيات القرآن إلى تعدد أوجه المعاني التفسيرية والأحكام الفقهية العملية أو تعدد أوجه البلاغة

1- انظر: المصدر السابق، مج1، ص: 29 _ ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، ص: 179.

2- انظر: ابن الجزري، النشر، مج1، ص: 29. ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، ص: 157.

3- انظر: ابن مجاهد، السبعة، ص: 182، ابن الجزري، النشر، مج1، ص: 29.

4- انظر: ابن الجزري، النشر، مج1، ص: 29. _ مج2، ص: 254.

الفصل الأول: تغاير البناء الصرفي في القراءات القرآنية وأثره في المعاني التفسيرية

وتنوع أساليب الخطاب وبراعة الأداء؛ وفرة عناوين الكتب المصنفة تحت باب توجيه القراءات وإعرابها والبحث عن معانيها وعللها وحججها من أمثلة ذلك : الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، لمكي بن أبي طالب (ت437هـ)، والمحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني (ت392هـ)، والحجة في القراءات السبع، لابن خلوويه (ت370هـ)، إعراب القراءات السبع وعللها لابن خلوويه، ومعاني القراءات لأبي منصور الأزهري (ت370هـ)، وإبراز المعاني من حرز الأمانی لأبي شامة (ت665هـ)، بالإضافة إلى كتب التفسير التي استند أصحابها في تفسيرهم لآي القرآن على القراءات القرآنية وتوجيهها ك: كتاب مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير للفخر الرازي (ت604هـ)، والبحر المحيط لأبي حيان الأندلسي (ت754هـ)، والكشاف للزمخشري (ت538هـ)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي (ت671هـ) وغيرها من المصادر¹.

المبحث الثاني: اتجاهات العلماء في توجيه القراءات القرآنية

من المناسب في هذا المقام أن نتوقف قليلاً إزاء مصطلح توجيه القراءات لتتعرف على مدلوله اللغوي وحده الاصطلاحي عند أهل هذا الفن:

أولاً: مفهوم التوجيه

أ. لغة: مصدر للفعل وجه يوجه وأصله من الوجه، ووجه الكلام: الطريق أو السبيل الذي تقصده²، تقول: توجه إلى ناحية كذا إذا استقبلها وسعى نحوها³. ومادة الواو والجيم والهاء أصل واحد بدل على مقابلة شيء لشيء، والوجه مستقبل لكل شيء، فوجه كل شيء

1- انظر: محروس محمد إبراهيم البنية الصرفية ص: 156، 157. - أحمد سعد محمد، التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية، ص: 22.

2- انظر: ابن منظور، لسان العرب، مج3، ص: 356_الفيزر أبادي- القاموس المحيط، مج1، ص: 1255.

3- انظر: ابن حجة الحموي، خزانة الأدب وغاية الأدب، تح: عصام شقيو، دار ومكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأخيرة، 2004م، مج1، ص: 302.

الفصل الأول: تغاير البناء الصرفي في القراءات القرآنية وأثره في المعاني التفسيرية

مستقبله، ووجهت الشيء جعلته على جهته، أو أرسلته من جهة واحدة¹. قال الفيومي: والوجه ما يتوجه إليه الإنسان من عمله وغيره، ثم قال ولهذا القول وجه، أي مأخذ وجهة أخذ منها²، والوجه عند الراغب الأصفهاني استعارة للمذهب والطريق³.

قلت: فأصل التوجيه إذن من الوجه، وهو المذهب أو السبيل الذي تقصد به من معان وهو المعنى الذي له صلة بالتعريف الاصطلاحي كما سنرى.

ب. اصطلاحاً: مفهوم توجيه القراءات يدور حول بيان الوجه المقصود من القراءة، أو "تلمس الأوجه المحتملة التي يجرى عليها التغاير القرآني في مواضعه، سواء كانت هذه الوجوه نقلية أم عقلية"⁴، وقد ورد عن علماء أهل الفن جملة من التعريفات لعلم توجيه القراءات نذكر منها: ما عرفه الزركشي بقوله: "هو فن جليل يعرف جلاله المعاني وجزالتها، قد اعتنى به الأئمة وأفردوا فيه كتباً"⁵، كما عرفه ابن عقيلة المكي: "علم يبين فيه دليل القراءة وتصحيحها من حيث العربية واللغة ليعلم القارئ وجه القراءة"⁶.

كما عرفه المتأخرون بأنه بيان وجه القراءة من حيث اللغة والمعنى، أو بأنه علم يبحث فيه عن القراءات من جوانبها الصوتية والصرفية والبلاغية والدلالية أو "هو علم يبحث فيه عن معاني القراءات والكشف عن وجوهها ومعناها"⁷. تصدى العلماء لهذا العلم الشريف

1- انظر: ابن فارس (معجم مقاييس اللغة)، مج6، ص: 88 _ الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، تح؛ صفوان عدان الداودي، دار القلم، الدار الشامية، دمشق بيروت، ط1-1412هـ، ص: 856.

2- انظر: الفيومي، المصباح المنير، مج2، ص: 649.

3- الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، ص356.

4- النعيم حمزة محمد، توجيه القراءات، أسماؤه ومصطلحاته مصادره، دراسة تحليلية استقرائية، مقال، المجلة التعليمية لكلية أصول الدين، الزقازيق، جامعة الأزهر، مجلد31، العدد 03، جويلية2019ص: 2209.

5- الزركشي، البرهان، مج1، ص: 339.

6- ابن عقيلة المكي، الزيادة والاحسان في علوم القرآن، تح؛ محمد صفاء حقي وآخرون، مركز البحوث والدراسات، جامعة الشارقة، ط1، 2006، مج4، ص: 216.

7- عبد العزيز العربي، توجيه مشكل القراءات العشرية لغة وتفسيراً واعراباً، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى مكة، 1417هـ، ص: 63.

الفصل الأول: تغاير البناء الصرفي في القراءات القرآنية وأثره في المعاني التفسيرية

وألّفوا فيه تحت مصطلحات كثيرة منها: الاحتجاج، وجوه القراءات، معاني القراءات، إعراب القراءات، الانتصار للقراءات، نكت القراءة، تحليل القراءات، تخريج القراءات...¹.

ثانياً: أنواع توجيه الخلاف القرائي في القراءات القرآنية

هذا وقد تعددت المناهج والاتجاهات في توجيه القراءات القرآنية، حيث اتخذها كل حجة ودليلاً في الاستشهاد على فكرته أو في الانتصار لمذهبه، وغدت القراءات القرآنية مجالاً خصباً للتوجيه اللغوي بما فيه (التوجيه الصوتي أو اللهجي، والنحوي والصرفي، والدلالي)، وكذلك التوجيه الفقهي، والمذهبي والبلاغي).

أ. التوجيه الصوتي : هو توجيه يتعلق بطرق الأداء في بعض عادات النطق تبعاً لاختلاف اللهجات ، ويمكننا القول بأن جانباً كبيراً من توجيه اختلاف القراءات القرآنية يعتبر دليلاً ويقف شاهداً على التوجيه الصوتي أو اللهجي ؛ لأنّ جل اختلاف القراءات وتغايرها يرجع إلى اختلاف الأئمة القراء فيما شاع عندهم (بالأصول) أو القواعد الصوتية المطردة في نطق الألفاظ وهو اختلاف لهجي²، ومثال ذلك: اختلاف القراءات في ضم راء (رضوان) وكسرها³ في قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنّٰتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَأَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ﴾ (آل عمران: 15) ، حيث ذكر أبو شامة أن رواية الكسر لغة الحجاز ، ورواية الضم لغة تميم⁴، ومن أمثلة ذلك أيضاً: فتح القاف وكسرها من قوله سبحانه: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ (الأحزاب: 33) ، فقرأ ابن كثير ونافع (وَقَرْنَ) بالفتح ، وقرأ الباقون بالكسر ، فأهل الحجاز يميلون إلى الفتح ، و قبائل قيس وتميم تميل إلى الكسر⁵.

1- انظر: النعيم حمزة محمد، توجيه القراءات أسماؤه، مصطلحاته ومصادره، ص: 2211_2213.

2- انظر: أحمد سعد محمد، التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية، ص: 20_28.

3- ابن مجاهد، السبعة، ص: 202.

4- أبو شامة، إبراز المعاني من حرز الأمان، ص: 383.

5- ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع عبد العال سالم مكرم دار الشروق بيروت، ط4، 1401هـ، مج1، ص: 290.

_عده الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية ص 119.

الفصل الأول: تغاير البناء الصرفي في القراءات القرآنية وأثره في المعاني التفسيرية

ب. **التوجيه النحوي**: هو توجيه يتعلق بمواقع الكلمات وتغاير وظيفتها داخل تراكيبها ومن أمثلة ذلك: استدلال الكوفيين على جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار بقراءة حمزة (والأرحام) بكسر الميم من قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ (النساء:1).¹

ت. **التوجيه الدلالي**: هو توجيه له صلة بمدلول اللفظ في سياقه كتفريق المفسرين بين قراءة (حَرْجًا) وقراءة (حَرْجًا) في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ﴾ (الأنعام:125)، حيث قرأ المدينةان وشعبة (حَرْجًا)، وقرأ الباقر (حَرْجًا)، فقراءة الفتح تدل على تشبيه صدر الكافر في عدم وصول الإيمان إليه بالحرجة وهي الشجرة العظيمة يكون بين الأشجار لا يصل إليها راعية ولا ماشية ولا شيء، وذلك على سبيل الاستعارة التصريحية، أما قراءة الكسر فعل سبيل أنها صفة مشبهة باسم الفاعل وتفيد اتصاف صدر الكافر بالحرج والضيق ولزوم الصفة فيه إلى حد لم تعد قابلة للزوال عنه.²

ج. **التوجيه الفقهي**: وهو اتجاه يستعين بالقراءات على فقه الأحكام واستنباطها، كما يتوصل بالتغاير القرائي إلى القول بالتخيير بين حكيمين أو الجمع بينهما، ومن ذلك ما تردد في توجيه قراءتي (وأرجلكم) بفتح اللام وكسرها، حيث قرأ نافع وابن عامر والكسائي وعاصم في رواية حفص بفتح اللام، وقرأها ابن كثير وحمزة وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر بكسرها³ من قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ (المائدة: 6) وقد نشأ عن هذا التغاير القرائي خلاف فقهي حول غسل الأرجل أو مسحها في الوضوء، وذهب الجمهور

1- انظر: ابن الجزري، النشر، مج1، ص29_ ابن مجاهد، السبعة، ص:262 _ ابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعلها، مج1، ص: 127_129.

2- انظر: ابن الجزري، النشر، مج1، ص262_ ابن مجاهد، السبعة، ص:268_ ابن منظور، لسان العرب، مج2، ص: 234.. الرازي مفاتيح الغيب مج3، ص: 141_142، أبو شامة، إبراز المعاني، 459.

3- انظر: ابن مجاهد، السبعة، ص:242_234.

الفصل الأول: تباير البناء الصرفي في القراءات القرآنية وأثره في المعاني التفسيرية

إلى أن الفرض فيها هو الغسل محتجين في ذلك بقراءة النصب وفيها عطف مغسول على مغسول وكذلك بالسنة الشائعة، وذهب بعض الفقهاء إلى أن الفرض هو المسح عملاً بقراءة الجر وفيها العطف على الممسوح، وحاول آخرون الجمع بين الحكيم عملاً بالقراءتين معا فقالوا بالغسل في حال كون الرجلين معرّتين وقالوا برخصة المسح في حال كون الرجلين مغطّتين عملاً بالنصوص جميعاً¹.

د. التوجيه المذهبي : هو اتجاه يتخذ من بعض القراءات وسيلة لإثبات مذهبه في الاعتقاد ، أو يوجهها لخدمة ما يتمناه من اعتقاد أو للانتصار لمذهبه في ذلك من ذلك توجيه قراءة من (أساء) بالسین المهملة وهي قراءة الحسن وعمرو بن فايد الأسواري من قول الله جلّت حكمته : ﴿ قَالَ عَذَابِي أُصِيبُ بِهِ مَنْ أَشَاءُ وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ (الأعراف:156) إذ استند إليها بعض المعتزلة كدليل يحتج به لإثبات مذهبهم في العدل وإنفاذ الوعيد وخلق المرء أفعاله ، وفضل ابن جني هذه القراءة الشاذة بقوله : " هذه القراءة أشد إفساحاً بالعدل من القراءة الفاشية التي هي (من أشاء) ؛ لأن العذاب في القراءة الشاذة مذكور علة الاستحقاق له وهو الإساءة ، والقراءة الفاشية لا يتناول من ظاهرها علة إصابة العذاب له وأن ذلك لشيء يرجع إلى الإنسان...، وظاهر قوله تعالى: (من أشاء) بالشين المعجمة ربما أوهم من يضعف نظره من المخالفين (يقصد أهل السنة) أنه يعذب من يشاء من عباده من أساء أو لم يسيء، نعوذ بالله من اعتقاد ما هذه سبيله"².

قلت: قد يسلم للأمام ابن جني ماذهب إليه من أن القراءة الشاذة أفادت إزالة الإبهام الوارد في الآية وهو مايتبادر إلى فهم القارئ ابتداءً أن الله يعذب من شاء من عباده أساء أو لم يسيء، وفي ذلك سوء أدب مع الله وقدح في كمال عدله ؛ فهو سبحانه وتعالى منزّه عن

1- انظر: ابن العربي أحكام القرآن، تح محمد عبد القاهر عطاء، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 2003م، مج1، ص:71_73، ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، تح محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1419هـ، مج3، ص:45_52.

2- انظر: أحمد سعد محمد، التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية، ص: 30_ ابن جني، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات، مج1، ص: 261.

الفصل الأول: تغاير البناء الصرفي في القراءات القرآنية وأثره في المعاني التفسيرية

الظلم والجور، ولكن هذا لا ينفي إثبات صفتي الإرادة والمشية لله في عذاب من أساء من عباده عملاً بمجموع النصوص الصريحة والفصيحة، والمقرر عند أهل السنة والجماعة أن وعد الله محقق ووعيده معلق.

ذ. التوجيه البلاغي : فهو اتجاه يعنى بالإشارة إلى الوجوه البلاغية المترتبة على تغاير القراءات واختلافها وتلمس دورها في إثراء بلاغة القرآن بوصفها وجهاً من وجوه إعجازه¹ ومن أمثلة ذلك قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَنحَاجُونَنَا فِي اللَّهِ وَهُوَ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ وَلَنَا أَعْمَالُنَا وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُخْلِصُونَ أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطَ كَانُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى ﴾ (البقرة:139)، حيث وجه أبو حيان قراءة الخطاب (أم تقولون) توجيهها بلاغياً فحمل القراءة على الوصل وأن (أم) متصلة؛ وبذلك يكون الاستفهام عن وقوع أحد الأمرين المحاجة في الله أو الادعاء على إبراهيم ومن معه بأنهم يهود أو نصارى ، وهو استفهام غرضه الإنكار والتفريع والتوبيخ ؛ لأن كلا من المستفهم عنه ليس بصحيح، كما حمل أبو حيان قراءة الغيبة (أم يقولون) على الانقطاع والفصل وأن (أم) منقطعة، والتقدير (بل يقولون) وكأنه أضرب عن الجملة السابقة، واستأنف الكلام ليكشف الله عن أسرارهم ويخرج ضغائنهم، بل نقل في هذا الموضع عن الزمخشري أن (أم) في قراءة الغيبة منقطعة ويحمل الكلام على الالتفات من الخطاب إلى الغيبة².

نستطيع القول في ضوء ما تقدم أن معظم أنواع توجيه القراءات القرآنية مثل: التوجيه اللغوي، والدلالي والمذهبي، والبلاغي والفقهية مرتكز على مبدأ استنباط المعاني التفسيرية والأحكام الفقهية من جهة، والإبانة عن الوجوه البلاغية والسمات الأسلوبية للخطاب القرآني من جهة أخرى، الأمر الذي يعزز أهمية دراسة القراءات القرآنية على المستوى المعنوي إلى جانب دراستها على المستوى الصوتي.

1- انظر: أحمد سعد محمد، التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية ص:30.

2. انظر: الرازي، مفاتيح الغيب، مج4، ص:77- أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، مج1، ص:659.

الفصل الأول: تغاير البناء الصرفي في القراءات القرآنية وأثره في المعاني التفسيرية

ومما تقرر سلفاً أن اختلاف القراءات القرآنية وتغايرها تجاوز المستوى الصوتي إلى المستوى الصرفي والتركيبى والدلالي أن نزول القرآن باختلاف أحرفه وقراءته أول ما تعلق باختلاف لغات قبائل العرب ولهجاتهم ومن ثم أصبح اختلاف القراءات القرآنية اختلافاً لهجياً ، لكن هذا لا يعني أنه قاصر على الاختلاف في المستوى الصرفي فحسب ، بل هو متعدد تبعاً لعدد مستويات الخلاف اللغوي واللهجي التي ألمح إليها الباحثون الذين أفردوا الدراسة وصوبوا البحث نحو اللهجات العربية ، وهي مستويات أربعة : المستوى الصرفي والنحوي والصرفي والدلالي¹ ، ومن أبرز هؤلاء الدراسيين أحمد علم الجندي في كتابه ، اللهجات العربية في التراث ، وعبد الرأجي في كتابه ، اللهجات العربية في القراءات القرآنية ، حيث عاينا الصلة الوثيقة بين القراءات القرآنية واللهجات العربية ، فنجد عبد الرأجي ينص على ذلك بقوله : " أن القراءات مصدر أصيل لدراسة اللهجات وهي المرآة الصادقة التي تعكس الواقع اللغوي الذي كان سائداً في شبه الجزيرة العربية قبل الإسلام"²، كما أنه خصص الباب الرابع من كتابه السابق لدراسة مستويات الخلاف اللهجي الأربعة، الصوتي والصرفي والنحوي والدلالي مستشهداً على كل مستوى من القراءات القرآنية الصحيحة أو الشاذة³.

مما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام أن القول في توجيه القراءات القرآنية لغوياً أو بلاغياً أو غير ذلك من صنوف التوجيه التي تحتملها كل قراءة بمفاضلة أو أبلغية قراءة على أخرى أو الترجيح بينها ؛ فإن ذلك لا يفضي إلى تدافع القراءات في المعنى أو رفض الأخذ ببعضها؛ وذلك لأنه متى ورد القرآن بقراءتين فكل واحدة منها ثابتة مقطوع بها ولا يكون ترجيح بعض وجوه القراءات على بعض إلا باعتبار موافقة الأفضح أو الأشهر أو الأكثر في كلام العرب ،ومن ثم يكون الاختلاف بين القراءات المتواترة اختلاف تنوع وتغاير لا اختلاف

1- انظر : محروس محمد ابراهيم، البنية الصرفية ص:160- أحمد سعد محمد، التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية، ص:18_19.

2- عبد الرأجي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، ص:83.

3- انظر : المرجع نفسه، ص: 241،93.

الفصل الأول: تغاير البناء الصرفي في القراءات القرآنية وأثره في المعاني التفسيرية

تدافع وتضاد¹، يقول النحاس(ت335هـ) في معرض الرد على من توهم مطلق المفاضلة بين القراءات: "والسلامة من هذا عند أهل الدين إن صحت القراءتان عن الجماعة أن لا يقال أحدهما أجود من الاخرى؛ لأنهما جميعا عن النبي صلى الله عليه وسلم فيأثم من قال ذلك، وكان رؤساء الصحابة رحمهم الله ينكرون مثل هذا"².

وبذلك نخلص من هذا التمهيد إلى الجزم بثبوت ورسوخ الدرس الصرفي والدلالي في ميدان القراءات القرآنية؛ وذلك راجع إلى ما انبنى عليه الاختلاف القرائي من مبدأ الاختيار القائم على الاستحسان الذي يشعر بأن تغاير القراءات واختلافهما لم يكن غرضه التخفيف والتيسير المتوقف على النطق والأداء، بل لتحقيق أغراض أخرى بلاغية، وفقهية، وتفسيرية، علاوة على أن هذا التغاير الحاصل في القراءات القرآنية لم يكن حكرا على المستوى الصوتي، بل يشمل المستوى الصرفي والنحوي كذلك.

ثالثا: التغاير التصريفي لبنية الكلمة في القراءات وأثره على المعاني التفسيرية

والفقهية

المنتبغ لمواطن الخلاف القرائي بين القراءات القرآنية المتواترة والصحيحة من خلال المصادر وأمّهات الكتب التي تعنى بجمعها وبيان تفاصيلها³، يلقي معظم مواضع الخلاف القرائي يرجع توجيهها إلى كونها اختلافات صوتية لهجية متعلقة بوجوه النطق بالحروف

1- انظر: الرازي، مفاتيح الغيب، مج2، ص:548_أبو شامة إبراز المعاني، ص:772-ابن قتيبة الدينوري، تأويل مشكل القرآن، تح؛ إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت_لبنان، ط1-2002، ص:33.

2- النحاس، إعراب القرآن للنحاس، تح؛ عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ، مج5، ص:43.

3- وهي: كتب القراءات القرآنية وكتب التفاسير المختلفة.

الفصل الأول: تغاير البناء الصرفي في القراءات القرآنية وأثره في المعاني التفسيرية

والحركات كمقادير المد والإمالات والتخفيف والتسهيل والتحقيق والجهر والهمس والغنة والإخفاء وما إلى ذلك...، أو إلى كونها خلافات تتعلق بكيفية أداء المعنى، وبلاغة الأسلوب والإعجاز البياني للقرآن الكريم، فهذه الاختلافات لا تأثير لها على تغاير المعاني التفسيرية والأحكام الفقهية، وفي المقابل نجد أن ثمة خلافات قرآنية لها تأثير على تغاير واختلاف المعاني التفسيرية والفقهية للآية من جهات متفاوتة من غير تناقض أو تضاد، هذا الاختلاف صورته اختلاف القراء في حروف الكلمات ويكون ذلك على ضربين:

➤ اختلاف اللفظ والمعنى معا مع جواز أن يجتمع في شيء واحد لسلامه التضاد والتناقض.

➤ اختلاف اللفظ والمعنى مع امتناع جواز أن يجتمع في شيء واحد لاستحاله اجتماعهما فيه بل يتفقان من وجه آخر لا يلزم منه التضاد أو التناقض¹.

فهذا الاختلاف بنوعيه هو ما له تأثير مباشر في اختلاف المعاني التفسيرية والأحكام الفقهية لأي القرآن؛ لأن ثبوت أحد اللفظين أي (البناء التصريفي للكلمة) في قراءة قد يبين المراد عن نظيره في القراءة الأخرى أو يثير معنى غيره؛ ولأن اختلاف القراءات في ألفاظ القرآن يكثر المعاني في الآية الواحدة²، ولا أدل على صحة ما يقوله الباحث مما قرره العلماء والمفسرون كابن الجزري في كتابه النشر حيث قال: «وأما على أي شيء يتوجه اختلاف هذه السبعة (أي الأحرف السبعة)؛ فإنه يتوجه على أنحاء ووجوه مع السلامة من التضاد والتناقض كما سيأتي إيضاحه في حقيقة اختلاف هذه السبعة، فمنها ما يكون لبيان حكم مجمع عليه كقراءة سعد بن أبي وقاص وغيره "وله أخ أو أخت من أم" [النساء:12] فإن هذه القراءة تبين أن المراد بالإخوة هنا هم الأخوة لأم، وهذا أمر مجمع عليه...، ومنها ما يكون مرجحا لحكم اختلف فيه كقراءة "أو تحرير رقية مؤمنة" [المائدة:89]، ومنها لما يكون للجمع

1- انظر: أبو عمرو الداني، الأحرف السبعة للقرآن، تح؛ عبد المهيم طحان، مكتبة المنارة، مكة، ط1-1407هـ، ص47.
ابن الجزري، النشر، مج1، ص50، 49، 30.. ابن تيمية، مجموع الفتاوى، تح؛ عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف بالمدينة النبوية، السعودية، ط1، 1995م، مج13، ص391-392.

2- انظر؛ ابن عاشور، التحرير والتنوير، مج1، ص:55.

الفصل الأول: تغاير البناء الصرفي في القراءات القرآنية وأثره في المعاني التفسيرية

بين حكمين مختلفين كقراءة "يَطْهُرُنَّ وَيَتَّهَرُنَّ" [البقرة:222]، ومنها ما يكون لأجل اختلاف حكمين شرعيين كقراءة "وَأَرْجُلِكُمْ" [المائدة:6] بالخفض والرفع¹. فإذا كان ابن الجزري قد تناول عامة أمثلة الخلاف القرائي التي يترتب عليها اختلاف في تفسير الآية أو في تغاير الأحكام الفقهية فيها؛ فإن الدراسة ستخصص هذا الفصل لمعالجة نماذج من الأمثلة والشواهد الخاصة بتمايز وتغاير البناء الصرفي للكلمة في الخلاف القرائي بين القراءات القرآنية وما ينشأ عنه من تعدد في المعاني التفسيرية، واختلاف في الأحكام الفقهية للآية القرآنية ويكون ذلك على ثلاثة أنحاء:

✚ تغاير البناء الصرفي للكلمة في القراءات القرآنية لتوضيح المعنى التفسيري والحكم الفقهي للآية.

✚ تغاير البناء الصرفي للكلمة في القراءات القرآنية لتباين المعنى التفسيري والحكم الفقهي للآية.

✚ تغاير البناء الصرفي للكلمة في القراءات القرآنية لتوسيع المعنى التفسيري والحكم الفقهي للآية.

المبحث الثالث: تغاير البناء الصرفي في القراءات لتوضيح المعنى التفسيري والحكم

الفقهي للآية

ترد أمثله الخلاف القرائي في هذا المبحث بحيث تصير كل قراءة تحمل معنى تفسيرياً يبين ويوضح مقصود الآية الأخرى ويجلي معناها التفسيري وحكمها الفقهي على قاعدة وجوب الجمع بين القراءتين المتواترتين ما أمكن الجمع بينهما.

المثال الأول:

1- ابن الجزري، النشر، ج2، ص:28

الفصل الأول: تباير البناء الصرفي في القراءات القرآنية وأثره في المعاني التفسيرية

❖ من الأمثلة الواردة في ذلك قوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَىٰ فَاعْتَزَلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ (البقرة 222).

تنوعت القراءات القرآنية في الآية الكريمة في قوله تعالى: (يَطْهُرْنَ)، فقرأ شعبة وحمزة والكسائي وخلف (يَطْهُرْنَ)، بالتشديد.

وقرأ حفص والباقون: (يَطْهُرْنَ) بالتخفيف¹.

حاصل معنى الآية:

ويسألونك عن مجامعة النساء في حال الحيض (وهو ما ينزل من أرحام النساء من دم جبلة في أوقات مخصوصة)؛ قل لهم أيها الرسول: هو أذى مستقذر نجس ويحصل لمن يقربه ضرر شديد وأذى، فاجتنبوا جماع النساء في فترة الحيض ولا تمسوهن حتى ينقطع الدم، فإذا انقطع الدم واغتسلن فجامعهن في الموضع الذي شرعه الله لكم وهو محل الحرث (القبل)، إن الله يحب المستكثرين من الاستغفار والتوبة من عباده، ويحب المتطهرين المنتزهين عن النجاسات والأقذار والفواحش².

أشار كل من الإمام السيوطي، وابن الجزري، والطاهر بن عاشور إلى أن الخلاف القرائي في هذه الآية للتوضيح والبيان يقول الإمام السيوطي في فوائد القراءات: «ومنها أن بعض القراءات يبين ما لعله يجهل في القراءة الأخرى، فقراءة (يَطْهُرْنَ) بالتشديد مبنية لمعنى القراءة بالتخفيف³، ويقول ابن الجزري في النشر: "ومنها ما يكون للجمع بين حكيمين مختلفين

1- ابن الجزري، النشر، ج2، ص: 227، ابن مجاهد، السبعة، ص182. -محمد سالم محيسن، الهادي، شرح طيبة النشر في القراءات العشر، دار الجبل، بيروت، ط1، 1997م، مج2، ص39.

2- أنظر: نخبة من العلماء، التفسير الميسر، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، السعودية، ط2، 2009م، ج1، ص35، السمر قندي، بحر العلوم، تح؛ على محمد عوض، أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1993م، مج1، ص146.

3- السيوطي، الإتقان، مج علوم القرآن، مج1، ص279.

الفصل الأول: تغاير البناء الصرفي في القراءات القرآنية وأثره في المعاني التفسيرية

كقراءة (يَطْهَرْنَ وَيَطْهَرْنَ) (البقرة 222)¹، ويقول الطاهر بن عاشور: "بل يعاملان على أن أحدها مفسر للآخر أو مقيد له"².

معنى القراءات

يأتي الخلاف القرآني في الآية يوضح قراءة (يَطْهَرْنَ) بطاء ساكنة وهاء مضمونة مخففة من الفعل طَهَّرَ أو طَهَّرَ على زنة: فَعَلَ أو فَعَّلَ ، طَهَّرًا و طهارة و طاهرا"، إذ يقال: طَهَّرَتْ و طَهَّرَتْ إذا انقطع الحيض ورأت المرأة الطهر وإن لم تغسل بالماء³، وعليه يكون المعنى التفسيري؛ أنه يحرم على الرجل قربان زوجته وهي في حال الحيض حتى ينقطع الدم وتطهر أي؛ (من الدم) بالجفوف أو القصة البيضاء، والفعل (يَطْهَرْنَ) مجردا يوهم إباحة موقعة الرجل أهله الحائض بمجرد انقطاع الدم وإن لم تغتسل بالماء، ولذلك كان لابد من وصل ذلك بقوله تعالى: (فَإِذَا تَطَهَّرْنَ) حتى تتم الفائدة ويكتمل مراد الله، أي؛ فإذا تطهَّرن بالماء بمعنى يغتسلن، فأتوهن أي واقعهن أو جامعوهن؛ لأن الكلام متصل بعبءه ببعض⁴.

أما قوله (يَطْهَرْنَ)، أصله (يتطهرن) فهو مدغم على وزن (يتفعل)، فأدغمت التاء في الطاء لتقارب المخرجين، وبفك الإدغام قرئ في الشواذ⁵، ومعنى (تَطَهَّرْنَ) يغتسلن بالماء بعد انقطاع الدم من الحيض، بحيث أن الغاية من طلب الشارع اعتزال الحائض تحصل بالتطهير وهو بناء دال على التكلف والعمل والحدث وهو الاغتسال؛ ولأن انقطاع الدم ليس من فعل

1- ابن الجزري، النشر، مج1، ص29.

2- ابن عاشور، التحرير والتنوير، مج2، ص369.

3- انظر ابن منظور، لسان العرب، مج4، ص504 ابن قتيبة، غريب القرآن، مج1، ص84. ابن الجوزي، زاد الميسر في علم التفسير، تح؛ عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، لبنان، ط1، 1422هـ، مج1، ص190.

4- انظر؛ مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تح؛ د محي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ط1، 1974م، مج1، ص293-294.

5- انظر: البناء، إتحاف فضلاء البشر، مج1، ص203-الفراء، معاني القرآن، مج1، ص143-ابن زنجلة، تح؛ سعيد الأفغاني، دار الرسالة، ط5، 1997م، مج1، ص135.

الفصل الأول: تباير البناء الصرفي في القراءات القرآنية وأثره في المعاني التفسيرية

الحائض¹. وبذلك يكون المعنى التفسيري أنه يحرم على الرجل موقعة أهله بعد انقطاع دم الحيض وقبل الاغتسال.

وقد اختلف الفقهاء والمفسرون في الترجيح بين القراءتين وفي دلالتيهما؛ فرجح الفراء والطبري وأبو علي الفارسي قراءة التشديد²، واحتج الطبري على ذلك بانعقاد الإجماع على عدم جواز إتيان الحائض بعد انقطاع الدم وقبل التطهر، وكون الخلاف إنما يقع في التطهر، فبعضهم قال: أنه يحصل بالاغتسال وقال آخرون: بوضوء الصلاة³، أما أبو علي الفارسي فاحتج للقراءة بالتشديد: أن المرأة إذا انقطع عنها دم الحيض ولم تغتسل فهي في حكم الحائض باعتبار كونها ممنوعة من الصلاة والتلاوة ويحل لزوجها مراجعتها من طلاق⁴؛ وعليه فيجب أن لا تُقرب مستدلاً بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ (المائدة: 6) لتأكيد ما ذهب إليه⁵.

وفي المقابل رجح الإمام مكي بن أبي طالب القراءة بالتخفيف، معللاً ذلك بتحقيق الشرطين اللذين مع وجودهما يباح للزوج أن يطأ زوجته الحائض، وهما: انحباس الدم بالجفوف أو القصة البيضاء، وكذلك حصول التطهير بالماء، فأما الأول وهو انقطاع الدم منتزح من قوله تعالى: "يَطْهَرْنَ" وأما الثاني وهو الاغتسال بالماء فمستفاد من قوله تعالى: "فَإِذَا تَطَهَّرْنَ"، قال رحمة الله: "فالقراءة بالتخفيف فيها بيان الحكم وفائدته وهو الاختيار؛ لأن فيها بيان إباحة الوطء بعد انقطاع الدم والتطهير بالماء"⁶.

1- انظر: ابن العربي، أحكام القرآن، تح؛ محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، لبنان، ط3، 2003م، مج1، ص231-ابن زنجلة، حجة القراءات، ص135.

2- انظر؛ الفراء معاني القرآن، مج1، ص143-الطبري، جامع البيان، تح؛ د.عبد الله نب محسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر، الجيزة، مصر، ط1، 2001م، مج2، ص385-أبوعلي الفارسي، الحجة للقراءات السبعة، تح؛ بدر الدين قهوجي، وآخرون، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، ط2، 1413هـ مج2، ص322.

3- انظر؛ الطبري، جامع البيان، مج2، ص:385.

4- نظر؛ مكي بن أبي طالب، الكشف، مج1، ص294.

5- انظر؛ أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، مج2، ص322.

6- مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع، مج1، ص293.

الفصل الأول: تغاير البناء الصرفي في القراءات القرآنية وأثره في المعاني التفسيرية

وعلى صعيد آخر نجد ابن عطية ذهب إلى أن كل واحدة من القراءتين تحتل أن يراد بها الاغتسال بالماء، وأن يراد بها انقطاع الدم، واستدرك على ابن جرير الطبري في تفريقه بين القراءتين وقال: أنه أمر غير لازم¹.

أما من وجهة نظر الفقهاء فقد أسفر عن هذا التباين في توجيه الخلاف القرآني للآية مسألة فقهية كان لها صدى بارز في كتب الفقه وحلقات العلم الشرعي وهي تتمحور حول: حكم موقعة الحائض بعد انقطاع الدم وقبل الاغتسال، حيث تبارى حولها أرباب المدارس الفقهية المختلفة كلا حسب منهجه في الاستنباط وطريقة نظره؛ فنجد أن الحنفية² ذهبوا إلى جواز وطء الحائض بعد انقطاع الدم وقبل الاغتسال ولم يشترطوا الاغتسال على تفصيل في ذلك عندهم وهو: أنه إذا انقطع الدم لتمام عشرة أيام (وهو أكثر مدة الحيض عندهم) جاز وطؤها بمجرد الانقطاع، وإذا انقطع لأقل من العشرة جاز وطؤها إذا اغتسلت أو مضى عليها وقت صلاة، واحتج أصحاب هذا المذهب على صحة ما ذهبوا إليه بحجج منها:

1. أن قراءة التخفيف تفيد انتهاء حرمة الجماع بمجرد انقطاع الدم، وقراءة التشديد تفيد أن غالبية الحرمة متعلقة بالاغتسال فيتعين الجمع ما أمكن، فتحمل الأولى على الانقطاع لأكثر المدة، والثانية على الانقطاع لأقله بعد تمام مدة الحيض³.

2. أن معنى (يَطْهَرُن) مخففاً هو معنى (يَطْهَرُن) مشدداً، فالقراءتان بمعنى واحد وهو انقطاع الدم، نظير ذلك أن يقال: طَهَرَت المرأة وتطهرت إذا انقطع دمها كما يقال: تقطع الجبل وتكسر اللوز، والمعنى انقطع وانكسر، ولا يقتضي ذلك فعلاً من الموصوف بذلك⁴، وقد

1- انظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز مج1، ص298.

2- نسبة إلى أبي حنيفة النعمان بن ثابت بن زوطي أول أئمة المذاهب الأربعة، انظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تح؛ إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط1، 1994، مج5، ص405.

3- انظر: ابن نجيم، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، تح؛ الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1994، مج1، ص422.

4- انظر؛ الجصاص، أحكام القرآن، تح؛ عبد السلام محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1994، مج1، ص422.

الفصل الأول: تباير البناء الصرفي في القراءات القرآنية وأثره في المعاني التفسيرية

أنكر ابن العربي المالكي هذه الحجة قائلاً: " لا يقال تطهّرت المرأة بمعنى انقطع دمها، ولا يقال قطعٌ مشدداً بمعنى قطع مخففاً وإنما التشديد بمعنى تكثير التخفيف"¹.

أما الشافعية والمالكية والحنابلة² وهم يمثلون جمهور الفقهاء ذهبوا إلى حرمة وطء الرجل أهله بعد انقطاع دم الحيض وقبل الاغتسال، واشتروا لحل الوطء انقطاع الاغتسال، وعمدتهم في ذلك من وجهين؛

1. أن القراءة المتواترة حجة بالإجماع، وأنه متى ما حصل ثبوت قراءتين متواترتين وأمكن الجمع بينهما وجب إعمال الجمع بدل الترجيح أو الإسقاط.

2. أن الله تعالى قال بعد ذلك: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ فعلق الإتيان على التطهر وهو الاغتسال بـ إذا الشرطية، والمعلق على الشرط عدم عند عدم الشرط، فدل على أنه لا يباح الإتيان عند عدم الاغتسال، وأما قراءة التشديد فهي ظاهرة في وجوب التطهر².

قلت : يمكن القول في ضوء ما تقدم بأن الفقهاء والمفسرين بنوا آراءهم، وما ذهبوا إليه في توجيه القراءتين و استنباط الحكم الشرعي في هذه المسألة الفقهية على الدلالة الصرفية لصيغة (فَعَلَّ) و(تَفَعَّلَ)؛ فطائفة ارتأت أن (يَطْهَرْنَ) بمعنى (يَتَطَهَّرْنَ) من باب حمل المجرد على معنى المزيد فيكون دالا على التَطَهَّرَ بالماء، وطائفة ذهبت إلى أن الفعل المزيد المشدد (يَتَطَهَّرْنَ) مواقف المعنى المجرد (يَطْهَرْنَ) المخفف وبالتالي لا دلالة في (تَفَعَّلَ) على الاكتساب والتكلف، عندئذ يصبح معناهما سواء في معنى انقطاع الدم والنقاء، وثمة فئة ثالثة: ارتأت أن صيغة الفعل (تَفَعَّلَ) في (يَطْهَرْنَ) دال على التكلف والعمل والاكتساب، فهو يفيد الاغتسال، والمجرد الذي على زنة (فَعَلَّ) لازم يدل على انقطاع الدم، والباحث يرجح هذا

1- انظر؛ ابن العربي، أحكام القرآن، مج1، ص228-229.

2- انظر؛ وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الموسوعة الفقهية الكويتية، دار السلاسل، الكويت، ط2، 1997، مج18، ص325-الرازي، مفاتيح الغيب، مج6، ص419-القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مج3، ص88.

الفصل الأول: تباير البناء الصرفي في القراءات القرآنية وأثره في المعاني التفسيرية

الرأي الأخير ويزعم أنه المختار والأقرب إلى الصواب ،ولعل ما يؤيد هذا الذي يرجحه ما يلي:

1. أن صيغة (فَعُل) (يَفْعُلُ) دالة على أفعال السجايا والصفات اللازمة التي ليس لفعل الإنسان دخل فيها في الغالب، ومن ذلك الطهارة فهي صفة من تلك الصفات فكانت دلالة (يَطْهُرُنَّ) على انقطاع دم الحيض وحصول النقاء موائمة للدلالة الغالبة لهذه الصيغة.
2. أن صيغة (تَفَعَّل) دالة على التكلف والاكْتِسَاب والعمل وهذا غالب في لغة العرب إلا ما كان على وجه الندرة كقولهم: تَقَطَّعَ الحبل، وقد حكا ذلك ابن العربي في أحكام القرآن بقوله: "(تَطَهَّر) لا يستعمل إلا فيما يكتسبه الإنسان وهو الاغتسال بالماء، فأما انقطاع الدم فليس بمكتسب"¹، ولقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ (المائدة: 06) بمعنى (اغْتَسَلُوا).
3. عند استعمال كل فعل للمعنى الغالب الذي وضع له أصالة، يمكننا (الجمع بين القراءتين، فتصبح كل قراءة تفضي إلى الأخرى وتكملها وبهذا نسلم من التأويل، وكذلك نسلم من التنافر والتخالف والتضاد والله أعلم.

المثال الثاني:

❖ ومما يمكن الاستشهاد به في هذا الباب قوله تعالى: ﴿قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ اجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (البقرة: 260).

وقع الخلاف بين القراء في الآية الكريمة في قوله تعالى: (صُرْهُنَّ)، فقرأ أبو جعفر وحمزة ورويس عن يعقوب بكسر الصاد (فَصِرْهُنَّ).

وقرأ الباقر بضم الصاد (فَصُرْهُنَّ)².

1- ابن العربي، أحكام القرآن، مج1، ص231.

2- ابن الجزري، النشر، مج1، ص: 232، ابن مجاهد، السبعة 190، محيسن، الهادي، مج2، ص: 90.

حاصل معنى الآية:

وأذكر أيها النبي طلب إبراهيم من ربه أن يريه كيفية البعث وإعادة إحياء الخلق؛ لتحصل له الطمأنينة ويزداد يقينه، فأمره الله بأخذ أربعة من الطير قيل: (طاووسا وغبابا وديكا ونسرا)، ثم أمر بأن يملهن ويضمهن ويذبحهن ويقطعهن، ثم يجعل على كل جبل منهن جزءا، ثم يناديهن يأتين مسرعات بعد التمام ليعلم أن الله عزيز لا يغلبه شيء، حكيم في أقواله وأفعاله وشرعه وقدره¹.

معنى القراءات:

فعلى قراءة الجمهور (فَصْرُهُنَّ) بالضم من صار يصور؛ إذا مال وعطف وهو مذهب أغلب أهل اللغة على حد قول الزجاج²، ويقال: فلان يصور عنقه إلى كذا أي مال بعنقه ووجه نحوه³، ومنه قول لبيد:

مِنْ فَقْدِ مَوْلَى تَصَوَّرَ الْحَيَّ جِفْنَتَهُ * * * * * أَوْ رُزْءِ مَالٍ وَرُزْءِ الْمَالِ يُجْتَبَرُ
تصور أي: تجمعهم وتعطفهم عليها⁴

وأنشد الخليل في هذا المعنى قول الشاعر⁵:

فقلت لها غُضِي فإني إلى التي * * * * * تريدين أن أصبُو إليها غيرَ أصور

- 1- انظر: نخبة من العلماء، التفسير المسير، مج1، ص44-محمد سليمان الأشقر، زبدة التفسير، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط1، 2007م، مج1، ص:44-القرطبي، الجامع لإحكام القرآن، مج3، ص4، 300-301.
- 2- انظر الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، تح؛ عبد الجليل، عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1408هـ، 1988م، مج1، ص345، الأخفش، معاني القرآن، تح؛ هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1411هـ_ 1990م، مج1، ص199، الفارسي، الحجة، مج2، ص391.
- 3- انظر: ابن قتيبة الدينوري، تفسير غريب القرآن، تح: أحمد صقر، دار الكتب العلمية، لبنان، 1978م، ص96-الخليل، العين، مج7، ص:149-150.
- 4- لبيد ربيعة، ديوان لبيد بن ربيعة العامري، مج1، ص38.
- 5- الخليل الفراهيدي، العين، مج7، ص149.

الفصل الأول: تغاير البناء الصرفي في القراءات القرآنية وأثره في المعاني التفسيرية

وقيل: معنى (صُرْهُنَّ) بالضم اضممهن إليك ووجههن إليك حكاة الكسائي¹، وقيل: معناه (قطعهن)، وقيل: معنى (صُرْهُنَّ) (قطعهن) قال به ابن عباس، ومجاهد، وأبو عبيدة، وابن الأنباري، وابن إسحاق².

وأما قراءة (صِرْهُنَّ) بكسر الصاد: من صار يصيره، إذ قطعه، حكاة ابن دريد والأخفش وابن خالويه وهو قول بعض اللغويين على حد قول الزجاج³، ومنه قول العجاج: صرنا به الحُكْمَ وأَعْيَا الحَكَمًا. أي: فصلنا وقطعنا به الحكم⁴.

قلت : فيتضح من خلال ما سبق ذكره من تفسير وتوجيه من قِبَل اللغويين والمفسرين لهاتين القراءتين ما يلي:

1. أنهما تفترقان في الدلالة وتختلفان في المعنى التفسيري الناشئ عن الاختلاف في المبنى بين الحرفين (صُرْهُنَّ، و صِرْهُنَّ) فقراءة الكسر متمحضة للتقطيع عند بعضهم، وقراءة الضم تفيد الإمالة والضم، وتحتل التقطيع.

2. أن اختلاف المعنى التفسيري بين القراءتين لا يفضي إلى التناقض والتضاد غير أنه في المقابل يوضح مدى تكامل القراءتين في بيان وإظهار المعنى التفسيري للآية وتعاضدهما في تصوير المعنى العام؛ وهو: أن الله تعالى أمر خليله بأن يأخذ أربعة من الطير ويميلهن إليه ويضمهن كي يَأْلَفَ أجزاءهن ويتحسس أعضاءهن، ثم يشرع في ذبحهن وتقطيع أجسادهن ويجعل على كل جبل منهن جزءا والله أعلم.

1-مكي بن أبي طالب، الهداية إلى بلوغ الغاية، مج1، ص878.

2- انظر؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مج3، ص:301-أبو حيان، البحر المحيط، مج2، ص646.

3- انظر الاخفش، معاني القرآن، مج1، ص199-ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع عبد العال سالم مكرم دار الشروق بيروت، ط4، 1401هـ، ص101-ابن دريد، جمهرة اللغة، تح؛ رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1987م، مج2، ص745-الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، مج1، ص345.

4- الثعلبي، الكشف والبيان، عن تفسير القرآن، تح؛ بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2002م، مج2، ص255-ابن منظور لسان العرب، مج4، ص474.

الفصل الأول: تباير البناء الصرفي في القراءات القرآنية وأثره في المعاني التفسيرية

هذا وثمة قول ثالث فحواه أن القراءتين لغتان بمعنى واحد، قال به: ثلة من العلماء والمفسرون، غير أنهم اختلفوا في المعنى المستفاد من القراءتين فقيل: هما بمعنى التقطيع، وقيل بمعنى: الميل، وقيل هما معا¹.

المثال الثالث:

❖ ومن الأمثلة التي يستشهد بها في هذا المقام قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ، فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾ (البقرة: 278-279)

وقع الخلاف القرآني بين القراء في قوله تعالى: (فأذنوا) حيث قرأ شعبة عن عاصم وحمزة: (فأذنوا).

وقرأ الباقر وهم الجمهور، (فأذنوا)².

حاصل معنى الآية:

يخاطب الله عباده المؤمنين بأن يخافوه ويتركوا ما بقي مما زاد على رؤوس أموالهم التي كانت لهم قبل تحريم الربا، فإن لم ينتهوا ويرتدعوا فليعلموا أو يستيقنوا بحرب من الله ورسوله، فإن رجعوا وتركوا أكل الربا فلهم أخذ ديونهم من غير أن يزيدوا على أحد أو ينقصهم أحد ما أقرضوا³.

معنى القراءات:

1- انظر؛ الأزهرى، معاني القرآن، مج1، ص225-ابن جرير الطبري، جامع البيان، مج3، ص:500-أبو علي الفارسي، الحجة، مج2، ص392.

2- ابن الجزري، مج2، ص236-ابن مجاهد، السبعة 191-محيسن، الهادي، مج2، ص97.

3- انظر: الأزهرى، معاني القراءات وعلل النحويين، تح؛ نوال بنت إبراهيم الحلوة، دن، الرياض، ط1، 1992م، مج1، ص231-232-نخبة من العلماء، التفسير الميسر، مج1، ص46-47.

الفصل الأول: تغيير البناء الصرفي في القراءات القرآنية وأثره في المعاني التفسيرية

أما قراءة حمزة وشعبة (فَأَذِنُوا) بمد الألف وكسر الدال على وزن (فَاعِلُوا) وهو فعل أمر من آذِن يُؤَذِنُ بمعنى أعلم يُعَلِّمُ، نظير قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُلْ آذَنْتُكُمْ عَلَىٰ سَوَاءٍ﴾ (الأنبياء: 109)، ويقال: آذنته بكذا وكذا، أوذنه إيذانا، إذا علمته، وقد آذن به، يأذن، إذ علم حكاة الأزهري¹، وعلى هذا فيقدر المعنى: فأعلموا مَنْ وراءكم أن كل من لم يترك الربا فهو حرب أي؛ محارب لله ولرسوله².

وأما قراءة الجمهور (فَأَذِنُوا) بإسكان الألف، وفتح الذال على وزن (أَفْعَلُوا) وهو فعل أمر من آذِن الثلاثي، نظير قوله تعالى: ﴿لَا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ﴾ (النبأ: 08)، بمعنى: فاعلموا أنتم به، أو كونوا على علم، وقيل: معناه فأنصتوا أو استمعوا³، على حد قول الشاعر⁴:

إِنْ يَسْمَعُوا رَيْبِيَّةً طَارُوا بِهَا فِرْحًا * * * مَنِي، وَمَا سَمِعُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا

صَمٌّ إِذَا سَمِعُوا خَيْرًا ذُكِرَتْ بِهِ * * * وَإِنْ ذُكِرَتْ بِشَرٍّ عِنْدَهُمْ أَدِنُوا

وروي عن الزجاج: أن معناه أيقنوا، ونقل عن ابن الأنباري قول العرب: إيذنا بحرب معناه؛ اعلموا ذلك وتيقنوه واسمعوه، ومن ذلك قولهم: آذن الرجل يأذن إيذنا، إذا سمع وعلم، وقد آذنته للصلاة إذا أعلمته حضورها⁵.

قلت: يتبين مما سبق عرضه من معان لكلا الصيغتين (آذن) و (أذن) أن ثمة فرق بين

القراءتين:

-
- 1- انظر: سبويه الكتاب، مج4، ص62 -أبو علي الفارسي، الحجة، مج2، ص413-الأزهري، تهذيب اللغة، مج15، ص15-الأزهري، معاني القراءات، مج1، ص231-232-ابن منظور، لسان العرب، ج13، ص09.
 - 2- انظر الأزهري، معاني القراءات، مج1، ص231-232.
 - 3- انظر: الفراء، معاني القرآن، مج1، ص189-ابن سيده، المحكم، مج10، ص96-الأزهري، تهذيب اللغة، مج15، ص15:
 - 15-السجستاني، غريب القرآن، مج1، ص101-الجوهري، الصحاح، مج5، ص2068.
 - 4- البيت لقعبن ابن أم صاحب الغطفاني كان في أيام الوليد بن عبد الملك. انظر: محمد حسن شراب، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1427هـ، مج3، ص245-المرزوقي، شرح ديوان الحماسة، ص1013.
 - 5- انظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، مج1، ص359-ابن الأنباري، الزاهر في معاني كلمات الناس، تح؛ حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1996م، مج2، ص04.

الفصل الأول: تغاير البناء الصرفي في القراءات القرآنية وأثره في المعاني التفسيرية

أ. من جهة اللفظ ويتمثل ذلك: في أن الفعل (أَذِنَ) متعدّ إلى مفعول واحد، في المقابل نجد أن الفعل (أَذَنَ) متعدّ بالهمزة إلى مفعولين.

ب. وأما من جهة المعنى؛ فيكون الخطاب على قراءة القصر (فَأَذَنُوا) موجهاً إلى المؤمنين الذين لم ينتهوا عن التعامل بالربا قاطبة، وعلى قراءة المد (فَأَذِنُوا) يحمل أن يكون الخطاب موجهاً إلى غيرهم ممن هم على شاكلتهم ويشاركونهم في صنيعهم الذي هو أكل الربا أي؛ أَعْلِمُوا بها غيركم وأسمعوهم بالوعيد، وهو من باب أكد وأولى أعلام لهم وتهديد ووعيد حتى ينزجروا وينتهوا جميعاً¹، ويحتمل أن يتوجه الخطاب إلى ولاية الأمر من المسلمين بغية أن يستتبيوا ويُذروا أكلي الربا حتى يقلعوا ويتوبوا وإلا غزّروا وعوقبوا.

ومهما يكن من أمر فإن القراءتين وإن كانتا متغايرتين في (اللفظ والدلالة) كما سبق بيانه، إلا أنهما يتحدان ويكمل بعضهما بعضاً في توضيح المعنى التفسيري، وإفادة الحكم الفقهي، فحاصل معنى الآية كما تقدم ذكره: أنه من كان له ربا فليس له إلا رأس المال لا يَظْلَمُ بأخذ الزائد، ولا يُظْلَمُ بترك رأس ماله، وأنه من لم يخش الله ويقلّع عن تعاطي الربا فليُعلم هو وليستيقن، أو ليُعلم نفسه أو غيره ممن رأى أنه محارب لله ولرسوله، أو ليُعلم ولاية أمور المسلمين والحكام من يفترق هذا الصنيع ثم لم يتب وبينته بأنه معرض للعقوبة أو التعزير؛ لأنه بذلك محارب لله ولرسوله، وعلى هذا الرأي ورد قول ابن عباس رضي الله عنهما: "أنه من كان مقيماً على الربا لا ينزع عنه، كان حقا على إمام المسلمين أن يستتبيه، فإن نزع وإلا ضرب عنقه"².

المبحث الرابع: تغاير البناء الصرفي للكلمة في القراءات القرآنية لتباين المعنى

التفسيري أو الحكم الفقهي

1- انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تح؛ د أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، 1994م، مج2، ص640-642- ابن عاشور، التحرير والتنوير، مج17، ص172-173.
2- القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مج3، ص363-محمد علي الصابوني، مختصر تفسير ابن كثير، دار القرآن الكريم، بيروت، ط7، 1981م، مج1، ص249.

الفصل الأول: تغاير البناء الصرفي في القراءات القرآنية وأثره في المعاني التفسيرية

في هذا المبحث يتم التعرض لنماذج من الخلاف القرائي في تغاير البناء الصرفي للكلمة، بحيث كل قراءة يصير لها معنى تفسيري أو حكم فقهي يختلف عن القراءة الأخرى، وبذلك تصبح كل قراءة تمثل آية مستقلة باعتبار المعنى، كما يضطلع اختلاف بنية الكلمة من حيث اللفظ مقام الآيات، وهذا ما يؤكد فائدة القراءات القرآنية المتمثلة في تحقيق الإيجاز والاختصار والبلاغة في القرآن الكريم ومن ثم حفظه وترسيخه في الأذهان.

المثال الأول:

❖ ومما يمكن الاستشهاد به في هذا الفرع الخلاف القرائي في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَّرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُورًا غَفُورًا ۝﴾ (النساء: 43).

وقع الخلاف القرائي في قوله تعالى: (لَمَسْتُمْ) فقرأ حمزة والكسائي وخلف بغير ألف (لَمَسْتُمْ)، ووافقهم الأعمش.

وقرأ باقي العشرة وهم الجمهور بالألف (لَمَسْتُمْ)، ووافقهم الحسن وابن محيصن واليزيدي¹.

حاصل معنى الآية:

أن من مبيحات التيمم، المرض والسفر وكذلك فقدان الماء، فإن حصل واحد منها أبيع ورخص للمكلف التيمم بدل الوضوء، كما نصت الآية على أن من موجبات التطهر بالماء في حال وجوده وإلا ينتقل إلى البديل (التيمم) أمران: الحدث الأصغر (الغائط) ولمس المرأة سواء كان بالجماع -حصل الإنزال أم لم ينزل-، أو بمطلق اللمس باليد، أو بالتقاء البشريتين، أو بالجماع أو غيره².

معنى القراءتين:

1- انظر؛ ابن مجاهد، السبعة، 234-ابن الجزري، النشر، مج2، ص:250- الأزهرى، معاني القراءات، مج1، ص310.

2- انظر الرازي، مفاتيح الغيب، مج10، ص89، 90-القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مج5، ص: 223-224.

الفصل الأول: تغاير البناء الصرفي في القراءات القرآنية وأثره في المعاني التفسيرية

أما قراءة (لَمَسْتُمْ) بفتح اللام والميم على الوزن (فَعَلْتُمْ) من لَمَسَ يَلْمِسُ، لَمَسًا، بمعنى جسَّ الجارحة بالشئ طلبا للملاصقة، ويكون باليد خاصة؛ لأنها آتته الغالبة¹، ومنه قول الشاعر: يلمسُ الأحلاسَ في منزله *** بيديه كاليهوديِّ المُصَلِّ².

ونظيره في التنزيل قوله تعالى: ﴿فَلَمَسُوهُ بَأْيَدِيهِمْ﴾ (الأنعام: 07)، وقوله تعالىصص: ﴿وَأَنَا لَمَسْنَا السَّمَاءَ﴾ (الجن: 08)، وثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم "أنه نهى عن بَيْعِ المَلَامَسَةِ"³، وهو أن يقول الرجل لصاحبه: إذا لمست ثوبين أو لمست ثوبك فقد وجب البيع بكذا وكذا، وقيل: هو أن يلمس المتاع من وراء ثوب ولا ينظر إليه ثم يوقع البيع عليه⁴. ثم تطورت الدلالة فأصبح اللمس يطلق على ما يدرك باليد، حيث روي عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يقول: "قبلة الرجل امرأته وجسه بيده من الملامسة، ونقل عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه كان يقول: "اللمس ما دون الجماع"⁵، قال المبرد: "لمستم بمعنى غشيتم ومستم وليس للمرأة في هذا فعل"⁶، فهي بذلك أي صيغة (لَمَسْتُمْ) تحتل الجماع والوقاع وتحتل اللمس باليد.

وأما قراءة: (لَامَسْتُمْ) بألف بعد مد على وزن (فَاعَلْتُمْ) فتفيد المشاركة والمفاعلة بين طرفين يحصل منها الحدث والفعل؛ فيكون المعنى المباشرة والجماع الحاصل من كلا

1- انظر: أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، تح؛ محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة، القاهرة، 1998، ص303-ابن العربي، أحكام القرآن، مج2، ص564.

2- ليبيد بن ربيعة، ديوان ليبيد، ص92.

3- البخاري، صحيح البخاري، مج1، ص70-مسلم، صحيح مسلم، مج3، ص115.

4- ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، تح: طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت 1979، مج4، ص269.

5- الدارقطني، سنن الدارقطني، تح: شعيب الأرنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 2004م، مج1، ص269-أحمد شاكر، عمدة التفسير مختصر تفسير ابن كثير، دار الوفاء، جامعة المنصورة، ط2، 2005م، مج1، ص514.

6- انظر؛ النحاس، إعراب القرآن، تح؛ عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ، ج1، ص217.

الفصل الأول: تغيير البناء الصرفي في القراءات القرآنية وأثره في المعاني التفسيرية

الزوجين، ذهب إلى ذلك الطبري ومقاتل والحسن ومجاهد، وابن عباس رضي الله عنهما¹.
ويصح أن يحمل على لفظ المفاعلة لفظ المجرد؛ بحيث تخرج المفاعلة عن بابها فتكون بمعنى (فَعَلَ)، مثل: قولك جَاوَزْتَ الشيءَ وَجُزْتَهُ؛ وعندئذ تكون القراءتان بمعنى واحد².

وبناء على هذا الاختلاف الواقع في دلالة الملامسة، واللمس في القراءتين اختلف الفقهاء في مسألة انتقاض الطهارة (الوضوء) بمجرد لمس بشرة المرأة على النحو الآتي:

■ ذهب أبو حنيفة النعمان -رحمه الله- إلى أن مباشرة الرجل للمرأة فيما دون الجماع لا تنتقض الوضوء إلا أن ينتشر ذكره فينقض باللمس والانتشار جميعاً³.

■ وذهب مالك وأحمد رحمهما الله تعالى إلى أن لمس الرجل المرأة بشهوة ينقض الوضوء⁴.

■ وذهب الشافعي⁵ إلى أن لمس الرجل للمرأة ناقض للوضوء إذا لم يكن ثمة حائل، واستثنى من ذلك المحارم⁶.

أما الحنفية ومن نهج نهجهم استدلوا على ما ذهبوا إليه بما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: اللمس والمس والمباشرة؛ الجماع، ولكن الله يكتفي بما شاء⁷، وبذلك تكون

1- انظر؛ المصدر السابق، ج1، ص217-الطبري، جامع البيان، ج1، ص389-392-394-الثعلبي، الكشف والبيان، مج3، ص314-عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني، التفسير، تح؛ د.محمود محمد عبده، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419هـ، مج2، ص9-مقاتل بن سليمان، تفسير مقاتل بن سليمان، تح: محمود شحاتة، دار إحياء التراث، بيروت، ط1، 1423هـ، مج1، ص546.

2- انظر؛ أبوحيان، البحر المحيط، ج3، ص654-السخاوي، فتح الوصيد في شرح القصيد، تح، أحمد الزغبى، مكتبة دار البيان للنشر والتوزيع، الكويت، ط1، 2002م، مج2، ص161.

3- انظر؛ الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1986، مج1، ص29-30.

4- انظر؛ ابن رشد، المقدمات والممهديات، تح محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، لبنان، ط1، 1988، مج1، ص68-ابن قدامة، الكافي في فقه الإمام أحمد، دار الكتب العلمية، ط1، 1994، مج1، ص89-90.

5- هو محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع الهاشمي القرشي أبو عبد الله، أحد الأئمة الأعلام، عالم باللغة، من تصانيفه الأم، الرسالة. انظر: ابن كثير، البداية والنهاية، مج16، ص251.

6- انظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مج5، ص224، -أبوحيان، تفسير البحر المحيط، تح: صدقي محمد جميل، دار الفكر، لبنان، ط1420هـ، مج3، ص654-الرازي، مفاتيح الغيب، مج10، ص89.

7-أحمد شاكر، عمدة التفسير، مج1، ص513.

الفصل الأول: تغاير البناء الصرفي في القراءات القرآنية وأثره في المعاني التفسيرية

القراءة الأولى كناية عن الجماع لا مجرد المسيس باليد، والقراءة الثانية هي تفسير وأمرة عليها، إذا الملامسة مفاعلة لا تحصل إلا بين اثنين فتكون بمعنى الجماع، ثم أن الشارع الحكيم أطلق المس وأراد به الجماع والوقاع، واللمس والمس سيان¹.

قلت: وهذا الذي ذكروا من التعليل يقوي صحة ما ذهبوا إليه، ومن ثم يترتب على هذا الاستدلال إبطال القول بأن لمس الرجل المرأة باليد ينقض الوضوء ويوجب الطهارة لرفع الحدث الأصغر.

وأما الشافعية فقد حملوا القراءتين على الحقيقة، فأروا اللمس في الآية هو لصريح الجس باليد أو ما قارب اليد من البشرة ما هو دون الجماع عملاً بقاعدة حمل الكلام على الحقيقة أولى من حمله على الكناية والمجاز، واعترضوا على ما ذهب إليه الجمهور من أن الملامسة مفاعلة لا تتحقق إلا بفعل طرفين وهو الجماع؛ وبالتالي يكون اللمس تحسس باليد فيقع التناقض بين مفهوم القراءتين المتواترتين، فكان يلزم حمل الكلام على حقيقته في الآيتين وهو المباشرة باليد لتفادي التضاد والتناقض، ومما يترتب على هذا الاستدلال عندهم وجوب الوضوء على كل من حصل منه اللمس².

قلت: والذي يظهر عند إمعان النظر والتفحص لمذاهب الفقهاء وأراء المفسرين ومن خلال الوقوف على الأدلة التي ساقوها في ذلك؛ أن منشأ الإشكال ومكمن الاختلاف راجع إلى ثبوت القراءة المتواترة بالمفاعلة والمجرد، والدلالة الإشارية المستفادة من الفعل (لمس) و(لامس) وعليه يمكن القول:

✓ بأن اللمس في أصل الاستعمال اللغوي يكون حقيقة في الجس باليد دل على ذلك منثور كلام العرب وشعره.

1- انظر: ابن قدامة المقدسي، المعني، تح؛ طه الزيني، محمود عبد الوهاب فايد، وآخرون، مكتبة القاهرة، ط1، 1969م، مح1، ص142-ابن منظور، لسان العرب، ج2، ص209-217.

2- انظر الشافعي: الأم، دار الفكر، بيروت، ط2، 1983م، مح1، ص29-30-الرازي، مفاتيح الغيب، ج10، ص89-الماوردي، الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي، تح؛ علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1999م، ص183-185.

الفصل الأول: تغاير البناء الصرفي في القراءات القرآنية وأثره في المعاني التفسيرية

✓ وبأن اللمس يستعمل بمعنى الجماع والوطء على سبيل المجاز والكناية.

✓ وبأن اللمس والمس وردا بمعنى واحد في كلام العرب.

فإذا تقرر ذلك لزم القول بورود الترادف في الآية الكريمة وهو مما ينزه عنه كلام الله

تعالى على الصحيح، وللجواب عن هذا الإشكال يقال والله أعلم:

1- إن دلالة المفاعلة في الاسم علة ظاهرة في إفادة معنى الجماع يمكن حمل معنى المجرد عليها (لمس)، وبذلك يزول التناقض ويرتفع التضاد بين القراءتين المتواترتين ويؤيد ذلك ما قاله الأزهري: "من قرأ (أو لَمَسْتُمْ) فهو على فاعلتهم، لاشتراكهما في الفعل الذي يكون منه الولد، ومن قرأ (أو لَمَسْتُمْ) خص بالفعل الرجل؛ لأن الفعل من باب الجماع يضاف إلى الرجل، وقد يكتى الجماع باللمس واللماس، والعرب تقول: فلانة لا ترد يد لأمس، أي؛ لا ترد عن نفسها من أراد غشيانها"¹.

2- إن الملامسة إذا أضيفت إلى النساء؛ صرف اللمس إلى معنى الجماع².

3- ثبت في الأحاديث الصحاح أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يمس أزواجه ويقبلهن من غير تجديد للوضوء وكذلك الصحابة، وعمدة ذلك ما ثبت عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها، قالت: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل امرأة من نساءه ثم خرج إلى الصلاة ولم يتوضأ³. والحديث نص في القول بأن الملامسة في القراءتين يراد بها الجماع.

4- سياق الآية فيه إشارة إلى أن المراد باللامسة الجماع؛ إذ ذكر في سباق الآية الطهارة من الحدثين الأصغر في قوله تعالى: "أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ"، والأكبر في قوله تعالى: "أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ" أو "أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ"، ولو حملناه على مجرد اللمس باليد أو نحوها؛

1- الأزهري، معاني القراءات، ج1، ص310.

2- انظر؛ ابن السكيت، إصلاح المنطق، تح؛ محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 202، مج1، ص193.

3- أبو داود السجستاني، سنن أبي داود، تح؛ محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1438هـ، مج1، ص:46.

الفصل الأول: تغيير البناء الصرفي في القراءات القرآنية وأثره في المعاني التفسيرية

لكان قليل الفائدة لتكرار مثال الحدث الأصغر، ولأهم ذكر المثال على الحدث الأكبر، ولعمي حكم وجوب التيمم للجنب عند فقد الماء.

قلت: يتجلى مما تقدم عرضه وبسطه من مذاهب العلماء وأقوال المفسرين رجحان القول بأن "لامستم" و"لمستم" المراد منهما الجماع وغشيان الرجل المرأة، وكذلك يتقوى مذهب من يرى أن لمس المرأة بشهوة وبغير شهوة غير ناقض للوضوء.

المثال الثاني:

❖ ومن الشواهد التي يمكن الاستدلال بها في هذا الباب قوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَحْصَنَ فَإِنَّ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْنَّ نَصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (النساء: 25).

وقع الخلاف القرائي في الآية الكريمة في قوله تعالى: (أحصن) حيث قرأ شعبة وخلف والأخوان حمزة والكسائي بالفتح بالبناء للفاعل: (أُحْصَنَ)، وقرأ الباقرن وهم الجمهور بالضم على البناء للمجهول: (أُحْصِنَ)¹.

حاصل معنى الآية:

بأن الله تبارك وتعالى وهو الشارع الحكيم رخص لمن لم تكن له الباءة وخشي على نفسه الزنى بحيث لا يستطيع نكاح العفيفات الحرائر فيجوز له نكاح الإيماء المملوكات المؤمنات العفيفات ؛ بشرط حصول الإذن من أسيادهن المالكين وأن يدفع لهن المهر بالمعروف، فإذا أسلمن، أو تحصنن بالنكاح والزواج ثم أتين بفاحشة الزنى ؛ فحدهن نصف حد الحرائر الأبيكار إذا زنين وهو خمسون جلدة، ذلك الذي أبيح من نكاح الإيماء إنما هو رخصة لمن خشي الوقوع في الزنى وعسر عليه الصبر على الجماع، ومن يصبر على عدم نكاح الإيماء مع العفة فهو أفضل².

1- انظر؛ ابن مجاهد، السبعة، ج1، ص230. -ابن الجزري، النشر، مج2، ص: 249.

2- انظر: نخبة من العلماء، التفسير الميسر، ج1، ص: 82. -ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج5، ص: 12-16.

معنى القراءتين

أما قراءة (أُحْصَنَ) بفتح الهمزة وفتح الصاد وهي بمعنى: أسلمن هكذا قاله عمر بن الخطاب وابن عمر وابن مسعود والشعبي والنخعي والسدي وبه قال الشافعي أيضا ونسب إلى جمهور أئمة المذاهب، وبناء على هذا المعنى التفسيري يكون الحكم الفقهي المستفاد من الآية أن الأمة إذا زنت وهي مسلمة فعقوبتها نصف عقوبة الحرة البكر، فتحد خمسين جلدة سواء كانت الأمة بكرا أم ثيبا¹؛ بمفهوم المخالفة أن الأمة الكافرة كتابية كانت أم مشركة لا تحد، وعليه فيكون الإسلام شرط في إقامة الحد عليها، وينتفي في حقها حد الرجم؛ لأنه لا يبعض. وأما قراءة (أُحْصِنَ) بضم الهمز وكسر الصاد فمعناه أنهم أُحْصِنَ بالأزواج أي: نُكْحِنَ، قال به ابن عباس وسعيد ابن جبير والحسن ومجاهد وأبو الدرداء وقتادة²، وبناء على هذا التفسير يكون الحكم الفقهي المستفاد من الآية الكريمة على قول ابن عباس: "أن الأمة إذا زنت فلا حد عليها ما لم تتزوج، وأنها أُلقت فروة رأسها من وراء الدار، وقال به عمر بن الخطاب أيضا وإن لم يشتهر عنه"³.

وبذلك يتبين أن الزواج شرط في إقامة الحد الذي هو نصف عقوبة الزانية الحرة البكر. قلت: عند التفحص والتعمق في معاني الآية، وكذا النظر في سياقها يظهر أن من قال: بأن (أُحْصَنَ) في الآية بمعنى أسلمن فقد أبعد النجع؛ لأن شرط الإيمان قد ذكر في سياق الآية في قوله تعالى: "مَنْ فَتَيْتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ"، ومن قال بأن (أُحْصِنَ) بمعنى تزوجن أو نكحن، فاشتراط الزواج لإقامة الحد على الأمة الزانية يتواءم مع سياق الآية، فقد تقدم قوله تعالى: "المُحْصَنَاتُ" أو "المُحْصِنَاتُ" أي: العفيفات اللاتي أحصن فزوجهن أو أحصنهن أولياؤهن من الزنى، وقيل: إن لفظ المحصنات مجاز مرسل باعتبار المال وما سيكون أي: حصول الإحصان بالزواج والنكاح، علاوة على أن هذا المعنى التفسيري لا يتوافق مع حديث النبي

1- انظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج5، ص143-الرازي، مفاتيح الغيب، ج10، ص: 52.

2- انظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مج5، ص 143-الرازي، مفاتيح الغيب، ج10، ص 52.

3- القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مج5، ص: 143-ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج5، ص 17.

الفصل الأول: تباير البناء الصرفي في القراءات القرآنية وأثره في المعاني التفسيرية

صلى الله عليه وسلم الثابت في الصحيحين، عن أبي هريرة رضي الله عنه: "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الأمة إذا زنت لم تُحصن فأوجب عليها الحد"¹، مما أشكل على كثير من المفسرين والعلماء وذهلوا عن التوفيق بين الآية والحديث.

والجواب عن هذا الإشكال: ما نقل عن ابن شهاب الزهري حيث أنه قال: "فالأمة المتزوجة محدودة بالقرآن، والأمة غير المتزوجة محدودة بالسنة"²، وهذا الرأي صرح به القرطبي في تفسيره حيث قال: "والأمر عندنا أن الأمة إذا زنت وقد أحصنت مجلودة بكتاب الله، وإذا زنت ولم تحصن مجلودة بحديث النبي صلى الله عليه وسلم، ولا رجم عليها؛ لأن الرجم بمنصف"³، وقد حكاه أيضا الإمام عبد الرحمن الثعالبي في تفسيره⁴.

قلت: وبذلك يزول الإشكال ويترجح القول بأن الإحصان في الآية بمعنى التزويج والنكاح والله أعلم.

المبحث الخامس: تباير البناء الصرفي للكلمة في القراءات لتوسيع المعنى التفسيري

كثيرا ما يرد الخلاف القرائي في الآية القرآنية لبيان الأوجه المتعددة للحكم الفقهي أو للإيضاح أضرب المعاني التفسيرية؛ بحيث تصير كل قراءة تمثل وجها مشروعاً من أوجه الحكم الفقهي أو ضرباً من المعاني التفسيرية التي تدل عليها الآية القرآنية.

المثال الأول:

1- البخاري، صحيح البخاري، مج 3، ص 71- مسلم، صحيح مسلم، مج 3، ص 1329.

2- ابن عاشور، التحرير والتنوير، مج 5، ص 17.

3- القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج 5، ص 144.

4- انظر؛ الثعالبي، الجواهر الحسان في تفسير القرآن تح: محمد علي معوض، عادل أحمد عبد الموجود، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط 1، 1418هـ، مج 2، ص 220.

الفصل الأول: تباير البناء الصرفي في القراءات القرآنية وأثره في المعاني التفسيرية

❖ ومن أمثلة هذا الباب الخلاف القرآني في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمْ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ (البقرة: 185).

وقع الخلاف بين القراء في الآية الكريمة في قوله تعالى: (وَلِتُكْمِلُوا) فقرأ أبو بكر شعبة ويعقوب بتشديد الميم (وَلِتُكْمِّلُوا).

وقرأ الباقر بالتخفيف (وَلِتُكْمِلُوا)¹.

حاصل معنى الآية:

فمن حضر منكم الشهر الفضيل وهو شهر رمضان وكان صحيحا مقيما بالغا عاقلا وجب عليه صيام نهاره شهرا كاملا، وأما من كان مريضا أو مسافرا رخص له الإفطار مقابل قضاء تلك الأيام التي أفطرها صياما، حتى تكتمل عدة أيام الشهر أو عدة أيام القضاء أداء كانت أو قضاء، متتابعة كانت أو متفرقة؛ كل ذلك من باب التيسير والتسهيل على المؤمنين، وليُختم الصيام بتكبير الله وتعظيمه على هدايته لكم لكي تشكروا الله على ما أنعم به عليكم من الهداية والتوفيق والساداد².

معنى القراءتين:

يتوقف معنى القراءتين (وَلِتُكْمِلُوا)، (وَلِتُكْمِّلُوا) في الآية الكريمة على المقصود من العدة في قوله تعالى: "وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ" يقول في ذلك الإمام فخر الدين الرازي: "وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ"، دخل تحته عدة أيام الشهر وأيام القضاء لتقدم ذكرهما جميعا، ولذلك يجب أن يكون عدد القضاء مماثلا لعدد المقضى، ولو قال تعالى: لِتُكْمِلُوا الشهر، لدل ذلك على حكم الأداء فقط ولم يدخل حكم القضاء"³.

1- ابن مجاهد، السبعة، ج1، ص 177. -ابن الجزري، ج2، ص 226.

2- انظر: نخبة من العلماء، التفسير المسير، مج1، ص 28. -القرطبي الجامع لأحكام القرآن، مج 2، ص 299-306. -الصابوني، مختصر تفسير ابن كثير، مج1، ص 158-160.

3- الرازي، مفاتيح الغيب، مج 3، ص 259.

الفصل الأول: تغاير البناء الصرفي في القراءات القرآنية وأثره في المعاني التفسيرية

قلت: ومهما يكن من أمر فإن الخلاف القرآني في الآية يؤكد ويجلي خاصية التيسير والتخفيف ورفع الحرج في أحكام الشريعة الإسلامية ووجه ذلك:

1- إن كان المقصود من العدة في الآية عدة أيام الشهر وهو وجه من أوجه المعاني التفسيرية لكلمة العدة حكاة القرطبي في تفسيره¹؛ فيكون معنى قوله تعالى: "لِتُكْمَلُوا" بالتخفيف خطابا للمؤمنين المرضى والمسافرين ومن في حكمهم على سبيل الوجوب والعزيمة لإكمال صيام شهر رمضان أداء عملا بما سبق في الآية: "وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ"؛ ويكون معنى قوله تعالى: "لِتُكْمَلُوا" بتشديد الميم خطابا للمؤمنين المرضى والمسافرين ومن في حكمهم على سبيل الجواز والرخصة في الإفطار لعذر السفر والمرضى أو ما شابه ذلك؛ شريطة أن يكملوا عدة أيام رمضان قضاء بعد انتهاء الشهر، هو ما تؤكد صيغة الفعل المضعف (فَعَلَ) التي تفيد تكرير حدوث الفعل أي؛ تكرير فعل الصيام لإتمام عدة رمضان، ولا يكون ذلك بعد انقضاء الشهر متتابعة كانت أو متفرقة.

2- إن كان المقصود من العدة في الآية عدة أيام القضاء وهو وجه آخر من أوجه المعاني التفسيرية لكلمة "العدة"؛ فتكون قراءة التخفيف "لِتُكْمَلُوا" خطابا للمؤمنين المرضى والمسافرين ومن في حكمهم على سبيل الحتم والإلزام لإكمال أيام القضاء صياما على وجه التتابع وهو ما تفيد صيغة الفعل (أَكْمَلَ) الفعل الرباعي المزيد بهمزة التعدية من أكمل يُكْمَلُ بمعنى؛ أتم وقضى دفعة واحدة². في حين أن قراءة التشديد "لِتُكْمَلُوا" تفيد قضاء صيام هذه الأيام متفرقة وهو ما تؤكد صيغة الفعل (كَمَّلَ) الرباعي المضعف الدال على التعدية وتكرير حدوث الفعل.

وهذان الوجهان للمعنى التفسيري والحكم الفقهي لمسألة قضاء الصيام بالنسبة لأرباب الأعدار قد أشار إليهما الإمام الحافظ ابن كثير في تفسيره³.

1- انظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مج 2، ص 302-303.

2- انظر: ابن خالوية، الحجة، مج 1، ص 93.

3- انظر: الصابوني، مختصر تفسير ابن كثير، ج 1، ص 160.

المثال الثاني:

❖ ومن الأمثلة في ذلك: الخلاف القرائي في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ﴾ (الأنعام: 114).

اختلف القراء في الآية الكريمة في قوله تعالى: " مُنَزَّلٌ " فقرأ حفص عن عاصم وعبد الله بن عامر (مُنَزَّلٌ) بفتح النون وتشديد الزاي.

وقرأ الباقون (مُنَزَّلٌ) بسكون النون وتخفيف الزاي¹.

حاصل معنى الآية:

وبنو إسرائيل الذين أنزل الله عليهم التوراة والإنجيل يعلمون يقينا أن هذا القرآن منزل عليك أيها الرسول من ربك حقا دفعة واحدة إلى السماء الدنيا إجمالا، ثم ما فتئ ينزل منجما ومفرقا على قلبك حسب الأحداث والوقائع فلا تكونن من الشاكين المرتابين في شيء مما أوحينا إليك².

معنى القراءتين:

أما القراءة بفتح النون وتشديد الزاي (مُنَزَّلٌ) صيغة اسم مفعول من الفعل (نَزَلَ) مضعف العين الذي يفيد التكرار والتكثير والتدرج، ومؤدى هذه الدلالة أن القرآن الكريم ينزل مفرقا ومجزأ ومنجما من السماء الدنيا إلى الأرض مواكبا للوقائع والأحداث مرات متعددة في مدة قدرها ثلاث وعشرون سنة.

وأما القراءة بسكون النون وتخفيف الزاي (مُنَزَّل) على أنه اسم مفعول من الفعل (أنزل) المزيد بهمزة، المستعمل؛ لإفادة التعدية وحصول الفعل مرة واحدة، ومؤدى هذه الدلالة الصرفية أن نزول القرآن كان جملة ودفعة واحدة من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا، وكان ذلك في ليلة القدر.

1- انظر؛ ابن مجاهد، السبعة، ج1، ص 266. -ابن الجزري، ج2، ص 262.

2- انظر: نخبة من العلماء، التفسير الميسر، مج1، ص 142.

الفصل الأول: تغاير البناء الصرفي في القراءات القرآنية وأثره في المعاني التفسيرية

قلت: إن الخلاف القرآني بين الإنزال والتنزيل قد تكرر في غير ما موضع من القرآن الكريم، و من ذلك اختلاف القراء بين (يُنزِلُ) و(يُنزِّلُ) من قوله تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَمَا لَيْسَ لَهُمْ بِهِ عِلْمٌ...﴾ (الحج: 71)، ومنها اختلافهم بين (نُزِّلُ) و(نُزَّلُ) في قوله تعالى: ﴿وَنُنزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ...﴾ (الإسراء: 82) وغير ذلك من المواضع مما يثبت أهمية الخلاف القرآني في البنية الصرفية للكلمة لإبراز أوجه المعاني التفسيرية والأحكام الفقهية المحتملة وبالتالي يضيء على القرآن الكريم الإعجاز البياني الذي من سماته اتساع المعنى مع إيجاز اللفظ واختصار العبارة.

وتتجلى فائدة الخلاف القرآني بين (أنزل) و(نزل) في كثير من آي القرآن في وصف القرآن الكريم بأنه (منزل) و(منزل) في الوقت نفسه ما صرح به كل من الإمام القرطبي، والرازي في تفسيرهما حيث قال القرطبي: "ولا خلاف أن القرآن أنزل من اللوح المحفوظ ليلة القدر على ما بيناه جملة واحدة فوضع في بيت العزة في السماء الدنيا، ثم كان جبريل ينزل به نجما نجما في الأوامر والنواهي والأسباب وذلك في عشرين سنة، وقال ابن عباس: "أنزل القرآن من اللوح المحفوظ جملة واحدة إلى الكتبة في سماء الدنيا، ثم نزل به جبريل عليه السلام نجوما في أوقات مختلفة في إحدى وعشرين سنة"¹، ويؤكد ذلك الإمام فخر الدين الرازي بقوله: "إن القرآن أنزل في ليلة القدر جملة إلى سماء الدنيا، ثم نزل إلى الأرض نجوما وإنما جرت الحال على هذا الوجه لما علمه تعالى من المصلحة"²، ويقوي هذا الاتجاه في التفريق بين القراءتين الإمام العلم جار الله الزمخشري حيث يقول في معرض تفسير قوله تعالى: ﴿نَزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ التَّوْرَةَ وَالْإِنجِيلَ﴾ (آل

1- القرطبي، الجامع لأحكام القرآن الكريم، ج2، ص297.

2- الرازي، مفاتيح الغيب، ج5، ص252.

الفصل الأول: تباير البناء الصرفي في القراءات القرآنية وأثره في المعاني التفسيرية

عمران: 03): "إِن قَلتَ لَم تَقول نَزَلَ الكِتابَ وَأَنزَلَ التوراةَ والإنجيلَ، قَلتَ: لأنَّ القرآنَ نَزَلَ مِنجماً ونَزَلَ الكِتابانَ جملَةً"¹.

هذا وفي المقابل نجد طائفة من أهل العلم من نفى التفرقة الدلالية بين الفعلين (أنزل) و(نزل) في القرآن الكريم وقالوا: بأنهما لغتان سياتن في المعنى على نحو ما ذكر أبو شامة قوله: "التخفيف والتشديد لغتان من (يُنزِلُ)، و(يُنزَلُ)"².

كما نجد أن أبا حيان الأندلسي قد اعترض على من ذهب إلى التفريق بين الصيغتين وعلى رأسهم الزمخشري، محتجا في ذلك بأدلة نجلها كالاتي:

الأول: أن التخفيف غالبا ما يفيد التكرير إذا كان الفعل متعديا قبل التخفيف نحو؛ جرحت زيدا وجرحته، أما ما كان لازما فلا يفيد التخفيف تكثر في الغالب فلا يقال: جلس زيد إذا أكثر الجلوس.

الثاني: أن التخفيف المفيد للتكرير في اللازم لا يُعدِّي الفعل وإنما يظل الفعل بعده لازما كما في: مَوَّتَ المال، أما إذا عدَّاه؛ علم أن التخفيف أفاد التعدية لا التكرير.

الثالث: عدم اطراد كل صيغة (أنزل ونزل) في دلالتها، وتناوبهما في الموضع الواحد في القراءات وفي مواضع عديدة، ومجيء التخفيف (التنزيل) في مواطن لا يمكن حملها على التكرير إلا بتأويل بعيد نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ﴾ (الأنعام 37)، وقوله تعالى: ﴿لَنزَّلْنَا عَلَيْهِم مِّنَ السَّمَاءِ مَلَكًا رَسُولًا﴾ (الإسراء: 95)³.

قلت: وإن كان رد أبي حيان يرتكز على أدلة متينة وحجج دامغة تؤكد عدم اطراد صيغة (نزل) في معنى التكرير والتكرير، وأن التخفيف يتمحض في التعدية، إلا أنني أرجح مذهب القائلين بالتفرقة الدلالية بين الإنزال والتنزيل، وأن كل صيغة شائعة في دلالتها الصرفية الغالبة، وأن ما شدت به صيغة (نزل) يلزمنا إلى القول: بأن صيغة التخفيف (نزل) عامة

1- الزمخشري، الكشاف، ج1، ص336.

2- أبو شامة، إبراز المعاني من حرز الأمان، ج1، ص457.

3- أنظر؛ أبو حيان، البحر المحيط، مج1، ص167-168-169.

الفصل الأول: تغير البناء الصرفي في القراءات القرآنية وأثره في المعاني التفسيرية

تحمل الإنزال والتنزيل بيد أن صيغة التخفيف (أنزل) متمحضة في الإنزال، بقي أن نشير إلى أن ثمة قرائن أخرى تحدد دلالة الصيغة وتمايزها عن غيرها ألا وهي السياق، والسباق للحاق.

المثال الثالث:

❖ ومن الشواهد التي يمكن الاستدلال بها في هذا الباب الخلاف القرآني في قوله تعالى: ﴿فَأَخَذْتُمُوهُمْ سُخْرِيًّا حَتَّىٰ أَنْسَوْكُمُ ذِكْرِي وَكُنْتُمْ مِنْهُمْ تَضْحَكُونَ﴾ (المؤمنون: 110). حصل الخلاف القرآني بين القراء في الآية الكريمة عند قوله تعالى: (سخرياً) فقرأ نافع وحمزة والكسائي وأبو جعفر وخلف (سُخْرِيًّا) بضم السين من الموضعين ووافقهم الأعمش. وقرأ باقي العشرة (سِخْرِيًّا) بكسر السين فيها ووافقهم اليزيدي وابن محيصة والحسن¹.

حاصل معنى الآية:

خطاب الله تعالى توبيخاً لأهل النار الذين يدعونه ليخرجهم منها، بأن يكتثوا فيها ولا يتكلمون، بسبب كفرهم وانشغالهم بالاستهزاء بالمؤمنين والضحك عليهم، أو أنهم اتخذوا المؤمنين سخرة للخدمة لكونهم عبيداً أرقاء تحت أيديهم، أو بقهرهم والتسلط عليهم لكونهم محكومين تحت سلطانهم وملكهم.

معنى القراءتين:

أما القراءة بضم السين (سُخْرِيًّا) مصدر على وزن (فَعْل) من تُسَخِّرُونَهُمْ أي؛ من السخرة والتسخير وهو الخدمة والاستغلال والاستعباد وبه قال أبو عبيدة، والمعنى؛ أن يستعمل بعضهم بعضاً في مصالحهم، ويسخر الأغنياء بأموالهم الأجراء والفقراء بالعمل فيكون بعضهم لبعض سبب المعاش²،

1- انظر: ابن مجاهد السبعة، ج1، ص:448. -ابن الجزري، النشر، ج2، ص329-محيسن، الهادي شرح طيبة للنشر، ج3، ص80.

2- انظر؛ أبو حيان البحر المحيط، ج4، ص587-ابن عادل الحنبلي، تفسير البيان في علم الكتاب، تح: أحمد عبد الموجود، محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م، ج17، ص255-الشوكاني، فتح القدير، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، ط1، 1414هـ، ج4، ص634.

الفصل الأول: تغاير البناء الصرفي في القراءات القرآنية وأثره في المعاني التفسيرية

وقيل: السخري نسبة إلى السخرة والتذليل والتكليف حكاة الألوسي في تفسيره¹.

وأما القراءة بكسر السين (سُخْرِيًّا) مصدر على وزن (فَعْل) من سَخَرَ يَسْخَرُ سِخْرِيَّةً بمعنى؛ الاستهزاء²، والتهكم ومنه قول الأعشى³:

إني أتاني حديثٌ لا أُسْرُّ به **** من عَلَوَ لا كذَبَ فيه ولا سَخَرَ (البسيط)

سَخَرَ بمعنى السخرية.

وثمة فريق ثالث ذهب إلى أن القراءتين (سُخْرِيًّا) و(سِخْرِيًّا) فالضم والكسر معناهما واحد كما نقل عن الخليل وسبويه والكسائي والفراء، قال الكسائي: "هما لغتان بمعنى واحد كما يقال عَصِيَّ، عُصِيَّ"⁴

قلت: القول بنفي التفريق الدلالي بين صيغتي المصدر (سُخْرِيًّا) و(سِخْرِيًّا) بحجة عدم ثبوت ذلك في لغة العرب وإن قال به فطاحلة علماء اللغة وأساطينها من أمثال: الخليل وسبويه والكسائي وغيرهم؛ هو قول غير مسلم به والحال أن التفريق بين القراءتين لا يقتضي الرجوع إلى أهل اللغة والأخذ عنهم إلا إذا كان الأمر يستدعي بيان معنى اللفظ المجرد في لغة العرب، أما إذا كان من جهة بيان المراد من اللفظ في السياق القرآني وهو ما يصطلح عليه بالتأويل؛ فالمرجع فيه علماء التفسير فهم حجة على غيرهم في هذا الفن؛

وبناء عليه فأنا أميل إلى رجحان القول بالتفرقة الدلالية بين صيغتي المصدر (سُخْرِيًّا) بالضم و(سِخْرِيًّا) بالكسر؛ بدليل السياق القرآني في الآية نفسها وهو قوله تعالى: " وَكُنْتُمْ مِّنْهُمْ تَضَكُّونَ " بعد قوله: "فَاتَّخَذْتُمُوهُمْ سِخْرِيًّا"، فلو قيل: إنهما بمعنى واحد وهو السخرية والهزاء للزم الترادف وهو ما ينزه عنه كلام الباري باتفاق من يعتد بقولهم من أهل العلم، وبذلك

1- الألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تح: عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1415هـ، ج13، ص78.

2- انظر؛ أبوحيان، البحر المحيط، ج7، ص587-الزجاج معاني القرآن وإعرابه، ج4، ص:24.

3- وبروي: إني أتتني لسانٌ لا أُسْرِيها **** من عَلَوَ لا عَجَبَ فيها ولا سَخَرَ، انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، مج3، ص111.

4- انظر؛ الطبري، جامع البيان، ج19، ص80-النحاس، إعراب القرآن، ج3، ص: 86-87-الثعلبي، الكشف والبيان، ج7، ص58.

الفصل الأول: تغاير البناء الصرفي في القراءات القرآنية وأثره في المعاني التفسيرية

يحصل التوسع في المعنى التفسيري للخلاف القرائي للآية الكريمة بين الصيغتين بما لا يفضي إلى التعارض والتناقض؛ إذ لا تعارض بين المعنيين فالكفار منهم من اتخذ المؤمنين سخرة للخدمة والإذلال والكلفة على جهة الاسترقاق والاستعباد، أو بقهرهم واضطهادهم وجورهم إذا كانوا محكومين تحت سلطانهم وحكمهم ونحو ذلك، ومنهم من اتخذ المؤمنين سخرية واستهزاء وتهكما وقد قال الله تعالى في ذلك: ﴿إِنَّ الَّذِينَ أَجْرَمُوا كَانُوا مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يَصْحَكُونَ ﴿٦٦﴾ وَإِذَا مَرُّوا بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ ﴿٦٧﴾ وَإِذَا انْقَلَبُوا إِلَىٰ أَهْلِهِمْ انْقَلَبُوا فَكِهِينَ ﴿٦٨﴾ وَإِذَا رَأَوْهُمْ قَالُوا إِنَّ هَٰؤُلَاءِ لَضَالُونَ ﴿٦٩﴾ وَمَا أُرْسِلُوا عَلَيْهِمْ حَٰفِظِينَ ﴿٧٠﴾ (المطففين 29-33).

المثال الرابع:

❖ ومن الأمثلة على هذا الباب الخلاف القرائي في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَخَذْنَا مُتْرَفِيهِم بِالْعَذَابِ إِذَا هُمْ يَجْعَرُونَ ﴿٦٤﴾ لَا تَجْعَرُوا أَلْيَوْمَ إِنَّكُمْ مِنَّا لَا تُنصِرُونَ ﴿٦٥﴾ قَدْ كَانَتْ ءَايَتِي تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فَكُنْتُمْ عَلَىٰٰٓ أَعْقَابِكُمْ تَنْكِبُونَ ﴿٦٦﴾ مُسْتَكْبِرِينَ بِهِ سَمِرًا تَهْجُرُونَ ﴿٦٧﴾﴾ (المؤمنون 64-65-66-67).

وقع الخلاف بين القراء في الآية الكريمة في قوله تعالى: (تهجرون) فقرأ نافع وحده (تَهْجُرُونَ) بضم التاء وكسر الجيم. وقرأ الباقون (تَهْجُرُونَ) بفتح التاء وضم الجيم¹.

حاصل معنى الآيات:

تبين الآيات موقف الكفار المتعتمين المستكبرين حينما يصيبهم العذاب الأليم فيتصايحون مستغيثين مستجدين، فيقال لهم على وجه التبكيت والتوبيخ: لا تصرخوا ولا تستغيثوا؛ فإنه لا يدفع عنكم ما أنزله الله بكم من العذاب والعقاب، قد كانت آيات القرآن تقرأ عليكم لتؤمنوا بها فكنتم تتفرون من سماعها ومن التصديق والعمل بها وترجعون القهقري،

1- انظر؛ ابن مجاهد، السبعة، ج1، ص446-ابن الجزري، النشر في القراءات، ج2، ص329-محيسن، الهادي، ج3، ص77.

الفصل الأول: تغاير البناء الصرفي في القراءات القرآنية وأثره في المعاني التفسيرية

مستكبرين على الناس بالحسب والنسب وعمارة البيت العتيق، تتسامرون* حول البيت الحرام بالفاحش من القول أو أنكم تتسامرون حوله تاركين كلام الله وراء ظهوركم غافلين عنه معرضين مقاطعين له¹.

معنى القراءتين

أما من قرأ بضم التاء وكسر الجيم (تُهَجْرُونَ) على وزن (تَفْعَلُونَ) من الفعل الرباعي أَهَجَرَ يُهَجِّرُ إهجاراً والمصدر (الهِجْرُ) على وزن (فَعَلَ) وهو بمعنى؛ الإفحاش في القول والخنا حكاه أبو عبيد عن الكسائي والأصمعي²، نظير ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث: "نهيناكم عن زيارة القبور فزوروها، ولا تقولوا هُجْرًا"³ أي؛ اجتنبوا القبيح من القول والخنا، قال الأزهري: "الهِجْرُ في كلام العرب ما يستفحش من الكلام"⁴، قال الشماخ: مُمَجَّدَةٌ الأعراق قال ابنُ ضَرَّةٍ *** عليها كلاماً جار فيه وأهَجَرًا⁵ أهجراً أي؛ فحش في القول.

وأما من قرأ بفتح التاء وضم الجيم (تَهَجْرُونَ) على وزن (تَفْعَلُونَ) من الفعل الثلاثي هَجَرَ يَهْجُرُ هَجْرًا أي؛ القطع والصرم، ومنه الترك والإعراض والإغفال، قال الشاعر: وأكثُرَ هَجَرَ البيتِ حتى كأنني *** مَلَلْتُ وما بي من مَلالٍ ولا هَجْرٍ⁶

*- السمر: هو الحديث بالليل، انظر؛ ابن منظور، لسان العرب، ج4، ص377.

1- انظر: نخبة من العلماء، التفسير الميسر، ج1، ص346-الرازي، مفاتيح الغيب، مج23، ص258.

2- انظر؛ الأزهري، تهذيب اللغة (هجر)، ج6، ص29.

3- أبو نعيم الأصبهاني، مسند الإمام أبي حنيفة رواية أبي نعيم، تح؛ مطر محمد الفريابي، مكتبة الكوثر، الرياض، ط1، 1415 هـ، ج2، ص145.

4- الأزهري الهروي، الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، تح؛ محمد عبد الحميد السعدني، دار الطلائع، مصر، ط1، 1994، ص94.

5- الشماخ بن ضرار الغطفاني، ديوان الشماخ بن ضرار الغطفاني، تح: صلاح الدين الهادي، ذكر المعارف، مصر، ط1، 1960، ص135.

6- الخليل بين أحمد الفراهيدي، العين، ج3، ص387.

الفصل الأول: تغاير البناء الصرفي في القراءات القرآنية وأثره في المعاني التفسيرية

وجاء في ذلك حديث النبي صلى الله عليه وسلم: " ولا يَسْمَعُونَ الْقُرْآنَ إِلَّا هَجْرًا " ¹ أي؛ أن المنكرين المستكبرين عن كلام الله تعالى قد أعرضوا عنه وتركوه، وقيل المعنى اللغو والخلط والهديان، والهَجْرَى كثرة الكلام والقول السيء ².

قلت: وبذلك يتضح لنا أن الخلاف القرائي يحتمل وجهين من أوجه المعنى التفسيري للآية الكريمة في مسألة (الهَجْر) من غير تعارض ولا تناقض: فهؤلاء الكفرة المترفين نزل بهم العذاب الشديد لسوء صنيعهم ولقبح ما فعلوا ؛ إذ كانوا يعرضون عن سماع كلام الله وينشغلون عنه ويتركونه وراء ظهورهم حينما يتلى عليهم، ويستتكفون عن قبول ما جاء به رسوله من الهدى ودين الحق، ولم يقفوا عند حد الهَجْر والهَجْرَانِ لكلام الله تعالى بل تراهم يقعدون حول البيت العتيق مقاعد السّمار يتكلمون بالهوس وبالفاحش من القول في النبي صلى الله عليه وسلم وفي القرآن الكريم.

المثال الخامس:

❖ ومن الأمثلة التي يستشهد بها في هذا الشأن الخلاف القرائي في قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ يَأْتُوكُمْ أُسَارَىٰ تَفَادَوْهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ ﴾ [البقرة: 85].

وقع الخلاف بين القراء في الآية الكريمة في قوله تعالى: (تَفَادَوْهُمْ)، فقرأ نافع وعاصم والكسائي وأبو جعفر ويعقوب بضم التاء وفتح الباء وألف بعدها (تَفَادَوْهُمْ) ووافقهم الحسن والمطوعي عن الأعمش.

وقرأ باقي العشرة بفتح التاء وسكون الفاء بالألف (تَفَادَوْهُمْ) ووافقهم ابن محيصة والزبيدي والشنبوذي عن الأعمش ³.

حاصل معنى الآية:

1- البيهقي، شعب الإيمان، تح: عبد العلي عبد الحميد حامد، أحمد الندوي، مكتبة الرشد، الرياض، الدار السلفية بومباي ط1، 2003، ج2، ص 414.

2- انظر: ابن قتيبة: غريب القرآن ص 299-السجستاني: غريب القرآن، ص 150-الفيومي، المصباح المنير (هجر)، ج2، ص 934.

3- انظر؛ ابن مجاهد، السبعة، ص 164-ابن الجزري، النشر، ج2، ص 218-محيسن، الهادي، ج2، ص 42.

الفصل الأول: تباير البناء الصرفي في القراءات القرآنية وأثره في المعاني التفسيرية

وإن يأتوكم يا معشر اليهود من أخرجتموهم من ديارهم من إخوانكم ظلما وعدوانا؛ يأتوكم أسارى في يد الأعداء سعيتم في تحريرهم من الأسر بدفع الفدية تارة، وتارة أخرى تقدمهم بإطلاق صراح الأسرى الذين بين أيديكم، مع أنه يحرم عليكم ظلمهم وإخراجهم من بيوتهم وذريتهم ابتداء.

معنى القراءتين:

أما القراءة بضم التاء وفتح الفاء وألف بعدها (تَفَادُوهُمْ) على وزن (تَفَاعُلُونَ) من الفعل الرباعي فاداه يُفاديه مفاداةً إذا أعطى فداءه وأنقذه، والمفاداة: أن تدفع رجلاً وتأخذ رجلاً قاله أبو العباس والمبرد¹، وقيل: المفاداة أن تفتك الأسير بأسير مثله، وتَفَادُوا أي فدى بعضهم بعضا على حد قول الشاعر نصيب بن رباح²:

وَلَكِنِّي فَادَيْتُ أُمَّيَ، بَعْدَمَا *** عَلَا الرَّأْسَ مِنْهَا كَثْرَةٌ وَمَشِيبُ
بِعَبْدَيْنِ مَرْضِيَيْنِ لَمْ يَكُ فِيهِمَا *** لئن عُرِضَا لِلنَّازِرِينَ مَعِيبُ.

والحاصل أن الفعل (تَفَادُوهُمْ) على وزن (تَفَاعُلُوهُمْ) هذه الصيغة تقتضي المفاعلة والمغالبة والمشاركة وعلى ذلك يصبح المعنى؛ أن كلا من الفريقين يدفع من كان تحته من الأسارى ويأخذ من عند العدو من الأسارى -اتفق العدد أو اختلف- حسب ما يتفقان عليه، ويحتمل أن تكون المفاداة بأن يعطي الأسير المال في مقابل أن يمنح الأسر إطلاق صراحه من الأسر³.

وأما القراءة بفتح التاء وإسكان الفاء وحذف الألف التي بعدها (تَفْدُوهُمْ) على وزن (تَفْعُلُونَ) من الفعل الثلاثي فدى يَفدي فِدْيَةً وَفِدَاءً وهو: جعل الشيء عوضا عن شيء آخر

1- انظر؛ الأزهرى، تهذيب اللغة، مج 14، ص 140-الفيومي، المصباح المنير، ج2، ص 465-الزبيدي، تاج العروس ج9، ص 221.

2- داوود سلوم، شعر نصيب بن رباح، مطبعة الإرشاد، العراق، 1967، ص 65-الأزهرى، تهذيب اللغة، ج14، ص 140

3- انظر: محيسن الهادي، مج2، ص 42-مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع، ج1، ص 252-السمين الحلبي، الدر المصون، ج1، ص483-قاسم أحمد الدجوى، محمد الصادق قماوي، قلائد الفكر في توجيه القراءات العشر، دار السعادة للطباعة، مصر، 2007، ص 13.

الفصل الأول: تباير البناء الصرفي في القراءات القرآنية وأثره في المعاني التفسيرية

صيانة وحماية له، وكذا دفع المال في مقابل تخليص الأسير المملوك من العدو وإنقاذه منه، نقل عن المبرد قوله: "المفاداة أن تدفع رجلا وتأخذ رجلا، والفداء أن تشتريه، فديته بمالي فداء وفديته بنفسي"¹، وقال أبو معاذ: "معناه تشتروهم من العدو وتنتقوهم"²؛ وعليه فصيغة (تَفْدُوهُمْ) هي بمعنى: (فدى) المجرى الذي لا يحدث إلا من واحد أي؛ أعطى المال فدية وفداء، فيكون معنى هذه القراءة تشتروهم من العدو بأن تدفعوا لهم العوض والمقابل لتنتقوا من تحت أيديهم من الأسرى وتخلصوهم منهم.

قلت: لعلنا في ضوء ما تقدم ذكره من معاني القراءتين يتأكد لنا أن الخلاف القرائي في بنية الفعل بين (تَفَادُوهُمْ) و(تَفْدُوهُمْ) قد أدى إلى اتساع المعنى التفسيري في الآية الكريمة بحيث تصبح الآية القرآنية تحتمل وجهين من أوجه المعنى التفسيري لمسألة فداء الأسرى من أيدي العدو، فيحصل الفداء تارة بافتكاك الأسرى بالمال، أو بإطلاق صراح الأسرى الذين هم تحت أيديهم تارة أخرى، وكل ذلك لا يتنافى ولا يتعارض مع المعنى المراد الذي سيقى من أجله الآية، بل يتكاملان ويتآلفان حيث تأخذ كل واحدة منهما بركاب الأخرى، فالفعل (فدى) حقيقة استعماله أن يستعاض شيء بشيء آخر صيانة له وذودا عنه، وهذا العوض قد يتأتى من طرف واحد بالمال أو بالنفس أو بغيرهما فيكون (فداء)، وقد يتأتى من طرفين أو أكثر على سبيل المبادلة والاشتراك فيكون (مفاداة)، ويؤكد لنا هذا المعنى الإمام العلم السمين الحلبي بقوله: "والظاهر أن (تَفَادُوهُمْ) على أصله من اثنين؛ وذلك أن الأسير يعطي المال، والآسر يعطي الإطلاق، و(تَفْدُوهُمْ) على بابه من غير مشاركة؛ وذلك أن أحد الفريقين يفدي صاحبه من الآخر بمال أو غيره، فالفعل على الحقيقة من واحد، والفداء ما يفدى به"³.

بقي أن نشير إلى أنه يصح أن تحمل القراءتان على معنى واحد، فالمفاعلة يمكن أن تخرج عن بابها فتسند إلى الواحد، فتصير صيغة (فاعل) بمعنى (فعل) المجرى وهو أحد

1- الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تح؛ أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4،

1987، ج6، ص 2453-الأزهري، تهذيب اللغة (فدى)، ج11، ص 149.

2- الزبيدي، تاج العروس (فدى)، ج59، ص 222.

3- السمين الحلبي، الدر المصون، مج1، ص483.

الفصل الأول: تغاير البناء الصرفي في القراءات القرآنية وأثره في المعاني التفسيرية

معانيها الصرفية كأن تقول: سامحت فلانا، وعاقبت اللص، وسافرت إلى بلاد كذا، وفي ذلك يقول الطاهر ابن عاشور: "فاستعمال (فادى) هنا مسلوب المفاضلة مثل: عافاه الله"¹.

وإن قيل: ما فائدة الزيادة في المبنى؟ الجواب إن المفاعلة هنا للمبالغة في الفداء أي تقدهم فداء حريصا.

المثال السادس:

❖ ومن الشواهد في هذا المقام الخلاف القرائي في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ سَعَوْا فِي آيَاتِنَا مُعَاجِزِينَ أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْأَجِيمِ﴾ [الحج: 51].

وقع الخلاف القرائي بين القراء في الآية الكريمة في قوله تعالى: (مُعَاجِزِينَ)، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو (مُعَجِّزِينَ) بدون ألف وبتشديد الجيم ووافقهما اليزيدي وابن محصين. وقرأ باقي العشرة (مُعَاجِزِينَ) بالألف وتخفيف الجيم².

حاصل معنى الآية:

والذين اجتهدوا وسعوا في الفساد والكيد لإبطال آيات القرآن الكريم بالطعن والتكذيب مشاقين مغالبيين حيث سموها: سحرا وشعرا وأساطير، وسعوا أيضا في تثبيط الناس عنها وعن اتباع الرسول مغالبيين في تقديرهم طامعين في تحقق كيدهم للإسلام وأهله؛ أولئك سينالهم عذاب شديد يمكنون فيه خالدين³.

معنى القراءتين:

أما من قرأ بتشديد الجيم من غير الألف (مُعَجِّزِينَ) عل وزن (مُفَعَّلِينَ) اسم فاعل من الفعل الرباعي مضعف العين (عَجَزَ) الذي يراد به التكنيث، والمعنى مبطنين أي: يبطنون ويؤخرون الناس لاتباع النبي صلى الله عليه وسلم وما جاء به من الهدى ودين الحق،

1- ابن عاشور، التحرير والتنوير، مج1، 591.

2- انظر؛ ابن مجاهد، السبعة، مج1، ص 139- ابن الجزري، النشر، مج2، ص 327- محيسن، الهادي، مج3، ص 70.

3- انظر؛ نخبة من العلماء، التفسير الميسر، مج1، ص 338- الزمخشري، الكشاف، مج3، ص 163-164.

الفصل الأول: تغاير البناء الصرفي في القراءات القرآنية وأثره في المعاني التفسيرية

ومثبطين أي؛ يثبطن الناس ويصدونهم عن الإيمان بآيات القرآن، بحيث يحصل منهم هذا التثبيط والتثبيط لما ذكر على سبيل الكثرة والتكرار.

ومن قرأ بإثبات الألف وتخفيف الجيم (مُعَاجِزِينَ) على وزن (مُفَاعِلِينَ) اسم فاعل من الفعل الرباعي (عَاجَزَ) بمعنى: معاندين ومغالبيين ومشاقين الله تعالى ورسوله، وقيل: مسابقين الله تعالى، يزعمون ويظنون أنهم يعجزون الله تعالى ويفوقونه هرباً من عقابه، وفراراً من عذابه، بحيث يتفلقون منه فلا يقدر عليهم، ويمنعونهم من التمكن منهم.

ولعل ما يؤكد أثر اختلاف البناء الصرفي بين قراءة التشديد (مُعَاجِزِينَ) وبالتخفيف (مُعَاجِزِينَ) في بيان أوجه المعاني التفسيرية في الآية ما قاله الإمام الماوردي في كتابه النكت والعيون: "فمن قرأ (مُعَاجِزِينَ) ففي تأويله أربعة أوجه أحدهما: مثبطين لمن أراد اتباع النبي صلى الله عليه وسلم وهو قول السندي، الثاني: مثبطين في اتباع النبي صلى الله عليه وسلم وهو قول مجاهد، والثالث: مكذّبين حكاه ابن شجرة، والرابع: معجزين لمن آمن بإظهار تعجيزه في إيمانه، ومن قرأ (مُعَاجِزِينَ) بالتخفيف وإثبات الألف، ففي تأويله أربعة أوجه أحدهما: مشاقين قاله ابن عباس، والثاني: متسارعين حكاه ابن شجرة، والثالث: معاندين قاله قطرب، والرابع: معاجزين يظنون أنهم يعجزون الله هرباً قاله السدي"¹.

وبذلك ينتهي هذا الفصل برصد مظاهر التغاير الصرفي لبنية الكلمة في القراءات القرآنية وبيان نواحي تأثير هذا الاختلاف على المعاني التفسيرية والأحكام الفقهية للآيات التي ثبت فيها أكثر من وجه قرآني، وهذه النواحي كالاتي:

➤ التغاير الصرفي لبنية الكلمة في القراءات القرآنية لتوضيح وبيان المعنى التفسيري للآية، بحيث تصبح كل قراءة تحمل معنى تفسيرياً أو حكماً فقهياً يوضح المعنى التفسيري والحكم الفقهي للقراءة الأخرى.

1- الماوردي، النكت والعيون، تح؛ السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1407هـ، مج 9، ص 33-34.

الفصل الأول: تغاير البناء الصرفي في القراءات القرآنية وأثره في المعاني التفسيرية

➤ التغاير الصرفي لبنية الكلمة في القراءات القرآنية لتباين المعنى التفسيري واختلاف الحكم الفقهي للآية، بحيث تصير كل قراءة تمثل آية مستقلة في المعنى، ويغدو التنوع اللفظي للكلمة يحل مكان الآيات القرآنية، مما يساهم في فهم المعاني التفسيرية واستيعاب الأحكام الفقهية، ناهيك عن إحراز الإعجاز وتحقق البلاغة والإعجاز البياني في القرآن الكريم، حينئذ يسهل حفظه وتناقله عبر لأجيال.

➤ التغاير الصرفي لبنية الكلمة في القراءات القرآنية لتوسيع المعنى التفسيري للآية وبيان أوجه الأحكام الفقهية، بحيث تمثل كل قراءة ضربا من أضرب المعاني التفسيرية، وفرعا من فروع الأحكام الفقهية التي تحتلها الآية القرآنية.

الفصل الثاني

تغاير البناء الصرفي في القراءات القرآنية وبلاغة المعنى
الوظيفي في الكلمة

• المبحث الأول: الخلاف القرائي بين الاسم الجامد والمصدر والوصف المشتق.

• المبحث الثاني: الخلاف القرائي بين صيغ الوصف المشتق.

• المبحث الثالث: الخلاف القرائي بين المفرد والجمع.

• المبحث الرابع: الخلاف القرائي بين صيغ الفعل.

الفصل الثاني: تغاير البناء الصرفي في القراءات وبلاغة المعنى الوظيفي في الكلمة

يعنى هذا الفصل بدراسة الإمكانيات البلاغية والدلالات الوظيفية، من خلال رصد نماذج وأمثلة عن الخلاف القرائي التي يقع فيها تغاير البناء الصرفي للكلمة بين قراءتين أو أكثر، ليتم بها الكشف عن أثر هذا التغاير في تنوع واختلاف المعاني البلاغية والدلالات الوظيفية على مستوى الكلمة في مجال القراءات القرآنية المتواترة والصحيحة المعتمد بها عند العلماء، وتأتي معالجة الدراسة لهذه القضية اللغوية على النحو الآتي:

المبحث الأول: الخلاف القرائي بين الاسم الجامد والمصدر والوصف المشتق

يعالج هذا المبحث أثر اختلاف البنية الصرفية للكلمة في تنوع وتغاير المعنى الوظيفي لها، وبلاغة أدائها في التركيب من خلال الخلاف القرائي لطائفة من الكلمات بين الاسم الجامد والمصدر والوصف المشتق، بحيث لا يؤدي هذا الاختلاف إلى تغاير المعاني التفسيرية أو الفقهية، وإنما هو اختلاف في الأداء وتنوع في أساليب إثبات المعنى، أو توكيده أو المبالغة فيه.

المثال الأول:

❖ فمن الأمثلة التي يمكن الاستشهاد بها في هذا القسم الخلاف القرائي في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصْعَدُ فِي السَّمَاءِ﴾ (الأنعام: 125)

وقع الخلاف بين القراء في قوله تعالى: (حرجا) حيث قرأ شعبة والمدنيان نافع وأبو جعفر اليزيد بن القعقاع (حرجًا)،

وقرأ حفص وباقي العشرة (حرجًا)¹.

حاصل معنى الآية:

أن الله تعالى إذا أراد الهداية لأحد من خلقه سهل وحبب الإيمان له، وهياً قلبه لقبوله وتحصيله، وقذف في قلبه نورا فينشرح له الصدر وينفسح، وإذا أراد الضلالة بأحد جعل صدره

1- انظر؛ ابن مجاهد، السبعة، ص: 268- ابن الجزري، النشر، مج2، ص: 262_ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مج7،

الفصل الثاني: تغاير البناء الصرفي في القراءات وبلاغة المعنى الوظيفي في الكلمة

لا يتسع لشيء من الهدى ولا يخلص ولا ينفذ إليه شيء من الإيمان، فمثله في الامتناع عن قبول الإيمان مثل امتناعه عن الصعود إلى السماء وعجزه عنه¹.

وجه البلاغة:

بالرجوع إلى القراءتين السابقتين نجد أن كل قراءة منهما تؤكد هذا المعنى من جهتها؛ فقراءة الكسر (حَرَجًا)، تثبت حصول أصل المعنى وهو: الضيق، وتؤكد بالوصف المشتق وهو (حَرَجٌ) سواء على جواز اعتباره صفة مشبهة باسم الفاعل وما يفيد من ثبوت صفة الضيق ولزومها قلب الكافر، أو باعتبار كونه صيغة مبالغة تفيد المبالغة في اتصاف قلب الكافر وصدوره بالضيق².

أما قراءة الفتح (حَرَجًا) فإنها تحمل على أنها مصدر بزنة (فَعَل) بمعنى الصفة المشبهة أي؛ ذا حرج فيتأكد بذلك المعنى، ومما ينبه عليه في هذا السياق هو حدوث نوع من العدول الاستعمالي بمجيء المصدر (حَرَجٌ) موضع الصفة المشبهة باسم الفاعل (حَرَجٌ)؛ مما ينشأ عنه مبالغة في المعنى، حيث عدل عن وصف قلب الكافر بأنه ضيق حرج، إلى جعله الضيق والحرج نفسيهما³.

أو قد تحمل قراءة الفتح (حَرَجٌ) على أنها اسم جامد (جمع تكسير) لـ(حَرَجَةٌ) وهي الشجرة العظيمة الملتفة بغيرها من الأشجار بحيث لا تصل إليها ماشية ولا راعية ولا شيء، ينجم عن ذلك تأكيد المعنى والمبالغة في توضيحه وهو: حصول الامتناع والنفرة في قلب الكافر من قبول الإيمان ونفاذه فيه عن طريق الاستعارة التصريحية، حيث شبه قلب الكافر

1- انظر؛ الصابوني، مختصر تفسير ابن كثير، مج1، ص:517.. ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، مج2، ص:343-الرازي، مفاتيح الغيب، مج3، ص:141.

2- انظر: السمعاني، تفسير القرآن، تح؛ ياسر بن إبراهيم، غنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن، الرياض، ط1، 1997 م، مج2، ص:142-القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مج7، ص:58.. الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، مج8، ص:58.

3- الثعلبي، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، مج4، ص:188.. ابن عاشور، التحرير والتنوير، مج8، ص:58.. ابن جني الخصائص، مج، ص:262.

الفصل الثاني: تغاير البناء الصرفي في القراءات وبلاغة المعنى الوظيفي في الكلمة

الخالي والممتع عن قبول الإيمان والخير بالحرجة وهي الشجرة الكثيفة الملتفة بغيرها فلا يصل إليها شيء¹.

قلت: حصل التنوع في المعاني البلاغية في الآية السالفة الذكر مع ثبوت المعنى التفسيري من خلال التغاير التصريفي لبنية كلمة (حرج) تارة بالوصف المشتق (الصفة المشبهة)، وتارة بالعدول اللغوي، وتارة أخرى بالاستعارة.

المثال الثاني:

❖ ومن الأمثلة في هذا الباب قوله تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا﴾ (المائدة:2)

وقع الخلاف القرآني بين القراء في قوله تعالى: (شَنَاٰنُ) حيث قرأ أبو بكر شعبة وابن عامر وابن وردان عن أبي جعفر المدني (شَنَانُ) بإسكان النون. وقرأ الباقر (شَنَاٰنُ) محركا².

حاصل معنى الآية:

خطاب الله للمؤمنين بالألّا يكسبئهم أو يحملئهم بغضهم للمشركين الذين منعوهم وصدوهم عن المسجد الحرام عام الحديبية أن يعتدوا عليهم بعد فتح مكة³.

وجه البلاغة:

أما القراءة بالفتح (شَنَاٰنُ) على أنها مصدر مزيد بألف ونون للمبالغة على وزن (فَعْلَان) تقول العرب: شَنَاهُ يَشْنُوهُ مَشْنَاءً وشَنَانًا، بمعنى؛ البغض قاله ابن عباس وغيره، وعلى ذلك يكون المعنى: لا يحملئكم أو لا يكسبئكم بغض قوم من أجل أن صدوكم عدوانا عليهم ظلما لهم، فيحصل إثبات المعنى بالمصدر (فَعْلَان) مع ما يفيد من المبالغة لمجيئه على بناء دال

1- انظر: ابن منظور، لسان العرب، مج2، ص:234_ الأزهرى، تهذيب اللغة، مج4، ص:84_ الفراء معاني القرآن، مج1، ص:353.

2- ابن مجاهد، السبعة، ص:242.. ابن خالويه، إعراب القراءات، مج1، ص:141.

3- ابن عاشور، التحرير والتنوير، مج6، ص:87_ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مج6، ص:45_ أبو شامة، إبراز المعاني، ص:426.

الفصل الثاني: تغاير البناء الصرفي في القراءات وبلاغة المعنى الوظيفي في الكلمة

على معنى الحركة والاضطراب مثلما نص عليه الزمخشري في الكشف فيصير المعنى: ولا يحملنكم شدة البغض¹.

وأما قراءة التسيكين أو التخفيف (شئنان) فهي من جهتها كذلك تثبت معنى الآية وتؤكد إياها باعتبارها مصدرا على رأي ، أو اسم مصدر بمعنى المصدر فيكون المعنى: ولا يحملنكم بغيض قوم، وذلك بما يفيد كل من المصدر واسم المصدر من اتصاف الموصوف بجنس المعنى أو الصفة بما يعم المؤقت والمستمر والمطلق والمقيد²، وإما باعتبارها صفة مشبهة باسم الفاعل على وزن (فعلان) الذي مؤنثه (فعلى) وما تفيد الصفة المشبهة من ثبوت الصفة للموصوف ولزومها إياه ، وإما باعتبارها صيغة مبالغة لاسم الفاعل على زنة (فعلان) الذي مؤنثه (فعلى) وما يفيد هذا الوصف من المبالغة والتكثير في اتصاف الموصوف بالصفة كما أو كيفاً أو عليهما معا على نحو ما نص عليه الصبان في حاشيته على الألفية، وبالتالي يكون المعنى: لا يحملنكم عدوً أو يغيض قوم، من إضافة الصفة للموصوف³.

قلت: حاصل ما تقدم بسطه مما يمكن أن تحمله القراءتان من معان؛ أن إثبات معنى البغض لأهل الكتاب متقرر ومؤكد إما بالمصدر أو اسم المصدر وما يفيدانه من اتصاف الموصوف بجنس المعنى، وإما باعتبارها صفة مشبهة باسم الفاعل على وزن (فعلان) وما تفيد الصفة المشبهة من ثبوت الصفة للموصوف ولزومها إياه، وإما باعتبارها صيغة مبالغة لاسم الفاعل على زنة (فعلان) وما يفيد هذا الوصف من المبالغة والتكثير.

المثال الثالث:

- 1- انظر: الزمخشري، الكشف، مج3، ص: 463_ ابن عاشور، التحرير والتنوير، مج6، ص: 86.
- 2- ابن منظور، لسان العرب، مج1، ص: 101_102_ محروس محمد ابراهيم، البنية الصرفية، ص: 183
- 3- انظر: الصبان، حاشية الصبان على الأشموني، مج2، ص: 448_ الطاهر ابن عاشور، التحرير والتنوير، مج6، ص: 86_ الأزهرى، معاني القراءات، مج1، ص: 325.

الفصل الثاني: تغاير البناء الصرفي في القراءات وبلاغة المعنى الوظيفي في الكلمة

❖ ومن أمثلة الخلاف القرآني بين الاسم الجامد والوصف المشتق، قوله تعالى: ﴿قَالَ هَلْ آمَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَا آمَنُتُمْ عَلَىٰ أَخِيهِ مِن قَبْلُ فَاللَّهُ خَيْرٌ حَافِظًا وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾ (يوسف:64)

تنوعت القراءات القرآنية في قوله تعالى: (حَافِظًا)، حيث قرأ حفص وحمزة والكسائي وخلف العاشر حَافِظًا بإقحام ألف بعد الحاء وكسر الفاء.

وقرأ الباقر (حِفْظًا) بحذف الألف وكسر الحاء وإسكان الفاء¹.

حاصل معنى الآية:

أنَّ يعقوب عليه السلام قال لأبنائه لما سألوه أن يرسل معهم أخاهم بن يامين وعاهدوه على حفظه: كيف آمنكم عليه وقد فرطتم في أخيه يوسف من قبل والتزمتم بحفظه فلم تفوا بذلك؟ فلا أثق بالتزامكم وحفظكم، ولكني أثق بحفظ الله خير الحافظين وأرحم الراحمين

وجه البلاغة

فكل من القراءتين دلت على المعنى بلفظها وأدائها؛ فعلى تقدير قراءة (حَافِظًا) بإقحام الألف بعد الحاء وكسر الفاء فهي صيغة اسم الفاعل على وزن (فاعِل) فيكون المعنى؛ فالله خيركم حافظًا مثل قول العرب: لله دره فارسا، أو على تقدير؛ الله خير الحافظين عملا بقراءة ابن مسعود وأبي هريرة " فالله خير الحافظين وهو أرحم الراحمين"² وفيه إلماح أن يعقوب عليه السلام حصر التوكل على الله وحده في حفظ بنيامين.

أما قراءة (حِفْظًا) بحذف الألف وكسر الحاء وإسكان الفاء على وزن (فَعْلًا) فهي مصدر ثلاثي، فيكون المعنى؛ بأن حِفْظَ اللَّهِ خَيْرٌ من حَفِظِكُمْ على أن (حفظًا) مصدر منصوب على التمييز، فدل بذلك على مراد الآية وأن ثقة يعقوب عليه السلام في حفظ الله لبنيامين لا في حفظ أبنائه له فالله خيرهم حفظًا، وحجة القائلين بذلك قولهم: قيل في سياق الآية: " وَنَحْفَظُ أَخَانَا" فلما أضافوا إلى أنفسهم قال يعقوب فالله خير حفظًا أي من حفظكم

1- انظر؛ ابن مجاهد، السبعة، ص:350.. ابن الجزري، النشر، مج2، ص:295-296.

2- انظر؛ ابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها، مج1، ص314-315.. الرازي، مفاتيح الغيب، مج18، ص479.

الفصل الثاني: تغاير البناء الصرفي في القراءات وبلاغة المعنى الوظيفي في الكلمة

الذي نسبتموه إلى أنفسكم، وحجة الباين قولهم قيل: "وَأَنَا لَهُ لِحَافِظُونَ"، فقال يعقوب عليه السلام رادا عليهم: "فإن الله خير حَافِظًا"¹. فيكون -والله اعلم- المعنى أن الله خير الحافظين في مقابل ادعاء إخوة يوسف أنهم له حافظون.

قلت: تتوع الدلالة البلاغية في الخلاف القرائي لكلمة (حفظا) بالإضافة إلى ما سبق ذكره فإنه يحصل بوجهين آخرين:

الأول: بالتعبير عن ثبوت المعنى بالوصف المشتق (حافظا) الصفة المشبهة على وزن (فاعل) الدالة على لزوم الصفة للموصوف على وجه الدوام والاستمرار ففيها معنى المبالغة.
والثاني: بما يفيد المصدر (حفظا) من اتصاف الموصوف بجنس المعنى أو الصفة بما يعم المؤقت والمستمر والمطلق والمقيد.

المثال الرابع:

❖ ومن أمثلة الخلاف القرائي في هذا القسم قوله تعالى: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ مِهَادًا وَسَلَكَ لَكُمْ فِيهَا سُبُلًا﴾ (طه: 53).

❖ وقوله تعالى: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ مَهْدًا وَجَعَلَ لَكُمْ فِيهَا سُبُلًا﴾ (الزخرف: 10)

اختلف القراء في قوله تعالى: (مَهْدًا) في زيادة الألف ونقصانها في طه والزخرف؛ فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وأبو عمرو (مِهَادًا) بكسر الميم وفتح الهاء وإقحام الألف.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي في طه والزخرف (مَهْدًا) بفتح الميم وإسكان الهاء وحذف الألف التي بعدها².

حاصل معنى الآيتين:

1- انظر: أبو شامة، إبراز المعاني، ص: 535. _ الثعلبي، الجواهر الحسان في تفسير القرآن مج3، ص: 336. _ الرازي، مفاتيح الغيب، مج18، ص: 479_480. _ ابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها، مج1، ص: 314. _ الأزهرى معاني القراءات، مج2، ص: 48_الطبري، جامع البيان، مج16، ص: 160.
2- انظر؛ ابن مجاهد، السبعة، ص: 418-ابن الجزري، النشر، مج2، ص: 320.

الفصل الثاني: تغاير البناء الصرفي في القراءات وبلاغة المعنى الوظيفي في الكلمة

أن الله تعالى هو الذي جعل لكم الأرض فراشا وبساطا، أو هو الذي جعل لكم الأرض موطأة ميسرة للانتفاع بها، وجعل لكم فيها طرقا كثيرة، أو سهل لكم فيها طرقا لمعاشكم ومتاجرکم¹.

وجه البلاغة:

كلا القراءتين حصل منهما إفادة معنى الآيتين ؛ فأما قراءة (مِهَادًا) بكسر الميم وفتح الهاء، وإقحام ألف بعدها فهي صيغة على وزن (فَعَال) قيل: هو اسم مفرد بمعنى الفراش ، فيكون المعنى ؛جعل الأرض فراشا وبساطا نظير قوله تعالى : ﴿ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا ﴾ (البقرة:22) ، قال ذلك أبو عبيدة² ، وقيل :هو جمع تكسير واحده مَهْدٌ وهو الفراش، أو هو: اسم لما يمهد للصبي ويحمل عليه فيكون بوزن كِعَاب جمعاً لَكَعْبٍ ، و معنى الجمع على اعتبار كثرة البقاع³ ، وهناك من ذهب إلى أنه مصدر معدول به عن اسم المفعول بمعنى الممهود كقولهم: فراش وغراس بمعنى مفروش ومغروس، ونظيرها بساط ومهاد ؛ فيتأكد بذلك المعنى وتحصل المبالغة بمجيء المصدر موضع الاسم المفعول (ممهد) حيث عدل عن وصف الأرض بأنها ممهدة موطوءة إلى جعلها هي المهد والوطأ نفسها⁴، على سبيل المجاز العقلي.

وأما قراءة (مَهْدًا) بفتح الميم وإسكان الهاء وحذف الألف التي بعدها فهي مصدر على وزن(فَعَل) من الفعل مَهَّدَ يَمَهِّدُ مَهْدًا، وقيل: هو مصدر بمعنى المفعول كالخلق بمعنى المخلوق، وضرِبُ الأميرِ مضروبُهُ، ثم شاع ذلك فصار اسما لما يمهد فهو عدول استعماله حل فيه المصدر محل اسم المفعول وقد علم ما ينجم منه من مبالغة وتأكيد للمعنى.

1- انظر: نخبة من العلماء، التفسير الميسر، مج، ص:315_489

2- انظر: ابن منظور، لسان العرب، مج3، ص:410 _ الفيومي، المصباح المنير، مج2، ص:582_ الثعلبي، الكشف والبيان، مج6، ص:247.

3- انظر: الطاهر ابن عاشور، التحرير والتنوير، مج16، ص:236. - الزمخشري، الكشاف، مج3، ص:68.

4- انظر: الطاهر ابن عاشور، التحرير والتنوير، مج16، ص:236. - محمد علي الصابوني، مختصر ابن كثير، مج1، ص:38. - أبو شامة، إبراز المعاني، ص:589.

الفصل الثاني: تغاير البناء الصرفي في القراءات وبلاغة المعنى الوظيفي في الكلمة

كما يحتمل أن يكون اسماً مفرداً جمعه مهاد، نحو سهم وسهام. وقيل: إن (مَهْدًا) و(مهَاد) بمعنى واحد وهو الفراش نظير قوله تعالى: ﴿جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا﴾ (البقرة: 22)¹. قلت: أما القول الأخير فهو مرجوح بدليل ما سبق تقريره في الدراسة في القسم النظري من أن كل زيادة في المبنى توجب زيادة في المعنى أو تكثيره أو توكيده أو المبالغة فيه، ثم أنه ثبت عند غير واحد من أهل العربية ممن يُعتدُّ بقولهم تنزيه كلام الله تعالى عن الترادف.

المثال الخامس:

❖ ومن أمثلة الخلاف القرآني بين الاسم والوصف قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ الْقَرْىَ أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِمْ مَوْعِدًا﴾ (الكهف: 59)

اختلف القراء في قوله تعالى: (لمهلكهم) فانفرد شعبة بقراءة (لِمَهْلِكِهِمْ) بكسر اللام الأولى وفتح الميم بعدها وفتح اللام الثانية.

وقرأ حفص (لِمَهْلِكِهِمْ) بفتح الميم وكسر اللام التي بعدها.

وقرأ الباقون بضم الميم وفتح اللام (لِمُهْلِكِهِمْ)².

حاصل معنى الآية:

وضربنا لإهلاكهم وقتاً معلوماً لا يتأخرون عنه كما ضربنا لأهل مكة يوم بدر وجعلنا لهلاكهم أو وقت هلاكهم وقتاً أي؛ عجلنا هلاكهم، ومع ذلك لم ندع أن نضرب له وقتاً ليكونوا إلى التوبة أقرب³.

وجه البلاغة:

1- انظر: السمين الحلبي، الدرن المصون، مج8، ص:51- أبو شامة، إبراز المعاني، ص:589- ابن عاشور، التحرير والتنوير، مج16، ص:236. - الأزهرى، معاني القراءات، مج2، ص:146-الهوريني(ق1291هـ)، المطالع النصرية للمطابع المصرية في الأصول الخطية، تح؛ طه عبد المقصود، مكتبة السنة، القاهرة، ط1، 2005م، مج1، ص:41.

2- انظر: ابن الجزري، النشر، مج2، ص:311- ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص:483.

3- انظر الرازي، مفاتيح الغيب، مج21، ص:476_477- أبو شامة، إبراز المعاني، ص:571.

الفصل الثاني: تغاير البناء الصرفي في القراءات وبلاغة المعنى الوظيفي في الكلمة

يتجلى وجه البلاغة وتلوين الخطاب في الخلاف القرائي في قوله تعالى: (لِمَهْلِكِهِمْ) في أن القراءة بفتح الميم واللام (لِمَهْلِكِهِمْ) على وزن (مَفْعَل) هي مصدر ميمي قياسي للفعل الثلاثي هَلَكَ يَهْلِكُ¹، فيكون المعنى؛ وجعلنا لهلاكهم موعداً.

أما القراءة بفتح الميم وكسر اللام بعدها (لِمَهْلِكِهِمْ) فهي اسم زمان على وزن (مَفْعَل) فيكون المعنى؛ وجعلنا لوقت أو لزمان مهلكهم موعداً، وقيل هو مصدر ميمي سماعي للفعل الثلاثي هلك نظير المرجع والمحيط، فيكون بمعنى ما تقدم من قراءة فتح الميم واللام (لِمَهْلِكِهِمْ)².

وأما قراءة الجمهور (لِمَهْلِكِهِمْ) بضم الميم وفتح اللام فهي على وزن (مُفْعَل) على أنه مصدر ميمي قياسي من الفعل أَهْلَكَ يُهْلِكُ المزيد بهمزة بمعنى (الإهلاك)، ويحتمل أن يكون اسم مفعول من الفعل أهلك فيكون المعنى؛ وجعلنا لمن أهلك أو لما أهلك منها، ويحتمل أن يكون اسم زمان مصاغ من الفعل الثلاثي المزيد بحرف (أهلك) على تقدير: وجعلنا لوقت إهلاكهم³.

وعلى تقدير ما تحتمله كلمة (موعداً) من معنى فهي على وزن (مَفْعَل) يراد به إما المصدر الميمي المصاغ من الفعل الثلاثي وعد، يَعِدُ، أو اسم الزمان المصاغ من الفعل الثلاثي مكسور العين في المضارع؛ فيكون مراد قوله تعالى: (مَوْعِدًا) تحتمل معني الوعد والوقت⁴.

1- انظر: الفراء، معاني القرآن، مج2، ص:148- السمين الحلبي، الدر المصون، مج7، ص:516.

2- انظر: مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، تح؛ حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1405هـ، مج1، ص:445- أبو شامة، إبراز المعاني، ص:571.

3- انظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، تح؛ علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، مصر، 1976م مج2، ص:853- ابن عاشور، التحرير والتنوير، مج15، ص:358- السمين الحلبي، الدر المصون، مج7، ص:515_517

4- انظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، مج2، ص:853_ السمين الحلبي، الدر المصون، مج7، ص:517.

الفصل الثاني: تغاير البناء الصرفي في القراءات وبلاغة المعنى الوظيفي في الكلمة

قال الباحث: فإذا تقرر هذا تبين وجه البلاغة وحسن البيان من كون القراءات الثلاثة السابقة قراءة شعبية، وحفص، والجمهور تتماشى مع ما تحتمله كلمة (موعدا) من معان وبذلك يؤدي المعنى ويثبت بإحدى طريقتين:

✓ أن الله أهلك القرى بظلمهم وجعل لهلاكهم أو لإهلاكه إياهم ميقاتا وزمنا محددًا لا يستقدمون عنه ساعة ولا يستأخرون.

✓ أن الله تعالى أهلك القرى بظلمهم وجعل لوقت أو لزمان هلاكهم أو إهلاكهم وعدا.

المثال السادس:

❖ ومن أمثلة الخلاف القرآني في هذا الباب قوله تعالى: ﴿وَقُلْ رَبِّ أَنْزِلْنِي مُنْزَلًا مُبَارَكًا﴾ (المؤمنون: 29)

وقع الخلاف القرآني في قوله تعالى: (منزلاً) حيث قرأ شعبه وحده من بين القراء العشرة (مَنْزِلًا) بفتح الميم وكسر الزاي.

وقرأ الباقر (مَنْزِلًا) بضم الميم، فتح الزاي¹.

حاصل معنى الآية:

خطاب الله لنوح عليه السلام أن يدعوه قائلاً: رب أنزلني في الفلك إنزالاً أو موضع إنزال مباركاً يتسبب لمزيد الخير في الدارين وأنت خير المنزلين².

وجه البلاغة:

يتبدى وجه البلاغة في الخلاف القرآني في قوله تعالى: (منزلاً) في أن كلتا القراءتين تثبت معنى الآية وتبين المقصود منها، فأما قراءة (مَنْزِلًا) بفتح الميم وكسر الزاي على وزن (مَفْعِل) فهي صيغة اسم مكان مصاغ من الفعل الثلاثي مكسور العين في المضارع نَزَلَ يَنْزِلُ فيكون بمعنى موضع النزول كما تقول جلس مجلساً، والمجلس الموضع الذي يجلس فيه

1- انظر: السمين الحلبي، الدرر المصون، مج8، ص: 330_ ابن مجاهد، السبعة، ص: 445.

2- انظر: الألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني مج 09، ص: 230.

الفصل الثاني: تغاير البناء الصرفي في القراءات وبلاغة المعنى الوظيفي في الكلمة

ويحتمل أن يكون مصدرا أو اسم مصدر باعتبار قوله تعالى: "أنزلني" فهو مصاغ من الرباعي، فيكون بمعنى النزول¹.

وأما قراءة (مُنزَلًا) بضم الميم وفتح الزاي على وزن (مُفْعَل) مصدر ميمي بمعنى (الإنزال) من أنزل ينزل إنزالا، ويحتمل أن يكون مصدرا بمعنى الإنزال، أو اسم مفعول من أنزله منزلا فيه، أو اسم مكان حكاة الأزهري،² فيكون المعنى؛ أنزلني إنزالا مباركا أو في مكان مبارك والله أعلم.

قلت: هذا إضافة على ما تفيدته صيغة المصدر أو اسم المصدر من اتصاف الموصوف بجنس المعنى أو الصفة بما يعم المؤقت والمستمر والمطلق والمقيد، وكذلك ما يفيد المصدر الميمي من المبالغة والإيغال في المعنى من جهة، ومن جهة أخرى ما يفيد العدول بين الصيغ من المبالغة والتوكيد للمعنى ويؤكد ذلك ابن عاشور بقوله: "لأن الأصل في المصادر الميمية أنها أسماء زمان، جعلت كناية عن المصدر، ثم شاع استعمالها حتى صارت كالصريح"³.

المبحث الثاني: الخلاف القرآني بين صيغ الوصف المشتق⁴

تتعدد أمثلة الخلاف القرآني في البناء الصرفي للكلمة بين صيغ المشتقات في القراءات القرآنية مما يؤدي إلى اختلاف التوجيه البلاغي لها، لا بما يغير من معنى الآية وتفسيرها؛

1- انظر: أبو شامة، إبراز المعاني، ص: 608. - الألويسي، روح المعاني مج9، ص: 320. - ابن عاشور، التحرير والتنوير، مج8، ص: 330. - النحاس، إعراب القرآن، مج3، ص: 79. - السمين الحلبي، الدرر المصون، مج8، ص: 330.

2- انظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، مج4، ص11-السمين الحلبي، الدرر المصون، مج8، ص: 330. - الأزهري، معاني القراءات، مج2، ص: 190. - ابن عاشور، التحرير والتنوير، مج8، ص: 330.

3- ابن عاشور، التحرير والتنوير، مج13، ص: 142.

4- الوصف المشتق: هو اسم مشتق يدل على ذات مبهمة متصفة بمعنى المصدر وهو الحدث ويعمل عمل الفعل من الرفع والنصب وأنواعه أربعة: اسم الفاعل، صيغة المبالغة، اسم المفعول، الصفة المشبهة واسم التفضيل وهي من أنواع المشتق الإسمي السبعة والثلاثة الباقية هي: اسم الزمان والمكان واسم الآلة فهذه الثلاثة على الرغم من أنها تدل على ذات متصفة بمعنى المصدر وهو الحدث غير أنها لا تعمل عمل الفعل فهي أقرب إلى الجامد منها إلى الوصف. انظر: محمد عبد العزيز النجار، ضياء السائل إلى أوضح المسالك، مؤسسة الرسالة بيروت، ط1، 2001م، مج1، ص: 191_ التهاوني، اكتشاف اصلاحات الفنون، تج، أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2013، مج4، ص: 344.

الفصل الثاني: تغاير البناء الصرفي في القراءات وبلاغة المعنى الوظيفي في الكلمة

فيكون مفاد هذا الاختلاف تكامل هذه القراءات في الإلمام بأطراف المعنى والإحاطة بجوانبه عن طريق الإيجاز والاختصار وحسن البيان وتنوع الأسلوب في التعبير.

المثال الأول:

❖ ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿بَلَىٰ إِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا وَيَأْتُوكُم مِّن فَوْرِهِمْ هَٰذَا يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُمْ بِخَمْسَةِ آلَافٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ﴾ (أل عمران:125).

تنوعت القراءات القرآنية في قوله تعالى: (مُسَوِّمِينَ)، فقرأ عاصم وابن كثير وأبو عمرو ويعقوب (مُسَوِّمِينَ) بكسر الواو.

وقرأ الباقر (مُسَوِّمِينَ) بفتح الواو¹.

حاصل معنى الآية:

وعد الله المؤمنين المقاتلين مع رسوله صلى الله عليه وسلم بأنهم إن يصبروا على لقاء العدو ويتقوا الله بفعل ما أمروا به واجتتاب ما نهوا عنه ويأتئهم كفار مكة على الفور مسرعين لقتالهم، فإن الله يمددهم بخمسة آلاف من الملائكة مُعَلِّمِينَ أنفسهم وخبولهم بعلامات واضحة، أو أنهم مُعَلِّمِينَ قد سُومُوا بعلامات أو سومهم الله بها هذا على قول، أو أن الملائكة أرسلت خيلها على الكفار لقتلهم وأسرهم، أو أن الله أرسل الملائكة على المشركين ليهلكوهم².

وجه البلاغة:

يتبين وجه البلاغة في الآية الكريمة في أن المعنى حاصل وثابت بكلتا القراءتين من غير تعارض أو تغاير في التعبير؛ فمن قرأ (مُسَوِّمِينَ) بكسر الواو على أنها صيغة اسم فاعل مصاغ من الفعل (سَوَّمَ) مضعف العين، من السومة وهي علامة تجعل على الشاة³ وفي

1- انظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص:216_ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مج4، ص:196.

2- انظر: نخبة من العلماء، التفسير الميسر، مج1، ص:66_ الرازي، مفاتيح الغيب، مج8، ص:353.

3- انظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مج4، ص:196. _ ابن منظور، لسان العرب، مج12، ص:312_ الخليل الفراهيدي، معجم العين، تح؛ د مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، دار مكتبة الهلال مصر، ط1، 1900، مج7، ص:320.

الفصل الثاني: تغاير البناء الصرفي في القراءات وبلاغة المعنى الوظيفي في الكلمة

الحرب أيضا ، وَسَوَّمَ فلان فرسه تسويما أعلم عليه بحريرة أو شيء يعرف بها، وفي التنزيل ﴿تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ﴾ (البقرة:273)، قال ابن الأعرابي: السيمُّ العلاماتُ عَلَى صُوفِ الْعَنَمِ، وقيل هي من التسويم الذي هو إظهار سيما الشيء، فيكون المعنى أنهم أي الملائكة علموا أنفسهم بعلامات مخصوصة أو سَوَّمُوا خيولهم بعلامات جعلوها عليها¹، بدليل قول النبي صلى الله عليه وسلم: " تسَوَّمُوا فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ قَدْ تَسَوَّمَتِ"²، وروى عن ابن عباس أنه فسر (مُسَوِّمِينَ) حين سأله عنها نافع بن الأزرق في الآية التي ذكرت قبل بقوله " الملائكة عليهم عمائم بيض مسومة فتلك سيما الملائكة"³.

وأما من قرأ بالفتح (مُسَوِّمِينَ) على أنه اسم مفعول مصاغ من (سَوَّمَ) مضعف العين بمعنى معلمين قد سَوَّمُوا، فهم مسومون أو سومهم الله فهم معلمين من جهة الله تعالى⁴، ويحتمل أن تكون هاتان القراءتان مشتقتين من (السَّوْم) وهو ترك البهيمة ترعى، يقال: أَسَمَتَ الإبل إذا أرسلها، ويقال في التكثير سَوَّمْتُ كما تقول: أكرمت وكرّمت، وحكى أبو زيد: سوم الرجل خيله أي أرسلها، وحكى بعضهم سومت غلامي أي أرسلته، وبناء على ذلك فمن قرأ (مُسَوِّمِينَ) بكسر الواو فالمعنى؛ أن الملائكة أرسلت خيلها على الكفار لقتلهم وأسره، ومن قرأ (مُسَوِّمِينَ) بفتح الواو فالمعنى؛ أن الله أرسلهم على المشركين ليهلكوهم كما تهلك الماشية النبات والحشيش⁵.

1- انظر: ابن منظور، لسان العرب، مج8، ص:312 _ الرازي، مفاتيح الغيب، مج8، ص:353_ البيضاوي، أنوار التنزيل، وأسرار التأويل، تح؛ محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1418هـ، مج2، ص:37.

2- ابن أبي شيبة، مصنف بن أبي شيبة، تح يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1409هـ، مج7، ص:263.

3- عبد الله بن عباس، سؤلات نافع بن الأزرق إلى عبد الله بن عباس، تح؛ إبراهيم سامرائي، مطبعة المعارف، بغداد، 1968م، ص:33.

4- انظر؛ الرازي، مفاتيح الغيب، مج8، ص:353. _ أبو حيان، البحر المحيط، مج3، ص:335.

5- انظر؛ أبو علي الفارسي، الحجة للقراءات السبعة، مج3، ص:77_ السمين الحلبي، الدرر المصون، مج3، ص:387_ الرازي، مفاتيح الغيب، مج8، ص:353 _ أبو حيان، البحر المحيط، مج3، ص:335.

الفصل الثاني: تغاير البناء الصرفي في القراءات وبلاغة المعنى الوظيفي في الكلمة

قلت: وينضاف إلى ما ذكر وجه بلاغي آخر يتمثل في إفادة الإيجاز والاختصار بحيث عبر عن المعنيين بالتغاير الصرفي بين اسم المفعول (مُسَوِّمِينَ) بالفتح واسم الفاعل (مُسَوِّمِينَ) بالكسر الأمر الذي يضفي القداسة على كلام الباري سبحانه ويجلي فيه الإعجاز البياني.

المثال الثاني:

❖ ومن الأمثلة في هذا الباب قوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقَضْتُمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً﴾. (المائدة:13)

اختلفت القراءات القرآنية في قوله تعالى: (قَاسِيَةً) فقرأ حمزة والكسائي (قَاسِيَةً) بتقصير الألف وتشديد الياء. وقرأ الباقر (قَاسِيَةً) بإثبات الألف بعد القاف وتخفيف الياء¹.

حاصل معنى الآية:

بسبب نقض اليهود لعهودهم المؤكدة؛ طردناهم وأبعدناهم من رحمتنا عقوبة لهم، ومسخناهم قرده وخنازير، وجعلنا قلوبهم يابسة غليظة تتبو عن الحق ولا تلين للإيمان وسلبناهم اللطف والتوفيق الذي تنشرح به الصدور².

وجه البلاغة في الخلاف القرائي:

يتجلى وجه البلاغة في الآية الكريمة من خلال الخلاف القرائي في كلمة (قاسية) بحيث تؤدي كل قراءة من جهتها إثبات أصل المعنى وتأكيده من غير تناقض أو تغاير في التفسير ، فأما القراءة بتقصير الألف التي بعد القاف وتشديد الياء (قَاسِيَةً) فهي على وزن (فَعِيلَةٌ) صفة مشبهة ، أصلها (قَسِيوَةٌ) ، فلما اجتمعت الياء والواو والسابق ساكن قلبت الواو ياء وأدغمت مع الياء فصارت ياء مشددة لذلك ، مشتقة من الفعل قسا يقسو؛ بمعنى رديئة

1- انظر: ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، مج1، ص:129 _ ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص:243.

2- انظر: الألوسي، روح المعاني مج3، ص:262 _ نخبة من العلماء، التفسير الميسر، مج1، ص:109.

الفصل الثاني: تباير البناء الصرفي في القراءات وبلاغة المعنى الوظيفي في الكلمة

وفاسدة، ومغشوشة وبهرج¹، فيثبت بذلك معنى الآية بتقدير؛ وجعلنا قلوبهم رديئة فاسدة يختلط فيها الإيمان بالكفر؛ فتكون الصفة المشبهة (قَسِيَّةً) أفادت ثبوت صفة الفساد والرداءة والغش ولزوم اتصاف قلوب اليهود بها ، وقيل: إن (فَعِيل) في هذا السياق هي بمعنى (فَاعِل) إلا أن (القَسِيَّ) أبلغ في ذم القوم من (قَاسِيَّةً) حكاه الطبري ، وله نظائر في الاستعمال يقال: شاهد وشهيد ، وعالم وعليم ، وعارف وعريف²، وقد تكون (قَسِيٌّ) صيغة مبالغة لاسم الفاعل تفيد المبالغة والإيغال في اتصاف قلوب اليهود بهذه الصفة وتمكينها من قلوبهم وهي الغلظة والقساوة.

وأما القراءة بإثبات الألف بعد القاف وتخفيف الياء (قَاسِيَّةً) فهي اسم فاعل على وزن (فَاعِل) قلبت الواو ياء لكسرة السين، يقال: قسا قلبه ويقسو قسواً وقسوةً قساوةً وقساءً بالمد : صلب وغلظ ، فهو قاس، وقوله تعالى : ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ﴾ (البقرة: 74) أي؛ غلظت وبيست وعصت³، قال صاحب التهذيب: " تأويل قست في اللغة غلظت وبيست وعصت ، فتأويل القسوة في القلب ذهاب اللين والرحمة والخشوع منه ، فهي جافة غير لينة لا تدخلها الرحمة"⁴ ، وأختار ذلك أبو عبيدة ، فيقدر المعنى؛ وجعلنا قلوبهم غليظة صلبة يابسة غاب منها اللين والرحمة والخشوع فغدت كالحجارة في صلابتها لانتزاع الرحمة والرأفة منها⁵.

قلت: فثبوت المعنى قد حصل، باسم الفاعل (قَاسِيَّةً) لدلالته على الصفة وهي القساوة والغلظة واتصاف أفئدة الكفار بها وهي القلوب هي بعيدة عن الرحمة والشفقة ولا تؤثر فيها

1- انظر؛ الرازي، مفاتيح الغيب، مج11، ص: 325- الطبري، جامع البيان مج10، ص: 126، 127- أبو شامة، إبراز المعاني، 426.

2- انظر؛ الطبري، جامع البيان، مج10، ص: 126- الواحدي، التفسير الوسيط، مج4، ص: 82- أبو علي الفارسي، الحجة، مج3، ص: 217.

3- انظر؛ ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، مج1، ص: 129- الزبيدي، تاج العروس، مج39، ص: 297-298، - الثعلبي، الكشف والبيان، مج4، ص: 38- السمعاني، تفسير القرآن، مج2، ص: 21.

4- انظر؛ الأزهرى، تهذيب اللغة، مج9، ص: 180.

5- انظر؛ الثعلبي، الكشف والبيان، مج4، ص: 38.

الفصل الثاني: تغاير البناء الصرفي في القراءات وبلاغة المعنى الوظيفي في الكلمة

الرحمة ولا تقبل النصح والتوجيه، كما حصل بالصفة المشبهة (قَسِيَّةً) التي تفيد المبالغة في اتصاف القلوب بالشدة والقسوة واستمرارها على ذلك وتكررها.

وذهب فريق من اللغويين إلى أن (قَاسِيَةً) و(قَسِيَّةً) هما لغتان معناهما واحد، فهما بمنزلة عَلِيَّةٌ وَعَالِيَّةٌ وَعَلِيٌّ وَعَالٍ وَعَالِمٌ وَعَلِيمٌ، وَعَارِفٌ وَعَرِيفٌ، يقال قست فهي قَاسِيَةٌ وَقَسِيَّةٌ نص على ذلك أبو منصور الأزهري بقوله: "القاسية والقسية بمعنى واحد وهي القلوب التي قست وغلظت واستمرت على المعاصي، وكل شيء يبس وذهب رفته فقد قسا، ومنه قيل: للدرهم التي مرنت وطال عليها الدهر قسية..."¹.

قلت: إن القول بنفي التفريق بين الصيغتين (قَاسِيَةً) و(قَسِيَّةً) وبترادفها في المعنى مطلقاً قول مجانب للصواب لا يسلم له الباحث؛ والعمدة في ذلك القاعدة اللغوية التي ثبت تقريرها في الجانب النظري القائلة: بأن الزيادة في المبنى توجب زيادة في المعنى بتكثيره أو بتوكيده أو المبالغة فيه، فأصل المعنى مشترك بين الصيغتين غير أن التعبير بالصفة المشبهة (قَسِيَّةً) أبلغ وأؤكد لإفادته المبالغة والتكرير على نحو ما قرره علماء الصرف والبلاغة إلا أن يكون هذا الترادف من باب اختلاف اللهجات واللغات القبلية.

المثال الثالث:

❖ ومن أمثلة الخلاف القرآني بين اسم الفاعل والصفة المشبهة قوله تعالى: ﴿أَقْتَلْتِ نَفْسًا زَكِيَّةً بِغَيْرِ نَفْسٍ﴾ (الكهف: 74).

تنوعت القراءات القرآنية في قوله تعالى: (زكية) فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع وأبو جعفر ورويس (زَاكِيَةً) بإقحام الألف بعد الزاي وتخفيف الياء.

1-انظر؛ ابن زنجلة، حجة القراءات، ص: 224-النحاس، معاني القرآن، مج2، ص281-الأزهري، معاني القراءات، مج1، ص: 327- السمرقندي، بحر العلوم، مج1، ص: 422.

الفصل الثاني: تغاير البناء الصرفي في القراءات وبلاغة المعنى الوظيفي في الكلمة

وقرأ الباقون (زَكِيَّةً) بحذف الألف وتشديد الياء¹.

حاصل معنى الآية:

عتاب موسى عليه السلام للخضر بقوله: كيف قتلت نفسا طاهرة بريئة لم تذنب ولم تبلغ حد التكليف ولم تقتل نفسا حتى تستحق القتل؟².

وجه البلاغة في الخلاف القرآني:

يتبدى الجانب البلاغي في الخلاف القرآني لقوله تعالى: (زكية) أن أصل المعنى واحد في كلا القراءتين، فمن قرأ بإثبات الألف وتخفيف الياء (زَاكِئَةً) على أنه اسم فاعل من زكى يزكو بمعنى؛ طهر، والنفس الزاكية هي الطاهرة التي لم تذنب؛ إما لأنها ظاهرة عنده أي موسى عليه الصلاة والسلام، أو لأنه لم يرها قد أذنبت أو؛ لأنها صغيرة لم تبلغ الحنث أي؛ لم تقتل نفسا فيقتص منها³، فدلالة اسم الفاعل (زَاكِئَةً) في هذا السياق أبلغ لاحتمال كونه مشتق من (زكا) اللزوم وهو يقتضي أنه ليس بفعل آخر وأنه ثابت له في نفسه، بخلاف (زَكِيَّةً) بحذف الألف بمعنى مزكاة؛ فإن فعلا قد يكون من غير الثلاثي كرضيع بمعنى مُرَاعٍ، وتطهير غيره له من الذنوب إنما يكون بالمغفرة⁴.

أما قراءة (زَكِيَّةً) بحذف الألف وتشديد الياء، فهي صيغة صفة مشبهة على وزن (فَعِيلَةٌ) بمعنى؛ بريئة لا ذنب لها، فهي نفس طاهرة مخلصنة من الذنوب ومنه عبد زكي أي طاهر، وهي المطهرة لا ذنب لها ولم تذنب لصغرها، قال بذلك الأنباري: " المراد بالنفس الزكية في هذا السياق: زائدة الخير لم تذنب ولم يكن منها خطيئة⁵،

1- انظر؛ ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص: 395. - أبو حيان، البحر المحيط، مج7، ص: 208.

2- انظر: نخبة من العلماء، التفسير الميسر، مج1، ص: 301. - النحاس، معاني القرآن، مج4، ص: 271. - الرازي، مفاتيح الغيب، مج21، ص: 48.

3- انظر: السمين الحلبي، الدر المصون، مج7، ص: 528. - الزمخشري، الكشاف، مج2، ص: 736.

4- انظر: الألوسي، روح المعاني مج8، ص: 319.

5- انظر: أبو حيان، البحر المحيط، مج7، ص: 208. - السمين الحلبي، الدر المصون، مج7، ص: 528. - الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، مج3، ص: 303. - الأنباري، الزاهر في معاني كلمات الناس، تح؛ حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1992م، مج2، ص: 177.

الفصل الثاني: تغاير البناء الصرفي في القراءات وبلاغة المعنى الوظيفي في الكلمة

قلت: صيغة (زَكِيَّةً) باعتبارها صفة مشبهة أبلغ في الدلالة على معنى الطهارة والخلو من الخطيئة لأنها أفادت ثبوت صفة الطهارة الملازمة لنفس الغلام على جهة الدوام كأن الغلام خلق عليها ابتداءً، فدلّت على ثبوت الوصف ثبوتاً عاماً في كل وقت وحين وهو أبلغ في الوصف¹.

وعلى صعيد آخر ذهبت طائفة من أهل العلم إلى أن القراءتين (زَاكِيَّةً) و(زَكِيَّةً) هما لغتان بمعنى واحد، ك (قاسية) و(قسية)²، ومعناهما؛ النفس التي لم تجن شيئاً، حكاة الكسائي والفراء وقيل: معناهما مؤمنة، إلا أن (الزكية) بغير ألف وتشديد الياء هي أبلغ من (زاكية) باعتبار أن (فعيلة) وهي صيغة مبالغة المحول من فاعل يدل على المبالغة³.

قلت: وأحسب أن مذهب من قال بأنهما لغتان مترادفتان في المعنى هو الرأي المسدد الأقرب إلى الصواب إلا أن إحدى الصيغتين أؤكد وأبلغ في إثبات الصفة من الأخرى بدليل ما تحتمله صيغة (زَكِيَّةً) على زنة (فعيلة) وهي صيغة مبالغة لاسم الفاعل الدالة على المبالغة والإيغال في الصفة.

المثال الرابع:

❖ ومن أمثلة الخلاف القرآني في هذا الباب قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا لَجَمِيعٌ حَذِرُونَ﴾ (الشعراء:56)،

وقع الاختلاف بين القراء في قوله تعالى: (حذرون) فقرأ عاصم وحمزة والكسائي وخلف العاشر وابن ذكوان وهشام بخلف عنه (حَاذِرُونَ) بإثبات الألف بعد الحاء.

1- انظر: الأوسى، روح المعاني مج8، ص:319- عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، ط15، 1398هـ، مج3، ص:284_ السمين الحلبي، الدر المصون، مج7، ص:528.

2- انظر: الفراء، معاني القرآن مج2، ص:155- ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، مج1، ص:227- الأزهرى، معاني القراءات، مج2، ص:115.

3- انظر: الأزهرى، معاني القراءات، مج2، ص:115- الطبري، جامع البيان، مج18، ص:75- الرازي، مفاتيح الغيب، مج21، ص:478- أبو حيان، البحر المحيط، مج7، ص:208- السمين الحلبي، الدر المصون، مج7، ص:528.

وقرأ الباقر (حَدْرُونَ) بحذف الألف¹.

حاصل معنى الآية:

أن فرعون قال بعد فرار موسى وبني إسرائيل معه: إن بني إسرائيل الذين فروا مع موسى لطائفة حقيرة قليلة العدد، وإنهم لمائتون صدورنا غيضا، وأنا لجميع متيقظون مستعدون لهم².

وجه البلاغة في الخلاف القرائي:

يتضح وجه البلاغة وحسن البيان في الاختلاف القرائي في قوله تعالى: (حاذرون)؛ أن القراءتين كلاهما يستقيم ويتوافق مع أصل المعنى العام للآية، فأما قراءة (حَاذِرُونَ) بإثبات الألف بعد الحاء على أنها صيغة اسم فاعل معناه: وادون مستعدون قاله مجاهد³، وقيل: مؤدون مقوون أي ذوو أداة وذوو سلاح وقوة، أي: هم متأهبون، وقيل: المؤدي في السلاح إنما يفعل ذلك حذرا واحتياطا لنفسه والحاذر السمين القوي؛ فيكون تقدير المعنى: وأنا لجميع أقوياء وأشداء، وقيل: مدججون السلاح قد كسبهم ذلك حذارة في أجسامهم⁴.

ذكر أبو شامة أن الحاذر الذي يحذر ما حدث أو المستعد كأنه أخذ حذره، أما أبو علي الفارسي فعنده الحاذر الذي يحذر فيما يستقبل كأن تقول بعيرك صائد غدا، وقوله: إني حاذر أنمي سلاحه كأنه يريد متحذر عنه اللقاء الذي لم يحدث، ويقال: الحاذر الذي يحذر في الفور، فيكون المعنى بذلك؛ أنهم قوم ليس من عادتهم الحذر بل هو أمر حادث طارئ فيهم، وقيل الحاذر الخائف ما يرى، قد أخذ يحذر حذره باعتبار المال⁵.

1- انظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص: 471_ ابن الجزري، النشر، مج2، ص: 335.

2- انظر: نخبة من العلماء، التفسير الميسر، مج1، ص: 369_ الأزهرى، معاني القراءات، مج2، ص: 225.

3- انظر؛ مجاهد بن جبير، تفسير ابن مجاهد، تح: محمد عبد السلام أبو النيل، دار الفكر الإسلامي الحديثة، مصر، ط1، 1410هـ، ص: 510.

4- انظر ابن زنجلة، حجة القراءات، ص: 517- الزمخشري، الكشاف، مج3، ص: 315- ابن دريد، جمهرة اللغة، تح: رمزي منير بعلبكي، دار الملايين، بيروت، ط1، 1987م، مج1، ص: 507- أبو السعود إرشاد العقل السليم، مج6، ص: 244.

5- انظر: أبو شامة، إبراز المعاني، ص: 621- الفارسي، الحجة مج 5، ص: 359- الانباري الزاهر، مج1، ص: 302، 303- السمرقندي، بحر العلوم، مج2، ص: 355.

الفصل الثاني: تغاير البناء الصرفي في القراءات وبلاغة المعنى الوظيفي في الكلمة

وأما القراءة بحذف الألف بعد الحاء وهي قراءة الجمهور (حَذِرُونَ) على أنه صفة مشبهة على وزن (فَعْلُونَ) من الفعل (حَذَرَ) وهو المتيقظ، وقيل هو من طبع على الحذر وجبل عليه، فلا تلقاه إلا حذرا، فيكون المعنى؛ أنهم قوم من عاداتهم الحذر واستعمال الحزم، والفرق بين الصفة المشبهة واسم الفاعل في هذا السياق قيل: أن الصفة المشبهة (حَذِرُونَ) تدل على الصفة الحادثة المتجددة وهي الحذر الغير ملازمة لصاحبها في الغالب¹.

قلت: والحاصل أنه لا تضارب بين هذه المعاني جمعيتها فهم خائفون محذرون من نقشي الأمر في الناس ومع ذلك هم مستعدون بالسلاح وتغييره من آلة الحرب للقيام بحربهم ومنعهم من الاستمرار فيما هم عليه.

كما أن ثمة فريق ساوى بين هاتين القراءتين على أنهما لغتان بمعنى واحد، قال بذلك أبو عبيدة: رجل حَذِرٌ وحَذَرٌ وحَاذِرٌ بمعنى واحد، ونسب إلى سبويه ذلك غير أن (حذر) أبلغ من (حاذر) باعتبارها صيغة مبالغة².

قلت: والظاهر عندي والله أعلم أن هذا الرأي الأخير رأي سديد بدليل أنه جمع بين قول من يعتقد به من المفسرين مشفوعا بقول من يعتقد به من اللغويين فصار حجة في ذلك، ثم أنه يفرق بين الصيغتين اسم الفاعل (حَاذِرٌ) وصيغة المبالغة (حَذِرٌ) على وزن فَعْلٌ في الدلالة على المبالغة والتكرير.

المثال الخامس:

❖ ومن شواهد الخلاف القرآني في هذا المقام قوله تعالى: ﴿إِنَّ جَهَنَّمَ كَانَتْ مِرْصَادًا

لِلطَّاغِينَ مَآبًا لَابِثِينَ فِيهَا أَحْقَابًا﴾ (النبا: 21-22-23)

1- انظر: الألوسي، روح المعاني مج10، ص: 81_السيوطي، معترك الأقران في إعجاز القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1988م، مج2، ص: 152- أبو شامة، إبراز المعاني، ص: 621- الأزهري، معاني القراءات، مج2، ص: 225- الرازي، مفاتيح الغيب، مج24، ص: 506.

2- انظر: أبو حيان، البحر المحيط، مج8، ص: 157- السمين الحلبي، الدر المصون، مج8، ص: 522- أبو شامة، إبراز المعاني، ص: 621.

الفصل الثاني: تغاير البناء الصرفي في القراءات وبلاغة المعنى الوظيفي في الكلمة

وقع الخلاف بين القراء في قوله تعالى: (لَابِثِينَ)، قرأ حمزة ورواح (لَبِثِينَ) من غير ألف.

وقرأ سائر العشرة (لَابِثِينَ) بإثبات الألف بعد اللام¹.

حاصل معنى الآيات:

إن جهنم كانت يومئذ ترصد أهل الكفر المردة العصاة المخالفون للرسول، الذين أعدت لهم؛ فهي لهم مرجعا ومنقلبا ومصيرا، ماكثين فيها دهورا متعاقبة لا تتقطع².

وجه البلاغة:

يتبين وجه البلاغة في الخلاف القرائي لقوله تعالى: (لَابِثِينَ) أن كلا القراءتين، يتقرر بهما أصل المعنى وهو المكث وطول الإقامة في جهنم؛ فأما القراءة (لَبِثِينَ) بحذف الألف بعد اللام على وزن (فَعْلِينَ) صفة مشبهة يقال: هو لَبِثٌ بمكان كذا وكذا، إذا صار اللبث شأنه، وهو أن يستقر في مكان ولا يكاد ينفك عنه، وقيل معنى اللبث؛ البطيء المتأخر، فيقدر معنى (لَبِثِينَ) أي؛ صار اللبث وهو المكث شأننا لهم كأنه من خلقتهم³، قال الزمخشري: "اللبث أقوى؛ لأن اللابث من وجد منه اللبث، ولا يقال لبث إلا لمن شأنه اللبث كالذي يجثم بالمكان لا يكاد ينفك عنه"⁴، وقال الألويسي: " (لَبِثِينَ) فيه من المبالغة ما ليس في (لَابِثِينَ)"⁵، قلت: وذلك باعتبار أن الصفة المشبهة تفيد ثبوت الوصف ثبوتا عاما في كل

1- انظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص: 668. - ابن الجزري، النشر، مج2، ص: 397.

2- انظر: الصابوني، مختصر تفسير ابن كثير، مج2، ص: 592- نخبة من العلماء أيسر التفاسير، مج31، ص: 15. - ابن منظور لسان العرب، مج2، ص: 182- ابن عطية المحرر الوجيز، مج5، ص: 426- ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، مج1، ص: 361

3- انظر: الأزهري، معاني القراءات، مج3، ص: 117. - الرازي، مفاتيح الغيب، مج31، ص: 15.

4- الزمخشري، الكشاف، مج4، ص: 688.

5- الألويسي، روح المعاني مج15، ص: 214.

الفصل الثاني: تغاير البناء الصرفي في القراءات وبلاغة المعنى الوظيفي في الكلمة

وقت ، وهو أبلغ في الوصف ؛ مما حدا ببعض المفسرين إلى تفضيل وترجيح هذه القراءة على الأخرى¹.

وأما من قرأ (لأبثين) بإثبات الألف بعد اللام وهي قراءة الجمهور على أنها صيغة اسم فاعل على زنة (فاعل) من الفعل الثلاثي (أبث)، يقال: لبث الرجل يلبث لبثاً ولَبَثاً فهو لَابِثٌ معناه: طول المكث والإقامة².

قلت: فأصل المعنى حاصل إن بصيغة اسم الفاعل الذي يفيد اللبث المقترن بالحال أو الاستقبال فيكون من باب بعيرك صائداً غداً أي: أنهم يلبثون حقبة بعد حقبة، وهذا مناسب للمعنى في الآية.

وفي المقابل نجد ثمة من ساوى بين القراءتين، حيث ذهب الفراء إلى القول: بأنهما لهجتين بمعنى واحد نحو: طَمَعٌ وطامِعٌ، وفَرِهٌ وفارِهٌ، ويقال هو لَابِثٌ بالمكان، ولَبِثٌ³، كما نجد أن بعض العلماء والمفسرين من فاضل بين هاتين القراءتين فذهب صاحب الكشاف الزمخشري إلى أن قراءة (لأبثين) أقوى في الاستعمال، في المقابل يرى صاحب (جامع البيان) ابن جرير الطبري أن القراءة بصيغة اسم الفاعل (لأبثين) أجود بناء على نظرية العمل النحوي⁴.

قلت: إن تفضيل قراءة على أخرى أو تلحين قراءة وتصويب أخرى والحال أنهما قراءتان متواترتان مجمع على صحتها غير مسلم به؛ لأنهما ثابتتان كلاهما عن النبي صلى الله عليه وسلم بالسند الصحيح المتصل والمتواتر.

المثال السادس:

- 1- انظر: الأزهرى، القراءات وعلل النحويين، تح؛ نوال بنت إبراهيم الحلوة، دن، الرياض، ط1، 1992م، مج2، ص:742- الزمخشري، الكشاف، مج4، ص: 688-الفراء، معاني القرآن مج3، ص:228.
- 2- انظر: ابن منظور، لسان العرب، مج2، ص182- الأزهرى معاني القراءات، مج3، ص:117.
- 3- انظر: الثعلبي، الكشف والبيان، مج10، ص:115-البغوي، معالم التنزيل، مج5، ص:102-السمرقندي، بحر العلوم، مج3، ص:538-الواحدي، الوسيط، مج4، ص413-ابن الجوزي، زاد الميسر في علم التفسير، تح؛ عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1422، هـ، مج4، ص:389.
- 4- انظر: الرازي، مفاتيح الغيب، مج31، ص: 35-ابن مجاهد، السبعة، ص:670_671.

الفصل الثاني: تغاير البناء الصرفي في القراءات وبلاغة المعنى الوظيفي في الكلمة

❖ ومن شواهد الخلاف القرائي بين اسم الفاعل والصفة المشبهة قوله تعالى: ﴿أَنَا لَمَرْدُودُونَ فِي الْحَافِرَةِ إِذَا كُنَّا عِظَامًا نَخْرَةً﴾ (النازعات: 10-11)

حصل الخلاف القرائي بين القراء في قوله تعالى: (نخرة) حيث قرأ حمزة وعاصم في رواية شعبة (نَاخِرَةً) بإثبات الألف بعد النون.

وقرأ الباقر (نَخْرَةً) بحذف الألف بعد النون، وروي عن الكسائي أنه لا يبالي بأيهما قرأ.¹

حاصل معنى الآيات:

يقول الكفار المكذبون بالبعث: أنرد بعد موتنا إلى أول حالنا وابتداء مرنا فنصير أحياء كما كنا في الأرض وقد صرنا بالية فارغة مجوفة؟².

وجه البلاغة:

أن كلا القراءتين متقاربتان في الدلالة وأصل المعنى للآية؛ وهو التعبير عن البلى والتعفن والرميم الذي يصيب العظام بعد أن يموت صاحبها ويتحلل في التراب ويمضي عليه أحقاب من الزمن.

أما قراءة (نَاخِرَةً) بإثبات الألف على أنه اسم فاعل بمعنى؛ الفارغة، إذا مرت الريح في جوفها أحدثت صوتا وقيل: هي البالية، وقيل: التي أكلت أطرافها وتعبت أوساطها، قال أبو عمرو: "الناخرة التي لم تنخر بعد، ولا بد أن تنخر"³، قال ابن زنجلة: "ما كان صفة لمنتظر لم

1- انظر: الرازي، مفاتيح الغيب مج3، ص: 36،35- نخبة من العلماء التفسير الميسر، مج1، ص: 583- الزمخشري، الكشاف، مج4، ص: 694.

2- انظر: الزمخشري، الكشاف، مج4، ص: 694- الطبري، جامع البيان مج24، ص: 159- النحاس، إعراب القرآن، مج5، ص: 82.

3- انظر: الفراء، معاني القرآن، مج3، ص: 232- الطبري، جامع البيان مج24، ص: 195- الأزهرى، معاني القراءات، مج3، ص: 119- ابن عطية، المحرر الوجيز، مج5، ص: 432- الثعلبي، الكشف والبيان، مج10، ص: 126- القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مج19، ص: 198- السمين الحلبي، الدر المصون، مج10، ص: 672- أبو حيان، البحر المحيط، مج10، ص: 393.

الفصل الثاني: تغاير البناء الصرفي في القراءات وبلاغة المعنى الوظيفي في الكلمة

يكن فهو بالألف وما كان قد وقع فهو بغير ألف¹، والمقصود بذلك أن اسم الفاعل يكون وصفا للحال أو المآل بخلاف الصفة المشبهة، فهو تفريق قياسي إذ جعل اسم الفاعل دالا على حدث سيثبت في المستقبل باعتبار أنه وصف دال على الحدوث والتجدد².

وأما قراءة (نَخْرَةً) بحذف الألف بعد النون على أنها صفة مشبهة على وزن (فَعْلَةٌ) معناها : العظم إذا رُمَّ وبَلِيَ فهي بالية متعفنة صارت رميما وقيل : هي التي تمر فيها الرياح، وقيل: هي المتآكلة التي فسدت كلها ، وقيل: إن الفرق بينها وبين (ناخرة) اسم الفاعل، أن استعمالها دال على حدث ثابت في الماضي والحاضر والمستقبل ، بخلاف اسم الفاعل الذي يدل على الحدوث والتجدد في المآل ، فيكون استعمال الصفة المشبهة (نَخْرَةً) هو أبلغ في الدلالة والتعبير عن البلى والتعفن ، قال اليزيدي يقال: عظم نخر ، وناخر غدا ، وهو ما دفع ببعض العلماء إلى تفضيل هذه القراءة على الأخرى (ناخرة)³ .

وفسر مكي بن ابي طالب والزمخشري (نَخْرَةً) بما يجمع القولين قال مكي: " (ناخرة) بمعنى بالية، كأن الريح تتخر فيها أي يسمع لها صوت، ويجوز (نخرة) بمعنى أنها صارت خلقا فيها تتخر الريح أبدا...⁴، وقال الزمخشري: " الناخر البالي الأجوف الذي تمر فيه الريح فسمع لها نخير"⁵.

1- ابن زنجلة، حجة القراءات، مج1، ص: 748.

2- انظر: فريد بن عبد العزيز الزامل السليم، الخلاف التصريفي وأثره الدلالي في القرآن الكريم، دار ابن الجوزي، السعودية، ط1، 1427هـ، ص: 371_373.

3- انظر: الطبري، جامع البيان مج24، ص: 195-الفراء، معاني القرآن، مج3، ص: 232-الأزهري، معاني القراءات، مج3، ص: 119- ابن عطية، المحرر الوجيز، مج5، ص: 432-السمين الحلبي، الدر المصون، مج10، ص: 672-القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مج19، ص: 198.

4- مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات، مج2، ص: 361

5- الزمخشري، الكشف، مج4، ص: 694.

الفصل الثاني: تغاير البناء الصرفي في القراءات وبلاغة المعنى الوظيفي في الكلمة

قلت: وهو وجه آخر للبلاغة، فمن خلال الجمع بين دلالة القراءتين يحصل تأكيد للمعنى العام للآية وزيادة فيه لإمكان أن تصير العظام بالية خلقاً، ومجوفة فارغة تنخر فيها الريح في أن واحد.

وعلى صعيد آخر ذهب فريق من العلماء إلى عدم التفريق بينهما وأنها لغتان بمعنى واحد، وأنها بمعنى: العظام البالية، قال بذلك أبو عبيدة وأبو علي وأبو حاتم وأبو عمرو والفراء، وفي اللسان: الناخرة، والنخرة سواء في المعنى بمنزلة الطامع والطمع¹.

المثال السابع:

❖ ومن شواهد الخلاف القرآني بين اسم الفاعل وصيغة المبالغة، قوله تعالى: ﴿قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَأَرْسِلْ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ يَا تُوَكُّ بِكُلِّ سَحَّارٍ عَلِيمٍ﴾ (الأعراف: 111) اختلف القراء في قوله تعالى: (ساحر)، فقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو، وابن عامر وعاصم (سَاحِرٍ) بإثبات الألف على زنة (فاعِل).
وقرأ حمزة والكسائي (سَحَّارٍ) على زنة (فَعَّالٍ)².

حاصل معنى الآية:

قال من حضر مناظرة موسى من سادة قوم فرعون وكبرائهم: أخِرْ موسى وأخاه هارون واحبسهما وابعث في مدائن مصر وأقاليمها الشرط؛ ليجمعوا لك كل ساحر فائق في السحر كثير العمل به واسع العلم به³.

1- انظر: ابن منظور، لسان العرب، مج5، ص:158.

2- انظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص:289— ابن الجزري، النشر، مج2، ص:270،271.

3- انظر: نخبة من العلماء، التفسير الميسر، مج1، 163،164-الألوسي، روح المعاني، مج10، ص:76-أبو السعود، إرشاد العقل السليم، مج6، ص:242.

وجه البلاغة:

أن كلا القراءتين جاءت لتكمل المعنى الذي قام عليه سياق الآية، وأن كليهما يثري معنى الآية ويزيده وضوحاً، فقراءة (سَاحِرٍ) اسم فاعل على وزن (فاعل) على التخفيف قيل: معنى الساحر هو؛ المبتدئ في صناعة السحر، وقيل: هو الذي يعلم السحر، وقيل: من يكون سحره في وقت دون وقت، وقيل: هو الذي يعمل السحر¹.

والإتيان بلفظ اسم الفاعل (سَاحِرٍ) للتعبير عن المعنى وهو دعوة سادة قوم فرعون فرعون بالمجيء بكل من يعرف ويعمل بالسحر ويتقنه مناسب للسياق لتقدمه قوله تعالى: "سَحَرُوا أَعْيُنَ النَّاسِ ﴿ (الأعراف:116) ، واسم الفاعل من سحر ، فهو ساحر ولتقدمه قوله تعالى : ﴿إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ عَلِيمٌ﴾،(الأعراف:109) ، فصرح باسم الفاعل في نفس السياق ، وكذا قوله تعالى : ﴿وَأَلْقَى السَّحَرَةَ سَاجِدِينَ﴾ (الأعراف:120) ، والسحرة جمع تكسير لساحر وهو اسم الفاعل ، ثم إن (سَاحِرٍ) قد يدل على ما يدل عليه (سَحَّارٍ) قال به ابن عادل ، إذ أنه يدل على وزن فاعل ووزن الفاعل يدل على الجنس ، وقد يطلق على الكثير ؛ لأنه مأخوذ من المصدر الذي هو جنس الفاعل وغيره².

أما قراءة (سَحَّارٍ) بالتشديد على وزن (فَعَّالٍ) صيغة مبالغة، فقيل: (السَحَّارِ) هو المنتهي الذي يتعلم فيه السحر، وقيل: الذي يعلم السحر ويعمل به، وقيل: السحار من يديم السحر، ويضيف الشعراوي توصيفا آخر لكلمة (سَحَّارٍ)، أنها تفيد المبالغة من جهتين: فهي تعني أنه يعمل بالسحر، ويبالغ في إتقانه، والمبالغات دائماً تأتي لضخامة الحدث أو لتكرار الحدث،

1-انظر: الألويسي، روح المعاني، مج5، ص:24-اللغوي، معالم التنزيل، مج2، ص:219-الشعراوي، الخواطر (تفسير الشعراوي)، مطابع أخبار اليوم، مصر، د.ط 1997 م، مج7، ص: 4288.
2-انظر: أبو حيان، البحر المحيط، مج5، ص: 132- مكي بن طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع، مج1، ص:472-ابن خالويه، الحجة، مج1، ص:160-ابن أبي مريم الشيرازي، الموضح في وجوه القراءات وعللها، تح: عمر حمدان، الكبيسي، الجماعة الخيرية لحفظ القرآن، جدة، ط1، 1993م، مج2، ص:546-أبو علي الفارسي، الحجة للقراءات السبعة، مج4، ص:64- ابن عادل الحنبلي، تفسير البيان في علم الكتاب، مج9، ص:256.

الفصل الثاني: تغاير البناء الصرفي في القراءات وبلاغة المعنى الوظيفي في الكلمة

ف(سَحَّارٍ) تعني أن سحره قوي جدا، أو يسحر في كل حالة، فمن ناحية التكرار فهو قادر على السحر، ومن ناحية الضخامة هو قادر أيضا¹.

قلت: علاوة على ذلك أن دلالة التضعيف في صيغة المبالغة (سَحَّارٍ) أبلغ من (سَاحِرٍ) تماشيا مع قاعدة الزيادة في المبنى توجب الزيادة في المعنى، كما احتج من فضل هذه القراءة على الأخرى بأن الإتيان بلفظ صيغة المبالغة (سَحَّارٍ) للدلالة على معنى الآية أنسب للمقام والسياق إذ أنهم أي؛ (السحرة) وصفوا في الآيات التي تليها بقوله تعالى: ﴿سَحَرُوا أَعْيُنَ النَّاسِ وَاسْتَرَبُّوهُمْ وَجَاءُوا بِسِحْرِ عَظِيمٍ﴾ (الأعراف:116)؛ فناسب هذه القوة والعظمة في السحر أن يقدم لهم بقوة في الفعل تتمثل في استعمال صيغة المبالغة ثم إن الساحر وصف بأنه عليم، وعليم وسحار كلاهما للمبالغة، فعليم تدل على التناهي في العلم، فناسب أن تقدم ما يدل على التناهي في السحر².

ومن جانب آخر نجد ثلة من أهل العلم من اكتفى بوصف الكلمتين أنهما مترادفتان ويحتملان بعضهم البعض؛ حيث ذهب ابن عاشور إلى أن (السَّاحِر) مرادف (للساحر) في الاستعمال؛ لأن صيغة (فَعَّال) هنا المراد بها النسب للدلالة على الصناعة مثل النجار والقصاب فيكون المعنى في الآية؛ قوي العلم بالسحر، ويرى ابن عادل أن (السَّاحِر) للمبالغة وساحر يحتملها³، وفي هذا الصدد يقول القرطبي: "قرأ أهل الكوفة إلا عاصما (بكل سَحَّار) وقرأ الناس (ساحر) وهما متقاربان إلا أن فعلا أشد مبالغة⁴.

قلت: الظاهر والله أعلم أن هذا الرأي مخالف للصواب وهذا على قاعدة (القول بانتفاء الترادف في القرآن الكريم) وعملا بقاعدة (الزيادة في المبنى يترتب عليها زيادة في المعنى أو

1- انظر: الألويسي، روح المعاني، مج5، ص: 24، اللغوي، معالم التنزيل، مج2، ص: 219- الشعراوي، الخواطر، مج7، ص: 4288- ابن عادل الحنبلي، اللباب، مج9، ص: 256.

2- انظر: مكي بن طالب، الكشف، مج1، ص: 472_ الشيرازي، الموضح، مج2، ص: 546- أبو علي الفارسي الحجة، مج4، ص: 64- أبو حيان، البحر المحيط، مج5، ص: 132_ الأزهرى، معاني القراءات، مج1، ص: 416.

3- انظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، مج19، ص: 125_ ابن عادل الحنبلي، اللباب، مج9، ص: 256.

4- انظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مج7، ص: 257.

الفصل الثاني: تغاير البناء الصرفي في القراءات وبلاغة المعنى الوظيفي في الكلمة

تأكيده أو المبالغة فيه) كما أشارت إلى ذلك الدراسة في الجانب النظري، فضلا على أن السياق يقتضي تغاير اللفظين (سَحَار)، (ساحر)، فلكل واحدة منهما معنى يناسب سياق الآية التي جاءت من أجلها وقد تقدم بيان الأدلة والحجج.

بقي أن نشير إلى أن ثمة إشكالا قد يطرح له علاقة بما سلف بسطه وتفصيله، ويمكن عرضه على النحو الآتي:

أولا: لماذا تنوعت القراءات في موضع الأعراف ويونس ولم تنتوع في موضع الشعراء نحو قوله تعالى: ﴿قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَأَرْسِلْ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ يَا تِئُوكَ بِكُلِّ سَاحِرٍ عَلِيمٍ﴾ (الشعراء:37)؟

ثانيا: لماذا أجمع القراء على موضع الشعراء بلفظة (سَحَار) ولم يجمعوا على لفظة (سَاحِر)؟

قلت: الجواب على هذه المسألة يكون كالآتي:

1. أن سبب الاتفاق في موضع الشعراء والاختلاف في موضع الأعراف مرده إلى أن (سَحَار) في الشعراء جواب لقول فرعون فيما استشارهم به من أمر موسى حيث جاء بعد قوله تعالى: ﴿قَالَ لِمَلَأِ حَوْلَهُ إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ عَلِيمٌ﴾ (الشعراء:34)؛ فناسب أن يجيبوه بما هو أبلغ من قوله رعاية لمراده، وأما في الأعراف فهو بعد قولهم هم في الآية: ﴿قَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ عَلِيمٌ﴾ (الأعراف:109)؛ فلم يحتاجوا لصيغة المبالغة لإظهار تصديقهم لكلامهم¹.

2. ثم أن من خلال سياق الأعراف يظهر أن القراءة في سورة الأعراف جاءت لتروي بداية الحدث والقصة وأول لقاء جمع موسى عليه الصلاة والسلام بفرعون وملاه، وأن الملاء كان لهم رأيان في المسألة فبعضهم قال: (ساحر) والبعض الآخر قال (سَحَار) وقد وافقهم فرعون الرأي بقوله تعالى على لسانه: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ أَتُنُونِي بِكُلِّ سَاحِرٍ عَلِيمٍ﴾ (يونس:79)؛ لأجل هذا

1- انظر: عبد الخالق عزيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، مج7، ص:19- ابن الجزري، النشر، مج2، ص:271.

الفصل الثاني: تغاير البناء الصرفي في القراءات وبلاغة المعنى الوظيفي في الكلمة

تعددت القراءة في هذين الموضعين ، لتغطي لنا كلا الرأيين يقول الشعراوي: " ومادام القائلون متعددين فواحد يقول: ساحر، وآخر يقول: سحّار وهكذا، والقرآن يغطي كل اللقطات¹.

3. أما سورة الشعراء فقد جاءت في صدور القرار الأخير وكانت المواجهة أشد لأجل ذلك اتفقوا على دعوة (سحّار) أي بارع وحاذق بالسحر، أي؛ على درجة عالية من السحر وليس مجرد (ساجر) أي؛ عالم بالسحر وذلك لتيقنهم خطورة الموقف في مجابهة معجزة موسى عليه السلام؛ فناسب قراءة واحدة بالتشديد وهو ما أدى بالقراء إلى الأطباق والإجماع على حرف (سحّار) بالتشديد.²

4. وثمة قرينة لغوية أخرى في السياقين وهي التعبير (أرسل) في الأعراف و(أبعث) في الشعراء إذ يتضح من خلال الرجوع إلى كتب المعاجم اللغوية وكلام العرب شعرهم ونثرهم أن لفظة (البعث) تدل على الشدة والقوة والحركة، وهو يتناسب مع موقف سورة الشعراء، التي كانت المحاجة فيه أقوى وأشد فناسب القراءة بـ (سحّار) على التشديد، بخلاف (أرسل) فإنها تدل على السهولة واليسر والتؤدة والرفق، والله أعلم وأحكم.³

المبحث الثالث: الخلاف القرائي بين المفرد والجمع

تتعدد أمثلة الخلاف القرائي بين (المفرد والجمع) بأنواعه في القراءات القرآنية، الخلاف الذي لا ينجم عنه تغاير في أصل المعنى وإنما يتأسس المعنى ويتأكد إما بالمصدر المفرد الذي يفيد اتصاف الموصوف بجنس المعنى أو الصفة بما يعم المؤقت والمستمر والمطلق، والمقيد، وإما بالجمع الذي يستغرق أنواع هذا الجنس وأفراده.

المثال الأول:

1- انظر: الشعراوي، الخواطر (تفسير الشعراوي)، مج7، ص:4288

2- انظر: يوسف علي ياسين الطراونة، أحمد شكري، توجيه الألفاظ القرآنية التي قرئت بأوجه متعددة وبوجه واحد، مقال في، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، الجامعة الأردنية، 2018، مج45، العدد 4، ص:85.

3- انظر: المرجع نفسه، ص:86.

الفصل الثاني: تغاير البناء الصرفي في القراءات وبلاغة المعنى الوظيفي في الكلمة

❖ من شواهد الخلاف القرآني بين الأفراد وجمع المؤنث السالم قوله تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾ (التوبة:103).

اختلف القراء العشرة في قوله تعالى: (صلواتك) فقرأ حفص وحزمة والكسائي وخلف العاشر (صَلَاتِكَ) بصيغة المفرد. وقرأ الباقر (صَلَوَاتِكَ) بصيغة الجمع¹.

حاصل معنى الآية:

ادع لهم يا محمد واستغفر لهم، إن دعائك واستغفارك رحمة وطمأنينة لهم وتثبيتاً لقلوبهم².

وجه البلاغة:

أن المعنى حاصل بالقراءتين على حد متقارب، فمن قرأ (صَلَاتِكَ) بالأفراد وهي اختيار أبي عبيدة³، و(الصلوة) في هذا الموضع معناها؛ (الدعاء)، وقيل: المغفرة أو الترحم⁴، وقيل: (الصلوة) بصيغة المفرد في هذا السياق هي اسم جنس يراد به القليل والكثير فلا تجمع، لأن في التوحيد من معنى الجمع وكثرة العدد ما ليس في قوله تعالى: ﴿إِنَّ صَلَوَاتِكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾ إذا كانت (الصلوات) جمع لما بين الثلاث إلى العشر من العدد، دون ما هو أكثر من ذلك⁵.

ويرى مكي بن أبي طالب أن (الصلوة) هي أعم من (الصلوة) فالدعاء أكثر وأعم من الدعوات؛ لأن المصدر أعم من الجمع الذي لما دون العشرة، فمن قرأ (صَلَاتِكَ) اجتزأ بالمصدر في شموله جنس الدعاء عن الجمع في دلالاته على مفرداته، يقول الإمام أبو شامة في ذلك: "والصلوة هنا بمعنى الدعاء فهو مصدر يقع على القليل والكثير، وإنما جمع

1- انظر: ابن مجاهد، السبعة، ص 317، ابن الجزري، النشر، مج2، ص: 281.

2- انظر: الصابوني، مختصر تفسير ابن كثير، مج2، ص: 167- أبو حيان، البحر المحيط، مج5، ص: 500- نخبة من العلماء، التفسير الميسر، مج1، ص: 203.

3- انظر: السمرقندي، بحر العلوم، مج2، ص: 86.

4- انظر: أبو هلال العسكري، الوجوه والنظائر، تح؛ محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 2007م، مج1، ص: 288.

5- انظر: الطبري، جامع البيان مج14، ص: 458-النسفي، مدارك التنزيل وحقائق التأويل، تح؛ يوسف علي بدوي، محي الدين ديب، دار الكلم الطيب، بيروت، ط1، 1998م، ص: 707.

الفصل الثاني: تغاير البناء الصرفي في القراءات وبلاغة المعنى الوظيفي في الكلمة

الاختلاف أنواعه¹؛ وبناء على هذا التأويل يقدر معنى الآية وفق هذه القراءة والله أعلم؛ أدع لهم يا محمد واستغفر لهم، إن دعاؤك واستغفارك لهم تثبيت لهم وطمأنينة لقلوبهم².

وأما من قرأ (صَلَوَاتِكَ) بصيغة الجمع وهو اختيار أبي حاتم حيث قال: "ومن زعم أن (الصلوات) من (الصلاة)؛ لأن الجمع بالتاء قليل فهو غلط؛ لأن الله تعالى قال: ﴿مَا نَفَدْتُ كَلِمَاتُ اللَّهِ﴾ (لقمان:27)، ﴿وَصَدَقْتَ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكُتِبَ﴾ (التحریم:12)، لم يُرِدِ القليل³، ويقول الفارسي: "من زعم أن الصلاة أولى؛ لأن الصلاة للكثرة والصلوات للقلة فلم يكن قوله متجها؛ لأن الجمع بالتاء قد يقع على الكثير كما يقع على القليل"⁴.

قلت: وتوجيه القراءة بالجمع أن قراءة التوحيد قد حملت على المصدرية لوقوع هذا الأخير على المفرد وكذلك الجمع من ذوات الجنس الواحد، إلا أن الاستعمال اللغوي يجيز للمصدر أن يجمع إذا تعددت ضروبه واختلفت أنواعه، فمثال النوع الأول: (صوت) من قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ﴾ (لقمان:19)، ومثال الضرب الثاني: (أصوات) في الآية نفسها، وكذلك قوله تعالى: (الصلوات) فهي بمعنى (العبادة) حكاة السمين الحلبي، وهذه مما تعددت ضروبها، واختلفت أنواعها؛ فلما كان الدعاء تختلف أجناسه وأنواعه جمع المصدر لذلك⁵.

ومن وجهة نظر أخرى اتفق القراء على قراءة (صلاتك) بصيغة الأفراد في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً﴾ (الأنفال:35)، كما اتفقوا على القراءة

1- مكي بن أبي طالب، الهداية إلى بلوغ النهاية، تح؛ مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الشارقة بإشراف أ.د. الشاهد البوشيخي، الناشر مجموعة بحوث الكتاب والسنة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة، ط1، 2008م، مج4، ص: 3143،3144-أبو شامة، إبراز المعاني، ص:500.

2- انظر: السجستاني، غريب القرآن، مج1، ص:297-ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، مج1، ص:255.

3- الثعلبي، الكشف والبيان، مج5، ص:90-الرازي، مفاتيح الغيب، مج16، ص:136-ابن عادل، اللباب، مج10، ص:195.

4- أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، مج4، ص: 217_218.

5- المصدر نفسه، مج4، ص:214-السمين الحلبي، الدر المصون، مج6، ص:117-أبو شامة، إبراز المعاني، ص:500-مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها، مج1، ص:506.

الفصل الثاني: تغاير البناء الصرفي في القراءات وبلاغة المعنى الوظيفي في الكلمة

بصيغة الجمع في قوله تعالى: ﴿وَيَتَّخِذُ مَا يُنْفِقُ قُرْبَاتٍ عِنْدَ اللَّهِ وَصَلَوَاتِ الرَّسُولِ﴾ (التوبة: 99)،
ف(الصلاة) بالإفراد في الآية الأولى مصدر يراد به الجمع اسماً للجنس و(الصلوات) في الآية
الثانية هي جمع للدعاء¹.

المثال الثاني:

❖ ومن شواهد هذا الباب قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ﴾ (سورة
المعارج: 32) و(المؤمنون: 08)،

اختلف القراء في قوله تعالى: (لأماناتهم) فقرأ ابن كثير وانفرد عن القراء العشرة بقراءة
(لأمنتهم) بصيغة التوحيد والإفراد.

وقرأ الباقر (لأماناتهم) بصيغة الجمع².

حاصل معنى الآية:

والذين هم حافظون لكل ما أوتمنوا عليه من أمر الدين والدنيا قولاً وفعلاً، وهو يعم
معاشرة الناس والمواعيد وغير ذلك، وكذلك يوفون بعهدهم³.

وجه البلاغة:

أن كلا القراءتين يثبت بهما المعنى على نحو متقارب، غاية ما في الأمر أن صيغة
الإفراد (الأمانة) مصدر استغنى به عن الجمع على سبيل النيابة، وهي في الوقت نفسه هي
بنية تدل على الكثرة وعلى العموم¹، فالمصدر يدل على العموم ويشمل جنس المعنى، كما أن

1- انظر: ابن الجزري، النشر، مج2، ص: 281-النويري، شرح طيبة النشر في القراءات العشر، تح؛ مجدي محمد سرور
سعد باسلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1424_2003م، مج2، ص: 362- محيسن، الهادي، شرح طيبة النشر في
القراءات العشر، ص: 285_ أبو علي الفارسي، الحجة، مج4، ص: 214- النحاس، معاني القرآن، مج3، ص: 246.

2- انظر: ابن الجزري، النشر، مج2، ص: 328_ ابن مجاهد، السبعة، ص: 444.

3- انظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مج12، ص: 107_ ابن عطية، المحرر الوجيز، مج4، ص: 137_ نخبة من
العلماء، التفسير الميسر، مج1، ص: 342.

1- انظر: الأزهرى، معاني القراءات، مج2، ص: 187- أبو شامة، إبراز المعاني، ص: 608_ ابن زنجلة، حجة القراءات،
ص: 724_ أبو علي الفارسي، الحجة، مج5، ص: 287_ السخاوي، فتح الوصيد في شرح القصيد، تح: أحمد عدنان
الزغبى، مكتبة دار البيان للنشر والتوزيع، الكويت، ط1، 2002م، مج2، ص: 379.

الفصل الثاني: تغاير البناء الصرفي في القراءات وبلاغة المعنى الوظيفي في الكلمة

المفرد المضاف يعم أيضا، فالأمانة تتعدد وجوهها وتتنوع ضرورها إذ أن الأمانة والعهد تجمع كل ما تحمّله الإنسان من أمر دينه ودينياه قولاً وفعلاً، وهذا يعم معاشرته الناس والمواعيد وغير ذلك، ورعاية ذلك وحفظه¹.

وعلى صعيد آخر فإن (الأمانة) بصيغتها الإفرادية توائم الإيقاع الصوتي في السياق حيث سبقت بقوله تعالى: (عهدهم) وهذه الأخيرة مفردة أيضا ولم يقل وعهدهم².

أما قراءة الجمع (لَأَمَانَاتِهِمْ) وهي قراءة الباقر فإنهم اتفقوا وأطبقوا على القراءة بصيغة الجمع على سبيل الحقيقة، وتوجيه القراءة بالجمع أن الاستعمال اللغوي يجيز للمصدر أن يجمع إذا تعددت ضروربه واختلقت أنواعه؛ فلما كان ههنا (الأمانة) تختلف وتتعدد ضرورها وتتنوع وجوهها جمع المصدر لذلك (أمانات)؛ لأنهم أوّتمنوا على أشياء من طهارة، وصيام، وصلاة وصدقة وغير ذلك، فتبين بذلك أن المعنى واحد إذ المراد العموم وقيل الجمع أوفق³.

قلت: كلا القراءتين لا تعارض ولا تناقض فيم بينهما فالتغاير الذي حصل على مستوى بنية الكلمة بين (لَأَمَانَاتِهِمْ) و(لَأَمْنَتِهِمْ) لم يؤثر في أصل المعنى، ولكن لتحقق المعنى وتأكده استوجب التعبير إما بالمصدر المفرد الذي يفيد اتصاف الموصوف بجنس المعنى أو الصفة على سبيل العموم، وإما بالجمع الذي يستغرق أنواع هذا الجنس وأفراده.

المثال الثالث:

❖ ومن شواهد الاختلاف القرائي في هذا الباب قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ

آيَاتٌ لِّلسَّائِلِينَ﴾ (يوسف:07)،

1- ابن عطية، المحرر الوجيز، مج4، ص:137_ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مج12، ص:107.

2- انظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص: 403_724_ ابن خالويه، الحجة، مج1، ص:255.

3- انظر: السخاوي، فتح الوصيد، مج2، ص:379- أبو علي الفارسي، الحجة، مج4، ص: 217، 218- السمين الحلبي،

الدر المصون، مج8، ص:319.

الفصل الثاني: تغاير البناء الصرفي في القراءات وبلاغة المعنى الوظيفي في الكلمة

وقع الاختلاف بين القراء في قوله تعالى: (آيات) فانفرد ابن كثير من بين القراء العشرة بقراءة (آية) بصيغة المفرد.

وقرأ الباقر (آيات) بصيغة الجمع¹.

حاصل معنى الآية:

لقد كان في خبر يوسف وأخوته علامات دالة على عظيم قدرة الله وبديع صنعه، أو عبرة وموعظة لمن سأل عن أمرهم².

وجه البلاغة:

لا شك أن معنى الآية متحقق في كلتا القراءتين، فمن قرأ ب(آية) على أنها بمعنى العلامة تمسك بالدلالة اللغوية في أصل الاستعمال³، ونظير ذلك في التنزيل قوله تعالى: ﴿تَبْنُونَ بِكُلِّ رِيحٍ آيَةً تَعْبَثُونَ﴾ (الشعراء:128) أي أمارة وعلامة، ومنه قول الشاعر:

بآية تُقدِّمون الخيلَ زُورا * * * كأنَّ على سنانِكها مُداما⁴

وبناء عليه فسرت (الآية) بالعلامة، والتقدير؛ فيه علامة لنبوة محمد صلى الله عليه وسلم⁵.

وقيل: معنى الآية العبرة والعظة؛ اعتمادا على السياق والمقام، ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ آيَةً﴾ (يوسف:111)، يقول في ذلك محمد محيسن: "كأن الله سبحانه وتعالى جعل شأن يوسف عليه السلام آية على الجملة، وإن كان في التفصيل آيات، ونظير

1- انظر: ابن الجزري، النشر، مج2، ص:29_ ابن مجاهد، السبعة، ص:344.

2- انظر الشوكاني، فتح القدير، مج3، ص:09- السمر قندي، بحر العلوم، مج2، ص:180.

3- انظر: ابن منظور، لسان العرب، مج14، ص:62.

4- نسب البيت للأعشى، انظر: ابن منظور، لسان العرب، مج12، ص:292_ الزبيدي، تاج العروس، مج32، ص:

400-البغدادي خزنة الأدب مج6، ص:515_ سبويه، الكتاب، مج3، ص:118.

5-انظر: السمر قندي، بحر العلوم، مج2، ص:180.

الفصل الثاني: تغاير البناء الصرفي في القراءات وبلاغة المعنى الوظيفي في الكلمة

ذلك قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ آيَةً﴾ (المؤمنون: 50)، فأفرد (آية) وإن كان شأنهما على التفصيل آيات¹.

وعليه ذهب البعض إلى أن (آية) في قراءة التوحيد والإفراد هي اسم جنس يراد به الكثرة، وقيل: إنها في السياق من باب اجتزاء الواحد عن الجمع على حد قول ابن خالوية، أو أنها من باب إقامة الواحد مقام الجمع².

أما قراءة الباقر (آيات) وهي قراءة الجمع، فقيل: معنى (الآيات) هي جمع علامة، فتكون على حد قول ابن عادل: تصريحاً لما اختزلته قراءة التوحيد، إذ المراد هو أن العلامات كانت كثيرة³، وقيل: قراءة الجمع جاءت بيانا لكل من سأل عن يوسف، إذ كانت أحواله وأموره كثيرة، وكل واحد منها آية بنفسه، وهي اختيار أبي عبيدة قال: لأنها خير كثير، واختارها أيضا أبو عبيد قال: لأنها عبر كثيرة قد كانت فيهم⁴.

قلت: إن القول بتفضيل قراءة على أخرى أو تلحين قراءة وتصويب أخرى مع أنهما قراءتان متواترتان مجمع على صحتها رأي لا يذعن له؛ لأنهما ثابتتان كلاهما عن النبي صلى الله عليه وسلم بالنص الصريح الصحيح والمتواتر، والقاعدة الشرعية: أن لا اجتهاد مع النص.

المثال الرابع:

❖ ومن شواهد الخلاف القرآني في هذا الباب قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ (المائدة؛ 67).

اختلف القراء في قوله تعالى (رسالته) حيث قرأ نافع وابن عامر وأبو جعفر وشعبة ويعقوب (رسالاته) بإثبات الألف بعد اللام مع كسر التاء على طريقة جمع المؤنث السالم.

1- انظر: محيسن، الهادي في شرح طيبة النشر، مج2، ص: 322.

2- انظر: الفارسي، الحجة، مج4، ص: 397- ابن عادل، اللباب، مج11، ص: 20-العكبري، التبيان، مج2، ص: 723.

3- انظر: السمين الحلبي، الدر المصون، مج6، ص: 441- ابن عادل، اللباب، مج11، ص: 20.

4- انظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مج9، ص: 129-الرازي، مفاتيح الغيب، مج18، ص: 422- ابن عطية،

المجرر الوجيز، مج3، ص: 221-أبو شامة، إبراز المعاني، ص: 531.

الفصل الثاني: تغاير البناء الصرفي في القراءات وبلاغة المعنى الوظيفي في الكلمة

وقرأ الباقون (رسالته) بإسقاط الألف وفتح التاء بصيغة الاسم المفرد¹.

حاصل معنى الآية:

يأيها الرسول بلغ وحي الله الذي أنزل إليك من ربك، ولا تترك منه شيئاً خوفاً من أن ينالك مكروهه، وإن قصرت في البلاغ فكنمت منه شيئاً فإنك لم تبلغ رسالة ربك؛ لأن كتم البعض مثل كتمان الجميع².

وجه البلاغة في الاختلاف القرائي:

عند التمعن في تأويل الآية نجد أن أصل المعنى متحقق بالقراءتين، وأن كلا القراءتين متقاربتان في المعنى وقد وجهت قراءة التوحيد على أنها من باب التعبير بالجمع بلفظ المفرد؛ بدليل أن القرآن الكريم هو خاتم الرسالات فاستحق بذلك صفة الشمول والعموم، واجتمع له رسالات الخلق جمعاء³ نظير ذلك أن العرب تقول: هلك البعير والشاة وأهلك الناس الدينار والدرهم، أي؛ الدراهم والدنانير، قال أبو منصور: "الرسالة بمنزلة المصدر على (فعالة) فهو ينوب عن الجماعة، والقرآن كله رسالة الله إلى الخلق وهو مشتمل على رسالات كثيرة، والرسائل أكثر من الرسالات، ويضاف إلى ذلك أن لفظ (رسالة) بالإفراد جاء مضافاً، واسم الجنس المضاف يفيد العموم بل إن وقوعه على الكثرة أصل فيه"⁴، وقيل: إن القراءة بـ (رسالته) على الأفراد باعتبار أنه لما كانت الرسالة في حقيقتها أمر واحد وهو التوحيد والعبادة لله تعالى ناسب لها الإفراد.

1- انظر: ابن الجزري، النشر، مج2، ص:255_ ابن مجاهد، السبعة، ص:246.

2- انظر: الشوكاني، فتح القدير، مج2، ص:69_ الألويسي، روح المعاني مج3، ص:355- نخبة من العلماء، التفسير الميسر، مج1، ص:119- ابن عاشور، التحرير والتنوير، مج6، ص:262.

3- انظر: وليد حسين محمد عبد الله، التوجيهات الصرفية للقراءات العشر، رسالة دكتوراه، جامعة مؤتة، السعودية، 2014م، ص:40.

4- الأخفش، معاني القرآن، تح؛ هدى محمود قراة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1411هـ، مج1، ص:285- الأزهرى، معاني القراءات، مج1، ص:336_ السمين الحلبي، الدر المصون، مج4، ص:353.

الفصل الثاني: تغاير البناء الصرفي في القراءات وبلاغة المعنى الوظيفي في الكلمة

أما القراءة بالجمع (رسالاته) للإشارة إلى أن البلاغ من الرسول صلى الله عليه وسلم إنما هو بلاغ عن رسالة الأنبياء السابقين في الجملة¹، ثم إن الرسل صلوات ربي وسلامه عليهم ينفرد كل واحد منهم بشريعة سماوية أمر بتبليغها ، وقيل: إن الخطاب في هذا المقام موجه إلى الرسول الكريم على التعيين ، إذ غاية القصد هي وجوب تبليغ ما نزل به الروح الأمين من لدن رب العالمين ، والرسالات السماوية من جملة ما أمر به خاتم النبيين بتبليغه وليس بعضها أولى بالأداء من بعضها الآخر ، كما أن من لم يؤمن ببعضها كان كمن لم يؤمن بأكملها ؛ لإدلاء كل منها بما يدل عليه غيرها ، ومما يسوغ قراءة الجمع أن أصحاب الرسالات يبعثون بضروب من التعاليم والشرائع كالتوحيد والعدل والأمانة ورفع الظلم والجهاد ، وكل آية أنزلت على النبي الأمين هي رسالة بذاتها ، فلما اختلفت الشرائع والرسائل حسن الجمع؛ لأن جنس الرسالة مختلف والعرب تجمع الاجناس إذا اختلفت ، ومن ذلك قولهم: رأيت تمورا كثيرة ، ونظرت في علوم كثيرة ، جمعت هذه الأسماء إذا اختلفت ضروبها كما تجمع غيرها من الأسماء².

قلت: كلتا القراءتين لا تعارض ولا تتناقض فيم بينهما، فضلا عن أن قراءة الأفراد اختزال واجتزاء يغني في تأدية المعنى عن قراءة الجمع وبالتالي يحقق ضربا من الإيجاز والاختصار، ثم إن قراءة الجمع جاءت على الأصل ولاختلاف جنس الرسالة وتنوع ضروبها.

المثال الخامس:

❖ ومن شواهد الخلاف القرآني بين المفرد وجمع التفسير قوله تعالى: ﴿ وَمَرِيَمَ ابْنَتَ عِمْرَانَ الَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهِ مِنْ رُوحِنَا وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكُتِبَ عَلَيْهَا الْحُجَّةُ وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ ﴾ (التحریم:12).

1- انظر: محمد أحمد عبد العزيز الجمل، الوجوه البلاغية، في توجيه القراءات المتواترة، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، 2005م، ص: 563.

2- انظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، مج، عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1988م، مج2، ص: 192-الزمخشري، الكشاف، مج1، ص:659-الألوسي، روح المعاني، مج3، ص: 255-الفارسي، الحجة، مج3، ص: 245-الرازي، مفاتيح الغيب، مج12، ص: 400-ابن زنجلة، حجة القراءات، ص:232-العكبري، التبيان في إعراب القرآن، مج1، ص: 450.

الفصل الثاني: تغاير البناء الصرفي في القراءات وبلاغة المعنى الوظيفي في الكلمة

قد اختلف القراء العشرة في قراءة قوله تعالى: (كتبه) فقرأ أبو عمر ويعقوب وحفص و(كُتِبِه) بالجمع بضم الكاف والتاء بعدها في التحريم.

وقرأ الباقر و(كِتَابِه) بالإفراد بكسر الكاف وفتح التاء مع إقحام الألف بعدها¹.

حاصل معنى الآية:

ضرب الله مثلا للذين آمنوا مريم بنت عمران التي حفظت فرجها، وصانته عن الزنى، فأمر الله جبريل عليه السلام أن ينفخ في جيب قميصها، فوصلت النفخة إلى رحمها، فحملت بعبسى عليه السلام وصدقت بكلمات ربها وعملت بشرائعه التي شرعها لعباده، وكتبه المنزلة على رسله، أو بكتاب الله تعالى، وكانت من المطيعين².

وجه البلاغة:

إن أصل معنى الآية يثبت بالقراءتين وإن تنوع الأداء بين الإفراد والجمع، فقراءة الإفراد (كِتَابِه) على أنه اسم جنس يدل على الكثير، فيوافق معنى الجمع³، فدل ذلك على إرادة كل كتاب لله وهو مقصد لا يليه إلا اسم الجنس المستغرق في العموم؛ لأن اسم الجنس يشمل مع إفراده جميع أفراد جنسه قليلة كانت أم كثيرة حكاة أبو عبيدة، وهو يتناول على حد قول الزمخشري وإمام الحرمين: جميع الآحاد ابتداء فلا يخرج عنه شيء منه قليلا أو كثيرا بخلاف الجمع فإنه يستغرق الجموع أولا وبالذات ثم يسري إلى الآحاد⁴؛ لأجل هذا اختار غير واحد من العلماء والمفسرين قراءة الإفراد على الجمع⁵، وهناك من أول قراءة الإفراد على المصدرية

1- انظر: ابن الجزري، النشر، مج2، ص: 389-ابن مجاهد، السبعة، ص: 195.

2- أنظر: نخبة من العلماء، التفسير الميسر، مج1، ص: 561-الألوسي، روح المعاني، مج14، ص: 359-السمرقندي، بحر العلوم، مج3، ص: 472

3- انظر: ابن جني، اللع في العربية، تح: فائزة فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، ط1، 1972م، ص: 49-الرازي، مفاتيح الغيب، مج7، ص: 111.

4- انظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص: 331-الأزهري، معاني القراءات، مج1، ص: 238-الألوسي، روح المعاني، مج2، ص: 65-الزمخشري، الكشاف، مج1، ص: 331-الطبري، جامع البيان، مج6، ص: 125.

5- انظر: النيسابوري، غرائب القرآن ورجائب الفرقان، تح: الشيخ زكرياء عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1416هـ، مج2، ص: 88.

الفصل الثاني: تغاير البناء الصرفي في القراءات وبلاغة المعنى الوظيفي في الكلمة

فقيل: (كتاب) مصدر يجمع كل مكتوب كان نزوله من عند الله ، وقيل هو ضرب من العدول ومجيء المصدر موضع اسم المفعول بمعنى المكتوب فيسمى به كما يسمى المخلوق خلقا ، نظيره قول العرب: هذا درهم ضرب الأمير أي؛ مضروبه ، وهذا الثوب نسج اليمن أي؛ منسوجه ، وقيل: إن المراد بـ(كِتَابِهِ) في آية التحريم الإنجيل لا سيما إن فسرت الكلمة بعيسى بن مريم عليه الصلاة والسلام، قال سهل و(كُتِبِهِ) أجمع من (كِتَابِهِ)؛ لأن فيه وضع المضاف موضع الجنس ، فالكتب عام ، والكتاب هو الإنجيل فقط¹ وقيل هو التوراة.

أما قراءة و(كُتِبِهِ) بالجمع فهي بمعنى؛ الكتب السماوية، فمريم ابنة عمران صدقت وأمنت بما نزل على النبيين والرسل من كتب ورسالات، إذا الكتب مختلف أجناسها فكان الجمع أولى، فيكون من جمع قرأ على الأصل؛ لأن الله تعالى قد أنزل كتبا قبل مريم عليها السلام وقد آمنت بجميعها².

قلت: من اختار قراءة الجمع (كُتِبِهِ) على الأفراد (كِتَابِهِ) قد استند على تحقيق التجانس والمشكلة اللفظية في السياق، فلفظة و(كُتِبِهِ) تتقابل في السياق التركيبي مع كلمات صيغتها الصرفية الجمع، ففي آية التحريم تتقابل و(كُتِبِهِ) مع (كلماتِهِ) فكان لذلك عندهم قراءة الجمع أولى وأحسن على أن من قرأ بها يكون قد شاكل بين اللفظين وحقق المعنى³.

وظهر لي: أن الخلاف القرآني بين الأفراد والجمع في قوله تعالى: " (كِتَابِهِ) و(كُتِبِهِ) يمكن توجيهه أنه من باب اتفاق المعنى واختلاف المبني، فقراءة الجمع تعني؛ كثرة الكتب وقراءة الأفراد تطلب المعنى نفسه على التعيين، فيكون من جمع أراد جمع كتاب، ومن أفرد

1- انظر: ابن عطية، المحرر الوجيز، مج1، ص: 391،392-الواحي، الوسيط، مج1، ص:77-أبو حيان، البحر المحيط، مج10، ص:217-الألوسي، روح المعاني، مج14، ص: 359.

2- الأصبهاني، إعراب القرآن للأصبهاني، تح؛ فائزة بنت عمر المؤيد، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ط1، 1995م، مج1، ص: 453.

3- انظر: ابن خالوية، الحجة، ص:105.

الفصل الثاني: تغاير البناء الصرفي في القراءات وبلاغة المعنى الوظيفي في الكلمة

أراد المصدر الذي يجمع كل مكتوب كان نزوله من عند الله، ويجوز في قراءة من وحد أن يراد به الجمع، فيكون الكتاب اسماً للجنس فتستوي القراءتان¹.

المثال السادس:

❖ ومن أمثلة الخلاف القرائي بين الإفراد والجمع قوله تعالى: ﴿ مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسَاجِدَ اللَّهِ شَاهِدِينَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ بِالْكَفْرِ ﴾ (سورة التوبة: 17).

تنوعت القراءات القرآنية في قوله تعالى: (مساجد)، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب (مَسْجِدًا) بالإفراد على وزن (مَفْعِلًا).

وقرأ الباقون (مَسَاجِدًا) بصيغة الجمع على وزن (مَفَاعِلًا).

حاصل معنى الآية:

ليس من شأن المشركين إعمار بيوت الله أو المسجد الحرام وهم يعلنون كفرهم بالله ويجعلون له شركاء، هؤلاء المشركون بطلت أعمالهم يوم القيامة ومصيرهم الخلود².

وجه البلاغة:

إن أصل معنى الآية وهو منع المشركين والكفار من عمارة بيت الله بما في ذلك المسجد الحرام حاصل ومتحقق بالقراءتين ، غاية ما في ذلك أن بينهما عموم وخصوص ، فأما القراءة بالإفراد لقوله تعالى : (مَسْجِدًا) بالإفراد على وزن (مَفْعِلًا) وهو اسم مكان أطلق وأريد به المسجد الحرام على التعيين بدليل إفراده في قوله تعالى: ﴿ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا ﴾ (التوبة: 28) وقوله تعالى: ﴿ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ (التوبة: 19) ؛ فدل ذلك على صحة المراد³ ، وقد يحتمل أن يكون لفظ (مَسْجِدًا) اسماً للجنس، فيعم المساجد كلها ، فإنه جائز في اللغة أن يكون المعنى في قوله تعالى : (مسجد الله) يعني به الجمع يقول الفراء:

1- انظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مج3، ص: 428- وليد حسين محمد عبد الله، التوجيهات الصرفية للقراءات العشر، ص: 95.

2- انظر: ابن مجاهد، السبعة، ص: 313- ابن الجزي، النشر، مج2، ص: 278.

3- انظر: نخبة من العلماء، التفسير الميسر- السمرقندي، بحر العلوم، مج2، ص: 45- الألويسي، روح المعاني، مج5، ص: 258-259.

الفصل الثاني: تغاير البناء الصرفي في القراءات وبلاغة المعنى الوظيفي في الكلمة

ترى الرجل كثير الدراهم فتقول: إنه لكثير الدرهم فأدى الواحد عن الجمع¹ وأما قراءة الجمهور بالجمع (مَسَاجِدَ) بصيغة الجمع على وزن (مَفَاعِل) صيغة منتهى الجموع على إرادة مساجد الله قاطبة، فيدخل في ذلك دخولا أوليا المسجد الحرام اعترافا له بالسبق والأولوية ؛ ولأن كل بقعة من المسجد الحرام يقال لها: مسجد وجمع لأنه قبلة المساجد ، وقد أختار أبو عبيدة قراءة الجمع ؛ لأن فيها معنى العموم والخاص داخل تحت العام².

وقيل: إن المراد بـ(مساجدِ الله) بالجمع خصوص (المسجد الحرام) وحده على التعيين ، إذ يجوز ذلك ؛ لأنه يذكر المساجد ويريد به مسجدا واحدا نظير قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ ﴾ (المؤمنون:51) ، يعني به النبي صلى الله عليه وسلم ؛ فيكون بذلك اسم جمع للجنس ظاهره الجمع ويراد به المفرد³ ، وفي هذا الصدد يقول ابن النحاس: " ومن قرأ ﴿ مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسَاجِدَ اللَّهِ ﴾ (سورة التوبة:17)، فتحتمل قراءته معنيين أحدهما: أن يكون لجميع المساجد ، والآخر: أن يراد به المسجد الحرام خاصة وهذا جائز فيما كان من أسماء الجنس كما يقال: قد صار فلان يركب الخيل وإن لم يركب إلا فرسا، والقراءة (مَسَاجِدَ) أصوب لأنه يحتمل المعنيين⁴.

يمكن القول: إن توجيه كلتا القراءتين يحصل من جهة المعنى الذي يتحقق من توظيف البنية الصرفية في سياقاتها التركيبية على التعيين، فالقراءة بصيغة التوحيد يحقق معنى التفرد والتخصيص (فالمسجد) هو: المسجد الحرام قبلة المساجد كلها وإمامها⁵ يفضل بقاع الأرض

1- أبو حيان، البحر المحيط، مج5، ص:385_ القرطبي، جامع الأحكام، مج8، ص: 89-الأزهري، معاني القراءات، مج1، ص:448-ابن زنجلة، الحجة، مج1، ص316.

2- انظر: السمين الحلبي، الدر المصون، مج6، ص: 29_ القرطبي، جامع الأحكام القرآن، مج8، ص: 89-الدمياطي، اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، ص: 302-الشوكاني، فتح القدير، مج2، ص:392.

3-انظر: السمرقندي، بحر العلوم، مج2، ص: 45- القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مج8، ص: 89-ابن فارس، الصحابي، مج1، ص:162-أبو السعود، إرشاد العقل السليم، مج4، ص: 50.

4- انظر: النحاس، معاني القرآن، مج3، ص: 191_ انظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مج8، ص: 89.

5- انظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مج8، ص:89- وليد حسين محمد عبد الله، التوجيهات الصرفية للقراءات العشر، ص: 104.

الفصل الثاني: تغاير البناء الصرفي في القراءات وبلاغة المعنى الوظيفي في الكلمة

في قدسية المكان وحرمة المحل والجوار لا يعمره إلا المسلمون المتقون لقوله تعالى: ﴿إِنْ أَوْلِيَاؤُهُ إِلَّا الْمُتَّقُونَ﴾ (سورة الأنفال:34) وهذا الحكم ينسحب على مساجد المعمورة قاطبة، في: "أنه ينبغي أن يكون عماره أهله الذي هم أولى به"¹.

ويزداد التعبير القرآني بلاغة والمعنى بيانا بقراءة الجمع، ف(المساجد) التي تعمر بقاع الأرض تشترك مع المسجد الحرام في انفراد العمارة للمسلمين المؤمنين؛ إذ: "إن المشركين ليسوا بأولياء لمساجد المسلمين، لا المسجد الحرام ولا غيره، فإذا لم يكونوا أولياءها لم تكن لهم عمارتها، وإنما عمارتها للمسلمين الذين هم أولياؤه، فدخل في ذلك المسجد الحرام وغيره"²، ومن ثمَّ جاء التعبير ب(مساجد الله) بالجمع، ويؤكد ذلك إجماع القراء على قراءة قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ﴾ (التوبة: 18) بالجمع، فيشمل جميع المساجد دون تحديد أو تخصيص³؛ مما يسفر عنه اتساع في الدلالة وتعميم في المعنى ف "إن الخاص يدخل في العام والعام لا يدخل في الخاص"⁴ بل يشمل.

المبحث الرابع: الخلاف القرآني بين صيغ الفعل

تكثر أمثلة الخلاف القرآني بين صيغ الفعل في القراءات القرآنية لا بما يغير معنى الآية وتفسيرها، بل بما يفضي إلى تعاضد وتكامل واندماج بين القراءات بغية الإمام بوجوه المعنى وجوانبه بأسلوب بديع يعتمد الإيجاز والبلاغة في التعبير إذ أغنى تنوع القراءات عن تعدد الآيات فنجد اللفظ القليل يحتمل المعاني الكثيرة المتنوعة.

المثال الأول:

1- الفارسي، الحجة، مج4، ص: 180.

2- المصدر نفسه، مج4، ص: 180.

3- ابن الجزري، النشر، مج2، ص: 278-الدمياطي، اتحاف فضلاء البشر، ص: 302، محسن، الهادي، مج2، ص: 276.

4- ابن خالويه، الحجة، ص: 174.

الفصل الثاني: تغاير البناء الصرفي في القراءات وبلاغة المعنى الوظيفي في الكلمة

❖ من شواهد الخلاف القرآني بين صيغ الفعل قوله تعالى: ﴿وَحِفْظًا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ لَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى وَيُقَذَّفُونَ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ دُحُورًا وَلَهُمْ عَذَابٌ وَاصِبٌ﴾ (الصفافات: 7_8) وقع الخلاف بين القراء في قوله تعالى: (لَا يَسْمَعُونَ) فقرأ حفص وحزمة والكسائي وخلف العاشر (يَسْمَعُونَ) بالتشديد.

وقرأ شعبة والباقون (لَا يَسْمَعُونَ) بالتخفيف¹.

حاصل معنى الآية:

لقد خلق الله الكواكب والنجوم زينة للسماء الدنيا، وحفظها من كل شيطان متمرّد رجيم، لا يستطيع الشياطين الوصول إلى الملاّ الأعلى وهي السموات ومن فيها من الملائكة، كي يستمعون إليهم إذا تكلموا بما يوحيه الله تعالى من شرعه وقدره، ويرجمون بالشهب من كل جهة طردا لهم عن السماع أو الاستماع، ولهم في الدار الآخرة عذاب موجه مستمر².

وجه البلاغة:

لا جرم أن الخلاف القرآني في هذه الآية الكريمة يثبت المعنى ويؤكد ويلم بأطرافه ونواحيه كل قراءة من جهتها ، فأما قراءة التخفيف (لَا يَسْمَعُونَ) فتفيد انتقاء السماع والإدراك وإن كانوا يستمعون أي يتكلمون ويطلبون السماع ، ويعضد ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ عَنِ السَّمْعِ لَمَعَزُؤُونَ﴾ (الشعراء: 22) ، قال مجاهد: " كانوا يتسمعون ولكن السماع لا يسمعون"³، ونقل عن أبي منصور الأزهري أن (لَا يَسْمَعُونَ) هو بمعنى؛ لا يستمعون ، يقال: سمع إلى الشيء واستمع إليه وسمعت الصوت إذ وصل حسه ، وقيل: أنها تفيد الإصغاء والإدراك لتضمين الفعل معنى الإصغاء⁴.

1-انظر: ابن الجزري، النشر، مج2، ص:356- ابن مجاهد، السبعة، ص:547- النويري، شرح طيبة النشر، مج2، ص:528.

2-انظر: نخبة من العلماء، التفسير الميسر، مج1، ص:446- القرطبي، جامع الأحكام، مج15، ص:65-الصابوني، مختصر تفسير ابن كثير، مج2، ص:175.

3- انظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مج15، ص:65-النويري، شرح طيبة النشر، مج2، ص:528.

4- انظر: الأزهري، معاني القراءات_ أبو حيان، البحر المحيط، مج9، ص:92-أبو شامة، إبراز المعاني، ص:664.

الفصل الثاني: تغاير البناء الصرفي في القراءات وبلاغة المعنى الوظيفي في الكلمة

أما قراءة (لَا يَسْمَعُونَ) بالتشديد ، أصلها يتسمعون ، فأدغمت التاء في السين للتقارب، و(السمع) تطلب السمع وتكلفه، ففي هذه القراءة نفي من أن يقع منهم استماع أو سماع¹ ، وقيل لا يميلون بسمعهم إلى ما تقول الملائكة²؛ فلأنهم أيسوا من السمع فلم يتعرضوا له ، فنفي الطلب أبلغ من نفي الإدراك³ ، فمن جهة الدلالة والوظيفة الصرفية لصيغة (سمع) و(تسمع) فالصيغة الأولى تفيد إثبات أصل الحدث وهو السماع أي الإدراك ، والصيغة الثانية تفيد إلى جانب إثبات الحدث وهو الإدراك معنى الطلب والتكلف والتحمل فيه⁴ ، وهو ما جعل الإمام أبا عبيدة و من تبعه في ذلك الإمام فخر الدين الرازي ، يفضلان قراءة التشديد على التخفيف؛ لأنها تزيد عن قراءة التخفيف بثلاث وهي:

1. أن العرب تقول سمعت إلى فلان أكثر من قولها سمعت إلى فلان.
2. أن نفي التسمع نفي للسمع والاستماع أو محاولة السماع والاستماع معا.
3. أن تسمعت إلى فلان؛ يعني الإصغاء والإدراك لكلامه، أما سمعت فلانا أو إلى فلان يعني الإدراك فقط⁵.

وفي المقابل نجد الإمام ابن جرير الطبري يفضل قراءة التخفيف لمخالفة قراءة التشديد الأخبار الواردة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن أصحابه؛ أن الشياطين قد تسمَّعُ الوحي ولكنها تُرمى بالشهب لئلا تسمع⁶، وقد وافقه في ذلك ابن عطية والقرطبي، وردَّ على أبي عبيدة بأنه ثبت عن

1- انظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مج15، ص: 65-ابن عطية، المحرر الوجيز، مج4، ص: 466-أبو السعود، إرشاد العقل، مج7، ص: 185.

2- انظر: مكي بن أبي طالب، الهداية، مج9، ص: 6082.

3- انظر: النووي، شرح طيبة النشر، مج2، ص: 528_مكي بن أبي طالب، الهداية، مج9، ص: 6082.

4- انظر: معنى صيغة(تفعل)، أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، مج1، ص: 172.

5- انظر: الرازي، مفاتيح الغيب، مج26، ص: 320.

6- انظر: الطبري، جامع الأحكام، مج21، ص: 12.

الفصل الثاني: تغاير البناء الصرفي في القراءات وبلاغة المعنى الوظيفي في الكلمة

العرب تعدية (سمع) بالي فيضمن معنى الإصغاء؛ لأن فعلت وافتعلت في التعدى سواء، حكاه بن أبي طالب.¹

قلت: وأيا كان مذهب أبي عبيدة والرازي في ترجيح قراءة التشديد (يَسْمَعُونَ)، أو مذهب الطبري ومن تابعه في تفضيل قراءة التخفيف، فلا أرى تفضلا بين قراءتين صحيحتين والواقع أنهما متواترتان عن النبي صلى الله عليه وسلم فأرى أنهما متكاملتان ويكمن توجيههما على النحو الآتي:

✓ أن قراءة التشديد أفادت نفي السماع والاستماع معا؛ لأنهم أيسوا من الاستماع فلم يتعرضوا له بسبب أن الشهب حالت بين الشياطين وبين أن يسمعو شيئا من الملا الأعلى وذلك بعد بعثة النبي صلى الله عليه وسلم بدليل قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَسْتَمِعِ الْآنَ يَجِدْ لَهُ شِهَابًا رَصَدًا﴾ (الجن:9).

✓ أما قراءة التخفيف فهي تقييد نفي السماع فقط وهو أصل المراد، ولا ينتفي الاستماع بدليل قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ عَنِ السَّمْعِ لَمْعَزُولُونَ﴾ (الشعراء:212) حيث نص على السمع ولم يقل التسمع

وكذلك قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَسْتَمِعِ الْآنَ يَجِدْ لَهُ شِهَابًا رَصَدًا﴾ (الجن:09)، وقوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ وَاصِبٌ﴾ (الصافات:09) أي؛ عذاب لا ينفك عنهم كلما حاولوا الاستراق؛ لأنهم مجبولون

عن محاولته، ويعضد ذلك أيضا الأخبار الواردة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن أصحابه في أن الشياطين قد تسمع الوحي ولكنها ترمى بالشهب لئلا تسمع، وعلى القول بأن سمع إذا عدي بـ إلى أفاد الإصغاء فيكون معنى القراءتين متساويا، غاية ما في ذلك أن التسمع في النفي أعظم وبالتالي في الطلب يكون أبلغ من نفي الإدراك والله أعلم.²

المثال الثاني:

1- انظر: السمين الحلبي، الدر المصون، مج9، ص:293_ ابن عادل اللباب، مج16، ص:280- مكي، الهداية، مج9،

ص:6082- القرطبي، جامع الأحكام، مج15، ص:65- ابن عطية، المحرر الوجيز، مج4، ص:446.

2- انظر: ابن عادل، اللباب في علوم الكتاب مج16، ص:280- النويري، شرح طيبة النشر، مج2، ص:528- مكي، الهداية، مج9، ص:6082.

الفصل الثاني: تغاير البناء الصرفي في القراءات وبلاغة المعنى الوظيفي في الكلمة

❖ ومن أمثلة الخلاف القرائي بين صيغتي (أفعل، وتفعّل) في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ

بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ﴾ (سورة الأعراف: 170)،

حيث قرأ شعبة وحده (يُمَسِّكُونَ) بإسكان الميم وتخفيف السين.

وقرأ الباقر (يُمَسِّكُونَ) بفتح الميم وتشديد السين¹.

حاصل معنى الآية:

إن الله مدح من أهل الكتاب الذين يتمسكون بالكتاب وهو التوراة، ويعملون بما فيه من العقائد والأحكام ويحافظون على الصلاة بحدودها ولا يضيعون أوقاتها؛ فإن الله يثيبهم على أعمالهم الصالحة ولا يضيعها².

وجه البلاغة:

أصل المعنى وهو الاستمساك بكتاب الله وهو التوراة والعمل به حاصل بالقراءتين، فقراءة (يُمَسِّكُونَ) بإسكان الميم وتخفيف السين من أمسك يمسك إمساكا بزيادة الهمزة بمعنى قبض، أي؛ أنهم يؤمنون به ويحكمون بما فيه³.

أما قراءة (يُمَسِّكُونَ) بفتح الميم وتشديد السين من مسك يمسك مضعف العين، إذا عاود فعل التمسك، وقيل: هي بمعنى تمسك حكاه أهل التصريف على إرادة التكرير والتكثير والتأكيد، وروي عن مجاهد: أنهم الذين آمنوا من أهل الكتاب كعبد الله بن سلام وأصحابه تمسكوا بالكتاب الذي جاء به موسى عليه السلام فلم يحرفوه ولم يكتموه، ولم يتخذوه مأكلا،

1- ابن الجزري، النشر، مج2، ص:273- ابن مجاهد، السبعة، ص:297.

2- انظر: نخبة من العلماء، التفسير الميسر، مج1، ص:172-القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مج7، ص: 313-السممر قندي، بحر العلوم، مج1، ص: 562.

3- انظر: الفيومي، المصباح المنير، مج2، ص: 573، الأزهرى، تهذيب اللغة، مج10، ص: 53-مقاتل بن سليمان، تفسير مقاتل بن سليمان، مج2، ص: 72.

الفصل الثاني: تغاير البناء الصرفي في القراءات وبلاغة المعنى الوظيفي في الكلمة

وذكر عطاء أنهم أمة محمد صلى الله عليه وسلم¹، وقيل: بمعنى أخذت به وتعلقت واعتصمت².

وقيل: إن (أمسك) و(تمسك)، على وزن (أفعل وتفعّل) لغتان معناهما واحد وهو الاحتباس والاعتصام والتعلق بكتاب الله والعمل به، غير أن في التشديد معنى التكرير والتأكيد والتأكيد للتمسك بالكتاب³، قال ابن منظور: "ومسك بالشيء وأمسك به وتمسك وتماسك واستمسك ومسك، كله احتبس"⁴، وعند الجوهري أمسكت الشيء وتمسكت به، كله بمعنى اعتصمت به⁵.

بقي أن نشير إلى أن ثمة طائفة من المفسرين جنحوا إلى تفضيل القراءة بالتشديد (يُمسكُونَ)؛ لأن فيها معنى التكرير والتأكيد للتمسك بكتاب الله ودينه، فالتمسك بكتاب الله والدين يحتاج إلى الملازمة والتكرير لفعل ذلك، وجزم الواحدي بأن التشديد أقوى؛ لأن التشديد للكثرة وههنا أريد به الكثرة، ولأنه يقال: أمسكته، وقلما يقال أمسكت به وكذلك قال أبو عبيدة وأبو حاتم⁶،

قلت: والذي يظهر لي أن القراءتين مترادفتان في المعنى بدليل ما تقدم ذكره، ثم إن العربية كثيرا ما تعاقب بين الهمزة والتضعيف فتستبدل بالبنية المشددة بنية أخرى مزيدة بالهمز، ويؤيد هذا الرأي قول سبويه: "وقد يجيء فعّلت وأفعلت في معنى واحد مشتركين، ومن

1- انظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مج7، ص: 313_ السمين الحلبي، الدر المصون، مج5، ص: 508_ أبو حيان، البحر المحيط، مج5، ص: 212- أبو السعود، إرشاد العقل، مج3، ص: 288-الألوسي، روح المعاني، مج5، ص: 92.

2- محيسن، الهادي في شرح طيبة النشر، مج2، ص: 573، مج1، ص: 488.

3-انظر: السمين الحلبي، الدر المصون، مج5، ص: 508- النسفي، مدارك التنزيل وحقائق التأويل، تح؛ يوسف علي بدوي، محي الدين ديب مستو، دار الكلم الطيب، بيروت، ط1، 1998م، مج1، ص: 616-الأزهري، معاني القراءات، مج1، ص: 429-أبو شامة، إبراز المعاني، ص: 440.

4- ابن منظور، لسان العرب، مج10، ص: 487.

5- الجوهري، الصحاح، مج4، ص: 1608.

6- انظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مج7، ص: 313_ ابن خالويه، الحجة، ص: 166_ الثعلبي، الكشف والبيان، مج4، ص: 301. - الرازي، مفاتيح الغيب، مج15، ص: 396-الثعلبي، الكشف والبيان، مج4، ص: 301.

الفصل الثاني: تغاير البناء الصرفي في القراءات وبلاغة المعنى الوظيفي في الكلمة

ذلك قولهم: سميت وأسميت، وخبّرت وأخبرت¹، ويؤكد ذلك ما نقل عن جمع من المفسرين من القول بالترادف على نحو ما جاء عن أبي شامة والرازي وأبي حيان والنسفي وابن كثير....

ومما يجدر التنبيه عليه في هذا المقام إلى أن بين الصيغتين علاقة تعد ولزوم فقد نقل أن (أفعل) متعد و (فعل) لازم وحينئذ يكون (أفعل) (أمسك) على تقدير مفعول محذوف تقديره يمسكون أعمالهم ودينهم بالكتاب أي؛ يضبطونها فتكون الباء للحال أو للآلة، بمعنى مصاحبين الكتاب في أوامره ونواهيه، وأما (فعل) فهي بمعنى؛ تفعل (تمسك) اللازم، فالباء هنا للآلة لا غير، كقولهم: تمسكت بالحبلى وهي بمعنى (أمسك) المخفف²، وقد جمع كعب بن زهير بينهما بقوله:

وَلَا تَمَسُّكَ بِالْعَهْدِ الَّذِي رَعَمْتَ *** إِلَّا كَمَا تَمَسُّكَ الْمَاءَ الْغَرَابِيلُ³

المثال الثالث:

❖ ومن شواهد الخلاف القرآني بين صيغ الفعل قوله تعالى: ﴿قَدْ نَعَلْنَا لِيَخْرُتَكَ الَّذِي يَفُولُونَ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ (الأنعام: 33).
اختلف القراء في قوله تعالى: (يُكذِّبُونَكَ)، فقرأ نافع والكسائي (يُكذِّبُونَكَ) من (أكذب).
وقرأ الباقر بالتشديد (يُكذِّبُونَكَ) من (كذب)⁴.

حاصل معنى الآية:

1- سبويه، الكتاب، مج4، ص: 62.

2- انظر: البناء، اتخاف فضلاء البشر، 292_ أبو حيان، البحر المحيط، مج5، ص: 212.

3- كعب بن زهير، ديوان كعب بن زهير، تح الأستاذ علي فاعور، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1997م، ص: 61.

4- انظر: ابن مجاهد، السبعة، ص: 257_ ابن الجزري، النشر، مج2، ص: 257_258، الفارسي، الحجة للقراءات السبعة، مج3، ص: 302.

الفصل الثاني: تغاير البناء الصرفي في القراءات وبلاغة المعنى الوظيفي في الكلمة

قد نعلم إنه ليحزنك الذي يقولون من تكذيبهم إياك في العلانية، فإنهم لا يكذبونك في السر ويعلمون أنك صادق ولكنهم لظلمهم وعدوانهم يجحدون البراهين الواضحة على صدقك فيكذبونك فيما جئت به¹.

وجه البلاغة:

لا مرية أن أصل معنى الآية وهو عدم تكذيبهم للنبي صلى الله عليه وسلم حاصل ومؤكد بالقراءتين، فالخلاف القرائي في هذه الآية يوضح المعنى ويحيط بجوانبه كل قراءة من جهتها، فأما قراءة التشديد (يُكذِّبُونَكَ) من كَذَّبَ يَكْذِبُ مضعف العين الذي يدل على الكثرة والمبالغة²، وعلى النسبة بمعنى؛ لا ينسبونك إلى الكذب ولا يردون عليك ما قلت؛ فإنهم يعلمون أنك صادق وما جئت به حق.

وذكر الكسائي أن العرب تقول: كذبت الرجل إذا أخبرت أنه كاذب، ونقل عن الزجاج أن معنى كذبت الرجل إذا قلت له كذبت³، فيكون الفرق بين هذه القراءة وقراءة التخفيف أن كَذَّبَ على وزن فعَّل التي تفيد النسبة، أي نسبة المفعول إلى الكذب.

أما قراءة التخفيف (يُكذِّبُونَكَ) من الفعل أكذب يكذب فالمعنى؛ أنهم لا يجدونك كاذبا وإنما يرون أن ما جئت به باطل، وقيل: لا يثبتون عليك أنك كاذب، وقد نقل الكسائي عن العرب أنهم يقولون: أكذبت الرجل إذا أخبرت أنه جاء بالكذب وروي عن الزجاج: أكذبت الرجل إذا أردت أن ما أتى به كذب⁴، ويؤكد هذا ما روي من سبب نزول الآية: أن أبا جهل

1- انظر: نخبة من العلماء، التفسير الميسر، مج1، ص: 131-السمرقندي، روح المعاني، مج1، ص: 444.

2- انظر: الرازي، مفاتيح الغيب، مج2، ص: 306.

3- القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مج6، ص: 416-ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص: 81- أبو علي الفارسي، الحجة للقراءات السبعة، مج3، ص: 303،- السمين الحلبي، الدر المصون، مج4، ص: 604-الأزهري، معاني القراءات، مج1، ص: 352.

4- انظر: السمين الحلبي، الدر المصون، مج4، ص: 604- أبو حيان، البحر المحيط، مج4، ص: 488- القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مج6، ص: 416.

الفصل الثاني: تغاير البناء الصرفي في القراءات وبلاغة المعنى الوظيفي في الكلمة

قال للنبي صلى الله عليه وسلم: **إِنَّا لَا نُكْذِبُكَ وَإِنَّكَ عِنْدَنَا لَصَادِقٌ، وَلَكِنْ نُكْذِبُ الَّذِي جِئْتَ بِهِ**¹. والفرق بين هذه القراءة وقراءة التشديد أن صيغة الفعل (أفعل) تفيد المصادفة، (أكذب) وكذّب)².

وهناك فريق من أهل العلم من ذهب إلى ترادف الصيغتين (أكذب، وكذّب) وإشراكهما في نفس المعنى وهو نسبة المفعول إلى الكذب³، ذكره الفارسي بقوله: **يُكْذِبُونَكَ، وَيُكْذِبُونَكَ** بمعنى: ينسبونك إلى الكذب، ويؤكد ذلك قولهم: **قَالَتْ وَأَقَالَتْ، وَكَثَّرَتْ وَأَكْثَرَتْ** وهما بمعنى كما جاء عند سيبويه إلا أن **قَالَتْ** و**كَثَّرَتْ** تستعمل إذا أراد المتكلم النسبة لأمر أكثر من (أفعل)⁴. قلت: وأنا أميل إلى التفريق بين البنائين (أكذب، أفعل)، و(كذّب، فعّل) لاستصحاب الأصل وهو أن لكل صيغة معنى خاصا بها، ولم يرد ما يخرج كلا من الصيغتين عن معناها الأصلي حتى تحمل على الأخرى، والقاعدة أن الزيادة في اللفظ توجب زيادة في المعنى والدلالة كما تقرر في الجانب النظري لهذه الدراسة، صف إلى ذلك أن القرائين كالأيتين في عرف المفسرين، ويعضد ذلك ويؤيده ما نقله الكسائي وهو أن العرب تقول: **كَذَّبَتِ الرَّجُلَ** بالتشديد إذا نسبت الكذب إليه، وأكذبتة إذ نسبت الكذب إلى ما جاء به دون أن تنسبه هو إلى الكذب⁵.

المثال الرابع:

❖ **ومن أمثلة الخلاف القرائي بين صيغ الفعل قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّما يَصْعَدُ فِي السَّمَاءِ﴾ (الأنعام: 125).**

تنوعت القراءات القرآنية في قوله تعالى: (يصعد)، فقرأ ابن كثير (يَصْعَدُ) بإسكان الصاد وتخفيف العين من غير ألف.

وقرأ شعبة (يَصَاعِدُ) بتشديد الصاد وإيقام ألف بعدها مع تخفيف العين.

1- رواه الترمذي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وحكم عليه العلامة الألباني بالضعف، أنظر: الألباني، ضعيف سنن الترمذي، تح: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط1، 1991م، مج1، ص: 374.

2- انظر: أبو شامة، إبراز المعاني، ص: 440.

3- انظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مج6، ص: 306- الرازي، مفاتيح الغيب، مج12، ص: 518.

4- أبو علي الفارسي، الحجة للقراءات السبعة، مج4، ص: 306 - سبويه، الكتاب، مج4، ص: 62.

5- انظر: السمين الحلبي، الدر المصون، مج4، ص: 604 - الرازي، مفاتيح الغيب، مج12، ص: 518.

الفصل الثاني: تغاير البناء الصرفي في القراءات وبلاغة المعنى الوظيفي في الكلمة

وقرأ الباقون (بِصَعْدُ) بفتح الصاد المشددة مع حذف الألف وتشديد العين.¹

حاصل معنى الآية:

ومن يشأ أن يضلّه الله عن الإسلام؛ فلا يقبله ويتركه بغير نور، ويجعل صدره في حال شديدة من الانقباض عن قبول الهدى كحال من يتكلف الصعود إلى السماء فلا يستطيع، أو أنه يصعد في طبقات الجو العليا فيصاب بضيق شديد في التنفس.²

وجه البلاغة في الخلاف القرائي:

المتقرر أن أصل المعنى وهو حصول المشقة والشدة والصعوبة في قلب الكافر والمنافق الذي شاء الله أن يضلّه عن قبول الإسلام ونفوذ الإيمان، فكل ذلك متحقق بالقراءات الثلاثة كل آية من جهتها، غير أنها تفترق في بنيتها الصرفية على نحو يزيد المعنى بلاغة ويوسع الدلالة المستفادة من تكثير المبنى.

وتفصيل ذلك أن القراءة بصيغة التخفيف (يَصْعَدُ) من الفعل صَعِدَ يَصْعَدُ صُعُودًا أي؛ علا وارتفع³؛ فيكون معنى الآية أنها تخبر عن حال من ضاق صدره عن الإيمان ولم يستطع بلوغه وثقل عليه بمنزلة من تكلف مالا يطيقه، كما أن صعود السماء لا يطاق فهي كناية عن الشيء المستحيل غير ممكن مناله؛ لأن صعود السماء مثل يضرب فيما يمتنع ويبعد من الاستطاعة وتضيق عنه المقدرة، ويؤكد ذلك قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: "كَذَلِكَ قَلْبُ الْمُنَافِقِ لَا يَصِلُ إِلَيْهِ شَيْءٌ مِنَ الْخَيْرِ كَأَنَّمَا يَصْعَدُ فِي السَّمَاءِ يَعْنِي؛ يَشْتُقُّ عَلَيْهِ الْإِيمَانُ ويمتنع ويعجز عنه كما يَشْتُقُّ عَلَيْهِ صُعُودُ السَّمَاءِ"⁴.

1- ابن الجزري، النشر، مج2، ص: 262- النويري، شرح طيبة النشر، مج2، ص: 314- محيسن، الهادي، مج1، ص: 489، 488- ابن مجاهد، السبعة، ص: 269.

2- انظر: نخبة من العلماء، التفسير الميسر، مج1، ص: 144- السمر قندي، بحر العلوم، مج1، ص: 481- الصابوني، مختصر تفسير ابن كثير، مج1، ص: 617.

3- انظر: الفيومي، المصباح المنير، مج1، ص: 339- أبو حيان، البحر المحيط، مج4، ص: 640- السمين الحلبي، الدر المصون، مج5، ص: 146.

4- الثعلبي، الكشف والبيان، مج4، ص: 188.

الفصل الثاني: تغاير البناء الصرفي في القراءات وبلاغة المعنى الوظيفي في الكلمة

ومن قرأ؛ (يَصَّاعِدُ) فأصله (يتصاعد) ثم أدغمت التاء في الصاد تخفيفاً، أو أن قلبه ينبو عن الإسلام ويتباعد عن قبول الإيمان كبعد من يصعد من الأرض إلى السماء¹، فصارت (يَصَّاعِدُ) أي يتعاطى الصعود و يتكلفه، فهو بذلك على مثل المعنى الذي جاءت به القراءة السابقة بالتخفيف (يَصْعَدُ)² وهو مثل: ضاعف وضعف، وناعم ونعم وهما من المشقة وصعوبة الشيء، ومنه قول الله تعالى: ﴿لَنُنْفِثَهُمْ فِيهِ وَمَنْ يُعْرِضْ عَنْ ذِكْرِ رَبِّهِ يَسْلُكْهُ عَذَابًا صَعَدًا﴾ (الجن:17) أي؛ عذاباً شاقاً لا راحة فيه³، غير أن في قراءة (يَصَّاعِدُ) دلالة التدرج وهو الصعود شيئاً بعد شيء، ودلالة التدرج تجعله يزداد شدة كلما صعد أكثر⁴.

ومن قرأ (يَصْعَدُ) وهي قراءة الجمهور على أنه مضارع (تَصْعَدُ) وأصله (يَتَصَعَّدُ) على زنة (يتفعل) ثم أدغمت التاء في الصاد تخفيفاً، يقال: تصعده الشيء أي؛ شق عليه، ومعنى (يَتَصَعَّدُ) يتكلف ما لا يطيق شيئاً بعد شيء، مثل قولك: يتجزع ويتعفف ويتحرج ونحو ذلك مما يتعاطى فيه الفعل شيئاً بعد شيء⁵.

ونقل عن الجوهري: وتعفف أي تكلف العفة، إذ إن تفعل يكون لتكلف الشيء وليس به⁶، ومنه قول جرير:

وقائلة ما للفرزدق لا يرى *** على السنّ يستغني ولا يتعفف⁷

- 1- انظر: الرازي، مفاتيح الغيب، مج3، ص: 142.
- 2- انظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مج7، ص: 82_ الرازي، مفاتيح الغيب، مج3، ص: 142، _ محيسن، الهداية، مج1، ص: 488.
- 3- انظر: الطبري، جامع البيان، مج4، ص: 119-الفارابي، معجم ديوان الأداب، تح؛ د.أحمد مختار عمر، د. إبراهيم أنيس، دار الشعب للطباعة والنشر، القاهرة، 2003م، مج2، ص: 443.
- 4- محيسن، الهداية، مج1، ص: 489-مكي بن أبي طالب، الكشف، مج1، ص: 451.
- 5- محيسن، الهداية، مج1، ص: 489-مكي بن أبي طالب، الكشف، مج1، ص: 451-الأزهري، معاني القراءات، مج1، ص: 385- الطبري، جامع البيان، مج4، ص: 119-الفارابي، معجم ديوان الأداب، مج2، ص: 443.
- 6- ابن فارس، فقه اللغة، مج1، ص: 169. - الجوهري، الصحاح، مج4، ص: 1406
- 7-جرير، ديوان جرير، بشرح محمد بن حبيب، تح؛ د. نعمان محمد طه، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط3، مج2، ص: 932.

الفصل الثاني: تغاير البناء الصرفي في القراءات وبلاغة المعنى الوظيفي في الكلمة

وقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: "ما تصعدني شيء ما تصعدتني خطبة النكاح" أي؛ ما شق وأصله من الصعود وهي العقبة الشاقة، يقال: تصعده الأمر إذ شق عليه وصعب¹، ويقول الرازي في كيفية هذا التشبيه في القراءتين الأخيرتين: "كما أن الإنسان إذا كلف الصعود إلى السماء ثقل ذلك التكليف عليه وعظم وصعب عليه وقويت نفرتة عنه؛ فكذا الكافر يتقل عليه الإيمان وتعظم نفرتة عنه..."².

قلت: يظهر مما سبق عرضه من معاني القراءات أن بنية (يَصْعَدُ) بالتخفيف أفادت مطلق العلو والسمو، في المقابل بنيتا (يَصَاعِدُ) و(يَصْعَدُ) كلاهما بمعنى واحد وهو؛ تكلف الصعود مع التدرج شيئاً بعد شيء، وبذلك تتكامل القراءات فيمل بينها لإثبات أصل المعنى.

المثال الخامس:

❖ ومن شواهد الخلاف القرآني بين صيغ الفعل قوله تعالى: ﴿وَإِذَا الْبِحَارُ سُجِّرَتْ﴾ (التكوير: 06)

اختلف القراء في قوله تعالى: (سُجِّرَتْ)، فقرأ روح وابن كثير وأبو عمرو ورويس بخلف عنه (سُجِّرَتْ) بتخفيف الجيم.

وقرأ الباقر (سُجِّرَتْ) بتشديد الجيم، وهو الوجه الثاني لرويس³.

حاصل معنى الآية:

وإذا البحار أوقدت وأحميت وغار ماؤها وتظهر النار في مكانها أو ملئت بتفجير بعضها إلى بعض حتى يكون مالحتها و عذبها بحرا واحداً، وقيل: ملئت نيرانا تضطرم

1- انظر: الزيلعي، كتاب تخريج أحاديث الكشاف، تح: عبد الله بن عبد الرحمان السعد، دار ابن خزيمة، الرياض، ط1، 1414هـ، مج4، ص:100-أبو عبيد القاسم بن سلام، غريب الحديث، تح: د.عبد المعيد خان، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، ط1، 1964م، مج3، ص: 387،388-ابن منظور، لسان العرب، مج3، ص: 252_ ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، مج3، ص:30.

2- الرازي، مفاتيح الغيب، مج13، ص:142.

3-انظر: ابن الجزري، النشر، مج2، ص:398-ابن مجاهد، السبعة، ص:673-النويري، شرح طيبة النشر، مج2، ص: 612.

لتعذيب أهل النار¹.

وجه البلاغة:

المتعين أن القراءتين يتحقق بهما معنى الآية ويتأكد غير أن في القراءة بالتشديد معنى التكرير والتكرار، وتفصيل ذلك أنه من قرأ بالتخفيف (سُجِّرَتْ) على وزن (فُعِلَ) من سجر ، يسجر ، سجرا وسُجُورا ، ومعناه ملئت قاله ثعلب²، وقيل: غيضت حكاة الخليل ، ونظيره قوله تعالى : ﴿ وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ ﴾ (الطور:06) ، نقل عن الخليل ؛أن السجور امتلاء البحر والعين وكثره مائه ، والبحر المسجور المفعم الملائن³، و القراءة بالتخفيف يراد بها القليل والكثير نظير قوله تعالى: ﴿ قُتِلَ الْخَرَّاصُونَ ﴾ (الذاريات :10) ، قوله تعالى: ﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الْأَخْذُودِ ﴾ (البروج:04)⁴ ، وقيل سجرت بمعنى جعلت مياهها نيرانا بها يعذب أهل النار⁵. ومن قرأ بالتشديد (سُجِّرَتْ) فهي على وزن (فُعِلَتْ) من الفعل (سَجَّر) أي ملاء ، يقال: سَجَّرت الشيء ملأته بمعنى: تملأ بهم النار⁶، والقراءة بهذه الصيغة أي التشديد يراد بها المبالغة والتكرير، والتكرير⁷، والتشديد مع الكسر لا يكون إلا مع الجمع ، فيقال: قَطَّعُوا وَقَتَّلُوا ولا يقال للواحد: قُطِّعَ يعني يده ولا قُتِّلَ⁸، ولو كان واحدا لكان تخفيفا كما قال تعالى : ﴿ وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ ﴾ (الطور:06)، والعرب تقول: سَجَّرت التتور لا تقول غيره وسُجِّرْت التتائير

- 1- انظر: الألوسي، روح المعاني، مج15، ص: 256- السمر قندي، بحر العلوم، مج3، ص: 551- أبو السعود، إرشاد العقل السليم، مج5، ص: 115.
- 2- انظر: ابن منظور، لسان العرب، مج4، ص: 345.
- 3- انظر: الخليل الفراهيدي، العين، مج2، ص: 50_51.
- 4- ابن زنجلة، حجة القراءات، ص: 750.
- 5- الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، مج5، ص: 290.
- 6- انظر: ابن منظور، لسان العرب، مج4، ص: 345- النحاس إعراب القرآن، مج5، ص: 99، الأزهرى، معاني القراءات، مج6، ص: 234.
- 7- انظر: السمين الحلبي، الدر المصون، مج11، ص: 701- النحاس إعراب القرآن، مج5، ص: 99- الأزهرى، معاني القراءات، مج3، ص: 123.
- 8- انظر: الأخفش، معاني القرآن مج2، ص: 568.

الفصل الثاني: تغاير البناء الصرفي في القراءات وبلاغة المعنى الوظيفي في الكلمة

بالتشديد ، ومعنى سُجِّرَت أي : أفضى بعضها إلى بعض فصارت بحرا واحدا¹، وكذلك قال بذلك الفراء، وقيل: معناها فجرت حكاة الزجاج²، وقال مقاتل بن سليمان معناها: فجرت بعضها في جوف بعض العذب والمالح ملئت في البحر المسجور يعني الممتلئ فصارت البحور كلها بحرا واحدا³.

قلت: ومهما يكن من أمر فإنه لا تعارض بين القراءتين وأن كل قراءة تكمل الأخرى سوى أن قراءة التشديد يراد بها المبالغة والتكثير والتكرير.

المثال السادس:

❖ ومن شواهد الخلاف القرآني بين صيغ الفعل (فَعَلَ، فَعَّلَ) قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَهْدِمَتْ صَوْمِعُ وَيَبِعُ وَصَلَوْتُ وَمَسْجِدُ يُذَكِّرُ فِيهَا أَسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا﴾ (الحج: 40).

وقع الخلاف القرآني بين القراء في قوله تعالى: (هُدِمَتْ) فقرأ نافع وابن كثير وأبو جعفر (لَهُدِمَتْ) بتخفيف الدال.

وقرأ الباقر (لَهُدِمَتْ) بتشديد الدال⁴.

حاصل معنى الآية:

ولولا ما شرعه الله من دفع الظلم الذي ينتفع به جميع أهل الأديان المنزلة، ورد الباطل بالجهاد والقتال المشروع؛ لهزم الحق وغلب المشركون في كل أمة، ولخربت الأرض وعطلت

1- ابن زنجلة، حجة القراءات، ص: 750_751.

2- انظر: الفراء، معاني القرآن، مج2، ص: 239-الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، مج5، ص: 290.

3- مقاتل بن سليمان، تفسير مقاتل بن سليمان، مج4، ص: 601.

4- انظر: ابن الجزري، النشر، مج2، ص: 327_ ابن مجاهد، السبعة، ص: 438_النويري، شرح طيبة النشر، مج2، ص:

الفصل الثاني: تغاير البناء الصرفي في القراءات وبلاغة المعنى الوظيفي في الكلمة

فيها أماكن العبادة من صوامع الرهبان وكنائس النصارى ومعابد اليهود ومساجد المسلمين الذين يصلون فيها ويذكرون اسم الله فيها كثيرا¹.

وجه البلاغة:

كلا القراءتين يستقيم بهما معنى الآية الكريمة ويتحقق مراد الشارع، فقراءة التخفيف (لَهْدِمَتْ) على وزن (فَعَلَتْ)، من هدم، يهدم بمعنى عَطَلَتْ، والهدم تقويض البناء وتسقيطه، وهو يدل على القليل والكثير، وهَدِّمَتْ يختص به الكثير²، وقيل: هي بمعنى خُرِّبَتْ باستلاء المشركين على أهل المال، وقيل: معناها أَهْلَكَتْ ودلالة التخفيف (فَعَلَتْ) صالحة للتكثير نص على ذلك السمين الحلبي في الدر المصون؛ والحجة لمن خفف أنه أراد المرة الواحدة من الفعل³. وأما قراءة التشديد (لَهْدِمَتْ) على وزن (فَعَلَتْ)، من هَدَّمَ يُهَدِّمُ بتضعيف العين على إرادة تكرير حدوث الفعل وتكثيره، يقال: هَدِّمْتَ البناء أي نقضته فانهدم، قال: ابن عطية هذا أصوب ما قيل في تأويل هذه الآية⁴، واختار الطبري القراءة بالتشديد معللا ذلك أن دلالة هَدِّمْتَ تفيد تكرر الهدم مرة بعد مرة وهو من أفعال أهل الكفر، وقيل: إن معناها لُخْرِبَتْ أو لأهْلَكَتْ⁵، وصيغة (هَدَّمَ) دالة على المبالغة في الهدم أي لهَدِّمْتَ هدمًا ناشئًا عن غيظ بحيث لا يبقون لها أثرًا، كما أنها تدل على التكثير لكثرة الصوامع والبيع والصلوات والمساجد⁶.

1- انظر: الرازي، مفاتيح الغيب، مج23، ص:229-القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مج3، ص:260-نخبة من العلماء، التفسير الميسر، مج1، ص:337.

2- انظر: ابن منظور، لسان العرب، مج24، ص: 466-مكي الكشاف، مج2، ص:121-الفارسي، الحجة، مج5، ص:279-ابن عاشور، التحرير والتنوير، مج17، ص: 277.

3- انظر: الطبري، جامع البيان، مج18، ص: 647،648-أبو السعود، إرشاد العقل السليم، مج6، ص:109-الثعلبي، الكشاف والبيان، مج7، ص: 25-السمين الحلبي، الدر المصون، مج8، ص: 284. ابن خالويه، الحجة، مج1، ص:254.

4- ابن خالويه، الحجة، مج1، ص:254-الأزهري، معاني القراءات، مج2، ص: 183-القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مج12، ص: 70-البناء، اتحاف فضلاء البشر، مج1، ص:399.

5- الثعلبي، الكشاف والبيان، مج7، ص: 25_أبو السعود، إرشاد العقل السليم، مج6، ص:109-الطبري، جامع البيان، مج18، ص: 647،648.

6- انظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، مج17، ص: 277-ابن عادل، اللباب مج14، ص:102-النويري، شرح طيبة النشر، مج2، ص: 465.

الفصل الثاني: تباير البناء الصرفي في القراءات وبلاغة المعنى الوظيفي في الكلمة

قلت: يمكن القول بأن القراءة الثانية (لَهْدَمَتْ) على التشديد أضافت معنى بليغا يتمثل في التنبية على عظم خطر أعداء الدين وفتاكة مكرهم وشناعة جرمهم، إذ لو خلي سبيلهم وتركوا من غير أن يقاتلوا ويمنعوا، لاستولوا على أهل الملك، وفتكوا بالمؤمنين وسفكوا الدماء وخرّبوا دور العبادة وعاثوا في الأرض فسادا، ولقد كان هذا من دأبهم وسنتهم.

الفصل الثالث

تغاير البناء الصرفي في القراءات القرآنية وأثره على المعاني البلاغية للتركيب

- المبحث الأول: البناء الصرفي وبلاغة الالتفات.
- المبحث الثاني: تغاير البناء الصرفي وبلاغة الحذف والذكر.
- المبحث الثالث: تغاير البناء الصرفي وبلاغة المجاز العقلي.
- المبحث الرابع: تغاير البناء الصرفي بين الخبر والإنشاء وأثره على المعاني البلاغية للتركيب وأسلوب الخطاب.

يعالج هذا الفصل أثر تغير البناء الصرفي للكلمة في اختلاف الدلالة البلاغية للتركيب وتتنوع أساليب الخطاب القرآني من خلال الخلاف القرائي الحاصل لطائفة من الكلمات، بحيث لا يؤدي هذا الاختلاف إلى تغير المعاني التفسيرية أو الفقهية، وإنما هو اختلاف في الأداء وتتنوع في أساليب إثبات المعنى، أو توكيده والمبالغة.

المبحث الأول: البناء الصرفي وبلاغة الالتفات

ترد دلالة الالتفات في التركيب باعتبارها إحدى الدلالات البلاغية الناتجة عن تغيير بنية الكلمة في القراءات القرآنية، بحيث لا يتغير معناها أصل المعنى التفسيري أو الفقهي الذي تتبنى عليه الآية القرآنية، في حين أنه يحصل ثمة تغيير في طريقة الأداء وتتنوع في أسلوب الخطاب القرائي، بحيث تتغير مرجعية الضمير من الغيبة إلى التكلم إلى الخطاب، فيحل الحاضر محل الغائب، والغائب محل الحاضر، وما ينجم عن ذلك من أعراض بلاغية كالتسلية، والتحقير، والتعظيم، والتوبيخ، وتلوين الخطاب وغير ذلك من المعاني البلاغية للالتفات التي لا تستتبط ولا تنتزع إلا من خلال السياق والتركيب.

المثال الأول:

❖ ومن شواهد هذا الباب قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾ (الحج:62).

وقع الخلاف القرائي بين القراء في هذه الآية في قوله تعالى: (يَدْعُونَ)، فقرأ حفص والبصريان وابن كثير وحمزة والكسائي وخلف: (يَدْعُونَ) بالغيب.

وقرأ شعبة والباقون (تَدْعُونَ) بالخطاب¹.

حاصل معنى الآية:

ذلك بأن الله هو الإله الحق الذي لا تتبغى العبادة إلا له، وأنه هو الرب الحق الذي إذا أراد فعل وقدّر، فهو ينصر أوليائه المؤمنين، وأن ما يعبده المشركون من دونه من الأصنام

1- ابن الجزري، النشر، مج2، ص:327-ابن مجاهد، السبعة، ص:440-النويري، شرح طيبة النشر، مج2، ص:466.

الفصل الثالث: تغاير البناء الصرفي في القراءات وأثره في المعاني البلاغية للتركيب

والأنداد هو الباطل الذي لا ينفع ولا يضر، وأن الله هو العلي على خلقه ذاتا وقدرًا وقهرًا، المتعالي عن الأشباه والأنداد، الكبير في ذاته وأسمائه فهو أكبر من كل شيء¹.

وجه البلاغة في الخلاف القرآني:

باعتبار كون الفعل مسندًا إلى ضمير الغيبة أو إلى ضمير الخطاب، ثم إن المعنى من الضميرين واحد، مما يمكن حمل هذا الالتفات بين الضمائر على تلوين الخطاب وتنويع الأسلوب، فعلى قراءة (يَدْعُونَ) بالياء من باب الخبر عن حال الكفار الذين يتخذون مع الله أندادا يدعونهم من دون الله، ويتواءم ذلك مع السياق القرآني السابق للآية وهو قوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي مَرِيَّةٍ مِّنْهُ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ السَّاعَةُ بَغْتَةً أَوْ يَأْتِيَهُمْ عَذَابٌ يَوْمَ عَقِيمٍ﴾ (الحج:55).

في حين تلتفت قراءة (تَدْعُونَ) بقاء الخطاب عن ضمير الغيبة، وتقيم الغائب مقام الحاضر والمخاطب هم الكفار والمشركون الحاضرون؛ لأنه أَدْعَى إلى تبكيتهم وهو مناسب لقوله تعالى: ﴿فِيمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾ (الحج:69)²، كما أن الكلام السابق الذي جرت عليهم فيه ضمائر الغيبة مقصود منه إسماعهم والتعريض باقتراب الانتصار عليهم³، يقول ابن خالويه في توجيه هاتين القراءتين: "فمن قرأ بالياء فهو إخبار عن غيب، ومن قرأ بالتاء فمعناه: قل يا محمد لهؤلاء الكفرة الذين يعبدون الأصنام من دون الله إن الذين تدعون من دون الله هو الباطل"⁴، ويقول القرطبي: "أن من قرأ بالياء فعلى سبيل الغيبة ومن قرأ بالتاء

1- انظر: نخبة من العلماء، التفسير الميسر، مج1، ص:339،- الطبري، جامع البيان، مج18، ص: 676- ابن عاشور، التحرير والتنوير، مج17، ص:317.

2- انظر: البناء، اتحاف فضلاء البشر، ص: 400- محيسن، المغني في توجيه القراءات العشر، دار الجيل، بيروت، مكتبة الكليات الأزهرية، ط2، 1408هـ، مج3، ص: 57- محيسن الهادي، مج3، ص: 72.

3- انظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، مج17، ص: 317.

4- ابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها، مج2، ص:84.

فعلى سبيل الخطاب¹ ، وزاد الرازي: " والعرب قد تتصرف من الخطاب إلى الإخبار ومن الإخبار إلى الخطاب"².

قلت: كل ذلك يؤكد أن تغيير بنية الفعل من الغيبة إلى الخطاب أدى إلى تشكل الالتفات في الأسلوب القرائي ومن ثم أثر في دلالة التركيب البلاغية ونشأ عنه غرض والتبكيث التعريض للكفار بما يحزنهم ويغيظهم.

المثال الثاني:

❖ ومن أمثلة الالتفات في الخلاف القرائي للقراءات القرآنية قوله تعالى: ﴿وَإِذْ نَادَى رَبُّكَ مُوسَىٰ أَنْ ائْتِ الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ قَوْمَ فِرْعَوْنَ أَلَا يَتَّقُونَ﴾ (الشعراء: 10-11) وقع الخلاف القرائي في قوله تعالى: (يتقون)، فقرأ الجمهور (يَتَّقُونَ) بالياء على الغيبة. وقرأ عبد الله بن مسلم بن يسار ، وشقيق بن سلمة، وحماد بن سلمة وأبو قلابة بتاء الخطاب (تَتَّقُونَ)³.

حاصل معنى الآية:

وإذ دعا ربك -يا محمد- موسى وكلّمه عند الشجرة المباركة وأمره أن يذهب إلى القوم المشركين الظالمين الذين اضطهدوا بني إسرائيل واستعبدوهم قل لهم: ألا يخافون عقاب الله أو بمعنى: ألا تعبدون إلا الله⁴.

وجه البلاغة:

يتضح وجه البلاغة في الخلاف القرائي لقوله تعالى : (يتقون) في كون الفعل مسند إلى ضمير الغيبة أو إلى ضمير الخطاب والحال أن المعني من الضميرين واحد ، ثم إن القراءتين تشتركان في المعنى ذاته وفيهما التفات من الغيبة إلى الخطاب ، إذ تأتي قراءة

1- القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مج12، ص:91.

2- الرازي، مفاتيح الغيب، مج23، ص:246.

3- انظر: أبو حيان، البحر المحيط، مج8، ص:142.

4- انظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مج13، ص:91-أبو حيان، البحر المحيط، مج8، ص:142- السمرقندي، روح المعاني، مج2، ص:551.

الفصل الثالث: تغاير البناء الصرفي في القراءات وأثره في المعاني البلاغية للتركيب

(يَتَّقُونَ) وقرئت بالياء وبكسر النون بمعنى؛ ألا يتقونني ، فحذفت النون لاجتماع النونين والياء للاكتفاء بالكسرة ، وقوله (أَلَا يَتَّقُونَ) كلام مستأنف من الله تعالى للإنذار والتسجيل عليهم بالظلم تعجيبا لموسى عليه السلام من حالهم التي أوغلت في الظلم والعسف ، ومن أمنهم العواقب وقلة خوفهم وقلة حذرهم من أيام الله ، كما يحتمل أن تكون حالا دخلت عليه الهمة للإنكار¹ ، قال القرطبي : "جاء بالياء لأنهم غيب وقت الخطاب"² ، وقيل: المعنى ألا يا ناس اتقون³ ، وتأتي قراءة (تَتَّقُونَ) بقاء الخطاب على طريقة الالتفات إليهم إنكارا وغضبا عليهم وإن لم يكونوا حاضرين لأنه مبلغهم ذلك ومكافحهم، قال: ابن عطية معناه قل لهم فجمع في هذه العبارة من المعاني نفي التقوى عنهم وأمرهم بالتقوى"⁴ ، قال الزمخشري: "فإن قلت فما الفائدة في هذا الالتفات والخطاب مع موسى عليه السلام في وقت المناجاة، والملتفت إليهم غائبون لا يشعرون؟ قلت: إجراء ذلك في تكليم المرسل إليهم في معنى إجرائه بحضرتهم وإلقائه إلى مسامعهم؛ لأنه مبلغهم ومنهيه إليهم وله فيه لطف وحث على زيادة التقوى، وكم من آية نزلت في شأن الكافرين وفيها نصيب للمؤمنين تدبرا لها واعتبارا بموردها"⁵.

قال الباحث: تحول الفعل من الغيبة إلى الخطاب أدى إلى تشكل الالتفات في الأسلوب القرائي للآية الكريمة وكان له أثر بالغ في المعاني البلاغية للتركيب حيث نتج عنه غرض الإنكار والتوبيخ والتخويف من غضب الله.

المثال الثالث:

❖ ومن أمثلة هذا الباب قوله تعالى: ﴿ أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾ (المائدة: 50).

تنوعت قراءات القراء في قوله تعالى: (يَبْغُونَ)، فقرأ ابن عامر وحده (نَبْغُونَ) بالتاء.

1- انظر: الرازي، مفاتيح الغيب، مج24، ص:493-الزمخشري، الكشاف، مج3، ص:301.

2- القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مج13، ص:91.

3- انظر: الرازي، مفاتيح الغيب، مج24، ص:493-الزمخشري، الكشاف، مج3، ص:301.

4- ابو حيان، البحر المحيط، مج8، ص:124.

5- انظر: الرازي، مفاتيح الغيب، مج24، ص:246-الزمخشري، الكشاف، مج3، ص:301،302.

وقرأ الجمهور (يَبْعُونَ) بالياء¹.

حاصل معنى الآية:

أيريد هؤلاء اليهود أن تحكم بينهم بما تعارف عليه المشركون في الجاهلية من الضلالات والجهالات فهذا لا يكون ولا يليق، ومن أعدل من الله في حكمه لمن آمن به وعقل عن الله شرعه وأيقن وصدق بالقرآن².

وجه البلاغة:

يتجلى من خلال النظر والتمعن أن معنى الآية يثبت ويتحقق بالقراءتين ناهيك عن أن المعني من الضميرين واحد، بالإضافة إلى أن في القراءتين التفات من الخطاب إلى الغيبة إذ تأتي قراءة (تَبْعُونَ) على الخطاب بمعنى؛ قل لهم يا محمد: أفحكم الجاهلية تطلبون³، وقراءة سائر العشرة (يَبْعُونَ) على الغيبة بمعنى؛ أطلب هؤلاء حكم الجاهلية⁴، إذ جاءت قراءة الجمهور كما يشير أبو حيان مواءمة لنسق الغيبة المتقدمة في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَعَلَّمَ أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ﴾، أما قراءة التاء (تَبْعُونَ) على الخطاب فهي التفات وفيه مواجهتهم بالإنكار والردع والزجر وليس ذلك في الغيبة، فهذه حكمة الالتفات، والخطاب ليهود بني قريظة والنضير⁵، والإنكار في الآية يتحقق بهمزة الاستفهام على كلتا القراءتين، ولكن القراءة (تَبْعُونَ) بتاء الخطاب آثرت المواجهة به، وكأن اليهود حاضرون يستمعون إلى ردعهم وزجرهم زيادة في توبيخهم والتسجيل عليهم⁶.

1- انظر: ان مجاهد، السبعة، ص: 244- ابن الجزري، النشر، مج2، ص: 254.

2- انظر: نخبة من العلماء، التفسير الميسر، مج1، ص: 116- السمرقندي، بحر العلوم، مج1، ص: 397.

3- محيسن الهادي، مج2، ص: 173- مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع، مج1، ص: 411- ابن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير، مج1، ص: 556.

4- ابن زنجلة، حجة القراءات، ص: 228- محيسن الهادي، مج2، ص: 173.

5- أبو حيان، البحر المحيط، مج4، ص: 288.

6- انظر: أحمد سعد محمد، التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية، ص: 343، 344.

ويمكن أن يقال: وفي الخطاب بالغيبة تحقير لهم، وإلماح إلى بعدهم عن الحق إذ نزل الحاضر منزلة الغائب، كما يمكن أن يقال: أن الخطاب عام في كل من لم يحكم بغير شرع الله، إذ القاعدة عند علماء التفسير أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، بدليل أنه قد حكى عن الحسن تأويله لـ(تَبْغُونَ) "أنه عام في كل من يبغى غير حكم الله"¹.

المثال الرابع:

❖ ومن شواهد الالتفات في الخلاف القرآني للقراءات القرآنية قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْكُمْ وَأَنتُمْ مُّعْرِضُونَ﴾ (البقرة:83).

وقع الخلاف القرآني بين القراء في قوله تعالى: (لَا تَعْبُدُونَ)، فقرأ ابن كثير وحمزة والكسائي (لَا يَعْْبُدُونَ) بالياء وقرأ مثلهم ابن محيصة والحسن والأعمش. وقرأ باقي العشرة وهم الجمهور (لَا تَعْبُدُونَ) بالتاء وقرأ مثلهم البيهقي².

حاصل معنى الآية:

واذكروا يا بني إسرائيل حين أخذنا عليكم في التوراة عهداً مؤكداً بأن توحيدوا الله ولا تعبدوا إلا إياه، وأن تحسنوا البر بالوالدين، وتحسنوا إلى الأقربين ومن مات أبائهم دون سن البلوغ وللمحتاجين الذي لا يجدون ما يملكون ما يكفيهم وسد حاجتهم بالصدقات وحسن القول، وأن تقولوا للناس أطيب الكلام، وأن تخالفوهم بخلق حسن مع أداء الصلاة وإيتاء الزكاة ثم أعرضتم ونقضتم العهد إلا قليلاً منكم ثبت عليه وأنتم مستمرون في إعراضكم³.

1- الزمخشري، الكشاف، مج1، ص:641- أبو حيان، البحر المحيط، مج4، ص:287.

2- انظر: ابن الجزري، النشر، مج2، ص:218- ابن مجاهد، السبعة، ص:163.

3- انظر: نخبة من العلماء، التفسير الميسر، مج1، ص:12- السمرقندي، روح المعاني، مج1، ص:69.

وجه البلاغة في الخلاف القرآني:

كلتا القراءتين بمعنى واحد وفيهما التفات من الغيبة إلى الخطاب¹، قال أبو حيان: "من قرأ بالياء فلأن بني إسرائيل لفظ غيبة، ومن قرأ بالتاء فهو التفات، وحكمته الإقبال عليهم بالخطاب ليكون أدعى للقبول وأقرب للامثال؛ إذ فيه الإقبال من الله على المخاطب بالخطاب، وعلى قراءة (لَا يَعْْبُدُونَ) بالياء يكون التفاتاً من الغيبة إلى الخطاب نظراً إلى قوله تعالى: ﴿ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا ﴾ (البقرة: 83)، وقيل: المخاطب الأمة، والأول أقرب لتكون القصة واحدة مشتملة على مكارم الأخلاق ولتناسب الخطاب الذي بعد ذلك من قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ ﴾ إلى آخر الآيات فإنه لا يمكن إلا أن يكون في بني إسرائيل² فيكون بذلك أبو حيان قد فطن إلى غرض آخر من أغراض الالتفات والمواجهة بالخطاب وهو: حث المخاطبين على الامتثال للأمر والتحذير من مخالفته، كما نبه رحمه الله إلى وجود التفات آخر في الآية نفسها في قوله تعالى: ﴿ إِلَّا اللَّهَ ﴾، إذ خرج من ضمير المتكلم إلى الاسم الغائب، ألا ترى أنه لو جرى على نسق واحد كان نظام الكلام لا تعبدون إلا إياه، لكن في العدول إلى الاسم الظاهر من الفخامة والدلالة على سائر الصفات والتفرد بالتسمية به ما ليس في المضمرة؛ ولأن ما جاء بعده من الأسماء إنما هي أسماء ظاهرة فناسب مجاورة الظاهر الظاهر³.

قلت: هذا ويلمح الباحث أن ثمة وجهاً بلاغياً آخر في قراءة الخطاب (لَا تَعْبُدُونَ) ذكره غير واحد من المفسرين⁴ وهو ورود الإخبار في معنى النهي كما تقول: تذهب إلى فلان تقول له كذا تريد الأمر، وهو أبلغ من صريح الأمر والنهي، قال الزمخشري: لأنه كأنه سورع إلى

1- انظر: محمد بازمول، القراءات وأثرها في التفسير والأحكام، مج2، ص: 751.

2- أبو حيان، البحر المحيط، مج1، ص: 457.

3- انظر: المصدر نفسه، مج1، ص: 457.

4- انظر: الرازي، مفاتيح الغيب، مج3، ص: 585- الألويسي، روح المعاني، مج1، ص: 307- أبو حيان، البحر المحيط،

مج1، ص: 457.

الامتثال والانتهااء فهو يخبر عنه، وتتصره قراءة عبد الله بن مسعود وأبي بن كعب (لا تعبدوا) ...، ويدل عليه أيضا قوله تعالى: (وَقُولُوا)¹.

المثال الخامس:

❖ ومن شواهد الالتفات في أمثلة الخلاف القرآني بين القراءات القرآنية قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا وَقَدَرَهُ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِّينَ وَالْحِسَابَ مَا خَلَقَ اللَّهُ ذَلِكَ إِلَّا بِالْحَقِّ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ (يونس: 05)

وقع الخلاف القرآني في الآية الكريمة في قوله تعالى: (يُفَصِّلُ)، حيث قرأ حفص والمكي والبصريان (يُفَصِّلُ) بياء الغائب.

وقرأ شعبة والباقون (تُفَصِّلُ) بنون المتكلم.²

حاصل معنى الآية:

الله هو الذي جعل الشعاع الصادر عن جرم الشمس ضياءً، وجعل شعاع القمر نورا وفاوت بينهما لئلا يشتبهها، وقدّر القمر منازل، كل ليلة بمنزلة من النجوم وهي ثمانية وعشرون منزلا في كل شهر، فأول ما يبدوا صغيرا ثم يتزايد نوره وجرمه حتى يكتمل إبداره ثم يشرع في النقصان، فبالشمس تعرف الأيام، وبالقمر تعرف الشهور والأعوام، ما خلق الله ذلك عبثا بل لحكمة عظيمة وحجة بالغة ودلالة على كمال قدرة الله وعلمه، يبين الحجج والأدلة والعلامات لمن كان له عقل وذهن وتمييز يدرك به الحكمة في إبداع الخلق.³

وجه البلاغة:

1- الزمخشري، الكشاف، مج1، ص: 159.

2- انظر: ابن مجاهد، السبعة، ص: 323 _ ابن الجزي، النشر، مج2، ص: 282.

3- انظر: أبو حيان، البحر المحيط، مج6، ص: 15-محيسن، الهادي، مج2، ص: 291-النويري، شرح طيبة النشر، مج2، ص: 367-السمين الحلبي، الدر المصون، مج6، ص: 154.

وقع الالتفات في قراءة الجمهور (نُفَصِلُ) بنون الجماعة حيث الالتفات من الغيبة إلى التكلم لغرض التعظيم، في حين أن المعني من الضميرين واحد، ومعنى القراءتين متقارب¹، أما على قراءة (يُفَصِّلُ) بالياء التحتية فالفعل مسند إلى ضمير اسم الله تعالى على جهة الغيبة جريانا على السياق لمناسبة قوله تعالى قبل: ﴿ مَا خَلَقَ اللَّهُ ذَلِكَ إِلَّا بِالْحَقِّ ﴾²، ومن قرأ بالياء فالنتقدير: قل يا محمد، الله يدبر الأمر ويفصل الآيات³.

وأما قراءة الجمهور (نُفَصِّلُ) بالنون ووجه النون إسناد الفعل إلى المتكلم المعظم على جهة الالتفات من الغيبة إلى التكلم مناسبة لقوله تعالى أول السورة: ﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَى رَجُلٍ مِّنْهُمْ ﴾ (يونس:2)⁴، والقراءة بالنون أن الله تعالى يخبر عن نفسه بلفظ الجماعة؛ لأنه ملك الملوك لغرض التعظيم⁵، وخص من يعلم بتفصيل الآيات لهم لأنهم الذين ينتفعون بتفصيل الآيات ويتدبرون بها في الاستدلال والنظر الصحيح⁶.

المثال السادس:

❖ ومن شواهد الالتفات في أمثلة الخلاف القرآني قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً وَإِنَّ مِنَ الْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الْأَنْهَارُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشْفَقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ الْمَاءُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ حَشِيَّةِ اللَّهِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ (البقرة:74) وقع الخلاف القرآني بين القراء في قوله تعالى: (تعملون)، فقرأ بن كثير بياء الغيبة (يَعْمَلُونَ)، وقرأ مثله ابن محيصن.

1- السمرقندي، بحر العلوم، مج2، ص: 104.

2- انظر: محيسن، الهادي، مج2، ص: 291، النويري، شرح طيبة النشر، مج2، ص: 367-أبو حيان، البحر المحيط، مج6، ص: 15-السمين الحلبي، الدر المصون، مج6، ص: 154.

3- ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، مج1، ص: 261.

4- انظر: أبو حيان، البحر المحيط، مج6، ص: 15-السمين الحلبي، الدر المصون، مج6، ص: 154- محيسن، الهادي، مج2، ص: 291_292، النويري، شرح طيبة النشر، مج2، ص: 367.

5- ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، مج1، ص: 261-السمين الحلبي، الدر المصون، مج6، ص: 154.

6- أبو حيان، البحر المحيط، مج6، ص: 15- أبو السعود، إرشاد العقل السليم، مج4، ص: 121.

وقرأ الباقون بالخطاب (تَعْمَلُونَ)، وقرأ مثلهم الأعمش واليزيدي والحسن¹.

حاصل معنى الآية:

ولكنكم لم تنتفعوا بما بين الله لكم من البيئات من قصة القتيل والبقرة؛ إذ بعد كل هذه المعجزات الخارقة اشتدت قلوبكم وغلظت، وأصبحت أشد قساوة من الحجارة، فلم ينفذ إليها الخير ولا ترق ولا تلين ولا تخشع على عكس الحجارة، إذ منها ما يتسع وينفرج حتى تنصب منه المياه صبا، فتصير أنهارا جارية، ومن الحجارة ما يتصدع وينشق فتخرج منه العيون والينابيع ومنها ما يسقط من أعالي الجبال، أو يلين فيهبط من خشيته وتعظيمه، ثم يتوعددهم الله بأنه ليس بغافل عما تعملون من الذنوب والآثام وسيجزىكم به جزاء عادلا إن لم تتوبوا إليه وتنبؤوا².

وجه البلاغة:

حتما أن أصل معنى الآية يثبت بكلا القراءتين فهما بمعنى واحد، وفيهما التفات من الخطاب إلى الغيبة إذا كان الخطاب لبني إسرائيل³؛ وتفصيل ذلك أن القراءة بالياء (يَعْمَلُونَ) بإسناد الفعل إلى ضمير الغائب والمعنى: وما الله بغافل عما يعمل هؤلاء الذين قصصنا عليكم قصصهم أيها المسلمون، ووجه الغيبة مناسبة قوله تعالى: ﴿فَدَبَّحُوا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ (البقرة: 71) وقوله تعالى: ﴿وَهُمْ يَعْمَلُونَ﴾ (البقرة: 146).

وأما القراءة بتاء الخطاب فجريا على نسق ما قبله من قوله تعالى: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ﴾ (البقرة: 74)⁴.

1- انظر: ابن الجزري، النشر، مج2، ص: 217_ ابن مجاهد، السبعة، ص: 160_161_ ابن محسن، الهادي، مج2، ص: 39.

2- انظر: أبو بكر الجزائري، أيسر التفاسير، مج1، ص: 71_ نخبة من العلماء، التفسير الميسر، مج1، ص: 11_ السمرقندي، بحر العلوم، مج1، ص: 65_66.

3- أبو حيان، البحر المحيط، مج1، ص: 431_432_ أبو السعود، إرشاد العقل السليم، مج1، ص: 115_ محسن، الهادي، مج2، ص: 39.

4- انظر: محسن، الهادي، مج2، ص: 39_ ابن زنجلة، حجة القراءات، مج1، ص: 101.

قلت: ولا أدل على ذلك من قول أبي حيان الأندلسي في توجيه قراءات هذه الآية حيث قال: "وقرأ الجمهور (تعملون) بالتاء وهو الجاري على نسق قوله: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبَكُمْ﴾ (البقرة:74)، وقرأ ابن كثير بالياء، فيحتمل أن يكون الخطاب مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ويحتمل أن يكون الخطاب مع بني إسرائيل ويكون ذلك التفاتاً إذا خرج من الخطاب في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبَكُمْ﴾ إلى الغيبة في قوله (يعملون)¹، ثم يجلى رحمه الله تعالى السر البلاغي من هذا الالتفات بقوله: "وحكمة هذا الالتفات أنه أعرض عن مخاطبتهم، وأبرزهم في صورة من لا يقبل عليهم بالخطاب، وجعلهم كالغائبين عنه؛ لأن مخاطبة الشخص ومواجهته بالكلام إقبال من المخاطب عليه، وتأنيس له، فقطع عنهم مواجهته لهم بالخطاب، لكثرة ما صدر عنهم من المخالفات². وقيل: إن الغرض من هذا الالتفات هو التهديد والوعيد والتخويف³.

قلت: يتجلى الإعجاز البلاغي في هذا الالتفات أن الشارع الحكيم أعرض عن مخاطبة أهل الكتاب حيث انتقل بهم من الخطاب إلى الغيبة على وجه الإهمال وعدم الاهتمام لسوء صنيعهم وفي الوقت نفسه يكون تخويفاً وزجراً وتهديداً لهم لما سيلقونه من العذاب وسوء العاقبة في المعاد.

المثال السابع:

❖ ومن أمثلة الالتفات في الخلاف القرآني بين القراءات القرآنية قوله تعالى: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ﴾ (آل عمران:115).

قرأ حفص والدوري أبو عمرو وحزمة والكسائي وخلف بياء الغيبة (يَفْعَلُوا)، (يُكْفَرُوهُ). وقرأ شعبة والدوري أبو عمرو كذلك والباقون بتاء الخطاب (تَفْعَلُوا)، (تَكْفُرُوهُ)⁴.

1- أبو حيان، البحر المحيط، مج1، ص:431،432.

2- المصدر نفسه مج1، ص: 431،432.

3- انظر: الزمخشري، الكشاف، مج1، ص: 156-ابن عادل، اللباب في علوم الكتاب، مج2، ص:191.

4- ابن الجزري، النشر، مج2، ص:242-ابن مجاهد، السبعة، ص:215.

حاصل معنى الآية:

إن الله يطمئن الطائفة المؤمنة بمن فيهم من أهل الكتاب مثل: عبد الله بن سلام من سخرية جهال اليهود بهم، وذلك بأنه لن يضيع أي عمل عملوه من خير قل أم كثر ولن يجدهم ثوابه، بل يشكر لهم ويجازيهم عليه، وأن الله عليم بالمتقين الذين فعلوا الخيرات وابتعدوا عن المحرمات ابتغاء رضوان الله وطلباً لثوابه¹.

وجه البلاغة في الخلاف القرآني:

يتبدى وجه البلاغة في الخلاف القرآني لقوله تعالى: (يَفْعَلُوا)، (يُكْفَرُوهُ) في الالتفات من الغيبة إلى الخطاب²، فتأتي القراءة (تَفْعَلُوا)، (تَكْفُرُوهُ) على سبيل المغايبة إخبار عن الأمة القائمة مؤمني أهل الكتاب الذين وصفتهم الآيات قبل هذه الآية بثماني صفات على سبيل المغايبة كذلك، وبذلك تماشت هذه القراءة مع نسق الآيات قبلها: ﴿مَنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ (آل عمران: 113، 114)³، فذلك كله لفظ غيبة متصل بعبئه ببعض، حيث أخبرنا تعالى أن ما يفعلونه من خير يبقى لهم غير مكفور⁴، وإن كان الفخر الرازي يدخل سائر الخلق تحت هذا الحكم نظراً لعموم الحكم إذ يقول: "وإن كان بحسب اللفظ يرجع إلى كل ما تقدم ذكره من مؤمنين أهل الكتاب؛ فإن سائر الخلق يدخلون فيه نظراً إلى العلة"⁵.

أما قراءة الجمهور وهم الباكون (تَفْعَلُوا)، (تَكْفُرُوهُ) ببناء الخطاب فيهما وذلك على الالتفات من الغيبة في قوله تعالى: ﴿أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ

1- انظر: الرازي، مفاتيح الغيب، مج8، ص:334- القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مج، ص:175_177، - نخبة من العلماء، التفسير الميسر، مج1، ص:64.

2- انظر: السمين الحلبي، الدر المصون، مج3، ص:358- ابن عادل، اللباب مج5، ص:481_ أبو حيان، البحر المحيط، مج3، ص:313- محيسن، الهداية، مج2، ص:117 - ابن عاشور، التحرير والتنوير، مج4، ص:59.

3- انظر: الرازي، مفاتيح الغيب، مج8، ص:334- القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مج4، ص:177.

4- انظر: ابن عادل اللباب مج5، ص:481- السمين الحلبي، الدر المصون، مج3، ص:358- محيسن، الهداية، مج2، ص:117.

5- الرازي، مفاتيح الغيب، مج8، ص:334.

يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴿آل عمران: 113، 114﴾ إلى خطابهم أي أهل الكتاب والغرض البلاغي من هذا الالتفات أنه لما وصفهم بأوصاف جليلة أقبل عليهم تأنيسا لهم واستعطافا عليهم فخطبهم بأن ما تفعلوه من الخير فلا تمتعون ثوابه، ولذلك اقتصر على قوله من خير؛ لأنه موضع عطف عليهم وترحم، ولم يتعرض لذكر الشر ليزيد في التأنيس ومعلوم أن كل ما يفعل من خير أو شر يترتب عليه موعوده، ويؤيد هذا الالتفات وأنه راجع إلى ﴿أُمَّةٌ قَائِمَةٌ﴾ قراءة الياء وهي قراءة ابن عباس وحمزة والكسائي وحفص وعبد الوارث عن أبي عمرو، واختيار أبي عبيد وباقي رواة أبي عمرو خيروا بين التاء والياء ومعلوم في هذه القراءة أن الضمير عائد إلى ﴿أُمَّةٌ قَائِمَةٌ﴾ كما عاد في قوله تعالى: ﴿يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ﴾ وما بعده¹.

قلت: الجدير بالإشارة في هذا المقام أن جمعا من المفسرين ذهبوا إلى أن القراءة على سبيل المخاطبة بالتاء ترجع إلى خطاب أمة النبي صلى الله عليه وسلم لمناسبة الخطاب المتقدم في قوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ (الآية 110)²، ويضيف الإمام فخر الدين الرازي معنى آخر بقوله: "أنها أي القراءة بتاء الخطاب (تفعلوا، تكفروه) ابتداء خطاب لجميع المؤمنين سواء من أهل الكتاب أو من غيرهم، ويكون المعنى بذلك: وما تفعلوا من خير معاشر المؤمنين الذين من جملتكم هؤلاء؛ فلن تكفروه"³، وبذلك تلتقي القراءتان مع اختلافهما بين المغايبية والمخاطبة في تأدية أصل معنى الآية وفي ذلك يقول ابن خلوويه: "والأمر بينهما (أي القراءتين) قريب، فمن وجه الخطاب إلى من بالحضرة دخل معهم الغيب ومن قرأ بالياء دخل المخاطبون معهم، فلما كان كذلك خير أبو عمرو بين الياء والتاء"⁴، ويؤكد ذلك الإمام ابن عاشور بقوله: "وقرأ الجمهور، تفعلوا بالفوقية، فهو وعد للحاضرين،

1- انظر: أبو حيان، البحر المحيط، مج3، ص: 313-انظر: السمين الحلبي، الدر المصون، مج3، ص: 358-ابن عادل، اللباب، مج5، ص: 481

2- انظر: الألوسي، روح المعاني مج2، ص: 250-ابن عطية، المحرر الوجيز، مج1، ص: 494-القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مج4، ص: 177.

3- الرازي، مفاتيح الغيب، مج8، ص: 334.

4- ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، مج1، ص: 113.

الفصل الثالث: تغاير البناء الصرفي في القراءات وأثره في المعاني البلاغية للتركيب

ويعلم منه أن الصالحين السابقين مثلهم، بقريئة الامتتان ، ووقوعه عقب ذكرهم فكأنه قيل وما تفعلوا من خير ويفعلوا¹.

قلت: عند إمعان النظر، فيما ذهب إليه المفسرون وإسقاط ذلك على السياق الوارد في الآية مع والسباق واللاحق، وكذلك بإعمال أصول التفسير وقاعدة (العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب)؛ فإنه يتبدى للباحث أن ما ذكر من الاحتمالات الثلاثة جائز والله أعلم. وتكثر أمثلة الالتفات في الخلاف القرائي بين القراءات القرآنية كثرة يضيق المقام بعرضها والوقوف على لطائفها البلاغية ولعل فيما ذكر من الشواهد في هذا المبحث كفاية.

المبحث الثاني: تغاير البناء الصرفي وبلاغة الحذف والذکر

يستأثر هذا المبحث بدراسة مواضع الخلاف القرائي في بنية الكلمة بين القراءات القرآنية المتواترة وأثر ذلك على اختلاف التركيب الإسنادي في حال بنائه للفاعل وبنائه للمفعول، أو بين حذف المسند إليه وذكره وما ينتج عن ذلك من اختلاف القراءات القرآنية اختلافا لا يؤدي إلى تغيير أصل المعنى التفسيري أو الفقهي للآية وإنما يحصل به اختلاف الدلالات البلاغية وتنوع المعاني الأسلوبية، فقد يحذف المسند إليه (الفاعل) لأغراض بلاغية ذكرها علماء النحو واللغة والبلاغة تتراوح بين الإبهام، والتحقير والإعظام، والجهل به، والعلم به وغير ذلك².

المثال الأول:

❖ ومما يستشهد به في هذا المقام قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ مَّنْ يُصْرَفْ عَنْهُ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمَهُ وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْمُبِينُ﴾ (الأنعام: 15، 16).

وقع الخلاف بين القراء في هذه الآية الكريمة في قوله تعالى: (من يصرف) فقرأ شعبة وحمزة والكسائي وخلف ويعقوب، (مَنْ يُصْرَفُ) بالبناء للفاعل، وقرأ حفص والباقون، (مَنْ يُصْرَفُ) بالبناء للمفعول³.

1- الطاهر ابن عاشور، التحرير والتنوير، مج4، ص: 59.

2- انظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، مج3، ص: 1325.

3- انظر: ابن الجزري، النشر، مج2، ص: 257- ابن مجاهد، السبعة، ص: 254.

مجل معني الآيتين:

قل يا محمد إني أعلم إن عصيت ربي فرجعت إلى آبائي وعبدت غير الله؛ بأنه يعذبني عذابا عظيما يوم القيامة، من شدة عظمة هذا العذاب أنه من يصرفه الله عنه أو يُصْرَفُ عنه فقد رحمه الله وفاز فوزا مبينا، وهو الظفر البين بالنجاة من العذاب العظيم¹.

وجه البلاغة:

الذي يظهر في الاختلاف القرائي لقوله تعالى: (وَمَنْ يُصْرَفْ عَنْهُ) أن كلا القراءتين يثبت بها أصل معنى الآية²، إلا أن طريقة الأداء والأسلوب مختلف من حذف المسند إليه إلى ذكره، فتأتي قراءة (مَنْ يُصْرَفْ) بفتح الياء وكسر الراء على بناء الفعل للمعلوم أو للفاعل المستتر العائد على قوله: (رَبِّي) والتقدير؛ من يصرف هو عنه يومئذ العذاب، والحجة في ذلك مناسبة قوله تعالى: ﴿فَقَدْ رَحِمَهُ﴾ ولم يأت (فقد رَحِمَ) وهو اختيار أبي عبيدة وأبي حاتم وأبي علي الفارسي، واستدلوا بذلك على قراءة عبد الله وأبي (وَمَنْ يُصْرَفِ اللهُ) والمعنى؛ من يدفع الله عنه³.

وأما قراءة (وَمَنْ يُصْرَفْ عَنْهُ) بضم الياء وفتح الراء فعلى بناء الفعل للمفعول أو لما لم يسمى فاعله، وحذف الفاعل المستتر العائد على قوله (رَبِّي) كراهة أن يُضمر شيئين: اسم الله والعذاب؛ لأن التقدير مَنْ يُصْرَفِ اللهُ عنه عذاب يومئذ فقد رحمه، ولذلك رجح ابن جرير الطبري هذه القراءة؛ لأنها أقل إضمارا⁴.

1-انظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مج6، ص:397_398- نخبه من العلماء، التفسير الميسر، مج1، ص:129.

2-انظر: ابن عطية، المحرر الوجيز، مج2، ص:274- أبو حيان، البحر المحيط، مج4، ص:455.

3-انظر: أبو حيان، البحر المحيط، مج4، ص:455_السمين الحلبي، الدر المصون، مج4، ص:563-ابن عادل، اللباب مج8، ص:60-ابن خالويه، الحجة، مج1، ص:136-ابن عطية، المحرر الوجيز، مج2، ص:274-الزمخشري، الكشاف، مج2، ص:10- الرازي، مفاتيح الغيب، مج12، ص:493.

4-انظر: الزمخشري، الكشاف، مج2، ص:10-أبو حيان، البحر المحيط، مج4، ص:455-السمين الحلبي، الدر المصون، مج4، ص:563-القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مج6، ص:397_398، ابن خالويه، الحجة، مج1، ص:136-ابن عادل، اللباب مج8، ص:60-الطبري، جامع البيان، مج11، ص:286.

قلت: والظاهر والله أعلم أن الغرض البلاغي من وراء حذف المسند إليه مع العلم به في هذا المقام هو نقل مشاهد يوم القيامة والتركيز على تصوير أحداثها لا ذكر محدثها، فيكون المقصد الترهيب والتخويف وقد أشارت بنت الشاطي إلى ذلك حيث رأت أن بناء الفعل للمجهول والاستغناء عن ذكر الفاعل فيه تركيز الاهتمام على الحدث بصرف النظر عن محدثه، وبخاصة في موقف البعث والقيامة¹، وقد استلهمت هذا الملمح البلاغي مما قرره عبد القاهر الجرجاني في دلائل الإعجاز²، واهتدى إليه من قبل الإمام ابن جني ونوه عليه في كتابه المحتسب إذ يقول: "إن الفعل إذا بني للمفعول، لم يلزم أن يكون ذلك للجهد بالفاعل بل ليعلم أن الفعل قد وقع به فيكون المعنى هذا لا ذكر الفاعل"³. ثم أخذ يمثل لذلك بقوله ألا ترى إلى قول الله تعالى: ﴿ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا ﴾ (النساء: 28) وقوله: ﴿ خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ سَأَرِيكُمْ آيَاتِي فَلَا تَسْتَعْجِلُونِ ﴾ (الأنبياء: 37) وهذا مع قوله عز وجل: ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعَلْمُ مَا تُوسْوِسُ بِهِ نَفْسُهُ ﴾ (ق: 16). وقال سبحانه: ﴿ خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عِلْقٍ ﴾ (العلق: 2)، فالغرض في نحو هذا المعروف الفاعل إذا بني للمفعول؛ إنما هو الإخبار عن وقوع الفعل به فحسب وليس الغرض فيه ذكر من أوقعه به فاعرف ذلك"⁴.

المثال الثاني:

❖ ومن شواهد الحذف والذكر للفاعل أو المسند إليه في الخلاف القرآني بين القراءات قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ ﴾ (البقرة: 04).

1- عائشة عبد الرحمن بنت الشاطي، الإعجاز البياني للقرآن ومسائل ابن الأزرقي، دار المعارف، القاهرة، ط3، 1984م، ص: 242.

2- انظر: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، مج1، ص: 154.

3- ابن جني، المحتسب في تبين وجوه وشواذ القراءات والإيضاح عنها، تح؛ محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م، مج1، ص: 227.

4- المصدر نفسه، مج1، ص: 227.

وقع الخلاف بين القراء في هذه الآية في قوله تعالى: (أنزل) حيث قرأ الجمهور: ﴿بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنْزَلَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ مبنيا للمفعول.
وقراها النخعي وأبو حيوه ويزيد بن قطيب مبنيا للفاعل: ﴿بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنْزَلَ مِنْ قَبْلِكَ﴾¹.

حاصل معنى الآية:

المراد جميع المؤمنين من أهل الكتاب كعبد الله بن سلام ومن العرب الذين صدقوا بما أنزل إليك أيها الرسول من القرآن والحكمة وما أنزل من قبلك من الكتب المتقدمة كالنوراة والإنجيل².

وجه البلاغة:

لا ريب أن القراءتين تؤديان المعنى نفسه مع الاختلاف في طريقة الأداء وتتنوع في الأسلوب بما يفضي إلى تمخض أغراض بلاغية أخرى، ويجلئ ذلك الإمام الزمخشري حين يذهب إلى أن طرح الفاعل ببناء (أُنزِلَ) للمفعول ينطوي على تعظيم المنزل وأن هذا أدل على كبرياء المنزل وجلالة شأنه من القراءة (أُنزِلَ) مبنيا للفاعل، نقول: الملك أمر بكذا ورسم بكذا وخاصة إذا كان الفعل فعلا لا يقدر عليه إلا الله كقوله تعالى: ﴿وَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾ (هود:44)، قال: كأن طي ذكر الفاعل كالواجب لأمرين؛ أحدهما: أنه إذا تعين الفاعل وعلم أن الفعل مما لا يتولاه إلا هو وحده كان ذكره فضلا ولغوا، والثاني: الإيذان بأنه من غير مشارك ولا مدافع عن الاستئثار به والتفرد بإيجاده، وأيضا مما في ذلك من مصير أن اسمه جدير بأن يسان ويرتفع به عن الابتذال والامتهان، وعن الحسن: لولا أنني مأذون لي في ذكر اسمه لرأبت به عن مسلك الطعام والشراب³.

1- أبو حيان، البحر المحيط، مج1، ص:70- السمين الحلبي، الدر المصون، مج1، ص:100.

2- انظر: الواحدي، الوسيط، مج1، ص:82- السمرقندي، بحر العلوم، مج1، ص:23- نخبة من العلماء، التفسير الميسر، مج1، ص:02.

3- انظر: الزركشي، البرهان، مج3، ص:145- نقلا عن الزمخشري في كشافة القديم.

قلت: يتبدى من ذكر المسند إليه وهو الضمير المستتر في قراءة البناء للفاعل (أنزل) أشياء نذكر منها:

- ✓ تعظيم الفاعل وهو الله القادر القدير المقدر، وأنه المتفرد بالتنزيل على رسله.
- ✓ وحدة المصدر والمنشأ؛ فالرسالات السماوية مصدرها ومبتعثها واحد وهو الله تعالى.
- ✓ إثبات صفة العلو (علو القهر وعلو الذات) لله تعالى حيث النزول يحصل من علو.

المثال الثالث:

❖ ومن الشواهد في هذا المقام قوله تعالى: ﴿لَا يَزَالُ بُنْيَانُهُمُ الَّذِي بَنَوْا رِيبَةً فِي قُلُوبِهِمْ إِلَّا أَنْ تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ (التوبة: 110).

وقع الخلاف القرآني في الآية في قوله تعالى: (تَقَطَّعَ)، حيث قرأ حفص وكذلك ابن عامر وحمزة وجعفر (تَقَطَّعَ).

وقرأ شعبة والباقون (تَقَطَّعَ)¹.

حاصل معنى الآية:

لا يزال بنيان المنافقين الذي بنوه مضارة لمسجد قباء شكا ونفاقا ماكثا في قلوبهم، إلى أن تنقطع قلوبهم بقتلهم أو موتهم أو بندمهم غاية الندم وتوبتهم إلى ربهم، والله عليم بما عليه هؤلاء المنافقون من الشك وما قصدوا في بنائهم، حكيم في تدبير أمور خلقه².

وجه البلاغة:

1- انظر: ابن مجاهد، السبعة، ص: 319- ابن الجزري، النشر، مج2، ص: 81.

2- انظر: نخبة من العلماء، التفسير الميسر، مج1، ص: 204-الألوسي، روح المعاني مج6، ص: 23-الواحيدي، الوسيط، مج2، ص: 525.

الفصل الثالث: تغاير البناء الصرفي في القراءات وأثره في المعاني البلاغية للتركيب

مما لا شك فيه أن القراءتين تؤكدان أصل المعنى، بيد أن لكل قراءة أداءها وأسلوبها، فتأتي قراءة (تَقَطَّعَ) ببناء الفعل الذي أصله (تَتَقَطَّعَ) وحذفت إحدى تائيه لفاعله (قلوبهم)، وتقطع من التَّفَعَّلَ فيكون كناية أو مجازاً عن شدة الأسف¹.
أما قراءة (تُقَطَّعُ) فهي من باب إسناد الفعل إلى المفعول، أو إلى ما لم يسمى فاعله، والسر البلاغي في ذلك -والله أعلم- هو الجهل بالفاعل والإبهام فلا تستطيع تعيينه للمخاطب²، حيث تذهب النفس في تحديد الفاعل المحذوف كل مذهب ويؤيد ذلك ما اتجه إليه الإمامان الزمخشري وفخر الدين الرازي في تفسيرهما أن قلوب المنافقين سوف تجعل قطعاً بفعل فاعل محذوف عن الكلام وهو إما السيف وإما الحزن والبكاء وإما التوبة النصوح التي تقطع معها القلوب ندماً وحسرة³.

المثال الرابع:

❖ ومن شواهد ذكر المسند إليه وحذفه في الخلاف القرآني قوله تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا دُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ...﴾ (الانعام: 119).

وقع الخلاف القرآني بين القراء في قوله تعالى: (فَصَّلَ) و(حَرَّمَ)، حيث قرأ حفص ونافع وأبو جعفر ويعقوب (فَصَّلَ) و(حَرَّمَ) على البناء للفاعل.
وقرأ شعبة وحمزة والكسائي وخلف (فَصَّلَ)، (حَرَّمَ).
وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر (فَصَّلَ)، (حَرَّمَ) على البناء للمفعول⁴.

حاصل معنى الآيات:

1- انظر: الزمخشري، الكشاف، مج2، ص: 313_الألوسي، روح المعاني مج6، ص: 23-الرازي، مفاتيح الغيب، مج16، ص: 149.

2- انظر: الأشموني، شرح ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م، مج1، ص: 414.

3- انظر: الزمخشري، مج2، ص: 313-الرازي، مفاتيح الغيب، مج16، ص: 149.

4- انظر: ابن مجاهد، السبعة 266-ابن الجزري، النشر، مج2، ص: 262.

الخطاب للمسلمين على وجه اللوم والاستنكار لتركهم تناول ما ذكي وذكر اسم الله عليه من بهيمة الأنعام، سواء كانت بحيرة وسائبة ووصيلة وحام وغيرها؛ وذلك بسبب تلبيس المشركين عليهم وإيقاعهم في شبهة أن ما ذبحت أيديهم حلال وما ذبح الله فهو حرام والحال أن الله قد بين جميع ما حرم عليهم في كتابه أو سنة نبيه¹.

وجه البلاغة:

الظاهر من تفسير الآية أن كلا القراءتين تؤيدان أصل المعنى كما صرح بذلك الإمامان ابن عاشور والأزهري في تفسيريهما²، غير أنهما يختلفان في الأسلوب و كيفية الأداء فتأتي قراءة الفتح (فَصَلَّ) و (حَرَّمَ) بالبناء للفاعل على الأصل من التصريح بالفاعل، و التسجيل أن هذا الفعل يصدر عنه و هو الله تعالى ، وهذه القراءة مناسبة للسباق و اللاحق ، فباعتبار السباق فإنها مناسبة لقوله تعالى: ﴿قَدْ فَصَّلْنَا الْآيَاتِ﴾ (الأنعام: 79-98) بالفتح ، و باعتبار اللاحق فإنها توافق قوله تعالى ﴿حَرَّمَ رَبُّكُمْ﴾ (الأنعام: 151) هذا من جهة الاحتجاج³ ، أما من جهة المعنى و ذلك أن الله فصل أي ؛ بين و ميز ما حرمه في قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهْلًا لِعَیْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ [الأنعام: 145]، و اختار هذا التوجيه كل من الرازي و أبو السعود وابن عادل و الزمخشري إلا أنه قد استدرك على هذا الرأي بان سورة الأنعام نزلت جملة واحدة على الصحيح ولا يستقيم أن يكون المتأخر في التلاوة متقدماً في النزول⁴.

وقد يكون المراد أن الله فصل ما حرمه في قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلَ لِعَیْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُنْتَرِيَّةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ إِلَّا مَا

1- انظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مج7، ص73-الزمخشري، الكشاف، مج2، ص:61- ابن عاشور، التحرير والتنوير، مج8، ص35.

2- انظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، مج8، ص:35-الأزهري، معاني القراءات، مج1، ص382.

3- انظر: الرازي، مفاتيح الغيب، مج13، ص:129-أبو حيان، البحر المحيط، مج4 ص:530-أبو علي الفارسي، الحجة للقراءات السبعة، مج3ص391.

4- انظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، مج8، ص34.

الفصل الثالث: تغاير البناء الصرفي في القراءات وأثره في المعاني البلاغية للتركيب

ذَكَّيْنُمْ وَمَا دُبِحَ عَلَى النُّصْبِ وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ ذَلِكُمْ فِسْقٌ ﴿[المائدة:3]﴾، واعترض على هذا التفسير بأن قوله تعالى: (قَدْ فَصَّلَ) يلزم أن يكون ذلك المفصل مقدا على هذا المجل و الحال أن القرآن المدني متأخر عن المكي فلا يصح تقديمه عليه إلا أن يكون (فَصَّلَ) بمعنى (يُفَصِّلُ) فيقدر قوله تعالى: ﴿فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾ ﴿يُفَصِّلَ لَكُمْ مَا يُحَرِّمُ عَلَيْكُمْ﴾ والله أعلم¹.

وتأتي قراءة الضم في الحرفين (فَصَّلَ)، (حُرِّمَ) على حذف المسند إليه وهو الفاعل، والبناء للمفعول، والحجة في ذلك قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالِدَمُّ...﴾ [المائدة:03] وهو تفصيل لما أجمل في قوله تعالى: ﴿مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾. فلما بُني المفصل و هو (حُرِّمَتْ) على ما لم يسمى فاعله تعين بناء المجل على ما لم يسمى فاعله (ما حُرِّمَ) و تبعه في ذلك (فَصَّلَ) بضم الفاء؛ لأن هذا المفصل هو ذلك المحرم المجل بعينه، و معنى هذه القراءة و القراءة بالفتح واحد²، غير أن القراءة بالضم بالبناء للمجهول، حذف فيها المسند إليه لغرض بلاغي و هو أن الفاعل لما كان معلوما لدى المخاطب بالضرورة حذف لإفادة تفرده سبحانه بالتشريع، و أن التحليل و التحريم خاص به وحده دون ما سواه، كما أن فيه إشارة إلى أن السنة النبوية من جملة الوحي تفصل ما أجمل في القرآن من أمر الحلال و الحرام على القول بأن تقدير المسند إليه المحذوف هو النبي صلى الله عليه وسلم³.

المثال الخامس:

1- انظر: أبويحان، البحر المحيط، مج4، ص530-الرازي مفاتيح الغيب مج، ص129-أبو السعود، إرشاد العقل السليم، مج 3، ص: 179.

2- انظر: الرازي، مفاتيح الغيب، مج 3، ص: 130-ابن عاشور، التحرير والتنوير، مج8، ص 35.

3- انظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، مج8، ص: 35-مصطفى عبد السلام أبو شادي، الحذف البلاغي في القرآن الكريم، ص: 55-محروس محمد إبراهيم، البنية الصرفية، ص: 206.

❖ ومن شواهد الحذف والذكر للمسند إليه في الخلاف القرآني بين القراء قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا فَعَلَى الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءٌ غَيْرٌ مَجْدُودٍ﴾ [سورة هود: 108].

تنوعت القراءات في قوله تعالى: (سعدوا)، فقرا حفص وحمزة والكسائي وخلف العاشر بضم السين (سُعِدُوا) على البناء للمفعول.

وقرأ شعبة والباقون بفتح السين (سَعِدُوا) على البناء الفاعل.

وأجمعوا في قوله تعالى: (سَقُوا) على فتح الشين والبناء للفاعل¹.

حاصل معنى الآية:

إن الفريق الذين رزقهم الله السعادة يدخلون الجنة يتمتعون فيها خالدين مادامت السماوات والارض إلا من استثناه الله وشاء تأخيره وهم عصاة الموحدين فإنهم يمكثون في النار برهة من الزمن يتطهرون من ذنوبهم ثم يخرجهم الله منها إلى الجنة بمشيئته ورحمته ويعطون في الجنة عطاء ومتاعا غير مقطوع².

وجه البلاغة:

عند التمعن يتجلى أن أصل المعنى لهذه الآية الكريمة حاصل في كل قراءة على حدى إلا أنه يفرق بينهما في الأسلوب و الأداء، فمع كل قراءة يلتبس غرضا بيانيا و سرا بلاغيا لا يعدم المتأمل أن يأتيه في سياقه، فقراءة الفتح (سَعِدُوا) على البناء للفاعل، الذي هو واو الجماعة، و المعنى به الموحدون المنتقون الذين يسعدون بقاء الله و يدخلون الجنة بفضلهم و رحمته، وأما قراءة الضم (سُعِدُوا) على البناء للمفعول وهي بمعنى (أُسْعِدُوا) أي؛ رزقوا السعادة إذ يقال: سعد وأسعد بمعنى واحد³، فحذف المسند إليه وهو الله تعالى للعلم به فضلا عن أن

1- انظر: ابن الجزري، النشر، مج2، ص290-ابن مجاهد السبعة، ص:339

2- انظر: نخبة من العلماء، التفسير الميسر، مج1، ص233-أبو حيان، البحر المحيط، مج6، ص:211-القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مج9، ص102-103.

3- انظر: الطاهر ابن عاشور، التحرير والتنوير، مج12، ص166-القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مج9، ص102.

الفصل الثالث: تغاير البناء الصرفي في القراءات وأثره في المعاني البلاغية للتركيب

سعادة المؤمنين محض تفضل و تكرم من الله على عباده، فمن سعد فبإسعاد الله له، و قد أشار إلى هذا المعنى الإمام الألويسي بقوله: «وما أطف الإشارة إلى شقوا، و سَعِدُوا على قراءة البناء للفاعل في الأول و البناء للمفعول في الثاني، فمن وجد ذلك فليحمد الله تعالى، و من لم يجد فلا يلومن إلا نفسه»¹.

قلت: فالسر البلاغي في الاختصار على قراءة (شقوا) بإسناد فعل الشقاوة إلى العاصين أو عدم إسناد الإشقاء إلى الله تعالى مع أن الله هو الذي قدر عليهم الشقاء وشاءه كونا بمقتضى عدله وحكمته سبحانه؛ لما في ذلك من كمال التأدب في نسبة أفعال الشر إليه سبحانه، فكأن من شقي كان شقاؤه من نفسه بسبب ما جنته يداه، ومن سَعِد فبإسعاد الله له تكريماً وتفضلاً ورحمة به والله أعلم.

المثال السادس:

❖ ومن شواهد الذكر والحذف للمسند إليه في الخلاف القرآني بين القراء قوله تعالى: ﴿

يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ كَطَيِّ السَّجِلِّ لِكُتُبٍ﴾ [الأنبياء:104].

وقع الخلاف بين القراء في الآية الكريمة في قوله تعالى: (نطوي)، فقرأ أبو جعفر (نَطْوَى) بضم التاء وفتح الواو على أنه فعل مبني للمجهول، و (السماء) بالرفع نائب فاعل وأنت الفعل: لأن (السماء) مؤنثة.

وقرأ باقي العشرة (نَطْوِي) بنون العظمة مفتوحة وكسر الواو على أنه فعل مضارع مبني للمعلوم مسند إلى ضمير العظمة و (السماء) مفعول به².

حاصل معنى الآية:

1- الألويسي، روح المعاني، مج6، ص:340.

2- انظر: ابن الجزري، النشر، مج2، ص324-محيسن، الهادي، مج3، ص60.

يوم القيامة تطوى السماء كطي الصحيفة على ما فيها أي؛ المكتوب فيحتمل الدرج الذي هو ضد النشر لقوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: 67]، ويحتمل الإخفاء والتعمية والمحو؛ لأن الله يمحو ويطمس رسومها ويكدر نجومها، فتطوى كما يطوى الطومار للكتابة، وقيل السجل ملك يطوي كتب أعمال بني آدم إذا رفعت إليه¹.

وجه البلاغة:

لا شك أن قراءة (نطوي السماء) سواء بفتح النون للمعظم نفسه وكسر الواو على البناء للفاعل: (نَطْوِي) أو بضم الياء وفتح الواو (تَطْوِي) على إسناد الفعل لما لم يسمى فاعله يؤدي أصل المعنى التفسيري للآية الكريمة، غير أن طريقة الأداء وأسلوب الخطاب يختلف في القراءتين، حيث تبنى قراءة الفتح على إسناد الفعل (نَطْوِي) إلى الفاعل وهو الضمير (النون) العائد على الله سبحانه وتعالى وفيه مناسبة لقوله تعالى قبل: ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾ [الأنبياء: 101]².

أما قراءة الضم (نَطْوِي) فتبنى على حذف المسند إليه وهو الفاعل، وإسناد الفعل إلى المفعول (السماء) على أنه فعل مضارع مبني لما لم يسمى فاعله و (السماء) بالرفع نائب فاعل³، والغرض البلاغي من حذف الفاعل مع العلم به ومجيء إخباره على الفعل المبني للمفعول للدلالة على الجلال والكبرياء والعظمة، وأن تلك الأمور العظام لا تحدث إلا بفعل فاعل يتصف بالعظمة والقدرة والقهر، وأن فاعلها واحد أحد صمد لا يُشارك في أفعاله.

قلت: وثمة لطيفة بلاغية تتضاف إلى ذلك وهي؛ إظهار انفراده سبحانه وتعالى بالملك والبقاء ويؤيد ذلك حديث أبي هريرة رضي الله عنه المروي عن النبي صلى الله عليه وسلم

1- انظر: القرطبي الجامع لأحكام القرآن، مج11، ص347-أبو السعود، إرشاد العقل السليم، مج6، ص:88-الألوسي، روح المعاني، مج9، ص94-95.

2- انظر محيسن، الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر، مج3، ص:60.

3- انظر المصدر نفسه، مج3، ص60-ابن عاشور، التحرير والتنوير، مج17، ص160.

الفصل الثالث: تغاير البناء الصرفي في القراءات وأثره في المعاني البلاغية للتركيب

وفيه: "يَفْبِضُ اللَّهُ الْأَرْضَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَيَطْوِي السَّمَاءَ بِيَمِينِهِ، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ أَيْنَ مُلُوكُ الْأَرْضِ"¹.

بقي أن نشير إلى أن سياق الآية فيه عرض لأهوال ومشاهد يوم القيامة فناسب أن الفعل بني للمفعول لعدم تعلق الغرض بالفاعل بل لغرض إفادة هذا الفعل والإخبار عن وقوعه وتركيز الاهتمام على الحدث؛ فيكون السر البلاغي في ذلك التخويف والترهيب من هول ما يحدث يومئذ والله أعلم.

المثال السابع:

❖ ومن شواهد ذكر المسند إليه وحذفه في الخلاف القرآني قوله تعالى: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ﴾ [الحج:39].

وقع الخلاف القرآني في الآية الكريمة في قوله تعالى: (أُذِنَ) فقرأ نافع وأبو عمرو وعاصم وأبو جعفر ويعقوب وإدريس بخلف عنه (أُذِنَ) بضم الهمزة على أنه فعل ماض مبني للمجهول.

وقرأ باقي العشرة بفتح الهمزة (أُذِنَ) على أنه فعل ماض مبني للمعلوم².

حاصل معنى الآية:

أباح الله للمسلمين قتال المشركين ومجاهدتهم بعدما كانوا في أول أمرهم ممنوعين من قتال الكفار ومأمورين بالصبر على أذاهم حينما كانوا مستضعفين، فلما هاجر النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة وقويت شوكة الإسلام أذن لهم في القتال بسبب ما وقع عليهم من الظلم والعدوان والمهانة، ووعدهم سبحانه بالنصر وإذلال عدوهم³.

1- البخاري، صحيح البخاري، مج 8، ص108- مسلم، صحيح مسلم، تح؛ فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، مج 4، ص148.

2- انظر ابن: الجزري، النشر، مج 2، ص:326-ابن مجاهد، السبعة: 437-محيسن، الهادي: مج 3 ص68.

3-انظر: نخبة من العلماء، التفسير الميسر مج1، ص: 337، أبوحيان، البحر المحيط، مج7، ص515، ابن عادل، اللباب، مج14، ص: 100-الواحدى، الوسيط، مج3، ص:273.

وجه البلاغة:

لا مرية أن كلا القراءتين تؤديان أصل المعنى إلا أنهما مختلفتان في طريقة أداء المعنى وكذلك التنوع في الأسلوب، فعلى قراءة الفتح (أَذِنَ) على أنه فعل ماض مبني للمعلوم و(الذين) متعلق ب (أَذِنَ) والفاعل ضمير يعود على الله تعالى المتقدم ذكره، وذكر المسند إليه وهو الفاعل (الله) لمناسبة ما تقدم من الآيات ﴿إِنَّ اللَّهَ يُدَافِعُ عَنِ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [الحج:38]. وعلى قراءة ضم الهمزة (أَذِنَ) فعل ماض مبني لما لم يسمى فاعله حذف منه المسند إليه وهو الفاعل الله تعالى لغرض بلاغي وهو: تعيينه والعلم به¹.

قلت: فذكر المسند إليه وهو الفاعل الذي هو الله تعالى يعد فضلا ولغوا في الكلام، ثم فيه الإيذان بأن الإباحة والمنع للجهاد والقتال والتشريع عموما خاص به وحده غير مشارك ولا مدافع عن الاستئثار به، وقد ينتزع من ذلك أن السنة النبوية القولية أو الفعلية أو التقريرية تعد مصدرا ثانيا من مصادر التشريع بعد القرآن؛ لأن كل ذلك وحي صادر عن الله تعالى والله أعلم.

المثال الثامن:

❖ ومن أمثلة الخلاف القرائي في التصريح بالمسند إليه وحذفه قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يُغَلَّ وَمَنْ يُغَلُّ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ثُمَّ نُوفَىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [آل عمران:161].

تنوعت القراءات القرآنية في قوله تعالى: (يُغَلُّ)، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم بفتح الياء وضم الغين (يُغَلُّ).

وقرأ أبو جعفر ونافع وابن عامر وحمزة والكسائي وخلف ويعقوب بضم الياء وفتح الغين (يُغَلُّ)².

1- انظر: محيسن، الهادي في شرح طيبة النشر، مج 3، ص:68-الرازي مفاتيح الغيب، مج23، ص:288.

2- انظر: ابن الجزري، النشر، مج2، ص:243-ابن مجاهد، السبعة، مج 1، ص 218-محيسن، الهادي، مج2، ص124.

حاصل معنى الآية:

ما صح ولا استقام لنبي من الأنبياء أن يخون ويسرق من الغنيمة قبل أن تقسم وفيه نفي الغلول عن الأنبياء، وعلى القراءة بالبناء للمفعول من الإغلال وهو النسبة إلى الغلول ففيه نفي نسبة الأنبياء إلى الغلول، والثالث إنه من غلّ فيكون المعنى ما كان لنبي أن يغله غيره بمعنى؛ أن يخون ويسرق من غنيمته، ففيه النهي عن الخيانة والسرقه من غنيمة النبي¹.

وجه البلاغة:

المسلم به أن القراءتين وإن اختلفتا في التصريح بالفاعل وعدمه مع نسبة الفعل في كل قراءة لفاعل مختلف إلى أن معناهما متقارب ومتكامل غير متعارض، بل تسهم كل قراءة في إكمال صورة المعنى الذي تروم الآية إلى تجليته وإبرازه، ثم إن كل قراءة يستشف منها غرض بياني وتلون بلاغي يخدم أصل المعنى للآية الكريمة.

فتأتي القراءة بفتح الياء وضم الغين (يُعَلِّ) ببناء الفعل المضارع للفاعل الذي هو (النبي) والمعنى أنه لا يمكن ولا يصح منه ذلك؛ لأن الغلول معصية والنبي معصوم منها، فلا يمكن أن يقع في شيء منها، وفي ذلك إشارة إلى أنه لا ينبغي أن يتوهم فيه ذلك ولا يحل أن ينسب إليه شيء من ذلك².

وأما القراءة بضم الياء وفتح الغين (يُعَلِّ) فعل مضارع مبني لما لم يسمى فاعله فيكون نائب الفاعل ضمير مستتر تقديره هو يعود على (النبي)، والفاعل محذوف تقديره (أحد) فيكون (يغل) من الفعل الرباعي (أغلّ) بمعنى: يسرق ويخون أي؛ ينسب إلى الغلول، فيقال: أغلته

1- انظر: الواحدي، الوسيط، مج 1، ص 514-أبوحيان، البحر المحيط، مج 2، ص 412. -محيسن الهادي، مج 2، ص

124-السمين الحلبي، الدر المصون، مج 3، ص 465.

2- انظر: أبو حيان، البحر المحيط، مج 3، ص 462 القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مج 4، ص: 256.

أي؛ نسبته إلى الغلول، ويحتمل أن يكون المعنى؛ ما كان لبني أن يوجد غالاً كقولك: أهدمت فلانا أي؛ وجدته محموداً¹.

وفي قراءة البناء للمفعول ذكر المفسرون معنى آخر تحتمله القراءة وهو أن ليس لأحد أن يغل النبي أي؛ يخونه ويسرقه ويأخذ من المغنم شيئاً قبل أن يقسمه الرسول صلى الله عليه وسلم²، فيكون ذلك من باب الخبر الذي يراد به الانشاء وهو النهي.

قلت: فالقراءتان تمخض عنهما معانٍ ثلاثة؛ فقراءة (يُغَلُّ) على بناء الفعل للفاعل تدفع عن النبي صلى الله عليه وسلم تهمة السرقة والخيانة للمغنم وتتفي عنه الوصف بالغلول بقريته الكون المنفي (ما كان) أي؛ ما كان ليتمكن توهما ولا يصح ولا يستقيم أن يقع من النبي غلول؛ لأن النبوة تتأفي ذلك³، فيكون الغرض من ذلك النفي والتنزيه وتبرئة الذمة.

وأما قراءة البناء للمفعول (يُغَلُّ) فالمعنى فيها والغرض هو النهي والتحريم أي؛ النهي عن أن ينسب إلى نبي من أنبياء الله الاحتيال والخيانة من الغنيمة، كما فيها نهي الناس عن الخيانة والغلول بوجه عام ومع النبي صلى الله عليه وسلم خاصة⁴.

فتكون الآية بذلك اشتملت على خبر ونهيين، وحلت محل ثلاث آيات بلفظ مختصر موجز، وأسلوب بياني وتعبير بلاغي معجز منقطع النظر.

المبحث الثالث: تغاير البناء الصرفي وبلاغة المجاز العقلي

ترد دلالة المجاز العقلي أو ما يصطلح عليه بالإسناد المجازي باعتبارها إحدى الدلالات البلاغية الناجمة عن اختلاف القراءات القرآنية في بنية الكلمة المفردة حيث يفضي هذا

1- انظر: ابن عادل، اللباب، مج 6، ص: 23 - السمين الحلبي، الدر المصون، مج 3، ص 465. - الرازي، مفاتيح الغيب، مج 9، ص 462.

2- انظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مج 4، ص 256 - ابن زنجلة، الحجة، ص 181 - أبو السعود، إرشاد العقل السليم، مج 2، ص 106.

3- انظر: الرازي، مفاتيح الغيب، مج 9، ص 412 - أبو حيان، البحر المحيط، مج 3، ص 412 - الزمخشري، الكشاف، مج 1، ص: 433.

4- انظر: أبو حيان، البحر المحيط، مج 3، ص 412.

الفصل الثالث: تغاير البناء الصرفي في القراءات وأثره في المعاني البلاغية للتركيب

الخلاف القرائي إلى التأثير على ظاهرتي الإسناد والإثبات في التركيب؛ الأمر الذي يفضي إلى تغاير في طريقة الأداء، وتتنوع في أسلوب الخطاب بين الاستعمال الحقيقي للتعبير والاستعمال المجازي، غير أن هذا الاختلاف والتغيير في بنية الكلمة لا ينجم عنه تغاير واختلاف في الدلالة التفسيرية أو الفقهية للآية، وإنما يحصل معه تنوع في الدلالات البلاغية واتساع في المعاني الأسلوبية وتوكيدها.

المثال الأول:

❖ ومن شواهد المجاز العقلي في الإسناد الخلاف القرائي في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا﴾ [النساء:124].

وقع الخلاف القرائي في الآية في قوله تعالى (يدخلون) فقرأ شعبة وابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر: (يَدْخُلُونَ) بضم الياء وفتح الخاء على البناء للمفعول. وقرأ الباقر (يَدْخُلُونَ) بفتح الياء وضم الخاء بالبناء للفاعل بإسناد الدخول لغير ما هو له، وإضافته إلى المؤمنين العاملين بالصالحات¹.

حاصل معنى الآية:

يخبر الله تعالى أنه من يعمل من الأعمال الصالحة من الفرائض وما أمكن من المندوب من الجنسين -الذكر والأنثى- وقد حقق شرط الإيمان بالله وبما أنزل من الحق؛ فأولئك يدخلهم الله الجنة دار النعيم ولا ينقصون من ثواب أعمالهم شيئاً ولو كان مقدار النقرة في ظهر النواة².

1- انظر: ابن الجزري، النشر، مج 2، ص 252 -ابن مجاهد، السبعة: 238-محسن، الهادي، مج 2 ص 160

2- انظر: ابن عطية، المحرر الوجيز، مج 2، ص: 117-أبو حيان، البحر المحيط، مج 4، ص: 76-نخبة من العلماء، التفسير الميسر، مج 1، ص 98.

وجه البلاغة:

لعل من يمعن النظر في توجيه كلا القراءتين للآية الكريمة يجد معناهما متقاربا ويؤكد هذا النظر الامام ابن خالويه عند توجيهه للقراءتين قائلاً: "والأمر بينهما قريب و ذلك أن من أدخله الله الجنة دخل هو"¹ ؛ وبذلك هما لا يختلفان في تأدية أصل المعنى المراد من الشارع الحكيم ولكنهما يتمايزان ويختلفان في طريقه الأداء التعبيري وفي أسلوب الخطاب والغرض البلاغي ، إذ تأتي قراءة (يَدْخُلُونَ) بضم الياء وفتح الخاء ببناء الفعل لما لم يسمى فاعله والغرض البلاغي من ذلك هو تحقق علم المخاطب بالفاعل ضرورة وهو الله تعالى ، والواو نائب فاعل، وقد حسن هذه القراءة الإمام الرازي وابن عادل لإفادتها غرض التفضيم؛ لأنها تدل على مثيب أدخلهم الجنة وهو الله الكريم المنان، وفي ذلك مناسبة لما بعدها في قوله تعالى: ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ﴾²، وكذلك فيها بيان أن عمل الانسان مهما بلغ في الحسن والصلاح فليس ذلك ملزماً لله أن يدخله الجنة ، وأن دخول الجنة محض تكرم وتفضل من الله على عباده بدليل قوله صلى الله عليه وسلم: "لَنْ يُنَجِّيَ أَحَدًا مِنْكُمْ عَمَلُهُ، قَالَ رَجُلٌ وَلَا إِيَّاكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ وَلَا إِيَّايَ إِلَّا أَنْ يَتَّعَمِدَنِي اللَّهُ مِنْهُ بِرَحْمَةٍ وَلَكِنْ سَدُّوا"³، وفي رواية " سَدُّوا وقَارِبُوا، وَأَبْشِرُوا، فَإِنَّهُ لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ أَحَدًا عَمَلُهُ قَالُوا: وَلَا أَنْتَ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: وَلَا أَنَا، إِلَّا أَنْ يَتَّعَمِدَنِي اللَّهُ مِنْهُ بِرَحْمَةٍ...."⁴.

وأما قراءه (يَدْخُلُونَ) بفتح الياء وضم الخاء على البناء للفاعل والواو فاعل وهي على سبيل المجاز العقلي في الإثبات وإسناد الفعل (دخل) إلى ما ليس له، حيث أضيف وأسند إلى المؤمنين⁵ على أن مفعوله (الجنة)، وفي الحقيقة أن الفاعل الذي أسند إليه الفعل هو مفعول الفعل؛ لأن التقدير: أولئك -الذين امنوا وعملوا الصالحات- يدخلهم الله الجنة بفضلهم وإحسانه.

1- ابن خالويه، الحجة للقراء السبعة مج1، ص:127.

2- انظر: الرازي، مفاتيح الغيب مج 11، ص:228-ابن عادل، اللباب، مج7، ص:35.

3- مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، مج4، ص2169.

4- البخاري، صحيح البخاري، مج8، ص98-مسلم، صحيح مسلم، مج4، ص2171.

5- انظر: الرازي، مفاتيح الغيب، مج11، ص:228.

قلت: ومن خلال هذا الإسناد الحكمي المجازي يمكننا أن نغوص على لطائف بلاغية وأسرار بيانية تتمثل في:

1. أن مصير الانسان ابتداء مرهون بكسبه وعمله الذي دأب عليه وذلك في الغالب الأعم عملا بقاعدة الجزاء من جنس العمل؛ فأهل الإيمان استحقوا الجنة وأدخلوها بسبب إيمانهم وعملهم الصالح ولذلك أضاف الدخول إليهم ويؤيد ذلك قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [سورة الزخرف:72].

2. أن من موجبات رحمة الله بعباده إثابة أعمالهم الصالحة، وأنه من قدم عملا صالحا وأسلف صنيعا حسنا فلن يعدم أجرا لقوله تعالى: ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ [الكهف:30] وقوله تعالى: ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ﴾ [الرحمن:60].

المثال الثاني:

❖ ومن الشواهد في ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذَهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْنَهُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ﴾ [سورة النساء:19].

وقع الخلاف بين القراء في الآية الكريمة في قوله تعالى: (مبينة)، فقرا أو بكر شعبه وابن كثير (مُبيِّنَه) على أنها اسم مفعول بفتح الياء. وقرأ الباكون (مُبيِّنَة) بكسر الياء على أنها اسم فاعل¹.

حاصل معنى الآية:

خطاب الله لكل المؤمنين بأنه لا يحل لهم أن يضيفوا على أزواجهم ويلحقوا الضرر بهن أو يحبسوهن والحال أنهم كارهون لهن، أو بغرض إكراههن على مفارقتهن حتى يتنازل

1-انظر: ابن الجزري، النشر، مج 2، ص248-249-ابن مجاهد، السبعة، ص: 230-محيسن الهادي، مج،2ص:147

ويفتدين أنفسهم ببعض ما أوتين من المهر، إلا أن يرتكبن أمرا فاحشا ظاهرا عليه من الله برهان كالزنى أو النشوز وشكاسة الخلق¹.

وجه البلاغة في الخلاف القرائي:

المقطوع به أن أصل معنى الآية متحقق بكلا القراءتين (مُبَيَّنِهِ) و(مُبَيَّنَةِ) على حدى، غير أن كيفية الأداء التعبيري ونسق الخطاب متغايران ومختلفان بين القراءتين، حيث تنبني قراءة الفتح (مُبَيَّنِهِ) على إسناد اسم المفعول مُبَيَّنِهِ لما هو له (الفاحشة)، فيكون المعنى: أن الفاحشة التي يشرع أن تكون سببا لإكراه المرأة على الخلع بأن تقدي نفسها بمهرها وأن تكون هذه الفاحشة ثابتة مظهرة يُبَيِّنُ فحشها بالحجة من قبل مدعيها وهم الأزواج؛ بأن يشهدوا عليها أربعة فتصير مبينة حكا ذلك الرازي².

أما قراءة الكسر ، فتنبني على إسناد اسم الفاعل (مُبَيَّنَةِ) إلى ما ليس له وهو (الفاحشة) على طريقه المجاز العقلي الذي علاقته المفعولية ، فالفاعل الحقيقي هو الله أو مدعي الفاحشة وهم الأزواج، أما (الفاحشة) فهو فاعل مجازي ملابس للفاعل الحقيقي في علاقة المفعولية، فيكون المعنى: أن الفاحشة الموجبة شرعا لطلب الخلع لا بد أن تكون ظاهرة واضحة في جنس الفواحش، أي؛ أنها تُبَيِّنُ بنفسها لمن تبلغه أنها فاحشة عظيمة³ ولا تحتاج إلى دليل أو حجة ، وقيل في توجيه مُبَيَّنَةِ: اسم فاعل من الفعل (بَيَّن) فيحتمل أن يكون الفعل لازما فيصبح (بَيَّن) و(تَبَيَّن) بمعنى واحد، وعليه يكون معنى قوله تعالى: (مُبَيَّنَةِ) أي؛ بيينة

1-انظر: نخبة من العلماء، التفسير الميسر، مج1، ص:80-ابن عاشور، التحرير والتنوير، مج4، ص285،286-أبو حيان البحر المحيط مج3، ص: 568،569- القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مج5، ص95،96-الواحدي، البسيط، مج6، 397-399.

2- انظر: أبو حيان، البحر المحيط، مج 3، ص:569-السمين الحلبي، الدر المصون، مج 3، ص:631-الرازي، مفاتيح الغيب، مج10، ص:12.

3- انظر؛ الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، مج4، ص: 286.

الفصل الثالث: تغاير البناء الصرفي في القراءات وأثره في المعاني البلاغية للتركيب

في نفسها ظاهرة واضحة، ويجوز أن يكون الفعل متعدياً إلى المفعول، فيكون المعنى؛ مبيّنة صدق حجة مدعيها¹.

وذكر الرازي في تفسيره للقراءة بالكسر (مُبيّنة) توجيهها آخر مفاده؛ أن إسناد الوصف (مُبيّنة) للفاحشة مجاز عقلي علاقته السببية، ووجهه أن الفاحشة إذا تبينت وظهرت صارت أسباباً للبيان وإذا صارت أسباباً للبيان جاز إسناد البيان إليها كما أن الأصنام لما كانت أسباباً للضلال حسن إسناد الاضلال إليها كقوله تعالى: ﴿رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ﴾ [سورة إبراهيم:36]².

قلت: يتبين من خلال ما ذكر أن علاقات الإسناد المجازي متداخله في توجيه القراءة الواحدة، ولا ضير في ذلك مادام يجمعهما غرض بلاغي مشترك وهو تقليب المعنى على وجوه المحتملة، وتوسيع دائرة الدلالة في ضوء سنن العربية وطرائقها في التعبير مع الإيجاز والاختصار في العبارة.

المثال الثالث:

❖ ومن شواهد المجاز العقلي في الإسناد الخلف القرآني في قوله تعالى: ﴿مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُّبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾ [النور:35].

وقع الخلف القرآني في الآية الكريمة في قوله تعالى: (يوقد)، فقرأ شعبة في روايته عن عاصم وحمزة والكسائي وخلف (توقد) بقاء فوقيه مضمومة ويرفع الدال وتخفيف القاف ببناء الفعل للمفعول.

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر ويعقوب: (توقد) بقاء مفتوحة وواو مفتوحة مع تشديد القاف ونصب الدال على (تفعل) ببناء الفعل للفاعل.

1- انظر: الأزهرى، معاني القراءات، مج1، ص: 298 -أبو شامة، إبراز المعاني، ص415 -السمين الحلبي، الدر المصون، مج3، ص631.

2- نظر: الرازي، مفاتيح الغيب، مج10، ص:12.

وقرأ باقي العشرة (يُوقَدُ) بياء تحتية مضمومة وواو ساكنة مدية بعدها مع تخفيف القاف ورفع الدال ببناء الفعل للمفعول¹.

حاصل معنى الآية:

مثل نورالله الذي يهدي إليه وهو الإيمان والقرآن في قلب المؤمن كمشكاة وهي الكوة في الحائط غير نافذة فيها مصباح، حيث تجمع الكوة نور المصباح فلا يتفرق، وذلك المصباح في زجاجة كأنها لصفائها كوكب مضيء كالدرى (الزهرة، أو المريخ، أو المشتري) يوقد من زيت شجره مباركة وهي الزيتون².

وجه البلاغة:

لا جرم أن من ينظر إلى القراءات الثلاثة، وينظر إلى توجيه المفسرين لها كالواحدى وأبي حيان والرازي وغيرهم؛ يجد أنها تؤدي أصل المعنى التفسيري للآية، سوى أنها تختلف في كيفية أداء هذا المعنى وكذلك في أسلوب التعبير، بالإضافة إلى تنوع القيم البلاغية في كل قراءة على انفراد، فتأتي قراءه (تَوَقَّدُ) بفتح الأربعة المتواليات مع تشديد القاف على وزن (تَفَعَّلَ) وهو فعل ماض مبني للمعلوم فاعله ضمير مستتر تقديره (هي) يعود على الزجاجاة وهذه القراءة هي البيئية؛ لأن المصباح هو الذي يتوقد، و(الإيقاد) :وضع الوقود وهو ما يزداد في النار المشتعلة ليقوى لهيبها، والمراد به وهنا ما نمد به المصباح من الزيت ليشتمل ويضيء³، والغرض البلاغي من القراءة بصيغة المضي إفادة أن وقوده ثبت وتحقق، وأما القراءة الثانية (يُوقَدُ) بياء تحتية مضمومة وواو ساكنة مدية بعدها مع تخفيف القاف ورفع الدال :وهو فعل مضارع مبني للمجهول من الفعل الرباعي (أوقد)، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره هو يعود على المصباح، وهذه القراءة كأولى في المعنى غير أن الغرض من حذف

1- انظر: ابن الجزري، النشر، مج2، ص:232-ابن مجاهد، السبعة: 456 محيسن، الهادي، مج3ص:88.

2- انظر: الزمخشري، الكشاف، مج3، ص 241، -أبو حيان، البحر المحيط، مج8، ص 43-45-الألوسي، روح المعاني: مج9، ص 359-360.

3-انظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، مج18، ص:239-الواحدى، التفسير البسيط، مج 16، ص: 272.

الفاعل للاستغناء عنه فيقدر المعنى؛ أوقد المصباح مُوقِدًا، فينشأ عن ذلك ضرب من الإيجاز والاختصار وهو أحد تجليات الاعجاز البياني في القرآن الكريم، وأما القراءة الثالثة (تَوَقَّدُ) وهي بناء فوقية مضمومة وواو ساكنة مدية بعدها مع تخفيف القاف ورفع الدال؛ وهو فعل مضارع مبني للمجهول من (أوقد) الرباعي ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره هي يعود على (الزجاجة)، وإسناد فعل التوقد إلى الزجاجة مجاز عقلي علاقته الظرفية المكانية؛ إذ لما كان الاتقاد في الزجاجة والحال أنه يكون للنار، جاز أن يوصف به لارتفاع اللبس وعلم المخاطب بالمراد وذلك صنيع العرب في كلامهم، فكثير ما تسند الأفعال إلى ما لا فعل له في الحقيقة إذا كان الفعل يقع فيه، فيقولون مثلاً: ليل نائم؛ لأن النوم وقع فيه¹، فيصبح المعنى كأن الزجاجة تلتهب وتشتعل لتتير.

وثمة قراءة رابعة (تَوَقَّدُ) بفتح التاء مع تشديد القاف وضم الدال وهي: قراءة مجاهد والحسن والسلمي وابن محيصن وجماعة، ورواية المفضل عن عاصم، وهذا على أنه فعل مضارع حذف منه إحدى التاءين وأصله (تتوقد) على أنه صفة أو حال من مشكاة أو من زجاجة بمعنى؛ تتير، وإسناد الفعل توقد إلى ما ذكر مجاز عقلي² أيضاً علاقته المكانية باعتبار أن التوقد لما حصل ووقع في المشكاة أو الزجاجة ثم إنهما لما كانتا سببا في جمع نور المصباح وتقويته نسب الإيقاد لهما تجوز؛ فكأنهما هما المصباح الذي يلتهب لينير والله أعلم.

المثال الرابع:

❖ ومن أمثله المجاز الحكمي في الإسناد، الخلاف القرآني في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ كَبْرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ الَّذِينَ آمَنُوا كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾ [غافر: 35].

1- انظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، مج 1، ص 500-501.

2- انظر أبو حيان، البحر المحيط، مج 8، ص: 45-ابن عاشور، التحرير والتنوير، مج 18، ص: 239.

تنوعت القراءات القرآنية في قوله تعالى (قلب) حيث قرأها أبو عمر وابن عامر بخلفه بالتونين (قَلْبٍ) ووافقهما اليزيدي وابن محيصة وابن ذكوان في بعض الروايات.

وقرأها الباقر بالإضافة (قَلْبٍ)¹.

حاصل معنى الآية:

الذين يخاصمون في آيات الله وحججه لدفعها ودحضها بغير برهان وحجة مقبولة واضحة، عظم شناعة ذلك الخصام والجدال عند الله وعند الذين آمنوا، كما ختم الله على قلوب هؤلاء المخاصمين وحجب عنهم الهدى، يختم على قلب كل مستكبر عن توحيد الله وطاعته، جبار بكثرة ظلمه، حتى لا يعقل الرشاد ويقبل الحق².

وجه البلاغة:

لا غرو أن أصل المعنى وهو ختم الله على قلوب المستكبرين والجبارين حاصل ومؤدى بكلا القراءتين إلا أن القراءتين متغايرتان في طريقه الأداء مختلفتان في أسلوب الخطاب وكذلك في تنوع الدلالات البلاغية، حيث تتأسس قراءة الإضافة (قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ) بإضافة القلب إلى المتكبر؛ لأن التكبير فعل الفاعل بقلبه، والقلب جارحة من جوارح المتكبر، فإذا كان التكبير حاصل من الجارحة فإن الفعل إلى فاعله مضاف، وهو نظير قول العرب بطشت يد فلان، ورأت عينه كذا، وفهم قلبه، فتضيف الأفعال إلى الجوارح وإن كان في الحقيقة لأصحابها³.

أما قراءة التونين (قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ) فتأسس على إسناد ما في معنى الفعل وهو الوصف (متكبر، جبار) إلى غير ما هو له وهو الجارحة (القلب) على سبيل المجاز العقلي في الإسناد علاقته السببية؛ لأنه سبب التكبر والتجبر وهو مركزهما ومنبعهما، فالقلب مدير الجسد وإذا تكبر القلب تكبر صاحب القلب، ويؤكد هذا المعنى قوله صلى الله عليه وسلم في

1- انظر: ابن مجاهد، السبعة، ص 570-ابن الجزري، النشر، مج2، ص:365-محيسن، الهادي، مج3، ص:199

2- انظر: أبو حيان، البحر المحيط، مج9، ص:258-القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مج5، ص:313-نخبة من

العلماء، التفسير الميسر، مج1، ص:471-ابن عاشور، التحرير والتنوير، مج24، ص:142-143

3- انظر: الطبري، جامع البيان، مج21، ص:385.

الفصل الثالث: تغاير البناء الصرفي في القراءات وأثره في المعاني البلاغية للتركيب

الحديث: " ألا وإن في الجسدِ مُضْعَةً، إذا صَلَحَتْ، صَلَحَ الجَسَدُ كُلُّهُ، وإذا فَسَدَتْ، فَسَدَ الجَسَدُ كُلُّهُ، ألا وهي القَلْبُ "1.

أما عن القيمة البلاغية التي يفيدها إسناد الفعل أو ما في معناه إلى جارحته هو المبالغة والتوكيد، ولا أدل على ذلك من قول الزمخشري في توجيهه لقوله تعالى: ﴿فَإِنَّهُ آتِمٌ قَلْبُهُ﴾ [البقرة:283]: "فإن قلت هلا اقتصر على قوله: ﴿فَإِنَّهُ آتِمٌ قَلْبُهُ﴾، وما فائدة ذكر القلب والجملة هي الآثمة لا القلب وحده؟ قلت: كتمان الشهادة هو أن يضمها ولا يتكلم بها، فلما كان إثما مقترفا بالقلب أسند إليه؛ لأن إسناد الفعل إلى الجارحة التي يعمل بها أبلغ، ألا تراك تقول إذا أردت التوكيد: هذا مما أبصرته عيني، ومما سمعته أذني ومما عرفه قلبي...².

وثمة وجه آخر في تأويل القراءة بالتثوين مع قطع الإضافة وهو أن يكون على حذف المضاف والتقدير "على كل ذي قلب متكبر" تجعل الصفة (متكبر وجبار) لصاحب القلب³، وجزم السمين الحلبي بضرورة الحذف والدافع إلى ذلك توافق القراءتين بحيث يصير الموصوف في كلا القراءتين واحدا وهو صاحب القلب، وعند عدم الحذف يختلف الموصوف فيكون في إحداهما القلب، وفي الأخرى صاحبه⁴.

قلت: لا ضير في اختلاف الموصوف في القراءتين ما دام أصل المعنى واحدا، ثم إن في ذلك تنوع في الأسلوب وتقليب للمعنى على أوجهه بالإضافة إلى اللطائف البلاغية التي يشيها المجاز العقلي؛ من مبالغة وتوكيد وإيجار وما إلى ذلك من معان.

المثال الخامس:

1- البخاري، صحيح البخاري، مج1، ص:20-مسلم، صحيح مسلم، مج3، ص:219.

2- الزمخشري، الكشاف، مج4، ص:167.

3- انظر: الرازي، مفاتيح الغيب، مج27، ص:513_ السمين الحلبي، الدر المصون، مج9، ص:481-محسين، الهادي،

مج3، ص199

4- انظر: السمين الحلبي، الدر المصون، مج3، ص:199.

❖ ومن أمثله المجاز العقلي في الإسناد الخلاف القرائي في قوله تعالى: ﴿وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنشآتُ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ﴾ [سورة الرحمن: 24].

وقع الخلاف القرائي في الآية الكريمة بين القراء في قوله تعالى (المنشآت) حيث قرأ حمزة وشعبة يختلف عنه (الْمُنشآتُ) بكسر الشين على أنها اسم فاعل. وقرأ الباقون (الْمُنشآتُ) بفتح الشين، على أنها اسم مفعول¹.

حاصل معنى الآية:

وله سبحانه وتعالى ملك تسخير السفن الجواري الضخمة التي تجري في البحر بما ينفع الناس المرفوعة السواري والأشرعة كالجبال².

وجه البلاغة:

المسلم به أن كلتا القراءتين يتحقق بهما أصل معنى الآية وهو: أن الله يملك التصرف في الفلك والسفن الجواري ويمتن على عباده بتسخير السير بها بما يتوافق و مصالحهم، غير أن القراءتين تختلفان في كيفية أداء المعنى المذكور، وتتغايران في أسلوب الخطاب وتعدد المعاني البلاغية؛ حيث ترد القراءة بالفتح (الْمُنشآتُ) على أنها اسم مفعول من (أنشأ) فهي (مُنشأة) ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره (هي) ، والفاعل المحذوف هو الله تعالى أو الناس بمعنى؛ أنشأها وأوجدها الله أو الناس بإلهام من الله ، أو أنهم رفعوا شُرْعَهَا، أو كانوا سببا في جريها وسيرها³.

1- انظر: محيسن الهادي، مج3، ص: 259- ابن الجزري، النشر، مج، ص381- ابن مجاهد، السبعة، ص619-620

2- انظر: الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، مج27، ص251- القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مج 17، ص164 - نخبة من العلماء، التفسير الميسر، ص532

3- انظر: محيسن، الهادي، مج3، ص259- السمين الحلبي، الدر المصون، مج10، ص: 167-الألوسي: روح المعاني مج14، ص107- ابن عاشور، التحرير والتنوير، مج27، ص251-252- أبو حفص النسفي، التيسير في التفسير، ماهر أديب حبوش وآخرون، دار اللباب للدراسات وتحقيق التراث، إسطنبول تركيا، ط1، 2019، مج14، ص194.

أما القراءة بالكسر (المُنشآتُ) على أنه اسم فاعل من (أنشأت) فهي (منشئة) والفاعل ضمير مستتر تقديره (هي) يعود على (الجوار) أي؛ السفن، وحينئذ يكون الفعل منسوبا ومسندا إلى (الجوار) على سبيل المجاز العقلي الذي علاقته المفعولية بغرض الاتساع ونظير ذلك قول العرب: مات زيد ، ومرض عمر مما يضاف الفعل إليه إذا وجد فيه وهو لغيره، وحذف المفعول للعلم به وهو: السير أو الموج أو الشُرْعُ أي؛ القلاع ، فيكون المعنى: أنها تنشئ الموج بجريها ، أو تنشئ السير إقبالا وإدبارا ، أو أنها ترفع شرعها أي؛ قلاعها وسواربها، ونسبة السير إليها اتساع ؛لأن السير يكون حقيقة من هبوب الريح أو رفع الأشرعة¹، وكذلك في نسبة الرفع إليها مجاز ، فالرفع يكون حقيقة من الملاحين بإلهام من الله .

قلت: والسر البلاغي المتأتي من هذا المجاز الحكمي: أن السير أو الموج لما كان حاصلًا من جريان السفن أو واقعا فيها كما هو الشأن في رفع الأشرعة أسند الفعل إليها وكأنها هي الفاعل لشدة تأثرها بالفعل لزوال اللبس واتضح المعنى، بالإضافة إلى الاختصار والإيجاز في العبارة واللفظ.

المثال السادس:

❖ ومن أمثلة المجاز العقلي في الإسناد، الخلاف القرآني في قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا أَحْصَيْنَ فَإِنَّ أُنثِينَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفٌ مَّا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ﴾ [النساء:25].
وقع الخلاف بين القراءة في الآية الكريمة في قوله تعالى: (أحصن)، حيث قرأ شعبة وخلف والأخوان حمزة والكسائي بالفتح (أُحْصَنَ) على البناء للفاعل.
وقرأ الباقر بالضم على البناء للمجهول (أُحْصِنَ)².

حاصل معنى الآية:

1- انظر: الفارسي، الحجة للقراءات السبعة، مج6، ص248-النسفي، التيسير في التفسير، مج14، ص194-السمين الحلبي، الدر المصون، مج28، ص:167-القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مج17، ص164-الالوسي، روح المعاني، مج14، ص07.

2- انظر: ابن الجزري، النشر، مج2، ص249، ابن مجاهد، السبعة، 231.

أن الله أباح للمؤمنين الذين قصرت بهم المؤونة والنفقة لتزوج المسلمات العفيفات الحرائر في حال أنهم خشوا على أنفسهم الوقوع في الفاحشة والمحرم؛ فلا حرج في نكاح الإيماء المؤمنات بشرط استئذان مواليهن وإمهانهن، وإذا حصل من هؤلاء الإيماء -بعد إحصانهن أي؛ زواجهن- زنى فعقوبتهن وحدهن نصف ما على الحرائر الأباكار من الحد وهو خمسون جلد¹.

وجه البلاغة:

لا ريب أن من يقف على قول ابن عباس وسعيد بن جبيرة والحسن وقتادة وأبي الدرداء وعمر بن الخطاب رضي الله عنهم أجمعين ومن نحا نحوهم ممن ذهب إلى أن تفسير الإحصان في الآيتين بمعنى النكاح²؛ يلقي القراءتين يشتركان في أصل المعنى وهو أن الإيماء إذا نكحن ووقع منهن فاحشة الزنى يقام عليهن نصف حد الحرائر الأباكار غير أنهما -أعني الآيتين- يتباينان في كيفية أداء هذا المعنى، و يتغايران في أسلوب الخطاب، وفي تلون المعاني البلاغية، فتجد قراءة الضم (أحصن) على بناء الفعل للمفعول، ونائب الفاعل نون النسوة العائد على الإيماء، والفاعل محذوف للعلم به وحيث دل عليه السياق والسباق في الآية وتقدير الكلام: "فإذا أحصنهن أزواجهن"³.

أما القراءة بالفتح (أحصن) على البناء للفاعل، وإسناد الفعل (أحصن) إلى الإيماء وهو ما ليس له في الحقيقة مجاز عقلي في الإسناد علاقته المفعولية إذ الفاعل الحقيقي هو الأزواج، فأضيف إلى الإيماء المتروجات على سبيل الاتساع، والإحصان في الاصل هو المنع⁴، وإن كان الإحصان في القرآن يراد به أحد أربعة معان: التزوج، والعفة، والحرية،

1- انظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مج5، ص143-144-الرازي، مفاتيح الغيب، مج10، ص:52.

2- انظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مج5، ص143-أبو حيان، البحر المحيط، مج3، ص250-السمرقندي، روح المعاني، مج1، ص295.

3- ابن زنجلة، حجة القراءات، مج1، ص198-ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، مج1، ص122.

4- انظر: ابن منظور، لسان العرب، مج13، ص120.

والإسلام¹. فالغرض البلاغي من إسناد الإحصان إلى الإيماء المتزوجات؛ لأنهن يحصن أنفسهن بـ عفافهن أو يُحصنن فروجهن بالحفظ، أو يُحصنن أزواجهن² بمعنى يَعْفَنَهُمْ، فيكون بذلك المفعول لـ(أُحْصِنَنَّ) محذوف مقدرا بـ: أنفسهن أو فروجهن أو أزواجهن.

قلت: ويستشف من المجاز العقلي في هذا المقام مدى تأثير المفعول بفعل الفاعل حتى يتحول من شدة تأثيره إلى فعل مؤثر في غيره، وهو بذلك يفيد المبالغة في الإحصان؛ فكأن الإحصان تجاوز الأزواج إلى الإيماء المتزوجات أنفسهن فصرن محصنات لأنفسهن بالعفاف، ولفروجهن بالحفظ من الوقوع في الفاحشة، ولأزواجهن بإعفائهم عن الوقوع في الحرام، فضلا عما يفيد هذا المجاز من إيجاز في العبارة واختصار في اللفظ.

المبحث الرابع: تغيير البناء الصرفي بين الإخبار والإنشاء وأثره في المعاني البلاغية

للتكريب وأسلوب الخطاب

يتم التعرض في هذا المبحث إلى تغيير طرائق التعبير للآية الواحدة من خلال رصد مظاهر الخلاف القرآني بين أسلوب الإخبار وأساليب الإنشاء المختلفة محاولا بذلك الكشف عن الأغراض البلاغية والمعاني الثواني التي تنشأ من خلال هذا التغيير، و يحسن بنا في هذا المقام الوقوف قليلا عند مفهومي الخبر والإنشاء قبل الغوص على المعاني البلاغية والأغراض الناتجة عن هذا التغيير، فالخبر عند البلاغيين هو: ما كان له نسبة في الخارج تصدقه أو لا تصدقه، أو هو ما احتمل الصدق أو الكذب لذاته، وله أضرب ثلاثة سبق الحديث عنها في مباحث سابقة³، أما الإنشاء فهو: ما لا يشترط أن يكون له نسبة في الخارج تصدقه أو لا تصدقه وهو بدوره ضربان؛ الأول: الإنشاء الطلبي وهو: ما يستدعي مطلوبا غير حاصل وقت الطلب فيشمل التمني والاستفهام والأمر والنهي والنداء، والضرب الثاني:

1- انظر: السمين الحلبي، الدر المصون، ج3، ص647.

2- انظر: ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، مج1، ص122-السمين الحلبي، الدر المصون، ج3، ص646.

3- انظر؛ هذه الرسالة، ص:153-154.

الفصل الثالث: تغاير البناء الصرفي في القراءات وأثره في المعاني البلاغية للتركيب

الإنشاء غير الطلبي وهو: ما لا يستدعي مطلوباً ويشمل التعجب والرجاء والقسم وصيغ المدح والذم، ب (نعم) و (بئس) وما جرى مجراهما، وكذلك صيغ العقود⁴.

المثال الأول:

❖ ومن أمثلة ذلك الخلاف القرائي في الآية الكريمة نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾ (البقرة 119).

وقع الخلاف بين القراء في قوله تعالى: (ولا تسأل)، حيث قرأ نافع ويعقوب و (لا تسأل) بالجزم على النهي بفتح التاء وسكون اللام.

وقرأ باقي العشرة (ولا تسأل) بضم التاء وضم اللام على البناء للمفعول⁵.

حاصل معنى الآية:

إنا أرسلناك أيها الرسول بالدين الحق المؤيد بالحجج والمعجزات، لتبلغه للناس وتبشر به المؤمنين بما أعد الله لهم من خيري الدنيا والآخرة، وتخوف المعاندين الكافرين بما أعد الله لهم من العذاب، ولست بعد ذلك مسؤولاً عن كفر من كفر، كما أنه صلى الله عليه وسلم نُهي أن يسأل على أحوال الكفار (اليهود والنصارى ومشركي العرب)؛ فإن مصيرهم إلى النار وبئس المصير⁶.

وجه البلاغة:

4-انظر؛ عبد المتعال الصعيدي، بغية الايضاح لتلخيص المفتاح، مج1، ص:35، مج2، ص:249-السيوطي، الاتقان، مج3، ص:257-أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة، ص55،69.

5-انظر؛ ابن مجاهد، السبعة، ص: 169-ابن الجزري، النشر، مج2، ص221.

6-انظر: نخبة من العلماء، التفسيرالمسير، مج1، ص18-السمين الحلبي، الدر المصون، مج2، ص92،93-السمرقندي، بحر العلوم، مج1، ص89.

أن كلا القراءتين يؤدي أصل معنى الآية وهو عدم مساءلة النبي صلى الله عليه وسلم عن أحوال الكفرة المعاندين المعرضين عن دين الحق من اليهود والنصارى ومشركي العرب.

أما القراءة و(وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ) بضم الفوقية ورفع اللام وهي قراءة الجمهور على النبي ، فهي قراءة خبرية باعتبار أن لا نافية أي؛ لا يسألك الله عن أصحاب الجحيم وهو تقرير لمضمون " إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ " ، والسؤال كناية عن المؤاخذة واللوم، أي لست مؤاخذا ببقاء الكافرين على كفرهم بعد أن بلغت الدعوة ؛لأن ذلك ليس إليك، إن عليك إلا البلاغ نظير قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ (القصص؛ 56) ، والغرض البلاغي في ذلك تسلية النبي صلى الله عليه وسلم وتخفيف عنه ما كان يجده من عنادهم، وفي ذلك دليل على أنه لا يسأل أحد عن دين غيره ولا تزر وزارة وزر أخرى¹.

وأما القراءة و(وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ) يفتح الفوقية وسكون اللام فهي إنشائية على أن (لا) حرف نهي جازم للفعل المضارع، وهو من باب عطف الإنشاء على الخبر والغرض من النهي عن السؤال ههنا مستعمل للاهتمام ولتعظيم أمر المسؤول عنه نحو قول عائشة رضي الله عنها: " أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي أربعاً فلا تسأل عن حسنهن وطولهن"، أو هو كناية عن فظاعة أقوال المشركين والكافرين؛ لأنها أحوال لا يحيط بها الوصف ولا يبلغ إلى كنهها العقل².

قلت: والقراءتان يتحقق بهما المعنى وهو عدم السؤال عن أحوال المشركين والكافرين في حال تلبسهم بالكفر والعناد في الدنيا ، وعن ما يلاقونه من شديد العذاب وسوء العقاب ، غير أن القراءة الخبرية أفادت تقرير الدعوة إلى الحق والتبليغ عن الله بعض النظر عن قبوله أم لا ، وفيه إشارة لطيفة إلى أن النبي صلى الله عليه وسلم مكلف بهداية البيان والتبليغ، أما هداية

1- انظر؛ الألويسي، روح المعاني، مج1، ص369-محسين، الهادي، مج2، ص52-الطاهرين عاشور، التحرير والتنوير، مج1، ص592، السمين الحلبي، الدر المصون، مج2، ص92، البخاري، صحيح البخاري، مج14، ص191.

2- انظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، مج1، ص592-السمين الحلبي، الدر المصون، مج2، ص92-السمرقندي، بجر العلوم، مج1، ص85، الألويسي، روح المعاني، مج1، ص369.

الفصل الثالث: تغاير البناء الصرفي في القراءات وأثره في المعاني البلاغية للتركيب

التوفيق فهي محض تكرم من الله وحده، كما أفادت هذه القراءة تسليية النبي وتأنيسه من الوحشة ومن عناد الكفرة ومناواتهم لما جاء به من الهدى ودين الحق، أما القراءة الإنشائية التي صيغتها النهي الصريح فغرضها البلاغي هو؛ التهويل والفضاعة لما يحل بالكفرة والمشركين من شدة العقوبة.

المثال الثاني:

❖ ومن الأمثلة التي ترد شواهد على هذا الباب الخلاف القرآني في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلِّينَ وَعَهِدْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنَّ طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾ (البقرة: 125).

اختلفت القراءات في هذه الآية الكريمة فقرأ نافع وابن عامر بفتح الخاء (وَاتَّخِذُوا) وقرأ باقي العشرة بكسر الخاء (وَاتَّخِذُوا)¹.

حاصل معنى الآية:

واذكر -يا محمد- حين جعلنا الكعبة مرجعا للناس و معادا لهم يتردد الناس عليه ثم يرجعون إلى أهلهم مرات عديدة ، ومجمعا لهم في الحج والعمرة والطواف والصلاة، وأما لهم من كل عدو ومن الجذام، فاتخذوا من المقام الإبراهيمي (وهو الحجر الذي وقف عليه إبراهيم عند بنائه للكعبة) مكانا للصلاة فيه بعد الطواف، أو يكون المعنى؛ الأمر باتخاذ مصلى على وجه التطوع من غير الحج أو على سبيل الإلزام ؛ لأنه من واجبات الحج، وأوحينا إلى إبراهيم وإسماعيل وأمرناهم بأن يطهرا المسجد الحرام من الأوثان، ومن جميع النجاسات؛ لأجل الطائفيين والعاكفين المقيمين وأهل الصلاة².

وجه البلاغة:

1- انظر: ابن مجاهد، السبعة، ص175-ابن الجزري، النشر، مج2، ص222-محيسن، الهادي، مج2، ص55.
2- انظر؛ نخبة من العلماء، التفسير الميسر، مج1، ص19- محيسن، الهادي، مج2، ص55- السمرقندي، بحر العلوم، مج1، ص52.

المتأمل في تفسير القراءتين يدرك أن أصل المعنى للآية يثبت بكليهما غير أنه يحصل الاختلاف فيما بينهما في كيفية الأداء وتتنوع أسلوب الخطاب القرآني، ضف إلى ذلك التلون في الأغراض البلاغية التي تنشأ من جراء الخلاف القرائي بين القراءة الخبرية والقراءة الإنشائية الطلبية على النحو الآتي؛

فأما القراءة (اتَّخَذُوا) بفتح الخاء فهي على جهة الخبر عن اتخذه من متبعي إبراهيم عليه السلام، وهو معطوف على " جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ "، فيكون هذا الاتخاذ من آثار ذلك الجعل والمعنى؛ ألهمنا الناس وأمرناهم على لسان إبراهيم أن يتخذوا من مقام إبراهيم موضعا للصلاة فامتثلوه واتخذوه بدلالة الاقتضاء.

وأما القراءة (واتَّخَذُوا) بكسر الخاء على جهة الإنشاء الطلبي، الذي صيغته الأمر والمأمور بذلك قيل: نبي الله إبراهيم عليه السالم وذريته، وقيل: نبينا محمد عليه الصلاة وأزكى التسليم وأتمه وقيل: غير ذلك، والأمر بالصلاة عند المقام مصروفا للندب¹؛ فيكون الغرض البلاغي من الأمر هو الندب والاستحباب والتوجيه والإرشاد لما فيه صلاح المكلفين في الدنيا والآخرة.

قلت: يمكن القول بأن القراءتين يؤدي بهما المعنى وهو مشروعية الصلاة والدعاء عند المقام الإبراهيمي سواء:

✓ بالأمر الصريح الوارد في القراءة الإنشائية (واتَّخَذُوا) على سبيل الطلب غير الإلزامي في غير الحج وإن كان يعد عند فريق من الفقهاء من واجبات الحج التي يلزم بها الحاج وإن تعذر فعلها أمكن إجبارها بهدي ولا يبطل بدونها الحج.

1- انظر: الرازي، مفاتيح الغيب، مج4، ص43-القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مج2، ص 111-أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، مج1، ص 609- ابن عاشور التحرير والتنوير، مج1، ص 710-711-السمرقندي، بحر العلوم، مج1، ص 92-السمين الحلبي، الدر المصون، مج2، ص 105-محيسن، الهادي في شرح طيبة النشر، مج2، ص 55-الأزهري، معاني القراءات، مج1، ص 171.

✓ أو بالفعل الماضي الوارد في القراءة الخبرية (اتَّخَذُوا) على سبيل الخبر الذي يراد به الطلب والإنشاء أو بدلالة الاقتضاء على تقدير محذوف كأنه قال: جعلنا ذلك فاتخذوا، وثمة نكتة لطيفة في هذا الموضع وهي: أن اتخاذ مقام إبراهيم صلى الله عليه وسلم من عهد إبراهيم عليه السلام والمراد بالصلاة عنده الدعاء والتعبد لله¹ فهو بذلك يعد شرع من قبلنا وعلى ذلك جاء بصيغة الخبر، وعلى قاعدة شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يدل دليل على نسخه²؛ فيصير الحكم الوارد بصيغة الخبر مطالب به المكلف شرعاً على جهة الأمر، ضف إلى ذلك أن الإسلام أقر ذلك حيث لما كان عام حجة الوداع دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم المسجد الحرام ومعه عمر بن الخطاب ثم سنت الصلاة عند المقام في طواف القدوم³.

المثال الثالث:

❖ ومن الأمثلة الواردة في هذا الباب الخلاف القرآني في قوله تعالى: ﴿وَلِيَحْكُمَ أَهْلُ الْإِنجِيلِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [المائدة: 47]. تنوعت القراءات في قوله تعالى: (وَلِيَحْكُمْ)، فقرأ حمزة وحده (وَلِيَحْكُمْ) بكسر اللام وفتح الميم.

وقرأ باقي العشرة "(وَلِيَحْكُمْ) ساكنة اللام والميم⁴.

حاصل معنى الآية:

وليحكم أهل الإنجيل وهم النصارى الذين أرسل إليهم عيسى عليه السلام بما أنزل الله فيه، أو أن الله تعالى أتى عيسى عليه السلام الإنجيل؛ كي يحكم النصارى بما أنزل الله فيه، ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم العاصون له، الخارجون عن أمره، الفاسقون الكافرون¹.

1- انظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، مج1، ص 711.

2- من الأدلة المعتمدة في تقرير الأحكام الشرعية عند جمهور الأصوليين انظر: عبد الكريم زيدان، الوجيز في أصول الفقه، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط7، 2001م ص 263-266-الشوكانى، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، تح، أحمد عزو عنابة، دار الكتاب العربي دمشق، ط1، 1999، مج2، ص 177-180.

3- البخاري، صحيح البخاري، مج2، ص 167 -مسلم، صحيح مسلم، مج2، ص 901.

4- انظر؛ ابن مجاهد، السبعة ص 244 -ابن الجزري، النشر، مج2، ص 254.

وجه البلاغة:

لا شك أن كلا القراءتين بالكسر وبالسكون يثبت بهما أصل المعنى وهو لزوم النصارى العمل بالإنجيل، بقي أنهما يتباينان في طريقة الأداء وكذلك في أسلوب الخطاب القرآني، فأما القراءة (وَلْيَحْكَمْ) بكسر اللام وفتح الميم تعليل وهو أسلوب خبري، على أن اللام للتعليل متعلقة بقوله "وآتيناه" والمعنى وآتيناه الإنجيل لِيَحْكَمْ أَهْلُهُ بما أنزل الله فيه.

وأما القراءة بسكون اللام والميم وهو قراءة الجمهور "وَلْيَحْكَمْ" صيغة أمر ناشئة عن اقتران الفعل المضارع بلام الأمر فتكون بذلك أسلوباً إنشائياً طلبياً، ويكون هذا الأمر على سبيل الحكاية فيكون المعنى؛ وقلنا لهم أحكموا حين إتيائه عيسى أمرناهم بالحكم بما فيه، أو يكون المعنى؛ وليقرأه أهل الكتاب على الوجه الذي أنزل من غير تبديل ولا تحريف².

واختار بعضهم القراءة بالجزم معتلين بموافقة الجمهور لهذه القراءة؛ ولأن الوعيد والتهديد يدل على أنه إلزام من الله تعالى لأهل الإنجيل³.

قلت: والصواب والله أعلم أنه لا مزية لقراءة على الأخرى والأصل أنهما قراءتان صحيحتان ثابتتان عن النبي صلى الله عليه وسلم، وكلام الله يحمل بعضه على بعض، ضف إلى ذلك أن ثمة حجة عقلية تؤيد ما قيل وهي: أن الله تعالى ما أوحى إلى نبيء من أنبيائه بكتاب إلا وأمر باتباع ما فيه والعمل بأحكامه والإنجيل من جملة الكتب التي أنزلها الله على رسله فلزم العمل بها، وينتصر لهذا القول الإمام النحاس حين يقول: "والصواب عندي أنهما

1- انظر: نخبة من العلماء، التفسير الميسر، مج1، ص 116 - السمرقندي بحر العلوم، مج1، ص 395.
2- انظر: أبويان، البحر المحيط، مج4، ص 280 - أبو شامة إبراز المعاني، ص 450 - أبو علي الفارسي، الحجة، مج3، ص 228 - السمين الحلبي، الدر المصون، مج4، ص 285 - محسن الهادي مج2، ص 172 - ابن عاشور، التحرير والتنوير، مج6، ص 219-220 - القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مج6، ص 209 - الرازي مفاتيح الغيب، مج12، ص 370 - الأزهرى، معاني القراءات، مج1، ص 332 - النحاس، إعراب القرآن، مج1، ص 270.
3- القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مج6، ص 209.

الفصل الثالث: تغاير البناء الصرفي في القراءات وأثره في المعاني البلاغية للتركيب

قراءتان حسنتان؛ لأن الله عز وجل لم ينزل كتابا إلا ليعمل بما فيه وأمر الله بالعمل بما فيه فصحتا جميعا¹.

المثال الرابع:

❖ ومن الشواهد الواردة في هذا المقام الخلاف القرآني في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: 29]

حصل تنوع في القراءات في قوله تعالى: (وَاللَّهُ رَبَّنَا) فقرا حمزة والكسائي وخلف (وَاللَّهُ رَبَّنَا) بالنصب.

وقرأ باقي العشرة (وَاللَّهُ رَبَّنَا) بالخفض².

حاصل معنى الآية:

إن المشركين لم تكن إجابتهم حين فتنوا يوم القيامة واختبروا بالسؤال عن شركائهم الذين اتخذوهم أربابا من دون الله في الدنيا إلا أن تبرأوا منهم، وأقسموا بالله واصفين إياه بأنه ربهم، أو منادين إياه على وجه الدعاء أنهم لم يكونوا مشركين مع الله غيره لعلمهم ينجون من عقابه³.

وجه البلاغة:

لا ريب أن كلا القراءتين يتقاربان في المعنى، ويشتركان في رسم المعنى العام للآية وهو؛ إظهار حال الاستعانة والخضوع رجاء قبول الاعتذار من الوقوع في الشرك والنجاة من عقاب الله، غير أن التغاير الصرفي لبنية الكلمة من الخبر إلى الإنشاء ينشأ عنه تنوع في الأسلوب وتلون الخطاب القرآني كما ينجم عنه إثراء في المعاني البلاغية والأغراض الأدبية للخبر والإنشاء على النحو الآتي؛

1- النحاس، إعراب القرآن الكريم، مج1، ص 270.

2- ابن مجاهد، السبعة، ص: 255 - ابن الجزري، النشر مج2، ص: 257.

3- انظر: نخبة من العلماء، التفسير المسير، مج1، ص 130-القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مج6، ص 403 - ابن عاشور، التحرير والتنوير، مج7، ص 177.

الفصل الثالث: تغاير البناء الصرفي في القراءات وأثره في المعاني البلاغية للتركيب

أما القراءة بالنصب (وَاللَّهُ رَبَّنَا) قراءة إنشائية على أن (رَبَّنَا) منادى منصوب للإضافة، وقد فصل هذا المنادى بين القسم والمقسم عليه، والتقدير : والله يا رَبَّنَا ما كنا مشركين، وهذا النداء على سبيل الدعاء الذي فيه معنى الخضوع والتضرع حين لا ينفع ذلك حيث قالوا: " وَاللَّهُ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ " جواب لسؤال الله لهم "أَيَّنْ شُرَكَائُكُمْ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ" [الأنعام: 22]، فقد حلفوا على الكذب جريانا على ما اعتادوا عليه في الدنيا؛ وذلك أنهم إذا رأوا إخراج من في النار من أهل الإيمان ضجوا ؛ فيوقفون ويقال لهم: أين شركاءكم فينكرون طماعية منهم أن يفعل بهم ما فعل بأهل الإيمان¹، فكان استعمالهم لأسلوب النداء المشفوع بالقسم لغرض إظهار الضراعة والاستجابة لأجل قبول المعذرة لشدة هول الموقف ، كما أجاز بعض المفسرين النصب على المدح والثناء أو على إظهار أعني².

وأما القراءة بالجر (وَاللَّهُ رَبَّنَا) قراءة خبرية؛ على أن (رَبَّنَا) نعت أو بدل أو عطف بيان من لفظ الجلالة المقسم به (والله)، وذكرهم الرب بالإضافة إلى ضميرهم مبالغة في الاتصال من الشرك أي؛ لا رب لنا غيره³، والغرض البلاغي الناتج عن ذلك هو إظهار الافتقار والضعف وقلة الحيلة من خلال المبالغة في إثبات ربوبية الله لهم لشدة الموقف وهو معنى يتقف بل يؤكد قراءة النداء في إظهار حال الخضوع والاستكانة والضراعة لقبول الاعتذار.

وعلى صعيد آخر ثبت قراءة ثالثة بالرفع (والله رَبَّنَا) وهي قراءة عكرمة وسلام بن مسكين على أن الواو حالية ولفظ الجلالة (الله) مبتدأ و (ربنا) خبر وهذا على تقديم وتأخير والتقدير: قالوا ما كنا مشركين والله ربنا⁴ والمعنى؛ ما كنا لنشرك مع الله إله آخر والحال أن الله ربنا، ومن هنا تأتي هذه القراءة مساوقة للقراءة بالجر مع اتحاد المعنى والغرض البلاغي.

1- انظر: أبو حيان الاندلسي، البحر المحيط، مج4، ص466، الأزهري، معاني القراءات، مج1، ص347-348 السمين الحلبي، الدر المصون، مج4، ص574،575- ابن عطية، المحرر الوجيز، مج2، ص55-56-أبو السعود، إرشاد العقل السليم، مج3، ص120.

2- انظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مج6، ص403-الأزهري، معاني القراءات، مج1، ص347-348.

3- انظر؛ الطاهر ابن عاشور، التحرر والتنوير، مج7، ص177.

4- انظر؛ أبو حيان الاندلسي، البحر المحيط، مج4، ص466.

قلت: ويظهر من خلال المزوجة بين القراءة بالخبر والقراءة بالنداء أن الخبر يضيف على المعنى المبالغة والتأكيد والإقرار، والنداء فيه معنى التضرع والافتقار والاستكانة.

المثال الخامس:

❖ ومن الأمثلة التي يستشهد بها في هذا الباب الخلاف القرآني في قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ السَّحَرَةُ فِرْعَوْنَ قَالُوا إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِن كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ قَالَ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ لَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾ (الأعراف: 112-114).

وقع الخلاف القرآني بين أصحاب القراءات المتواترة والصحيحة في قوله تعالى: (إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا)؛ فقد قرأ ابن كثير ونافع وأبو جعفر وحفص: (إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا) بهمزة واحدة على الخبر.

وقرأ الباقرن (أَنَّ لَنَا لَأَجْرًا) بهمزتين على الاستفهام مع التحقيق والتسهيل وإدخال ألف بينهما وعدمه على حسب أصولهم¹.

حاصل معنى الآية:

فيه إخبار عما تشارط عليه فرعون والسحرة الذين تم جلبهم وجمعهم لمبارزة ومعارضة موسى-عليه السلام- فإن غلبوا وانتصروا على موسى؛ ليثيبنهم وليجزينهم عطاء جزيلًا، كما وعدهم أن يجعلهم من جلسائه المقربين².

وجه البلاغة:

الذي يجزم به أن كلا القراءتين تؤكدان أصل معنى الآية وهو إيجاب الحصول على الأجر الوفير بأساليب مختلفة وصور متنوعة الخطاب، فأما قراءة (إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا) بهمزة واحدة فهي على سبيل الخبر والغرض البلاغي في ذلك إيجاب وإثبات الأجر العظيم والثواب الجزيل واشترطه وكونه لا بد منه؛ ولذلك أكدوه بمؤكدين (إن واللام)، ويحتمل أن تكون القراءة على جهة الاستفهام الذي حذف منه الأداة على عادة العرب كقوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ

1- ابن مجاهد، السبعة، ص 289- ابن الجزري، النشر، مج 1، ص 372- محيسن، الهادي، مج 1، ص 192.

2- انظر؛ الصابوني، مختصر تفسير ابن كثير، مج 2، ص 41.

تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴿[الشعراء:12] أي أوتلك؟ ويعضد ذلك قراءة الباقيين بإثبات همزة الاستفهام¹.

وأما قراءة (أَنَّ لَنَا لِأَجْرًا) على سبيل الاستفهام المجازي الذي غرضه التقرير فقد استفهموا فرعون عن منتهى الجعل وأعظم ما سيجزيهم به في حال تغلبهم على موسى لا مجرد الأجر بل المعنى؛ أجزا عظيما بدليل ورود كلمة الأجر منكرة والتكثير يفيد التعظيم كقول العرب: إن له لإبلا وإن له لغنما يريدون؛ الكثرة².

قلت: وثمة نكتة بلاغية لطيفة دل عليها الاستفهام والسياق مع القرائن وهي أن السحرة خاطبوا فرعون بالاستفهام الذي على سبيل الإيجاب للأجر حيث علموا عجز فرعون وحاجته إليهم فاستطالوا عليه وترفعوا؛ مما جعلهم يستفهمون عن أعظم الأجر وأسمى المطالب بدليل أنه أجابهم بقوله: ﴿قَالَ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ لَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾ [الأعراف:114]؛ فوعدهم ومناهم بالثواب مع التقريب والتعظيم حيث أن المثاب لا يهنا ويغتنب إلا إذا نال مع الثواب الكرامة والرفعة، وكذلك الشأن مع قراءة الخبر فإن مجيء التعبير بصورة الخبر فهو مشعر ثقة السحرة في الغلبة، وكذلك في نيل الأجر العظيم حتى كأنهم حكموا وقرروا الأجر لأنفسهم على سبيل التوكيد³.

وقد ينتزع من هذا أنه أصابهم الغرور وظنوا أنهم غالبون وقاهرون بدليل حكاية القرآن عنهم قولهم: ﴿يَا مُوسَى إِمَّا أَنْ تُلْقِيَ وَإِمَّا أَنْ نَكُونَ نَحْنُ الْمُلْقِينَ﴾ (الأعراف: 115).
وبذلك نخلص إلى أن قراءة الخبر تلتقي مع قراءة الاستفهام فتقويها وتعززها لإثبات دلالة الإقرار والتوكيد والقطع والإلزام.

1- انظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مج7، ص258-الأزهري، معاني القراءات، مج1، ص417-أبو السعود، إرشاد العقل السليم، مج3، ص259-أبو حيان، البحر المحيط، مج5، ص132-ابن عاشور، التحرير والتنوير، مج9، ص45-46.

2- انظر؛ الشوكاني، فتح القدير، مج2، ص264-أبو السعود، إرشاد العقل السليم، مج3، ص259-أبو حيان، البحر المحيط، مج182، ص5.

3- انظر؛ الزمخشري، الكشاف، مج2، ص139-القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مج7، ص258.

المثال السادس:

❖ ومن الأمثلة التي تشهد للمزاوجة بين الخير والإنشاء الخلاف القرآني الوارد في قوله تعالى: ﴿فَقَالُوا رَبَّنَا بَعْدَ بَيْنِ أَسْفَارِنَا وَظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ فَجَعَلْنَهُمْ أَحَادِيثَ وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ﴾ (سبأ: 19).

حصل الخلاف القرآني بين القراء في قوله تعالى: (رَبَّنَا بَعْدُ) حيث قرأ نافع وعاصم وحمزة والكسائي (رَبَّنَا بَاعِدُ) بكسر العين وسكون الدال.

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو (رَبَّنَا بَعْدُ) مشددة العين محذوفة الألف.

وقرأ يعقوب (رَبَّنَا بَاعَدَ) برفع الباء وفتح العين والدال¹.

حاصل معنى الآية:

إنه بسبب طغيانهم سئموا الراحة والأمن وملوا رغد العيش، فدعوا ربهم أن يجعل قراهم متباعدة والطريق من اليمن والشام صحاري مقفرة، ليبعد السفر بينها، وليتطاولوا على الضعفاء بركوب الرواحل وحمل الزاد والماء في جمع حاشد ليتفاخروا بمظاهرتهم على الفقراء، فأهلكهم الله وجعلهم عبرا وأحاديث لمن يأتي بعدهم وفرقهم شذر منذر وخربت بلادهم، فكان ماحل بسبأ عبرة وعظة لكل صبار على المكاره والشدائد شكور لنعم الله².

وجه البلاغة:

بإمعان النظر في القراءتين نلمح أن بينهما علاقة متقاربة مع تنوع أسلوبيهما، فعلى القول بأن قراءة الخبر التي صورتها الشكوى الدالة على الافتخار والبطر والاستعلاء؛ فإنها تتكاثف مع قراءة الأمر في إبراز هذا المعنى، بحيث تكون المزاوجة بين أسلوب الخبر وأسلوب الإنشاء الذي صيغته الأمر قامت مقام آية كاملة في الإفصاح عن مضمونها، فتأتي قراءتا (رَبَّنَا بَاعِدُ) و(رَبَّنَا بَعْدُ) بكسر العين وتشديدها على جهة الإنشاء بصيغته الأمر الذي

1- ابن مجاهد، السبعة، ص529- ابن الجزري، النشر، مج2، ص262، 263- محيسن، الهادي، مج3، ص157-158.
2- انظر: أبو السعود، إرشاد العقل السليم، مج7، ص127- نخبة من العلماء التفسير المسير، مج1، ص430- محيسن، الهادي، مج3، ص158.

غرضه الدعاء، (وربُّنا) منصوب على الإضافة باعتبار أنه مفعول به؛ لأن معناه ناديت ودعوت ربنا، وباعدٍ وبعُدٍ واحد في المعنى، كما تقول: قارب وقرب، وقد حكى سبويه أن (فاعِلٍ وفعلٍ) يجيئان لمعنى كقولهم: ضاعف وضعف¹، فيكون المعنى للقراءتين؛ أنهم كرهوا ما كانوا فيه من سعة العيش والخصيب وسئموا من الراحة والأمن وكثرة النعم ويصدق عليهم قول الرحمن ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾ (القصص: 58)، والبطر كراهة الشيء من غير أن يستحق أن يكره يؤكد هذا المعنى أبو السعود بقوله: "بطروا النعمة وسئموا أطيّب العيش وملوا العافية فطلبوا الكد والتعب كما طلب بنو إسرائيل الثوم والبصل مكان المن والسلوى، وقالوا لو كان جنى جناننا أبعد لكان أجدر أن نشتهيّه، وسألوا أن يجعل الله تعالى بينهم وبين الشام مفاوز وقفارا ليركبوا فيها الرواحل ويتزودوا الأزواد ويتناولوا فيها على الفقراء"².

قلت: وعلى ذلك فإن قراءتي الأمر تدلان على معنى البطر والتفاخر وجحود النعمة.

وأما قراءة (رَبُّنَا بَاعَدَ) بالضم مع فتح العين فهي على سبيل الخبر، و(رَبُّنَا) مبتدأ مرفوع و(باعد) فعل ماضٍ والجملة الفعلية في محل خبر للمبتدأ، والقراءة الخبرية أدت معنى الشكوى وإظهار الضجر والحزن والملل والتذمر، ولا أدل على ذلك من تفسير ابن عباس للآية فقال رضي الله عنه: "شكوا أن ربهم باعد بين أسفارهم"³ ودلالة القراءة الخبرية على غرض الشكوى من جانبين:

الجانب الأول: أن منشأ هذه الشكوى وسببها هو البطر وجحود النعمة وذلك بأنهم استبعدوا القريب ولم يرق ذلك لهم بحيث أرادوها متصلة بالدور وفي هذا تعسف وتسحب على

1- انظر: النحاس، إعراب القرآن الكريم، مج3، ص234-سبويه الكتاب، مج4، ص68-70-ابن خالويه، الحجة، 214-أبو حيان، البحر المحيط، مج8، ص528-القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مج14، ص298-291-الأزهري، معاني القراءات، مج2، ص254.

2- أبو السعود، إرشاد العقل السليم، مج7، ص127.

3- انظر: النحاس، إعراب القرآن، مج3، ص234-ابن عاشور، التحرير والتنوير، مج22، ص177-178-القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مج14، ص291.

أقدار الله وإرادته وقلة شكر على نعمته ومقابلة الشكر بالتشكي والاستضرار، يؤكد هذا المعنى الإمام الشوكاني إذ يقول: " طلبوا أقرب من ذلك القرب الذي كان بينهم وبين الشام بالقرى المتواصلة بطرا وأشرا ونفرا بالسمعة"¹، ويرد على ذلك الزمخشري قوله: "لفرط تتعمهم وترفهم كأنهم متساجون على ربهم ويتحازنون عليه"².

والجانب الثاني: أن مصدر هذه الشكوى من مغبة بطرهم وكفرهم للنعم، ومن جراء ما أصابهم وحل بهم من بعد بين أسفارهم وتشتت وتفرق لما بينهم في البلاد حينما دعوا الله ذلك في قراءتي الأمر فقالوا: " رَبَّنَا بَعْدَ بَيْنِ أَسْفَارِنَا " فلما حل بهم ما ذكر قالوا: " رَبَّنَا بَاعَدَ بَيْنَ أَسْفَارِنَا " أي استجاب دعاءنا وأعطانا سؤالنا ، وعلى هذا الوجه تأتي قراءة الخبر نتيجة لقراءتي الأمر فتصور لنا المواقف التي جرى عليها الحدث ويجمل لنا الإمام النحاس الوجهين بقوله: "بطروا النعمة وأخبر الله جل وعز، أنه عاقبهم على ذلك، إلا أنه يجوز أن يكونوا قالوا: هذا بعدما باعد الله - جل وعز - بين أسفارهم، أو يكونوا لبطرهم استبعدوا القريب"³.

وبهذا تكون المزوجة قد وظفت كل قراءة بكل وجوها لتتكامل مع القراءة الأخرى في بناء جميع جوانب السياق⁴ وهذا التعليل يقوي العمل بالقراءات جميعا دون تجويد إحداها على الأخرى والحال أن المعنى حاصل من غير تناقض ولا تضارب ثم إنها قراءات متواترة صحيحة لا غبار عليها.

قلت: وثمة لطيفة بلاغية يمكن انتزاعها من خلال ما تم بسطه من أقوال المفسرين في تأويل هذه الآية وهي أن هذه المزوجة بين الأسلوبين الخبري والإنشائي كشفت لنا عن ترسخ صفة البطر والأشر وكفران النعمة في قوم سبأ من خلال قراءتي الأمر (بَاعِدْ) و(بَعْدْ)، وكذلك

1- الشوكاني، فتح القدير، مج4، ص 369-370.

2- الزمخشري، الكشاف، مج3، ص 577-578.

3- النحاس، معاني القرآن، مج5، ص411-412-ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، مج1، ص33.

4- أحمد محمد عبد الله بن سلمان، المزوجة بين الخبر والإنشاء في النظم القرآني، رسالة ماجستير، جامعة أم درمان، الإسلامية، السودان، سنة 2006م، ص118.

الفصل الثالث: تباين البناء الصرفي في القراءات وأثره في المعاني البلاغية للتركيب

بعدما تبدل أحوالهم وعاقبهم الله بصنعهم من خلال قراءة الخبر (بَاعَدَ) وهم يتشاجون ويتحازنون على ربهم.

المثال السابع:

❖ ومن الشواهد المسوقة للاستدلال على هذا الباب الخلاف القرائي بين القراء في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ آزَرَ أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا آلِهَةً إِنِّي أَرَاكَ وَقَوْمَكَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ (الأنعام: 74).

تنوعت القراءات القرآنية في قوله تعالى: (آزَرَ) فقرأ يعقوب (لِأَبِيهِ آزَرَ) بضم الراء على النداء.

وقرأ الباقر (لِأَبِيهِ آزَرَ) فتحها على البدلية أو النعت¹.

حاصل معنى الآية:

وأذكر أيها الرسول محاجة إبراهيم -عليه الصلاة والسلام- لأبيه المسمى أو الموصوف أو الملقب على وجه الذم أو المدح "آزر" مستفهما عليه على سبيل الإنكار والتوبيخ عبادته للأصنام من دون الله، مغظا له القول بأنه وقومه في جهل وسفاهة وبُعْدٍ عن طريق الحق وسبيل الهداية².

وجه البلاغة:

إن كلا القراءتين تتحدان في أصل معنى الآية وهو؛ أن المخاطب من قبل إبراهيم عليه السلام هو أبوه الموصوف أو المسمى (آزر) غير أنهما مختلفان في كيفية الأداء، وتتباينان في نوع الأسلوب فتارة يرد الخطاب بالأسلوب الخبري وتارة بالأسلوب الإنشائي بصيغة النداء مع تباين الأغراض البلاغية لكل من الأسلوبين مما يؤدي إلى إثراء المعنى وتنوع في الدلالة

1- انظر: الأزهرى، معاني القراءات، مج1، ص363-ابن الجزري النشر، مج2، ص195-محيسن، الهادي، مج2، ص197-198.

2- انظر: نخبة من العلماء التفسير الميسر، مج1، ص137-ابن عاشور، التحرير والتنوير، مج7، ص310-311.

الفصل الثالث: تغاير البناء الصرفي في القراءات وأثره في المعاني البلاغية للتركيب

؛وبذلك يتحقق الإعجاز ويحصل الإيجاز، بحيث تأتي القراءة بالفتح (أَزَرَ) على سبيل الخبر ويكون لفظ (أَزَرَ) بدلا من (أبيه)، أو عطف بيان مجرورا بالفتحة نيابة عن الكسرة لوقوعه ممنوعا من الصرف لعله العلمية والعجمة، فهو اسم لأبيه أي؛ إبراهيم عليه السلام على وزن فاعل، وقيل: هو لقب على جهة الذم أو هو صفة بمعنى؛ المعوج أو المخطئ، أو بمعنى الشيخ الهرم بالفارسية، وقيل: هو اسم لصنم كان يعبده أبوه فنبز به لما كان عاكفا على عبادته وقيل: غير ذلك¹.

قلت: وأقرب هذه الأقوال إلى الصواب والله أعلم أن لفظ (أزر) اسم لأبي إبراهيم عليه الصلاة والسلام والعمدة في ذلك صريح القرآن بقريئة (لأبيه) الدالة على معناه الوضعي في اللغة ثم جاء من الأحاديث الصحيحة ما يعضد هذا الرأي ويقويه²، من ذلك ما ثبت في صحيح البخاري من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "يلقى إبراهيم أباه أزر يقوم القيامة، وعلى وجه أزر قفرة وغبرة... الحديث"³ فإذ تقرر هذا تعين إعرابه بدلا أو عطف بيان وهكذا تكون القراءة الخبرية أفادت غرض الإيضاح وزيادة البيان بحيث يعد الموضع الوحيد الذي زيد فيه هذه الكلمة ضمن سياقات القرآن التي تسرد تفاصيل قصة إبراهيم مع أبيه وقومه.

وأما القراءة الضم (أزُر) فهي قراءة إنشائية على أنها منادى حذفت منه (يا) والتقدير يا أزر⁴، وفي ذلك دليل قاطع وحجة دامغة على أن (أزر) اسم علم لأبي إبراهيم عليه السلام وليس وصفا؛ لأن أداة النداء لا تحذف مع الصفة إلا شذوذا في الشعر، في حين أنها يسوغ

1- أنظر؛ الفراء، معاني القرآن، مج1، ص340-الزجاج، معاني القرآن، مج2، ص265-السمين الحلبي، الدر المصون، مج4، ص695-الزمخشري، الكشاف، مج2، ص39-40-القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مج7، ص22.

2- وثمة دليل عقلي مرده إلى قواعد اللغة وأصول النحو وهو حذف حرف النداء من لفظ (أزر) في القراءة الثانية على النداء، والمقرر عند علماء العربية أن حرف النداء لا يحذف إلا من الأعلام، انظر: أبو السعود، إرشاد العقل السليم، مج3، ص151.

3- البخاري، صحيح البخاري، مج4، ص139.

4- انظر؛ النحاس، معاني القرآن، مج2، ص448-الأزهري، معاني القراءات، مج1، ص364-القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مج7، ص23.

الفصل الثالث: تغاير البناء الصرفي في القراءات وأثره في المعاني البلاغية للتركيب

حذفها مع الأعلام¹. وحذفت الأداة بغرض تقريب المنادى من المتكلم واستعطافه وتلطيف لمحله عنده وهو نظير قول الله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ (يوسف: 29)، يقول الزمخشري في تفسيره لهذا الموضع: "حذف منه حرف النداء؛ لأنه منادى قريب مفاطن للحديث، وفيه تقريب له وتلطيف لمحله"².

قلت: وسياق الآية دال على ذلك إذ ما فتى إبراهيم عليه الصلاة والسلام يتلطف مع أبيه ويستعطفه ويجامله بالكلام اللبق، والمحاورة الهادئة متحليا في ذلك كله بالرفق واللين والأدب الجميل ابتغاء نصحه وتوجيهه ودعوته إلى التوحيد، وإلى ترك الشرك، كما حاول بعد ذلك إرشاده وقومه إلى طريق الحق، مستعملا في ذلك الحجج الساطعة والبراهين الدامغة موظفا كل وسائل الإقناع العقلية والمنطقية كما حكى ذلك القرآن: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَىٰ كَوْكَبًا قَالَ هَذَا رَبِّي... الآيات﴾ (الأنعام 76) ودل على هذا الاستعطاف مواضع كثيرة في القرآن الكريم كما في قوله تعالى: ﴿يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئًا﴾ (مريم: 43) وقوله تعالى: ﴿قَالَ سَلَامٌ عَلَيْكَ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّي إِنَّهُ كَانَ بِي حَفِيًّا﴾ (مريم: 47) وغيرها من المواضع، يجمل كل ذلك الزمخشري بقوله: "كيف رتب الكلام معه في أحسن اتساق وساقه أرشق مساق؛ على استعمال المجاملة واللفظ والرفق واللين والأدب الجميل والخلق الحسن منتصحا في ذلك بنصيحة ربه عز وجل"³.

قلت: يتجلى من خلال هذه المزاجية بين القراءة الخبرية والقراءة الإنشائية على سبيل النداء، أن القراءة الخبرية أوضحت وأفصحت عن اسم أبي إبراهيم عليه الصلاة والسلام وأفادت زيادة بيان أن (آزر) هو الاسم العلم على أبيه، أما القراءة الإنشائية على وجه النداء فقد دلت على الاستعطاف والمجاملة والتلطف في النصح والتوجيه.

1- انظر؛ قيس إسماعيل الأوسي، أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، جامعة بغداد، العراق، ط1، ص1988، ص267-235.

2- الزمخشري، الكشاف، مج2، ص461.

3- المصدر نفسه، مج2، ص461.

الفصل الثالث: تغاير البناء الصرفي في القراءات وأثره في المعاني البلاغية للتركيب

وبهذا ينتهي هذا الفصل عن تتبع وإحصاء الدلالات البلاغية والتنوعات الأسلوبية المستنبطة من شواهد الخلاف القرائي بين أرباب القراءات المتواترة والتي تلقنتها الأمة بالقبول، حيث تختلف هذه القراءات في البناء الصرفي للكلمة؛ مما يؤثر هذا الاختلاف والتغاير على الدلالة الوظيفية والصرفية للكلمة، كما يحدث تأثيراً على المستوى الإسنادي والتركيبى، من خلال الحذف والذكر أو الالتفات والعدول أو بالمجاز الحكمي في الإسناد، وما ينجم عن ذلك كله من تباين في طريقه أداء المعنى وكذلك التفاوت في أسلوب الخطاب بما لا يتغير معه المعنى التفسيري أو الفقهي للآية ولكن ينشأ عنه أغراض بلاغية ومعان بيانية، وسمات أسلوبية تضيف على القرآن الإعجاز في البيان والقداسة في البلاغة.

خاتمة

الحمد لله في البدء والختام حمدا يليق بجلاله وعظيم سلطانه والصلاة والسلام على خير الأنام محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجه وبعد؛

قبل أن نلقي عصى الترحال من التجوال بين القراءات القرآنية منقبين عما تحويه من وجوه المعاني التفسيرية والأحكام الفقهية، وأفنان البلاغة وأساليب البيان؛ خليق أن نختم البحث بأهم النتائج والتوصيات التي أسفرت عنها الدراسة والتي يمكن إجمالها على النحو الآتي:

1-توصلت الدراسة إلى جملة من الأسباب التي تفضي إلى تعدد وتنوع معاني الصيغة الصرفية الواحدة مثل: دلالة (فَعُول) على معنى اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة باسم الفاعل وصيغة المبالغة، أو إلى تناوب الصيغ الصرفية وتداخلها في الدلالة الصرفية والاستعمال الواحد مثل: دلالة المصدر وصيغة المفعول والفاعل على اسم الفاعل، وهذه الأسباب نذكر منها: استناد اللغة العربية إلى ظاهرة التحول الداخلي، تقارب الصيغ في البناء والرسم والدلالة، الاعتماد على السياق ووفرة الصيغ لمحايدة (المشترك النحوي) ، اختلاف اللهجات مع التطور الصوتي للصيغة...

2-أثبتت الدراسة عدم اطراد الصيغ الصرفية في دلالتها وأن العمدة في ذلك هو السماع، فصيغة (فاعل) على سبيل المثال دلالتها الصرفية وهي المشاركة (المفاعلة) بين الفاعل والمفعول في الحدث وإن كانت مشهورة وغالبة؛ فإنها لا تعمم على جميع لأفعال بدليل خروج بعض الأفعال التي هي على وزن (فاعل) عن القاعدة، ك: (سافر) (عاقب) التي جاءت بمعنى المجرد أو أغنت عنه.

3-أوضحت الدراسة أن تعدد الصيغ في الدلالة على المعنى الواحد واشتراكها في الاستعمال ليست على جهة الترادف بل على سبيل التجوز والتوسع والمبالغة في الأداء.

4-نبهت الدراسة إلى عدم اعتبار الزمان وحده معيارا للتفريق بين أنواع الكلم أو حتى بين أقسام الفعل بل لا بد من مراعاة القيم الخلافية في التمييز بين أنواع الكلم وأقسام الفعل.

5- كشفت الدراسة عن صحة مقولة النحاة والصرفيين القدامى: أن زيادة المبني توجب زيادة المعنى ، وهذه الزيادة إما لتكثير المعنى وتغايره أو للمبالغة فيه أو لتوكيده، ولعل ما سقناه من أداءات قرآنية في بطن هذه الدراسة لهو خير دليل على أصالة هذه القاعدة اللغوية ورسوخ قدمها في نظامها اللغوي.

6- كشفت الدراسة أن الصيغ التي جمعها النحاة القدامى في كتبهم تحت باب أمثلة المبالغة وحصرها في الدلالة على المبالغة في اسم الفاعل ليست مستقلة بذاتها بل هي منقولة ومحولة عن أبواب أخرى مثل: الصفة المشبهة ، واسم الآلة، و المصدر؛ فتكون بذلك دالة على المبالغة على سبيل المجاز والتوسع.

7- استطاعت الدراسة من خلال رصد ومعالجة الصيغ في الاستعمال اللغوي في أمثلة من القرآن الكريم وشواهد من كلام العرب أن تثبت أن عدول الكلمة وانتقالها من صيغة إلى أخرى ينجم عنه مبالغة في المعنى أو توكيد له، كما يمكن تقسيم العدول إلى ثلاثة أضرب: عدول لفظي؛ لإفادة المبالغة مثل: كَبِير- كُبَّار، اترك - تَرَاك، وعدول استعمالية تركيبية؛ لإفادة المبالغة وهو ينقسم بدوره إلى: عدول مجازي لغوي لتحقيق المبالغة من خلال إقامة صيغة موضع أخرى كإطلاق المصدر على اسم المفعول في قوله ﴿صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي أَنْفَنَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ (النمل 27) صُنِعَ بمعنى مَصْنُوع، وعدول مجازي عقلي لتحقيق المبالغة في كل من الكلمة والتركيب كما هو الشأن في ظاهرة الالتفات.

8- كشفت الدراسة أن ظاهرة الالتفات بين الضمائر وبين الصيغ ينتج عنه تنوع في المعاني البلاغية على مستوى الكلمة والتركيب معاً، كما هو الشأن مع ظاهرة الحذف والذكر والمجاز الحكمي في الإسناد).

9- أسفرت الدراسة عن مكانة الدلالة الصرفية في فهم النص القرآني وأثرها على تنوع المعاني التفسيرية واستنباط الأحكام الفقهية.

10- تبين للباحث من خلال الدراسة أن لدلالة السياق المكانة الرفيعة بين الدلالات الأخرى؛ إذ تعتبر الحَكمَ في تحديد دلالة الصيغ الصرفية، كما تعد حكما في بيان معنى الأضداد والمشارك اللفظي.

11- أبانت الدراسة عن أهمية القراءات القرآنية للدراسات اللغوية الصرفية والدلالية والبلاغية علاوة على الدراسات النحوية والصوتية إذ تشكل مصدرا أساسيا في هذا المجال، لما تحويه من الأدوات اللغوية والاستعمالات الفصيحة ما يضاهاه شواهد العربية في ميدان الشعر والنثر بل يعلوها بلاغة وبيانا.

12- أسفرت الدراسة عن مكانة الخلاف القرائي وتنوع القراءات القرآنية وأثرها البالغ في فهم النص القرآني والغوص على معانيه، واستنباط أحكامه الفقهية وحكمه والإبانة عن بلاغته وإيجازه وإعجازه اللغوي البياني، وفي المقابل نجد أن هذه الأهمية قد غابت عند كثير من المفسرين والمشتغلين بتأويل القرآن.

13- كشفت الدراسة عن ترسخ الدرس الصرفي والدلالي في القراءات؛ وذلك من خلال رصد ودراسة مظاهر التغيرات التصريفية لبنية الكلمة في مواطن الخلاف القرائي وأثر ذلك على الدلالة والمعنى البلاغي وأسلوب الخطاب كما هو مبسوط في الجانب التطبيقي.

14- أبانت الدراسة عن تلاحم العلاقة بين الدرس البلاغي والقراءات القرآنية؛ حيث نجد التحليل البلاغي للأبنية الصرفية في الخلاف القرائي يسير جنبا إلى جنب وتوجيهات المفسرين والبلاغيين للقراءات القرآنية كما هو موضح في الجانب التطبيقي للدراسة، في حين نلمس غياب الاستشهاد والإحالة إلى القراءات القرآنية عند كثير من اللغويين القدامى والمشتغلين بحقل البلاغة.

15- أثبتت الدراسة أن اختلاف القراءات القرآنية وتغايرها لم يكن حكرا على الخلافات الصوتية التي تستند إلى اختلاف لهجات ولغات القبائل بل تجاوزها إلى المستوى التركيبي والصرفي والدلالي والبلاغي بدليل حصول التغيرات في المعاني التفسيرية والأحكام الفقهية،

وكذلك التنوع في المعاني البلاغية والأساليب التعبيرية من جراء حصول الخلاف القرائي المؤسس على التغيرات التصريفية لبنية الكلمة.

16-تبدى للباحث من خلال الدراسة أن القراءات القرآنية المتواترة والصحيحة كلها سنة ثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا مزية لإحداها على الأخرى ولا يجوز المفاضلة فيما بينها أو إثارة بعضها على بعض.

17-أوضحت الدراسة أن اختلاف القراءات القرآنية المتواترة والصحيحة لا يلزم منه بحال من الأحوال التضاد أو التناقض في المعنى أو التنافر في الدلالة، بل هو اختلاف يفضي إلى التنوع في الدلالة والتوسع في المعنى.

18-تشير الدراسة إلى أن الاختلاف اللهجي في القراءات القرآنية هو مظهر من مظاهر التنوع اللغوي على مستوى الصوت والذي يرجع سببه إلى الأداء النطقي غير أنه لاحظ له في إبانة المعنى، وأن القراءات التي وجهت على أنها لغات قبلية أولهجية لم يتعرض فيها إلى ناحية المعنى.

19-أثبتت الدراسة صحة مقولة علماء القراءات: (أن كل قراءة أو حرف تمثل آية في حد ذاتها على مستوى المعنى ، وأن تعدد القراءات بمثابة تعدد الآيات) مما يضيف على النص القرآني بلاغة الإيجاز والاختصار، ومن ثم تسهيل حفظه وتيسير نقله؛ لأن حفظ كلمة ذات أوجه خير من حفظ آيات على نحو ما بين الباحث في الجانب التطبيقي عند مبحث تغاير البناء الصرفي للكلمة في الخلاف القرائي وأثره في تباين المعنى التفسيري للآية.

20-كشفت الدراسة من خلال رصدها الظواهر الصرفية في مواطن الخلاف القرائي بين القراءات المتواترة والصحيحة أن عدد الظواهر الصرفية المتعلقة بالأفعال تمثل النصيب الأكبر مقارنة بغيرها من الظواهر الصرفية الاسمية أو الحرفية بحيث تعد أكثر قضايا الصرف تداولاً بين القراء، فنسبة التنوعات الفرشية بين أبنية الأفعال تفوق نسبة التنوعات الفرشية بين أبنية الأسماء وأبنية الحرف.

التوصيات:

لا يزال البحث في هذا الميدان بحاجة إلى مزيد عناية ودراسة وعليه توصي الدراسة بالمقترحات الآتية:

1- ضرورة تنبه الدراسات الصرفية والدلالية والبلاغية الحديثة إلى مزيد من العناية والاهتمام بالقراءات القرآنية والاستفادة منها للبحث في هذا المجال؛ فإنها تعطي الدراسة أبعاداً وأفاقاً علمية محكمة.

2- أفراد دراسة مستقلة تعنى بالبحث في تغاير البناء الصرفي للكلمة وأثره في تنوع الوجوه البلاغية في ضوء القراءات القرآنية، بحيث تستقرئ كل وجوه القراءات العائدة إلى التغاير التصريفي وما يترتب على هذا التغاير من وجوه بلاغية؛ وذلك لكثرة الشواهد في هذا المجال وتنوعها؛ لتجلية العلاقة الحميمة بين الدرس الصرفي والدرس البلاغي.

3- مما يساهم في البحث الصرفي للقراءات القرآنية المتواترة والصحيحة وغيرها، وبعين على تهيئته والتحفيز عليه؛ أن تؤسس دراسة استقرائية لرصد الظواهر الصرفية في مواضع الخلاف القرآني لآيات القرآن الكريم مرتبة حسب ترتيب السور في المصحف الشريف بحيث تذكر القراءة ومن قرأ بها، كما يتم التلميح إلى الظاهرة الصرفية التي يمكن أن تحتلها القراءة دون التوسع في التوجيه ويترك المجال للباحثين بغية معالجة وتوجيه هذه الظواهر صرفياً ودلالياً وبلاغياً؛ مما يتيح للباحثين أن يتناولوا سورة معلومة أو قراءة محددة أو قضية صرفية معينة مستندين في ذلك إلى هذه التوطئة.

قائمة المصادر

والمراجع

- القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم
- محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، تح: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، بيروت، ط1، 1422هـ.
- مسلم بن الحجاج النيسابوري، صحيح مسلم، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1955م.
- الدارقطني، سنن الدارقطني، تح: شعيب الأرنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 2004م.
- أبو داود السجستاني، سنن أبي داود، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1438هـ.
- الألباني، ضعيف سنن الترمذي، تح: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط1، 1991م.

أ. قائمة المصادر والمراجع العربية:

1. إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1983م.
2. إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، ط3، 1976م.
3. إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ط1، 2002م.
4. إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ط7، 1975م.
5. إبراهيم خليل، في اللسانيات ونحو النص، دار المسيرة، عمان، ط2، 2009م.
6. إبراهيم قلاتي، قصة الإعراب الأفعال، دار الهدى، الجزائر، 1998م.
7. ابن الأنباري، أسرار العربية، تح: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997م.

8. ابن الأنباري، الزاهر في معاني كلمات الناس، تح؛ حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1992م.
9. ابن أبي شيبة، مصنف بن أبي شيبة، تح؛ يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1409هـ.
10. ابن الأثير، الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور، تح؛ مصطفى جواد، مطبعة المجمع العلمي، العراق، ط1، 1375هـ،
11. ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، تح: طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت 1979م.
12. ضياء الدين ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تح؛ محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، 1420هـ.
13. أحمد الكراعين، علم الدلالة بين النظرية والتطبيق، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1993م.
14. أحمد الهاشمي السيد، القواعد الأساسية للغة العربية، تح: محمد التونجي، مؤسسة المعارف، بيروت، ط3، 2006م.
15. أحمد أمين، ضحى الإسلام، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، (د.ط)، 2012م.
16. أحمد سعد محمد، التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية، مكتبة الآداب، القاهرة، ط2، 1998م.
17. أحمد شاكر، مختصر ابن كثير، دار الوفاء، جامعة المنصورة، القاهرة، ط2، 2005م.
18. أحمد عبد الرحمان حماء، عوامل التطور اللغوي، دار الأندلس، بيروت، ط1، 1983م.

19. أحمد عبد الستار الجواري، نحو الفعل، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 2006م.
20. أحمد عبد الغفار، التصور اللغوي عند علماء أصول الفقه، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط1، 1996م.
21. أحمد علم الدين الجندي، اللهجات العربية في التراث، الدار العربية للكتاب، مصر، ط1، 1986م.
22. أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، دار الفكر، دمشق، ط3، 1996م.
23. أحمد مختار عمر، علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة، ط5، 1998م.
24. الأخفش، معاني القرآن، تح؛ هدى محمود قزاعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1990م.
25. أرسطو، فن الشعر، تر: إبراهيم حمادة، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، (د.ط)، 2019م.
26. الأزهرى الهروي، الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، تح؛ محمد عبد الحميد السعدني، دار الطلائع، مصر، ط1، 1994م.
27. الأزهرى، معاني القراءات وعلل النحويين، تح؛ نوال بنت إبراهيم الحلوة، دن، الرياض، ط1، 1992م.
28. الأزهرى، تهذيب اللغة، تح؛ محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2001م.
29. الأزهرى، معاني القراءات، جامعة الملك سعود، السعودية، ط1، 1991م.
30. أسعد خلق العوادي، سياق الحال في كتاب سبويه، دار الحامد، عمان، ط1، 2011م.
31. الأشموني، منهج السالك إلى ألفية ابن مالك تح: محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، (ط1)، 1955م.

32. أشواق محمد النجار، اللواصق التعريفية في اللغة العربية، دار دجلة، عمان (ط1)، 2006م.
33. الأصبهاني، إعراب القرآن للأصبهاني، تح؛ فائزة بنت عمر المؤيد، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ط1، 1995م.
34. الأصفهاني، بيان المختصر، شرح مختصر ابن الحاجب، تح: محمد مظهر بقاء، جامعة أم القرى، مكة، ط1، 1986م.
35. الألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم، تح: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1415هـ.
36. الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، تح: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي لبنان، ط2، 1402هـ.
37. الآمدي، الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، تح: السيد أحمد صقر، دار المعارف، مصر، ط4، 1995م.
38. إميل بديع ميشال عاص، المعجم المفصل في اللغة والأدب، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1987م.
39. الأنباري، كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 2003م.
40. أندريه مارتيني، مبادئ في اللسانيات العامة، تر: سعدي زبير، دار الأفاق، المغرب، ط1، د.ت.
41. أنور عبد الحميد موسى، أبجديات اللغة وعلم الأصوات واللسانيات، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 2016
42. الأهدل، شرح الكواكب الدرية على متممة الأجرومية، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1995م.

43. أوس بن حجر، ديوان أوس بن حجر، تح محمد يوسف نجم، دار بيروت، لبنان، 1980م.
44. أيمن صالح، القرائن والنص، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا، و.م.أ، ط1، 2010م.
45. بالمر، علم الدلالة إطار جديد، تر: د. صبري إبراهيم السيد، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، (د.ط)، 1995م.
46. بسام بركة، علم الأصوات العام، أصوات اللغة العربية، مركز الإنماء القومي، لبنان، (ط1)، 1988م.
47. البغوي، معالم التنزيل، تح؛ عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1420هـ.
48. البناء الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، تح؛ أنس مهرة، دار الكتب العلمية، لبنان، ط3، 2006م.
49. بهاء الدين السبكي، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 2003م.
50. البيضاوي، أنوار التنزيل، وأسرار التأويل، تح؛ محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1418هـ.
51. البيهقي، شعب الإيمان، تح: عبد العلي عبد الحميد حامد، أحمد الندوي، مكتبة الرشد، الرياض، الدار السلفية بومباي ط1، 2003م.
52. التبريزي، شرح ديوان الحماسة، دار القلم، بيروت د ط، د ت.
53. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، المغرب، (ط1) 1994م،
54. تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2001م،
55. تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة (د.ط)، 1990م.

56. التهاوني، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تح: د. رفيق العجم وآخرون، مكتبة لبنان، بيروت، ط1، 1996م.
57. توفيق محمد شاهين، المشترك اللغوي نظرية وتطبيقا، مطبعة الدعوة الاسلامية، القاهرة، ط1، 1980م.
58. ابن تيمية، مجموع الفتاوى، تح؛ عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف بالمدينة النبوية، السعودية، ط1، 1995م.
59. الثعالبي، الجواهر الحسان في تفسير القرآن تح: محمد علي معوض، عادل أحمد عبد الموجود، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1418هـ.
60. الثعلبي، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تح: أبو محمد بن عاشور، نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2002م.
61. الجرجاني، التعريفات، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 2003م.
62. ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، تح: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2016م.
63. ابن الجزري، متن طيبة النشر في القراءات العشر، تح: محمد تميم الزغبى، دار الهدى، جدة، ط1، 1994م.
64. ابن الجزري، منجد المقرئين ومرشد الطالبين، دار الكتب العلمية. بيروت، لبنان، ط1، 1999م.
65. الجصاص، أحكام القرآن، تح؛ عبد السلام محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1994م.
66. جلال الدين السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، تح؛ فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م.

67. جلال الدين السيوطي، همع الهوامع، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط1)، 1998م.
68. ابن جني، التصريف الملوكي، تح: محمد سعيد بن مصطفى النعسان الحموي، مطبعة شركة التمدن الصناعية، مصر، (ط1)، دت
69. ابن جني، اللمع في العربية، تح: فائزة فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، ط1، 1972م.
70. ابن جني، اللمع في العربية، تح: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت 1972م.
71. ابن جني، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات، تح: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م.
72. ابن جني، شرح المنصف لكتاب التصريف، تح: إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، دائرة إحياء التراث القديم، مصر، (ط1)، 1954م.
73. ابن الجوزي، زاد الميسر في علم التفسير، تح: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، لبنان، ط1، 1422هـ،
74. ابن الجوزي، كشف المشكل من حديث الصحيحين تح: علي حسين البواب، دار الوطن، الرياض، ط1، 1997م.
75. جون لانيز، اللغة والمعنى والسياق، تر: عباس صادق الوهاب، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق، ط1، 1987م.
76. الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1987م.
77. ابن الحاجب، الشافية في علمي التصريف والخط، تح: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب القاهرة، (ط1)، 2010م.

78. ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب، تح: فخر صلاح سليمان قدارة، دار الجيل بيروت، دار عمار الأردن، ط1، 1989م.
79. ابن الحاجب، شرح الوافية نظم الكافية، تح، د.موسى بناي علوان العلي، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1980م.
80. ابن حجة الحموي، خزانة الأدب وغاية الأدب، تح عصام شقيو، دار ومكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأخيرة، 2004م.
81. حسن طبل، أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1998م.
82. حسن هنداوي، مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة، دار القلم، سوريا، ط1، 1989م.
83. أبوالحسين البصري، المعتمد في أصول الفقه، تح: الشيخ خليل الميس، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1983م.
84. الحطيئة، ديوان الحطيئة، تح د. عمر الطباع، دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر، بيروت، 1990م.
85. حلمي خليل، الكلمة دراسة لغوية معجمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، (ط2)، 1998م.
86. حلمي خليل، مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، دار النهضة، بيروت، ط1، 1997م.
87. حلمي خليل، مقدمة لدراسة علم اللغة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط1، 1999م.
88. أبوحمزة العلوي، الطراز الأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1423هـ.

89. الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، تح: عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلمية، لبنان، (ط3)، 2003م.
90. أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، تح؛ صدقي محمد جميل، دار الفكر، لبنان، ط1، 1420هـ.
91. أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح: رجب عثمان محمد، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة ط1، 1998م.
92. خالد الأزهرى، التصريح على التوضيح، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000م.
93. ابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها، تح، محمد عبد الرحمن العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1992م.
94. ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع عبد العال سالم مكرم دارالشروق بيروت، ط4، 1401هـ.
95. ابن خالويه، ليس في كلام العرب، تح؛ أحمد عبد الغفور عطار، مكة المكرمة، ط2، 1979م.
96. ابن خالويه، مختصر شواذ القرآن، مكتبة المتنبى، القاهرة، ط1، 1998م.
97. خديجة الحديثي، أبنية الصرف كتاب سبويه، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، (ط1)، 1965م.
98. الخشاب، المرتجل في شرح الجمل، تح: علي حيدر، أمين مكتبة مجمع اللغة العربية، دمشق، 1972م.
99. الخطيب القزويني، التلخيص في علوم البلاغة، تح؛ عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2009م.
100. ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تح؛ إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط1، 1994م.

101. الخليل بن أحمد الفراهيدي، معجم العين، تح؛ د مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، دار مكتبة الهلال مصر، ط1، 1900م.
102. خليل عبد العظيم فتحي، النحو العربي عند أبي اسحاق الزجاج، دار طيبة، دط، مصر، 2007م.
103. داوود سلوم، شعر نصيب بن رباح، مطبعة الإرشاد، العراق، دط، 1967م.
104. ابن درستويه، تصحيح الفصيح وشرحه، تح؛ محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، دط، 1998م.
105. ابن دريد، جمهرة اللغة، تح؛ رمزي منير بعلبكي، دار الملايين، بيروت، ط1، 1987م.
106. دلدار غفور محمد أمين، البحث الدلالي في المعجمات الفقهية المتخصصة، دار دجلة، الأردن، ط1، 2014م.
107. فخر الدين الرازي، المحصول في أصول الفقه، تح: طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1997م.
108. فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3، 1420هـ.
109. فخر الدين الرازي، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تح؛ نصر الله حاجي مفتي، دار صادر بيروت، ط1، 2004م.
110. الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، تح؛ صفوان عدنان الداودي، دار القلم الشامية، دمشق، ط1، 1412 هـ.
111. ردة الله بن ردة بن ضيف الله الطلحي، دلالة السياق جامعة أم القرى مكة المكرمة، ط1، 1423هـ.
112. ابن رشد، المقدمات والممهديات، تح؛ محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، لبنان، ط1، 1988م.

113. رضي الدين الاستربادي، شرح كافية ابن حاجب، تح: حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، يحي بشير مصطفى، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط1، 1966م.
114. رضي الدين الاستربادي، شرح شافيه ابن الحاجب، تح، محي الدين عبد الحميد وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1982م.
115. الرماني، الحدود في النحو، تح: محمد جواد، يوسف يعقوب مسكوني، المؤسسة العامة للصحافة والطباعة، دار الجمهورية، بغداد، 1969م.
116. رمضان عبد التواب المدخل الى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي مصر، ط3، 1997م.
117. رمضان عبد التواب، فصول في فقه اللغة مكتبة الخانجي، القاهرة، ط6، 1999م.
118. رمضان عبد التواب، مشكلة الهمزة العربية، مكتبة الخانجي مصر، ط1، 1996م.
119. رمضان عبد الله، الصيغ الصرفية في ضوء علم اللغة المعاصر، مكتبة بستان المعرفة، مصر، ط1، 2005م.
120. روبينز، موجز تاريخ علم اللغة في الغرب، تر:د. أحمد عوض، عالم المعرفة، الكويت، ط3، 1997م.
121. الزبيدي، تاج العروس، تح: مصطفى حجازي، التراث العربي، الكويت، ط1، 2001م.
122. الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، تح؛ عبد الجليل، عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1408هـ، 1988م.
123. الزجاجي، مجالس العلماء، تح؛ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الرفاعي، الرياض، ط2، 1983م.
124. الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح: د. مازن مبارك، دار النفائس بيروت، ط3، 1979م.

125. الزجاجي، الجمل في النحو، تح: علي توفيق، مؤسسة الرسالة، دارالأمل، بيروت، ط1، 1984م.
126. الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، تح: عبد القادر عبد الله العالبي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ط2، 1992م.
127. الزركشي، البرهان في علوم القرآن تح؛ محمد أبو الفضل، إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، مصر، ط1، 1957م.
128. الزمخشري، أساس البلاغة، دار صبار، بيروت، ط1، 1979م.
129. الزمخشري، المفصل في صيغة الإعراب، تح؛ د. علي بوملجم، مكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1993م.
130. الزمخشري، المفصل في علم العربية، تح: صالح قدارة، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2004م.
131. الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1407هـ.
132. ابن زنجلة، حجة القراءات، تح؛ سعيد الأفغاني، دار الرسالة، ط5، 1997م.
133. الزيلعي، كتاب تخريج أحاديث الكشاف، تح: عبد الله بن عبد الرحمان السعد، دار ابن خزيمة، الرياض، ط1، 1414هـ.
134. سامي عياد حنا وآخرون، معجم اللسانيات الحديثة، انجليزي عربي، مكتبة لبنان، بيروت، ط1، 1997م.
135. سبويه، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1982م.
136. ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، تر: كمال بشر، مكتبة الشباب، النيرة، الأردن، ط1، 1975م.
137. محمد بن عزيز السجستاني، غريب القرآن (نزهة القلوب)، تح؛ محمد ديب، عبد الواجد جبران، دار قنتية، سوريا، ط1، 1995م.

138. السخاوي، فتح الوصيد في شرح القصيد، تح: أحمد عدنان الزغبى، مكتبة دار البيان للنشر والتوزيع، كويت، ط1، 2002م.
139. ابن السراج، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط3، 1996م.
140. أبوالسعود العمادي، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط2، 1411هـ.
141. أبوسعيد السيرافي، شرح كتاب سبويه، تح: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط1)، 2008م.
142. السكاكي، مفتاح العلوم، تح: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1987م.
143. السكيت، إصلاح المنطق، تح: محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2002م.
144. السمرقندي، بحر العلوم، تح: علي محمد عوض، أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1993م.
145. السمعاني، تفسير القرآن، تح: ياسر بن إبراهيم، غنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن، الرياض، ط1، 1997م.
146. سميح أبو مغلي، في فقه اللغة وقضايا العربية، دار المجدلاوي، الأردن، ط1، 1987م.
147. السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تح: د أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، 1994م.
148. السيد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة، دار الفكر، بيروت، ط1، 2010م.
149. السيد البطلوسى، إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي، تح: حمزة عبد الله النشرتي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2002م.

150. ابن سيدة، المحكم والمحيط الأعظم، تح؛ عبد الحميد هندراوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000م.
151. ابن سيدة، المخصص، تح؛ خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1997م.
152. أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سبويه، تح؛ أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، دار الكتب العلمي، بيروت، ط1، 2008م.
153. السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، تح؛ د عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط1 1985م.
154. السيوطي، شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان، دار الفكر، بيروت، ط1، 1939م.
155. السيوطي، معترك الأقران في إعجاز القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1988م.
156. الشافعي: الأم، دار الفكر، بيروت، ط2، 1983م.
157. أبوشامة، إبراز المعاني من حرز الأمان في القراءات السبع للإمام الشاطبي، تح: د. إبراهيم عطوة عوض، مطبعة مصطفى البابلي الحلبي، القاهرة، 1982م.
158. ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، تح؛ د محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1991م.
159. الشريف عمر العلوي، كتاب البيان في شرح اللمع لابن جني، تح، د علاء الدين حموتة، دار عمار، عمان، ط1، 2002م.
160. الشعراوي، الخواطر (تفسير الشعراوي)، مطابع أخبار اليوم، مصر، دط 1997م.
161. الشماخ بن ضرار الغطفاني، ديوان الشماخ بن ضرار الغطفاني، تح: صلاح الدين الهادي، ذكر المعارف، مصر، ط1، 1960م.

162. شوقي ضيف، الفن ومذاهبه، في النثر العربي، دار المعارف، مصر، ط10، 1425هـ.
163. شوقي ضيف، تجديد النحو، دار المعارف، القاهرة، ط6، 2013م.
164. الشوكاني، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، تح؛ أحمد عزو وعنابة، دار الكتاب العربي دمشق، ط1، 1999م.
165. الشوكاني، فتح القدير، دارابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، ط1، 1414هـ.
166. الشيرازي، الموضح في وجوه القراءات وعللها، تح: عمر حمدان، الكبيسي، الجماعة الخيرية لحفظ القرآن، جدة، ط1، 1993م.
167. الصابوني، مختصر تفسير ابن كثير، دار القرآن الكريم، بيروت، ط7، 1981م.
168. الصاحب، في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تح: أحمد حسن سبيح، دار الكتب العلمية لبنان، ط1، 1997م.
169. صالح بلعيد، النحو والصرف، دراسة وصفية تطبيقية في مفردات برنامج السنة الأولى جامعي، دار هومه، الجزائر، ط1، 2003م.
170. صالح سليم الفاخري، تصريف الأفعال والمصادر والمشتقات، عصمى للنشر والتوزيع، القاهرة، (د.ط)، 1996م.
171. صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، بيروت، ط3، 2009م.
172. صبري متولي، علم الصرف العربي أصول البناء وقوانين التحويل، دار غريب، القاهرة، 2004م.
173. الطبري، جامع البيان، تح؛ د. عبد الله نب محسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر، الجيزة، مصر، ط1، 2001م.

174. ابن عادل الحنبلي، تفسير البيان في علم الكتاب، تح: أحمد عبد الموجود، محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م.
175. عائشة عبد الرحمن بنت الشاطي، الإعجاز البياني للقرآن ومسائل ابن الأزرق، دار المعارف، القاهرة، ط3، 1984م.
176. عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط15، 1398هـ.
177. عبد الحميد هنداوي، الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم دراسة نظرية تطبيقية، المكتبة العصرية بيروت، (د.ط)، 2008م.
178. عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، موفم للنشر، ط1، الجزائر 2007م.
179. عبد الرزاق الصنعاني، التفسير، تح؛ د.محمود محمد عبده، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419هـ.
180. عبد الصبور شاهين، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، مكتبة الخانجي، القاهرة، دط، 1966م.
181. عبد الصبور شاهين، اللغة العربية لغة العلوم والتقنية، دار الإصلاح، الدمام، السعودية، ط1، 1983م.
182. عبد الفتاح القاضي، البذور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريق الشاطبية والدرة، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1401هـ.
183. عبد القادر عبد الجليل، علم الصرف الصوتي، جامعة آل البيت، الأردن، ط1، 1998م.
184. عبد القادر عبد الجليل، علم اللسانيات الحديثة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2001م.
185. عبد القاهر الجرجاني، دلائل الاعجاز، تح: محمود شاكر، مكتبة الخانجي، مصر، د.ط، 1979م.

186. عبد الكريم زيدان، الوجيز غي أصول الفقه، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط7، 2001م.
187. عبد الله بن عباس، سؤلات نافع بن الأزرق إلى عبد الله بن عباس، تح؛ إبراهيم سامرائي، مطبعة المعارف، بغداد، ط1، 1968م.
188. عبد المتعال الصعيدي، بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط17، 2005م.
189. عبد المقصود محمد عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، الدار العربية للموسوعات، ط1، 2006م.
190. عبد الهادي الفضلي، تاريخ القراءات القرآنية، دار القلم، لبنان، ط2، 1985م،
191. عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي "دراسة نقدية"، دار القلم، الكويت، ط1، 1985م.
192. عبده الراجحي، فقه اللغة في الكتب العربية، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 1988م.
193. أبو عبيد القاسم بن سلام، غريب الحديث، تح؛ د. عبد المعيد خان، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، ط1، 1964م،
194. أبو عبيدة معمر بن المثنى، مجاز القرآن، تح؛ محمد فؤاد سركين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1962م.
195. ابن العربي أحكام القرآن، تح: محمد عبد القاهر عطاء، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 2003م.
196. ابن عصفور الإشبيلي، الممتع في التصريف، تح؛ فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط1، 1987م.
197. ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تح؛ عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ.

198. ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، مصر، ط1، 2009م.
199. ابن عقيلة المكي، الزيادة والاحسان في علوم القرآن، تح؛ محمد صفاء حقي وآخرون، مركز البحوث والدراسات، جامعة الشارقة، ط1، 2006م.
200. العكبري، التبيان في إعراب القرآن، تح؛ علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، مصر، 1976م.
201. علي زوين، منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق، ط1، 1986م.
202. علي محمد خضير، دلالة السياق في النص القرآني، كلية الآداب والتربية الأكاديمية العربية في الدنمارك، ط1، 2014م.
203. عماد علي عبد السميع، التيسير في أصول واتجاهات التفسير، دارالإيمان، الإسكندرية، 2006م.
204. أبو عمرو الداني، الأحرف السبعة للقران، تح؛ عبد المهيمن طحان، مكتبة المنارة، مكة، ط1، 1407هـ،
205. الغزالي، المستصفى في علم الأصول، تح: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1993م.
206. الفارابي، أحصاء العلوم، تح: د. علي بو ملح، دار ومكتبة الهلال لبنان، ط1، 1996م.
207. الفارابي، معجم ديوان الآداب، تح د.أحمد مختار عمر، د. إبراهيم أنيس، دار الشعب للطباعة والنشر، القاهرة، 2003م،
208. ابن فارس، الصحابي في فقه اللغة تح: د. عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، ط1، 1993م.
209. ابن فارس، مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، د.ط، 1979م.

210. الفارسي أبو علي، الإيضاح العضدي، تح: حسن شاذلي فرهود، كلية الآداب، الرياض، ط1، 1969م.
211. الفارسي أبوعلي، الحجة للقراء السبعة، تح: بدر الدين قهوجي، بشير جويجابي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط2، 1993م.
212. فاضل السامرائي، معاني الأبنية في العربية، دار ابن كثير، بيروت، ط2، 2017م.
213. فاضل السامرائي، معاني النحو، دار الفكر، الأردن، ط1، 2000م.
214. فاضل مصطفى الساقى، أقسام الكلام من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي، مصر، دط، 1977م.
215. فخرالدين قباوة، ابن عصور والتصريف، منشورات دار الأفاق الجديدة، بيروت، ط2، 1981م.
216. أبوالفداء، الكناش في النحو والتصريف، تح: د. رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية، بيروت، 2000م.
217. الفراء، معاني القرآن، تح: محمد علي النجار وآخرون، دار المصرية للتأليف والترجمة مصر، ط1، 1955م.
218. فريد بن عبد العزيز الزامل السليم، الخلاف التصريفي وأثره الدلالي في القرآن الكريم، دار ابن الجوزي، السعودية، ط1، 1427هـ.
219. فندريس، اللغة، تر: عبد الحميد الدواخلي، محمد القصاص، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط1، 2014م.
220. فؤاد طرزي، في سبيل تسيير العربية وتحديثها آمال لو تحقق، مؤسسة نوفل، بيروت، ط1، 1973م.
221. الفيروز أبادي، القاموس المحيط، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، 2010م.

222. الفيومي، المصباح المنير في شرح الكبير، المكتبة العلمية، بيروت، ط1، 1998م.
223. قاسم أحمد الدجوي، محمد الصادق قمحاوي، قلائد الفكر في توجيه القراءات العشر، دار السعادة للطباعة، مصر، 2007م.
224. ابن قتيبة الدينوري، تأويل مشكل القرآن، تح: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2002م.
225. ابن قتيبة الدينوري، تفسير غريب القرآن، تح: أحمد صقر، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1978م.
226. ابن قتيبة، أدب الكتاب، تح: الأستاذ علي فاغور، وزارة الأوقاف، السعودية، ط1، دت
227. ابن قدامة المقدسي، المعني، تح: طه الزيني، محمود عبد الوهاب فايد، وآخرون، مكتبة القاهرة، ط1، 1969م.
228. ابن قدامة، الكافي في فقه الإمام أحمد، دار الكتب العلمية، ط1، 1994.
229. القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تح: أحمد البردوني، إبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1964م.
230. القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، تح: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، ط3، 1993م.
231. القسطلاني، لطائف الاشارات لفنون القراءات، تح: عامر السيد عثمان، لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر، د.ط، 1972م.
232. قيس إسماعيل الأوسي، أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، جامعة بغداد، العراق، ط1، 1988م.
233. ابن القيم، بدائع الفوائد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، د.ط.
234. الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1986م.

235. ابن كثير، البداية والنهاية، مطبعة السعادة، القاهرة، ط1، د.ت.
236. ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، تح محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1419هـ.
237. كريم زكي حسام الدين، الدلالة الصوتية، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1، 1992م.
238. كعب بن زهير، ديوان كعب بن زهير، تح الأستاذ علي فاعور، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1997م.
239. كمال بشر، التفكير اللغوي بين القديم والجديد، دار غريب، القاهرة، (د.ط)، 2005م.
240. كمال بشر، دراسات في علم اللغة، دار المعارف، مصر، ط9، 1986م.
241. كمال بشر، علم الأصوات العام، دار غريب، مصر، ط1، 2000م.
242. ليبيد بن ربيعة، ديوان ليبيد بن ربيع العامري، تح؛ حمدو طماس، دار المعرفة، ط1، 2004م.
243. لواء عبد المحسن عطية، المصاحبة المعجمية، دار الكتب العلمية، لبنان، د.ط، 2018م.
244. ماريو باي، أسس علم اللغة، تر: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط8، 1998م.
245. مالك، إيجاز التعريف في علم التصريف، تح: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 2009م.
246. الماوردي، الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي، تح؛ علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1999م.
247. الماوردي، النكت والعيون، تح؛ السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1407هـ،

- 248.المبرد، الكامل في اللغة والأدب، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط3، 1997م.
- 249.المبرد، المقتضب، تح؛ محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1994م.
250. المتنبى، ديوان المتنبى، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1983م.
251. ابن مجاهد البغدادي، السبعة في القراءات، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط2، 1400هـ.
252. مجاهد بن جبر، تفسير ابن مجاهد، تح: محمد عبد السلام أبو النيل، دار الفكر الإسلامي الحديثة، مصر، ط1، 1410هـ.
253. المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، موسوعة المفاهيم الإسلامية العامة، مصر، دط، 2000م.
254. مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، القاهرة، ط4، 2004م.
255. مجموعة من العلماء، مجموع المتون الكبير، المكتبة التجارية الكبرى، مطبعة الاستقامة، السعودية، د.ط، 1985م.
256. محروس محمد إبراهيم، البنية الصرفية وأثرها في تغير الدلالة، دار البصائر، مصر، ط1، 2008م.
257. محمد أحمد أبو الفرج، المعاجم اللغوية في ضوء علم اللغة الحديث، دارالنهضة العربية، لبنان، ط1، 1966م.
258. محمد أحمد قاسمي، محي الدين ديب، علوم البلاغة، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، ط1، 2003م.
259. محمد أحمد مفلح القضاة، أحمد خالد شكري، محمد خالد منصور، مقدمات في علم القراءات، دار عمار، الأردن، ط1، 2001م.

260. محمد التونجي، راجي الأسمر، المعجم المفصل في علوم اللغة الألسنيات، تح: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001م.
261. محمد الخولي، مدخل الى علم اللغة، دار الفلاح، الأردن، ط1، 2000م.
262. محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984م.
263. محمد بن حبيب، شرح ديوان جرير، تح:د. نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة، ط3، 2018م.
264. محمد حسن شراب، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، مؤسسة لرسالة، بيروت، ط1، 1427هـ.
265. محمد خير حلواني، المعنى الجديد في علم الصرف، دار الشرق العربي، بيروت، ط1 2001م.
266. محمد رشيد رضا، تفسير المنار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1990م.
267. محمد سالم محيسن، المغني في توجيه القراءات العشر، دار الجيل، بيروت، مكتبة الكليات الأزهرية، ط2، 1408هـ.
268. محمد سالم محيسن، الهادي، شرح طيبة النشر في القراءات العشر، دار الجيل، بيروت، ط1، 1997م.
269. محمد سليمان الأشقر، زبدة التفسير، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط1، 2007م.
270. محمد سمير اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، سوريا، ط1، 1985م.
271. محمد ضيف حسين آل ياسين، الدراسات النحوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، ط1، 1980م.

272. محمد عابد الجابري، بنية الفعل العربي، مركز دراسات، الوحدة العربية، بيروت، ط 09، 2009م.
273. محمد عبد الخالق عزيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، تح؛ محمود محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، دط، 1425هـ.
274. محمد عبد العزيز النجار، ضياء السائل إلى أوضح المسالك، مؤسسة الرسالة بيروت، ط1، 2001م.
275. محمد علي الخوالي، معجم علم اللغة النظري، مكتبة لبنان، بيروت، ط1، 1982م.
276. محمد علي الخولي، مدخل إلى علم اللغة، دار الفلاح، الأردن، ط1، 2010م.
277. محمد مبارك، فقه اللغة وخصائص العربية، دار الفكر، القاهرة، ط5، 1981م.
278. محمد محمد داوود، العربية وعلم اللغة الحديث، دار غريب، القاهرة، مصر د.ط، 2001م.
279. محمد محمد يونس علي، المعنى وظلال لمعنى، دار المدار الإسلامي، لبنان، ط2، 2007م.
280. محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار الفكر العربي، القاهرة، ط2، 1997م.
281. محمود سليمان ياقوت، الصرف التعليمي والتطبيق في القرآن الكريم، مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، ط1، 1999م.
282. محمود عكاشة، التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة، دار النشر للجامعات، القاهرة، ط2، 2011م.
283. محمود محمد شاكر، رسالة في الطريق إلى ثقافتنا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، د.ط، 1997م.
284. محي الدين عبد الحميد، التحفة السنوية لشرح المقدمة الأجرومية، دار ابن مالك، الجزائر، ط1، 2010م.

285. محي الدين عبد الحميد، شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام، المكتبة
العصرية، لبنان، (د.ط)، 2011م.
286. المخزومي، المهدي، في النحو العربي والتطبيق على المنهج العلمي الحديث،
الأردن، (د.ط)، 1985م.
287. المرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، طبعة الكويت، ط2،
1986م.
288. المرزوقي، شرح ديوان الحماسة، تح؛ مرید الشيخ، إبراهيم شمس الدين، دار الكتب
العلمية، بيروت، ط1، 2003م.
289. مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، مؤسسة الرسالة بيروت، ط1،
2012م.
290. مصطفى عبد السلام أبو شادي، الحذف البلاغي في القرآن الكريم، مكتبة القرآن
للطبوع والتوزيع، القاهرة، ط1، 1991م.
291. مقاتل بن سليمان، تفسير مقاتل بن سليمان، تح: محمود شحاتة، دار إحياء
التراث، بيروت، ط1، 1423هـ،
292. أبوالمكارم، إعراب الأفعال، دار غريب، القاهرة، ط1، 2010م.
293. مكي بن أبي طالب، الإبانة عن معاني القراءات، تح د.عبد الفتاح إسماعيل
شلبي، دار النهضة، مصر، 1977م.
294. مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تح؛ د
محي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ط1، 1974م.
295. مكي بن أبي طالب، الهداية إلى بلوغ النهاية، تح؛ مجموعة رسائل جامعية بكلية
الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الشارقة بإشراف أ.د. الشاهد البوشيخي،
الناشر مجموعة بحوث الكتاب والسنة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة
الشارقة، ط1، 2008م.

296. مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، تح؛ حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1405هـ.
297. مكين القرني، اللسانيات "قضايا وتطبيقات"، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2020م.
298. ممدوح عبد الرحمان الرمالي، تطور التأليف في الدرس الصرفي، الإسكندرية، 2004م.
299. منذر عياش، اللسانيات والدلالة (الكلمة)، مركز الإنماء الحضاري، حلب، ط1، 1996م.
300. ابن منظور، تهذيب لسان العرب، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ط)، 1993م.
301. ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ.
302. منقور عبد الجليل، علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي، اتحاد كتاب العرب، دمشق، 2001م.
303. النابغة الذبياني، ديوان النابغة الذبياني، تح: عباس عبد الساتر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 1996م.
304. ابن نجيم، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، تح؛ الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1994م.
305. النحاس، إعراب القرآن للنحاس، تح عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ.
306. النحاس، معاني القرآن، تح، محمد على الصابوني، جامعة أم القرى، مكة، ط1، 1409هـ.
307. نخبة من العلماء، التفسير الميسر، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، السعودية، ط2، 2009م.

308. النسفي، التيسير في التفسير، ماهر أديب حبوش وآخرون، دار اللباب للدراسات وتحقيق التراث، إسطنبول، تركيا، ط1، 2019م.
309. النسفي، مدارك التنزيل وحقائق التأويل، تح: يوسف علي بدوي، محي الدين ديب مستو، دار الكلم الطيب، بيروت، ط1، 1998م.
310. نصر حامد أبو زيد، الاتجاه العقلي في التفسير، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط3، 1996م.
311. ابن فضال المجاشعي، شرح عيون الإعراب، تح: د حنا، جميل حداد، مكتبة المنار، الأردن، ط1، 1985م.
312. نعمان بوقرة، المصطلحات الأساسية في لسانيات النص وتحليل الخطاب دراسة معجمية، دار الكتاب العالمي الحديث، عمان، ط1، 2009م.
313. أبونعيم الأصبهاني، مسند الإمام أبي حنيفة رواية أبي نعيم، تح: مطر محمد الفريابي، مكتبة الكوثر، الرياض، ط1، 1415 هـ.
314. النويري، شرح طيبة النشر في القراءات العشر، تح: مجدي محمد سرور سعد باسلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1424_2003م.
315. نظام الدين النيسابوري، غرائب القرآن و رغائب الفرقان، تح: الشيخ زكرياء عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1416 هـ.
316. النيلي، الصفوة الصفية في شرح الدرّة الألفية، تح: محسن بن سالم العميري، جامعة أم القرى، مكة، ط1، 1419 هـ.
317. هادي نهر، علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، دار الأمل، الأردن، ط1، 2007م.
318. هاني صبري أحمد البطاط، العربية وسائلها في الإبانة عن المعنى دور البنية الصرفية.

319. ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، تح: محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، ط1، 2009م.
320. ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تح: محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، (د.ط)، 2002م.
321. أبوهلال العسكري، الفروق اللغوية، تح؛ محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة، القاهرة، 1998م.
322. أبوهلال العسكري، الوجوه والنظائر، تح؛ محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 2007م.
323. هنري فليش، العربية الفصحى دراسة البناء اللغوي، تح؛ عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب، مصر، ط1، 1966م.
324. الهوريني، المطالع النصرية للمطابع المصرية في الأصول الخطية، تح؛ طه عبد المقصود، مكتبة السنة، القاهرة، ط1، 2005م.
325. الواحدي، التفسير الوسيط، تح؛ عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1994م.
326. الوراق أبو الحسن، علل النحو، تح: محمود محمد محمود النهار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2013م.
327. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الموسوعة الفقهية الكويتية، دار السلاسل، الكويت، ط2، 1997.
328. ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، تح: اميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001م.
329. ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف: تح، فخر الدين قباوة، المكتبة العربية بحلب، سوريا، ط1، 1973م.

330. يوسف أبو العدوس، مدخل إلى البلاغة العربية، دار المسيرة، عمان، ط1، 2000م.

ب. قائمة الأطروحات والرسالات:

331. ابتهاج ياسر الزبيدي، البحث الدلالي في البيان في تفسير القرآن، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية البنات، 2004م.

332. سميرة دخيل الله محمود الأزوري، العدل في النحو، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2006م.

333. صلاح محمد مصطفى راوي، الصيغة الصرفية ودلالاتها على المستويين الصرفي والنحوي، رسالة دكتوراه، كلية دار العلوم، مصر، 1979م.

334. عبد العزيز العربي، توجيه مشكل القراءات العشرية لغة وتفسيرا وإعرابا، رسالة دكتوراه، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى مكة، 1417هـ.

335. محمد أحمد عبد العزيز الجمل، الوجوه البلاغية، في توجيه القراءات المتواترة، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، 2005م.

336. محمد بازمول، القراءات وأثرها في التفسير والأحكام، رسالة دكتوراه، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، مكة، 1412هـ.

337. محمد بوادي، ألفاظ العقائد والعبادات والمعاملات في صحيح البخاري، دراسة دلالية، المشرف فرحات عياش، رسالة دكتوراه، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ط1، 2010م.

338. مريم وصل الله صامل الرحيلي، أثر السياق في توجيه المعنى، دراسة تطبيقية في صحيح مسلم، دكتوراه، جامعة طيبة، السعودية، سنة 2010م.

339. هاني صبري أحمد البطاط، العربية وسائلها في الإبانة عن المعنى، ودور البنية الصرفية، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2008م.

340. وليد حسين محمد عبد الله، التوجيهات الصرفية للقراءات العشر، رسالة دكتوراه، جامعة مؤتة، السعودية، 2014م.
341. أحمد محمد عبد الله بن سلمان، المزوجة بين الخبر والإنشاء في النظم القرآني، رسالة ماجستير، جامعة أم درمان، الإسلامية، السودان، سنة 2006م.
342. إسماعيل الحاج عبد القادر سييوكر، تنوع صور الالتفات في القرآن الكريم ومقاصده البلاغية والإعجازية، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة أم درمان، السودان، 2008م.
343. أينتيم فاطمة، أسلوب الالتفات وأسراره البلاغية، دراسة تطبيقية على سورة يونس، رسالة الدرجة الجامعية الأولى، كلية الدراسات الإسلامية، جامعة شريف هداية الله الإسلامية جاكرتا، 2015-2016م.
344. رفيعة ابن ميسية، الأبنية الصرفية ودلالاتها في سورة يوسف، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004م.
345. عبد الحكيم عبد الخالق حسن، الأثر الدلالي لاختلاف الصوائت والمورفيمات بين روايتي حفص عن عاصم والدوري عن أبي عمرو (دراسة صوتية صرفية دلالية)، رسالة ماجستير كلية اللغة العربية، جامعة أم درمان الإسلامية، مصر، 2010م.
346. صفية بن زينة، مسائل الخلاف في أقسام الكلام بين بعض النحاة والقدماء والمحدثين، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2004م.
347. عبد الحميد غيث مروان، النظام الصرفي في اللغة العربية من خلال اللسانيات الحديثة، رسالة ماجستير، جامعة الفاتح، ليبيا، 2009م.
348. عبد العزيز الفتاوي صافي، صيغة "أفعل" الفعلية ومعانيها في القرآن الكريم، رسالة ماجستير، إشراف: د. محمد بن عليان الحازمي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1987م.

349. أحمد يوسف عبد الفتاح، استراتيجيات القراءة في النقد الثقافي نحو وعي نقدي بقراءة ثقافية للنص، مجلة عالم الفكر، الكويت، العدد1، المجلد36، يوليو2007م
350. إيفا دوي، ماهية الدلالة المعجمية ومراحلها، مقال، مجلة امتياز، لبنجي كولو أندونيسيا، العدد 2، 2018م.
351. باديس لهويمل، الفروق في وجوه الخبر في دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني دراسة بلاغية لسانية، مقال، مجلة دراسات معاصرة، مخبر الدراسات النقدية والأدبية المعاصرة، جامعة تيسمسيلت الجزائر، مج2، العدد2018، 02م.
352. زينب مديح جبارة النعيمي، الدلالة النحوية بين القدامى والمحدثين، مقال، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، الكويت، العدد 12، 2009م.
353. عبد الأمير محمد أمين الورد، ما خالف معناه مبناه، مقال، مجلة المورد، جامعة بغداد، العراق، العدد:3-4، أكتوبر 1981م.
354. عبد الأمير محمد أمين الورد، ما خالف معناه مبناه، مقال، مجلة المورد، دار الحرية للطباعة، بغداد العدد3-4، 1981م.
355. عبد الرحمن عبد الله سرور الجرمان، أسلوب الالتفات في القرآن الكريم وأثره في المعنى عند المفسرين، مقال، حوليه كلية الدراسات الإسلامية والعربية، بنين، القاهرة، العدد 33، سنة 2016م.
356. عبد العزيز ياسين عبد الله، عبد السلام مرعي جاسم، الدلالة النحوية عند النحاة العرب، مجلة آداب الرافدين، العراق، العدد، 66 يونيو 2013م.
357. عبد الغني شوقي موسى الأدبعي، من قضايا المورفولوجيا العربية في التصنيف والشكل الوظيفي، مقال، مجلة الملك خالد للعلوم الإنسانية، المجلد الخامس والعشرون، العدد الثاني، ربيع الثاني 1438هـ، يناير 2017م.

358. عبد الغني شوقي موسى الأدبجي، من قضايا المورفولوجيا العربية في التصنيف والشكل الوطني، مقال، مجلة الملك خالد للعلوم الإنسانية، المجلد الخامس والعشرون، العدد الثاني يناير 2017م.
359. عبد القادر المهري، مفهوم الكلمة في النحو الغربي، مقال، حوليات الجامعة التونسية كلية الآداب والعلوم الإنسانية، العدد 23، سنة 1984م.
360. فالح شبيب العجمي، نظام الصيغة في اللغة العربية، مقال، مجلة جامعة الملك بسعود، ج 5 الآداب، لسنة 1993م.
361. كارم السيد غنيم، اللغة العربية والنهضة العالمية المنشودة في العالم الإسلامي، مقال، عالم الفكر، وزارة الإعلام، الكويت، يناير، فبراير، مارس، ، مجلد 19، العدد 04، 1989م.
362. ل.ر.ه. روبنز، مقدمة لموجز تاريخ علم اللغة في الغرب، تر؛ د.أحمد عوض، مجلة عالم المعرفة، الكويت، عدد 227، نوفمبر 1979م.
363. محمد عبد العزيز دايم، نظرية الصرف العربي، دراسة في المفهوم والمنهج، مقال، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الرسالة 158، الحولية 21، مجلس النشر العلمي، الكويت، 2000، 2001م.
364. منيرة بنت سليمان العلولا، التداخل في اللغات دراسة لغوية قرآنية، مقال، مجلة جامعة أم القرى، السعودية العدد: 19، س 1427هـ.
365. مهدي أسعد عرار، ظاهرة تجدد المعاني الصرفية في العربية بين المواضيع والبواعث، مقال، المجلة العربية للعلوم الإنسانية جامعة بيروت، فلسطين، العدد 29/113، سنة 2011م.
366. النعيم حمزة محمد، توجيه القراءات، أسماؤه مصطلحاته مصادر، دراسة تحليلية استقرائية، مقال، المجلة التعليمية لكلية أصول الدين، الزقازيق، جامعة الأزهر، مجلد 31، العدد 03، جويلية 2019م.

367. يوسف علي ياسين الطراونة، أحمد شكري، توجيه الألفاظ القرآنية التي قرئت بأوجه متعددة وبوجه واحد، مقال في مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، الجامعة الأردنية، مج45، العدد 4، 2018م.

ث. قائمة المصادر والمراجع الأجنبية

368. Jeans Dubois et Autres: Dictionnaire de linguistique et des Sciences Du langage / la rousse 1994 pour la première Edition.
369. John-Lyons – Semantics-Cambridge University-Press -1977
370. Leonard Bloomfield، Language، New York، Copy might by henry Holt and company. In.c1933.
371. A course in phonology Roca، et Johansson، Blackwell Publisher ltd، Oxford U K2001

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

كلمة شكر

إهداء

مقدمة: أ

الفصل الأول: مصطلح الصرف والبناء عند اللغويين

المبحث الأول: مصطلح البناء عند القدماء 16

أولاً: مفهوم البناء لغة واصطلاحاً 16

ثانياً: الفرق بين البنية والصيغة الصرفية والوزن 18

ثالثاً: أهمية الأبنية والصيغ الصرفية: 21

المبحث الثاني: مصطلح الصرف عند القدماء والمحدثين 23

أولاً: المفهوم اللغوي للتصريف والصرف 23

ثانياً: المفهوم الاصطلاحي للتصريف والصرف عند القدماء 25

ثالثاً: مصطلح التصريف والبناء عند المحدثين 33

المبحث الثالث: مصطلح الكلمة عند القدماء والمحدثين 36

أولاً: الكلمة عند القدماء 36

ثانياً: الكلمة عند المحدثين 39

ثالثاً: مفهوم (المصرف) أو المورفيم (Morphème) 43

رابعاً: الكلمة عند المحدثين العرب 46

خامساً: الفرق بين المورفيم والكلمة 49

المبحث الرابع: أقسام الكلمة ومفاهيمها اللغوية عند العرب القدماء 50

أولاً: التقسيم الثلاثي 51

ثانياً: التقسيم الرباعي 56

ثالثاً: التقسيم التساعي 57

المبحث الخامس: أبنية الفعل وأبنية الاسم 60

أولاً: أبنية الفعل 61

ثانياً: أبنية الاسم 66

الفصل الثاني: ضروب البناء الصرفي والدلالة

76	المبحث الأول: أقسام البنية الصرفية وتعريفاتها عند المحدثين الغربيين
76	مفهوم المورفيم (morpheme):
77	أولاً: تصنيفها من حيث الشكل
79	ثانياً: تصنيف المورفيم من حيث الدلالة
80	ثالثاً: أنواع أخرى للمورفيمات
80	رابعاً: تصنيف المورفيمات إلى وحدات
81	المبحث الثاني: أقسام البناء الصرفي (الكلمة) عند المحدثين من العرب
82	أولاً: التقسيم الثلاثي
82	أولاً: التقسيم الرباعي
84	ثالثاً: التقسيم السداسي
85	رابعاً: التقسيم السباعي
89	المبحث الثالث: مصطلح الدلالة والمعنى عند القدماء والمحدثين
89	أولاً: مفهوم الدلالة
93	ثانياً: الدلالة والمعنى
96	ثالثاً: عناصر الدلالة
97	المبحث الرابع: أنواع الدلالات
99	أولاً: الدلالة الصوتية
101	ثانياً: الدلالة الدلالة النحوية
105	ثالثاً: الدلالة الدلالة المعجمية
110	رابعاً: الدلالة السياقية الاجتماعية
116	المبحث الخامس: الدلالة الصرفية
117	أولاً: دلالة الاسم والفعل
119	ثانياً: دلالة البنى الاشتقاقية للأفعال
121	ثالثاً: دلالة البنى الاشتقاقية الأسماء
122	رابعاً: دلالة العلامات الصرفية أو البنى اللصقية للاسم والفعل

الفصل الثالث: أثر البناء الصرفي في دلالة الكلمة والتركيب

124	المبحث الأول: زيادة المبنى وعلاقته بزيادة المعنى
127	أولاً: مظاهر تغير المعنى لتغيير المبنى في أبنية الفعل
130	ثانياً: مظاهر تغير المعنى لتغيير المبنى في أبنية الأسماء
	المبحث الثاني: أسباب تعدد المعنى الوظيفي في الصيغة الواحدة وتبادل الصيغ في
137	الاستعمال والدلالة
137	أولاً: ظاهرة التحول الداخلي
138	ثانياً: الاعتماد على السياق ووفرة الصيغ المحايدة (المشترك النحوي)
139	ثالثاً: تقارب الصيغ في البناء والرسم والدلالة
140	رابعاً: اختلاف اللهجات مع التطور الصوتي للصيغة
141	خامساً: تراكب اللغات وتداخلها
142	سادساً: كثرة انحراف الصيغة عن بابها والتكثيف الدلالي
142	المبحث الثالث: عدول الصيغة عن بابها لتحقيق أغراض بلاغية
144	أولاً: تعريف العدول اصطلاحاً
146	ثانياً: الغرض البلاغي من العدول
148	ثالثاً: أنواع العدول وشروطه
147	رابعاً: العلاقة بين تكثير اللفظ لتكثير المعنى والعدول باللفظ للمبالغة
	المبحث الرابع: علاقة البناء الصرفي للكلمة بالإثبات الخبري في التركيب الإسنادي ...
151	
154	المبحث الخامس: علاقة التحول بين الصيغ وظاهرة الالتفات
154	أولاً: الالتفات اصطلاحاً
157	ثانياً: بلاغة الالتفات
158	ثالثاً: شروط ومظاهر الالتفات
161	رابعاً: نماذج من صور الالتفات بين صيغ الكلمة
165	المبحث السادس: العلاقة بين عدول الصيغة في الاستعمال والمجاز العقلي
166	أولاً: المجاز اصطلاحاً

167	ثانيا: مظاهر العدول بالصيغة عن بابها في الاستعمال على سبيل المجاز
172	ثالثا: بلاغة العدول الاستعمالي على سبيل المجاز الحكمي
	الفصل الرابع: تغاير البناء الصرفي في القراءات القرآنية وأثره في المعاني التفسيرية
179	المبحث الأول: القراءات القرآنية ومبدأ التواتر والاختيار
179	أولا: القراءات القرآنية المفهوم والشروط والاقسام 99
182	ثانيا: الفرق بين القراءات السبع والأحرف السبعة
186	ثالثا: فوائد اختلاف القراءات
187	المبحث الثاني: اتجاهات العلماء في توجيه القراءات القرآنية
190	أولا: مفهوم التوجيه
192	ثانيا: أنواع توجيه الخلاف القرآني في القراءات القرآنية
197	ثالثا: التغاير التصريفي لبنية الكلمة في القراءات وأثره على المعاني التفسيرية والفقهية
	المبحث الثالث: تغاير البناء الصرفي للكلمة في القراءات لتوضيح المعنى التفسيري
199	والحكم الفقهي للآية
	المبحث الرابع: تغاير البناء الصرفي للكلمة في القراءات لتباين المعنى التفسيري أو الحكم
210	الفقهي
	المبحث الخامس: تغاير البناء الصرفي للكلمة في القراءات لتوسيع المعنى التفسيري
218	الفصل الخامس: تغاير البناء الصرفي في القراءات وبلاغة المعنى الوظيفي للكلمة
235	المبحث الأول: الخلاف القرآني بين الاسم الجامد والمصدر والوصف المشتق
245	المبحث الثاني: الخلاف القرآني بين صيغ الوصف المشتق
263	المبحث الثالث: الخلاف القرآني بين المفرد والجمع
276	المبحث الرابع: الخلاف القرآني بين صيغ الفعل
	الفصل الثالث: تغاير البناء الصرفي في القراءات القرآنية وأثره في المعاني البلاغية في التركيب
293	المبحث الأول: البناء الصرفي وبلاغة الالتفات
306	المبحث الثاني: تغاير البناء الصرفي وبلاغة الحذف والذكر

320	المبحث الثالث: تغاير البناء الصرفي وبلاغة المجاز العقلي.....
	المبحث الرابع: تغاير البناء الصرفي بين الإخبار والإنشاء وأثره على المعاني البلاغية
333	للتركيب وأسلوب الخطاب.....
352	خاتمة
358	قائمة المصادر والمراجع.....
392	فهرس المحتويات.....

أثر البناء الصرفي في التنوع الدلالي في ضوء نماذج قرآنية

تبحث هذه الدراسة في واحد من أهم الموضوعات التي تقع في منطقة الجدل بين علوم اللغة والبلاغة والتفسير والقراءات؛ وهو تأثير درس الصرفي على دلالة الكلمة والتركيب من خلال تنوع القراءات القرآنية، ومن هنا تحاول هذه الدراسة أن ترسم صورة مفصلة لأثر البنية الصرفية في تحديد مقاصد التنزيل في السياق القرآني وما يترتب عن تعدد البنيات الصرفية والتركيب الجمالية من تغاير في الدلالة التفسيرية وتنوع في المعاني البلاغية وأسلوب الخطاب، كما تعد الدراسة تأصيلاً لجهود اللغويين القدماء في بيان مفهومي البناء الصرفي والدلالي والكشف عن ضروبهما والعلاقة الحميمة الناشئة بينهما ومقابلة ذلك بالمساعي التي قدمها المحدثون في مجال الصرف والدلالة من مصطلحات ومفاهيم ونظريات.

وقد انعقد البحث في هذا الموضوع على: مقدمة، وستة فصول، وخاتمة خلصت فيها الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: التأكد من صحة مقولة النحاة القدامى أن زيادة وتكثير المبنى توجب زيادة في المعنى أو تباينه أو تأكيده أو المبالغة فيه، وأثبتت الدراسة أن ظاهرة الالتفات، والحذف والذكر، والمجاز العقلي، والعدول، والمزاوجة بين الخبر والإنشاء ينتج عنها تنوع في المعاني البلاغية وأسلوب الخطاب.

الكلمات المفتاحية: البناء-الصرف-الدلالة-أثر-التنوع

Abstract:

The Impact of Morphological Structure on Semantic Variability in Light of Quranic Models

The present study deals with one of the most important topics within the area of debate between linguistics, rhetoric, interpretation, and Quranic readings; which are the effect of morphological analysis on the meaning of words and structures through the diversity of Quranic readings. The study attempts to draw a detailed picture of the impact of morphological structure in determining the purposes of revelation in the Quranic context, and the resulting variation in interpretive meanings and rhetorical styles due to the diversity of morphological structures and sentence constructions. The study also provides a foundation for the efforts of ancient linguists in explaining the concepts of morphological and semantic structures and identifying their types, comparing that with the efforts made by modern linguists in the field of morphology and semantics in terms of terminologies, concepts and theories.

The research is divided into an introduction, six chapters, and a conclusion, in which the study concludes with a number of results, including: confirming the accuracy of the statement by ancient grammarians that increasing and diversifying the morphological structure necessitates an increase in meaning or its variation, affirmation, exaggeration, or emphasis. The study also proves that the phenomenon of shifts, omission, mention, mental metaphor, substitution, and pairing between the subject and predicate result in diversity in rhetorical meanings and discourse style.

Key words: Morphology. Semantics. Effect. Variation

Résumé :

L'effet de la structure morphologique sur la diversification sémantique à la lumière de modèles coraniques

Cette étude examine l'un des sujets les plus importants dans le domaine de la controverse entre les sciences du langage, la rhétorique, l'exégèse et les différentes variantes de lecture coranique. Il s'agit, en fait, de porter un regard sur l'effet de la morphologie sur le sens du mot et la structure à travers la diversité des récitations coraniques, et partant, cette étude tente de dresser un tableau synoptique de l'impact de la structure morphologique dans la détermination des objectifs de la révélation dans le contexte coranique. Il s'agit de voir, en outre, l'impact de la multiplicité des structures morphologiques et des structures de phrases en termes de variation dans la signification interprétative et la diversité dans les significations rhétoriques et le style de discours. De plus, cette étude se veut comme contribution à l'enracinement des efforts des anciens linguistes à travers l'explication des concepts de construction morphologico-sémantique à travers leurs différentes formes et la relation intime qui s'en dégage, tout en faisant un parallèle avec les efforts déployés par les modernistes dans le domaine de la morphologie et de la sémantique en termes de concepts et de théories.

La recherche s'articule autour d'une introduction, six chapitres, et une conclusion exposant un ensemble de résultats. Une des conclusions essentielles de cette étude demeure la validité de l'adage des anciens grammairiens affirmant que tout ajout au niveau structurel entraîne un ajout sémantique, voire un contraste, une confirmation ou une exagération. Enfin cette étude a démontré que des phénomènes linguistiques tels que le contournement discursif, l'ellipse, la métaphore, la déviation morphologique et la condensation de différents types de phrases, etc. entraînent une diversité de sens rhétoriques et de styles de discours.

Mots-clés : Structure-Morphologie-Signification-Effet-Diversité